الكتاب الثاني

فى

اقتصاديات التخلف والتنمية

دراسة تحليلية عن التخلف الاقتصادى
والاجتماعي نشأنه وتفسيره وتطوره وخصائصه
والتنمية الاقتصادية : العناصر والنظريات
والسياسات واستراتيجيات التنمية والتطوير

دكتور

عزت عبد الحميد البرعى

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
والتشريع الضريبى – ووكيل كلية الحقوق – جامعة المنوفية

٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م

-(تقديم)-

تعاظمت مشاكل الفقر والتخلـــف، وتعـــددت المؤشـــرات المأساوية لهذه المشاكل فى الوقت الحاضر وأصبح العـــالم يعيـــش فـــى تناقضات صارخة، بين الأغنياء والفقراء وازدادت الفجـــوة بيـــن الـــدول الغنية والدول الفقيرة. فأصبح مايقرب مـــن ٨٥% مـــن ســـكان العـــالم لايحصلون الاعلى مايزيد قليلاً من ١٥% من الناتج الاجمـــالى العـــالمى، بينما قليلاً عن ١٥% يحصلون على مايقرب من ٨٥% من هـــذا النـــاتج الاجمالى، وتشير الاحصاءات التى يقدمها البنك الدولى للانشاء والتعمـــير (١٩٩٤) الى أن متوسط دخل الفرد فى الدول الغنيـــة المتقدمـــة يســـاوى (٦٠ستون ضعفاً) لمتوسط دخل الفرد فى الدول الفقيرة المتخلفة، بـــل ان متوسط دخل الفرد فى موازمبيق ٦٠دولار فقط، وفى أثيوبيـــا وتنزانيـــا (١١٠ دولار) وفى نيجيريا ٣٢٠دولار، وفى مصر ٦١٠ دولار (٤٢دولة الأكبر فقراً) بينما متوسط دخل الفرد فى الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة ٢٣٢٤٠ دولار وفى سويسرا ٣٦٠٨٠ دولار-أى متوسط دخل الفرد فـــى سويسرا بمثل ٦٠٠ضعف متوسط دخب الفرد فى موازمبيق و٦٠ضعـــف متوسط دخل الفرد فى مصر.

هذا وقد ترتب على مشاكل الفقـــر والتخلـــف تعمـــق وتعـــاظم مشكلات البطالة والديون، وتدهور مستويات الخدمات التعليمية والصحيـــة وتزايد عجز موازين التجارة، وموازين المدفوعات، وارتفـــاع معـــدلات التضخم وزيادة معدلات التبعية والاختلال الهيكلى فى الـــدول المتخلفـــة، وزيادة حدة الانفجار السكانى، فضلاً عن تدهور القيم الاجتماعية، وزيـــادة مظاهر الانحراف والفساد واستغلال النفوذ، ومعدلات الجرائم، وذلك فـــى ظل عدم توافر المتطلبات الأدمية لحياة الانسان وحقوقه وكرامتـــه، وقـــد

انعكس ذلك فى زيادة درجات العنف والتطرف مماترك أثار ملموسة على حقوق الانسان وغياب الديموقراطية الحقيقية.

ازاء هذه التطورات المأساوية لمشكلة التخلف ومايترتب عنها من فقر وبطالة وتدهور اجتماعى وانخفاض فى مستويات المعيشة أصبحت قضية التنمية مسألة حتمية وضرورية . تعبر عن الوجود والحياة واما العدم والموت والذى زادت معدلاته فقط نتيجة الفقر والمرض "ومانتج عن التخلف" ومن ثم أصبحت التنمية هى البديل الذى لامفر منه لمواجهة التدهور والدمار. ولكن فى ظل تغير سياسى ديمقراطى يحقق العدالة الاجتماعية والتكافل بين كافة أفراد المجتمع.

ومنذ بدايات التسعينات تزايد اهتمام المجتمع الدولى بقضايا التخلف والفقر وكيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من مجموعة من مبادئ التضامن الدولى، والمسئولية المشتركة فى عالم واحد لايمكن أن تعيش فيه قلة من الدول فى ثراء فاحش.... بينما الغالبية من الدول تعانى من الفاقة والفقر المدقع. وليس من الغريب أن يوجد هذا التناقض كذلك فى داخل الدول وخاصة المتخلفة بين قلة مترفة تزداد ثراءاً وغنى وتستخدم كل الوسائل فى تحقيق ذلك والكثير منها غير مشروع عن طريق الغش والفساد واستغلال النفوذ، وبين غالبية تزداد فقراً وبؤساً، ومن ثم يزداد عند الفقراء أو من هم بعبارة أدق تحت خط الفقر "مايقرب من ٣٠ مليون فرد فى مصر" طبقاً لاحصاءات البنك الدولى للانشاء والتعمير.

ازاء ذلك كله تم عقد الكثير من المؤتمرات الدولية لمناقشة هذه المشاكل: قمة الطفولة فى عام ١٩٩٠، والقمة الثالثة للأرض والبيئة فى عام ١٩٩٢، وقمة حقوق الانسان عام ١٩٩٣، وقمة السكان والتنمية فى

سبتمبر ١٩٩٤ بالقاهرة، واخيراً قمة الفقر والتنمية الاجتماعية فى مـــارس ١٩٩٥ بكوبنها جن "الدانمراك" وسيعقد أيضاً فى هذا العام مؤتمر المـــرأة العالمى ببكين "الصين" وفى العام القـــادم مؤتمـــر التوســـع الحضـــرى ومشكلاته وأثاره على التنمية.

ترتب على ذلك كله أن أصبحـــت قضايـــا التخلـــف والتنميـــة موضوع الانشغال الأساسى داخلياً ودولياً وأصبحت الأمال معقودة علـــى صدق النوايا والتعاون الحقيقى الصادق والذى يتم التعبير عنـــه بـــبرامج عملية وليس مجرد بيانات ينتهى أثرها بمجرد انتهاء المؤتمرات، خاصـــة وأن التغييرات السياسية والاقتصادية التى شهدها العالم أخـــيراً وخاصـــة انشاء منظمة التجارة العالمية أثر اتفاقية الجات الأخيرة تستلزم مضاعفـــة الجهد والتركيز على رفع مستويات الانتاج والانتاجية ووضع اســـتراتيجية واضحة المعالم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة والخـــروج مـــن التخلف.

وسنعرض فى هذا الكتاب لقضايا التخلف والتنمية وذلـــك فـــى ثلاثة أبواب رئيسية:

الباب الأول: عن التخلف الاقتصادى والاجتماعى

والباب الثانى: عن مفهوم وعناصر ونظريات التنمية الاقتصادية

والباب الثالث: عن استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

والله نسأل التوفيق والسداد،،،

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تشغل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكان الاهتمام الأول بالنسبة لكافة الدول فى مجتمعنا المعاصر – وخاصة الدول المتخلفة كما أنها تعد محور الكتابات والأبحاث الاقتصادية.وإذا كانت التنمية هى الهدف الرئيسى لكتابات آدم سميث رائد ومؤسس علم الاقتصاد السياسى حيث كان كتابه الشهير "بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الامم "وقدم عناصر للتنمية تتمثل فى القضاء على الاقطاع، والدعوة الى الادخار والهجوم على الاسراف،وتقسيم العمل، وسياسة الحرية الاقتصادية.

ولكن قيام الثورة الصناعية والزيادة الكبيرة فى الانتاج والتحول الى الرأسمالية الصناعية وتعاظم الدور الذى يقوم به المنظم والمشرع الرأسمالى، أدى الى سيطرة الفلسفة الاقتصادية الفردية، أى ان الفرد أعرف بمصلحته، وأن سعية لتحقيق صالحة الخاص يؤدى بشكل تلقائى الى تحقيق الصالح العام،وكان نتيجة ذلك اختفاء الاهتمام بالتنمية وبالظواهر الاقتصادية الكلية كالدخل القومى، والاستثمار القومى، والمستوى العام للائتمان وأصبحت الابحاث تتركز على التحليل الوحدى الجزئى، بتحليل سلوك المستهلك،وتحليل سلوك المنتج، وكيفية تحقيق التوازن الاقتصادى لكل منهما...الخ.

ولم يحدث تغيير فى اهتمامات الفكر الأكاديمى واهماله لقضايا التنمية حتى جاء الكساد الكبير فى الثلاثينات من القرن العشرين(١٩٢٩-١٩٣٢) وكان المناسبة التى اثبتت عجز النظرية الحديثة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الراسمالى، كما كان المناسبة التى تحول فيها الفكر الاقتصادى الرأسمالى الى اداء الاقتصاد القومى فى مجموعة وانما مع

التركيز على مجال التداول النقدى، وكان كينز أكثر شجاعة حين قـــرر ان الحرية الاقتصادية لاتحقق تلقائيا العمالة الكاملة ولا الاســـتخدام الكـــامل للموارد الطبيعية، واقتراح مجموعة من الاجراءات تقوم كلها على تداخــل الدولة، وقدم بعض الاقتصاد بين نماذج للتنمية تعتمد على نظرية كيـــنز، ولكنها لاتقدم حلا لمشكلة التنمية فى البلاد المتخلفة والتى تحتاج الى تغيير جذرى فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى.

وجاءت الحرب العالمية الثانية وحدثت تغــيرات جوهريـــة فـــى العلاقات السياسية الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية، واختار عدد كبير من الدول النظام الاشتراكى، واعطت للتنمية اهمية أكبر وأصبح التخطيـط الاقتصادى الشامل أحد الخصائص الاقتصادية للعملية الانتاجيـــة، بـــل أن الدول الرأسمالية حاولت الاستفادة من التخطيط ووسائله وخاصة مـــايطلق عليه التخطيط التأشيرى وهو نوع من البرمجة الاقتصادية.

على أن التطور الاكثر اهمية بالنسبة لقضايا التخلـــف والتنميـــة يرجع الى تعاظم حركة التحرر الوطنى، والتى أدت الى تزايد الدول التـــى حصلت على استقلالها السياسى فى الخمسينات وأوائل الستينات من هـــذا القرن، وكانت هذه الدول والتى يطلق عليها الآن الدول المتخلفة- عبـــارة عن مستعمرات تابعة للدول الاستعمارية الكبرى (الرأسمالية الكبرى).

وحاولت هذه الدول والتى يشكل عدد سكانها مايقرب مـــن ٧٠% من عدد سكان العالم العمل على تدعيـــم اســـتقلالها السياســـى وتحقيـــق الاستقلال الحقيقى الذى يتمثل فى الاستقلال الاقتصادى واستكمال الســـيادة الاقتصادية، ومن هنا كان من الضرورى ان تناضل من أجل الخروج مـــن التخلف ورفع مستويات شعوبها، فكانت التنمية الاقتصادية هى الانشـــغال الأول والأساسى، والذى يتعين تركيز كافـــة الجـــهود وتعبئـــة المـــوارد

الاقتصادية وقوى الانتاج من أجل تحقيقـــها وتوجـــهت كافـــة الابحـــاث والدراسات من الاقتصاديين وغيرهم الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك فان المنظمات الدولية اعطت اهميـــة كـــبرى لدراســـات التخلف والتنمية، فتعددت الدراسات المتعلقة باسباب ونظريات وخصـــائص التخلف، كذلك النظريات والسياسات المتعلقة بالتنمية كمـــا اطلقـــت هيئـــة الامم المتحدة على عقد الستينات عقـــد التنميـــة وكـــان هنـــاك توصيـــة بتخصيص ١% من الدخل القومى للدول المتقدمة لاغراض التنمية فـــى البلاد المتخلفة كما عقدت العديد من المؤتمرات الدوليـــة لبحـــث مشـــاكل التخلف والتنمية، ومنها مؤتمر الشمال والجنوب ونادى روما فيما يتعلـــق باقامة نظام اقتصادى دولى جديد (١٩٧٦)، والعديد من المؤتمرات الدولية فى اطار المنظمات الدولية المتخصصة لبحث العديد من المشاكل المتعلقـة بالدول المتخلفة (كمشاكل الديون، وعجز ميزان المدفوعـــات، ومشـــاكل ازمة الغذاء والمجاعات المتكررة فى العديد من الدول المتخلفة...).

ويمكن القول أن مسألة التنمية اصبحت الآن مسألة حياة أو موت وجود أو عدم وجود بالنسبة للدول المتخلفة، ويتعين ان يتم توجيـــه كافـــة الجهود وتعبئة كافة الموارد والطاقات من أجل تحقيق التنمية، بـــل يلـــزم اعادة تنظيم المجتمع، واتخاذ كافة القـــرارات انطلاقـــا مـــن اســـتراتيجية واضحة المعالم تعمل على الخروج من التخلف وتحقيق التنمية.

وعلى مستوى الدراسات والابحاث النظريـــة فيلـــزم أن يكـــون محورها هو قضية التنمية، وهى بالفعل تمثل الآن العمـــود الفقـــرى فـــى العلوم الاجتماعية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة.

وفى اطار المقررات الدراسية بكليات الحقوق أصبح هناك مجال لتناول قضايا التخلف والتنمية ضمن مقـــرر الاقتصـــاد السياســـى الســـنة

الثانية، ولما كان الوقت المخصص محدود جداً وقضايا التنمية تتميز بالتشعب والشمول وتستلزم معالجة العديد من الأمور والنظريات والسياسات لذلك سوف نكتفى بمعالجة وتناول الخطوط الرئيسية ومبادئ اقتصاديات التخلف والتنمية.

هذا وسوف نعرض لاقتصاديات التخلف والتنمية فى ثلاثة أبواب رئيسية كما ذكرنا

خطة البحث

سوف نتناول الموضوعات المختلفة والمتعلقة بقضايا التخلف والتنمية فى اطار منهجى متتابع هنى تحليل ومناقشة المشكلة (التخلف) وكيفية الخروج منها "التنمية".

لكى نصل الى التحديد الدقيق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مفهومها وعناصرها ، ومتطلباتها، واستراتيجية التنمية وخطوطها الرئيسية يستلزم الامر ان نعرض فى البداية لاهمية التنمية والمظاهر المأساوية المختلفة التى تحتم القيام بالتنمية وتجعلها مسألة حياة أو موت ثم ضرورة تناول المشكلة الاساسية التى تحتم القيام بالتمية الا وهو التخلف.

واذا كان التخلف يعتبر عملية تمت تاريخيا فى اطار نمط أو نوع معين من العلاقات الاقتصادية الدولية، وتقسيم العمل ادولى ترتب عليه اجراء تغييرات جذرية فى الهيكل الاقتصادى بجعله متخلفا وتابعا، فلابد من معرفة الأداه التى عن طريقها نستطيع توصيف الهيكل الاقتصادى، وهل هو متخلف أم متطور....؟

لذلك نخصص الباب الأول لدراسة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ونرى فيه:-

١-مظاهر التنمية وابعاد التخلف

٢-الهيكل الاقتصادى تعريفه وفائدة دراسته ومحدداته.

٣-تعريف التخلف والدولة المتخلفة واسباب نشأة التخلف.

٤-تفسير التخلف والنظريات التى توضح ذلك.

٥-التبعية والاستغلال والتجميد-وخصائص الهيكل الاقتصادى المتخلف.

وبعد التعرف على المشكلة الاساسية وهى التخلف يتعين العمـــل على نفى هذا التخلف، أى كيفية القضاء عليه والخروج منه، وهنا تفـــرض قضية التنمية،ولذلك نخصص الباب الثانى للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ونرى فيه:-

١-مفهوم التنمية الاقتصادية لدى الاتجاهات المختلفة.

٢-عناصر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-النظريات والانماط السائدة فى التنمية الاقتصادية.

وتخصص الباب الثالث لدراسة:-

١-الاستراتيجيات المختلفة للتنمية.

٢-دراسة بعض تجارب التنمية فى الدول المختلفة.

-واذا كانت الدراسات والابحاث يتعين ان تأخذ فـــى الاعتبـــار الواقع الذى نعيش فيه- أى الواقع الاجتماعى والاقتصادى المصرى فـــنرى تخصيص الباب الرابع لدراسة التخلف والتنمية فى الاقتصاد المصرى.

الباب الأول

التخلف الاقتصادى والاجتماعى

ان التخلف كظاهرة لايشمل فقط الجانب الاقتصادى بل أنه متعدد الجوانب من اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنظيمية وقانونية وسياسية. كما أن هذا التخلف يعتبر عملية نشأت تاريخيا من خلال أشكال معينة للعلاقات الاقتصادية والسياسية.

وسنرى فى هذا الباب تحليل لظاهرة التخلف وأبعاده وكيفية تحديده من خلال دراسة الهيكل الاقتصادى .. ثم تفسير هذا التخلف وماهى النظرية التى توضح ذلك. وأخيرا علاقات التبعية والاستغلال والتجميد وخصائص الهيكل الاقتصادى.

ومن ثم نقسم هذا الباب الى الفصول الاتية:

الفصل الأول: مظاهر أزمة التنمية وأبعاد التخلف

الفصل الثانى: الهيكل الاقتصادى ومحدداته

الفصل الثالث: مفهوم التخلف والدولة المتخلفة.

الفصل الرابع: تفسير التخلف والنظريات المحددة لذلك.

الفصل الخامس: التبعية والاستغلال والهيكل الاقتصادى المتخلف

الفصل الأول

مظاهر أزمة التنمية وأبعاد التخلف

سنعرض لهذه المظاهر بحثين:

- **المبحث الأول:** الأبعاد والمظاهر فى الثمانينات من . القرن الـ ٢٠
- **المبحث الثانى:** أبعاد أزمة التنمية فى الوقت الحاضر

المبحث الأول

الأبعاد والمظاهر فى الثمانينات من القرن الـ ٢٠

ان قضايا التخلف والتنمية تعد بحق الشغل الشاغل والمعركة الكبرى التى تواجه الدول المتخلفة وخاصة فى عالمنا المعاصر والذى يتميز باتساع الهوه وزيادة الفجوة بين الدول المتطورة والدول المتخلفة، فضلا عن سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى والشركات الاحتكارية الدولية (متعددة الجنسية) على الاقتصاد العالمى.

ان العصر الذى نعيش فيه يشهد تطورات بالغة الأهمية على المستوى الاقتصادى والسياسى، فمن أزمة هيكلية يعانى منها الاقتصاد الرأسمالى تتمثل فى سيادة ظاهرتى التضخم والكساد معا (التضخم فى ثنايا الكساد) فضلا عما ترتب على العولمة من اثار سلبية وزيادة الصراع بين القوى الكبرى، و كذلك ما يطلق عليه أزمة التنمية فى الدول المتخلفة والتى تزداد أبعادها ومظاهرها، (ما يطلق عليه أيضا الركود وتعميق التخلف) والتى تجد نفسها فى ظروف دقيقة ومحرجة

وأوضاع غاية فى الصعوبة، تتفاقم مشاكلها- وتنصل الى وضع الانفجار والأزمات الحادة التى تحل أحيانا بالنسبة للبعض منها الى المجاعة وتدور فى حلقات للتبعية وتظل حبيسة فى وضع التخلف.

لذلك فمن المناسب أن نوضح فى البداية مظاهر أزمة التنمية وأبعاد هذا التخلف (والتى تنصل الى درجة المأساة أو الكارثة) وحتى يتسنى لنا اليقين بأن التنمية تعتبر بحق مسألة حياة أو موت (وجود أو عدم وجود) بالنسبة لهذه الدول.

ونعرض باختصار لهذه المظاهر فيما يلى:

أولا: نسبة السكان فى الدول المتخلفة أكثر من ٧٠% [١]من سكان العالم. بينما اجمالى دخله أقل من ٣٠% من الدخل العالمى و معدل زيادة دخل الفرد فى الدول المتقدمة ١٥٠دولار سنويا، وفى الدول المتخلفة تبلغ هذه الزيادة ٨ دولار، وفى الدول الأكثر فقرا دولار واحد مما يزيد من اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

ثانيا: تبين الاحصاءات والمؤشرات الرئيسية التى يوضحها تقرير التنمية فى العالم[٢] أن متوسط دخل الفرد فى الدول المتخلفة ذات الاقتصاديات منخفضة الدخل بلغ ٢٦٠ دولار فقط . (اثيوبيا ١١٠ دولار، بنجلاديش ١٣٠ دولار، مالى وزائير ١٤٠ دولار، مدغشقر والصومال ٢٦٠دولار، الهند ٢٦٠ دولار، الصين وباكستان ٣١٠دولار).

وبالنسبة للدول المتخلفة ذات الدخل المتوسط فقط بلغ متوسط دخل الفرد ٧٤٠دولار (موريتانيا :٤٥٠دولار، زامبيا ٤٧٠دولار، اليمن

---

(١)البنك الدولى للانشاء والتعمير- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦.

(٢) ،، ،، ،، "المرجع السابق ذكره"

واندونسيا ٥٥٠دولار، المغرب: ٦٧٠دولار، مصـــر : ٧٢٠دولار، تركيـــا ١٦٦٠دولار، الاردن: ١٥٧٠ دولار، سوريا ١٦٢٠دولار).

أما متوسط الدخل بالنسبة للـــدول المتقدمـــة فـــهو فـــي حـــدود ١٥٠٠٠دولار (الولايات المتحدة الامريكيـــة ١٥٣٩٠دولار، سويســـرا: ١٦٦٣٠دولار، كندا ١٣٢٨٠دولار) وبلغ متوسط الدخل بالنسبة للـــدول المصـــدرة للنفـــط كالامـــارات العربيـــة: ٢١٩٢٠ دولار والكويـــت ١٦٧٢٠دولار.

ويتضح من البيانات السابقة ان متوسط دخل الفـــرد فـــي الـــدول المتقدمة يبلغ أكثر من ٣٠ضعفا (ثلاثون) لمتوسط دخل الفرد في الـــدول المتخلفة، واذا اخذنا في الاعتبار ان متوسطات الدخل بين الافراد (يؤخـــذ في الاعتبار اعلى متوسط دخل وادنى متوسط دخل) وليس بين الطبقـــات الاجتماعية المختلفة، وأنه يتم التعبير عن هـــذه المتوســطات بـــالدخول النقدية وليست الحقيقية كما أن معدل زيادة متوسط دخل الفرد في الـــدول المتقدمة يصل الى اكثر من ٤٠ ضعف معدل زيادة متوسط دخل الفرد فـــي الدول المتخلفة (خصوصا الدول منخفضة الدخل) فـــان الفـــوارق تـــزداد اتساعا، وأن مستويات معيشة شعوب الدول الدول المتخلفة تتدهور.

ثالثا: تحصل الدول المتخلفـــة المنتجـــة للمـــواد الاوليـــة علـــى مالايزيد[١] عن ١٠% من ثمن بيع تلك المواد للمستهلك النهائي والبـــاقي تحصل عليه الدول الرأسمالية والشركات الاحتكارية الكـــبرى، وأبرزهـــا الشركات متعددة الجنسيات او مايطلق عليها الشركات دولية النشاط.

---

(١) د. اسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديـــد القـــاهرة- الهيئـــة العامة للكتاب ١٩٧٦-ص١٠-ص١٥.

رابعا: تحصل الدول المتخلفة منخفضة الدخل[١] على ٤% فقط من القروض التى يقدمها النظام المصرفى الدولى، مع الاخذ فى الاعتبار السيطرة التامة للدول الرأسمالية الكبرى على المؤسسات النقدية والبنكية والمالية وكذا مؤسسات التنمية الدولية (صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للانشاء والتعمير على سبيل المثال).

وتدخل الاعتبارات السياسية وغيرها فى هذا المجال بشكل سافر.

خامسا: لاتنتج الدول المتخلفة حتى الان سوى ٧% فقط من الانتاج الصناعى العالمى، وهى محصورة فى عدد محدود، جدا من الصناعات (الاستهلاكية والصناعات الاستخراجية غالبا) وفى عدد محدود من الدول (تايوان، سنغافورة، هونج كونج، كوريا الجنوبية، البرازيل، الهند ، مصر).

سادسا: انخفض النصيب النسبى لتجارة الدول المتخلفة فى الحجم الكلي للتجارة الدولية[٢] فبينما كان النصيب النسبى لصادراتهما عام ١٩٢٨ ٣٢,٢% انخفض الى ٢٤,٤% فى عام ١٩٥٧، والى ٢١,٣% فى عام ١٩٦٠، ١٧,٨% فى عام ١٩٦٩، واذا استبعدنا البترول فان النصيب النسبى لصادرات الدول المتخلفة ينخفض الى ١٢,٧%، ولاتتجاوز هذا النسبة فى اوائل الثمانينات ١٥% بما فيها البترول.

هذا مع الأخذ فى الاعتبار ان اكثر من ٧٥% من إجمالى التجارة الخارجية للدول المختلفة مع الدول الرأسمالية المتقدمة ممايؤدى الى

---

(١)البنك الدولى- تقرير التنمية السابق الذكر.

(٢)-د. عمرو محى الدين: التخلف والتنمية- القاهرة ١٩٧٦ والاقسام مأخوذه من احصاءات وتقارير المنظمات المتخصصة وخاصة البنك الدولى.

اندماجها فى السوق الرأسمالى العالمى، وسيادة شـــروط غــير متكافئـــة للتبادل.

سابعا: هناك اتجاه طويل المدى لاستقرار وأحيانا هبوط وتدهــور اثمان المواد الاولية والمعدنية التى تنتجها وتصدرهـــا البــلاد المتخلفـــة (باستثناء البترول) كذلك حدث نقص فعلى فى الصادرات الصناعية لـــهذه الدول، مما أدى الى ان معامل التجارة الخارجية وشروط التبادل أصبحــت فى غير صالح هذ الدول، وقد قدر البنك الدولى فى تقاريره التدهور فـــى معدلات التبادل الدولية بالنسبة لهذه الدول فى الفـــترة مـــن ١٩٥٢ حتـــى ١٩٧٢ بمعدل ٢,٥% سنويا ولكن منذ عام ١٩٧٣، ومــع بــروز ازمـــة الاقتصاد الرأسمالى الحالية (الكساد التضخمى) فـــان معــدلات التدهــور السنوية تجاوزت ١٠% كنتيجة لذلك زاد عجز ميزان المدفوعـــات لـــهذه الدول من ٩مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٣٥مليـــار دولار عـــام ١٩٧٥، والى اكثر من ١٠٠ مليار دولار فى اوائل الثمانينات، فضلا عـــن تـــأثر اقتصاديات هذه الدول بالتضخم العالمى (ارتفاعات الاثمـــان) منـــذ بدايـــة السبعينات نظرا لتبعيتها للدول المتقدمة واعتمادها الكبير على الاستيراد.

ثامنا: تجاوزت الدول المتخلفة الالف مليار دولار- فقـــد بلغــت ١٢٠٠[١] دولار فى نهاية ١٩٨٧، وكانت ١٢٠ مليار دولار فـــى عـــام ١٩٧٤، ٢٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٧، وأصبحت خدمة هذه الديـــون (أقساط السداد المستحقة والفوائد) تمثل عبئـــا ثقيـــلا علـــى هـــذه الـــدول

---

(١)تقارير المنظمات الدولية- والمؤتمرات الخاصة ببحث مشـــكلة الديـــون وخاصـــة تقارير صندوق النقد الدولى، وتقارير التنمية ١٩٨٧، هذا وقد بلغ اجمالى الديون علـــى الدول الافريقية حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ ٢٣٠ مليار دولار وزادت نسبة معدل خدمة الديـــن لاكثر من ٤٠% اى ان اعباء خدمة الدين بلغت اكثر من ٩٢ مليار دولار

وتجاوزت هذه الديون قيمة الناتج الاجمالى بالنسبة لعديد من الدول، ودخل الكثير منها فى حلقة مفرغة حيث الاقتراض من أجل سداد القروض المستحقة، كما توقفت بعض الدول عن دفع الأقساط (البرازيل، المكسيك وتدور المفاوضات مع الدول الدائنة من أجل اعادة جدولة الديون، ويتدخل صندوق النقد الدولى بطلب مايطلق عليه الاصلاح الاقتصادى بفرض شروط وتغييرات تؤثر على الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لهذه الدول- وكل ذلك يزيد من حدة مشاكل التخلف التى تواجهها هذه الدول.

تاسعا: كان من جملة توصيات الامم المتحدة فى عقدى التنمية الذى حددته فى الستينات والسبعينات من هذا القرن ان تخصص الدول المتقدمة نسبة ١% من ناتجها القومى الاجمالى كمعونات وقروض للدول المتخلفة، ولكن ماتحقق كان ٠,٣% فقط (أقل من الثلث) وينساب الى عدد محدود من الدول يتفق مع شروط ومتطلبات الدول المانحة من الجوانب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية هذا فى الوقت الذى يظهر فى المؤتمر الدولى لنزع السلاح الذى عقد بهلنسكى عام ١٩٧٨، أن العالم ينفق على السلاح والتسليح ٤٠٠ مليار دولار ولا يتجاوز مايتم تخصيصه لاغراض التنمية للدول المتخلفة ١٤ مليار دولار فقط، ونكرر ان هذه القروض والمعونات لاتتعادل حتى مع التدهور فى معدلات التبادل الدولية لغير صالح هذه الدول، وفى صالح الدول المتقدمة.

عاشرا: كشفت بعض الدراسات الحديثة عن حقائق تتعلق باستنزاف الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية للطاقات

والعقول البشرية من دول العالم المتخلف[١] وقد تبين أنه منـــذ الســتينات وحتى ١٩٧٣ حصلت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا على ٣٠٠ الـــف خبير متخصص من الدول المتخلفة، وتقدر خسارة البلاد التى تنتمى اليـــها هذه الكفاءات فى عام ١٩٧٢ وحدة بحوالى ١٠ الف مليون دولار، وفـــى عام ١٩٧٢ كان ٥١% من الاطباء العاملين فى الولايــات المتحـــدة مـــن الذين جاءوا من الدول المتخلفة وفى انجلترا وصلت النســـبة الـــى ٤٠% رغم احتياج الدول المتخلفة لاطبائهاكما ان الدول المتقدمة لاتكتفى بذلـــك، بل هناك إستنزاف آخر معاكس يأتى من اعادة تصدير بعـــض الكفـــاءات الفنية الى الدول المتخلفة (الخبراء الاجانب) مقابل مرتبـــات عاليـــة جـــدا قدرت فى عام ١٩٧٢ وحدة بـــ٥ مليار دولار.

---

(١)محاضرات لنا فى سياسات التنمية المقارنة- جامعة الجزائر ١٩٨٢.

حادى عشر: يموت عشرات الالاف جوعا ويعيش اكثر من مليـــار انسان فى حالة سوء تغذية فى الدول المتخلفة[١]، وقد اعلنت الامم المتحـدة فى العامين الماضيين وجود أكثر من ٢٦ى دولة (الدول الاكـــثر فقــرا) معظمها فى افريقيا تعرضت أو معرضة دائمـــا للمجاعــة، كمــا يعيــش ٧٥٠مليون انسان تحت مستوى الفقر (متوسط دخل اقل مـــن ١٠٠ دولار فى السنة)، كما أن نصف سكان الدول المتخلفة لم يتلق اى تعليم، وثلثـــى اطفاله لايجد مدارس ونسب الامية لاتقل عن ٧٠% والاخطر من ذلـــك ان الدول المتخلفة لاتنتج الان اكثر من نصف احتياجاتها الغذائيـــة وخاصـــة الحبوب، حيث تزداد الفجوة الغذائية ويـــزداد الاعتمـــاد علـــى الخـــارج (تستورد مصر مايقرب من ٨٠% من احتياجاتها من القمح مـــن العـــالم الخارجى) ومن ثم تتعمق التبعية ويرسخ التخلف.

ثانى عشر: فضلا عن الابعاد السابقة التى تعكس ازمـــة التنميـــة وتعميق التخلف، فان معظم الدول المتخلفة أصبحت تعـــانى مـــن تزايـــد البطالة بكافة انواعها وخلصة البطالة الظاهرة (مايقرب من ٣مليون فـــى مصرى) والبطالة المقنعة (مالايقل عن ٢٥% من حجم القـــوى العاملـــة) بمعدلات متزايدة، وأزمات متلاحقة فى الاســـكان والخدمـــات الاساســـية، وتزايد عجز الموازنة العامة وانخفاض فى القوة الشرائية للنقود، وقصـــور

---

[١]احصاءات الامم المتحدة فى العديد من الوثائق والمؤتمرات الدولية، والتى يوضـــح احدها ان مجموع عمليات بيع السلاح فى عام ١٩٨٢ بلغ ٨٠ مليـــار دولار، وهنـــاك اكثر من ٣٥ مليون شخص يعملون فى الجيوش النظامية والمتوسط العـــالمى لنفقـــات الجندى وتسليحة فى العام هو حوالى ٣٠ الف دولار، فى حين لايزيد متوسط مـــاينفق على الفرد فى التعليم اكثر من ٣٠٠ دولار، وهناك ٥٧٠ جندى لكل ١٠٠ الف نســـمة بينما لايوجد سوى ٧٥ طبيب لنفقص العدد.

فى الانتاج والاستثمار والادخار، وتفشى الظواهر الاجتماعية التى تكــرس التخلف، وانتشار ظاهرة المحسوبية والرشوة والاختـــلاس وعـــدم احــترام المال العام، وانتشار واتساع الجرائم الاقتصادية وعموما التخلف الواضـــح فى البنيان الاجتماعى والسياسى والقانونى والادارى والتنظيمى.

والخلاصة ان الابعاد السابقة للتخلف تعكس بوضوح أزمة التنميــة، وكيف أن عملية التنمية تعد بحق مسألة حياة أو موت بالنسبة لهذه الـــدول المتخلفة.

المبحث الثانى

أبعاد أزمة التنمية فى الوقت الحاضر

رأينا فى المبحث الأول سمات وأبعاد أزمة التنمية- وكـــان ذلـــك فقط حتى بدايات عقد الثمانينات من هذا القرن وحتى منتصف الثمانينـــات بالنسبة لبعض السمات والمؤشـــرات ونحـــن الآن فـــى منتصـــف عقـــد التسعينات وعلى مقربة من مشارف قـــرن جديـــد هـــو القـــرن الواحـــد والعشرون فان التساؤل هو ماهو التطور الذى حدث بالنسبة لقضايا الفقـــر والتخلف ومن ثم التنمية؟هل حدث تحسن ومن ثم زيادة فى درجة التقـــدم الاجتماعى بالنسبة للدول المتخلفة أم حدث العكس حيـــث زادت الفجـــوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتعمقت بدرجة أكبر مشاكل هذه الـــدول ومن ثم زادت حدة ومأساوية أزمـــة التنميـــة. ان المؤشـــرات المختلفـــة والدراسات والاحصاءات المقدمة واعمال المؤتمرات الدولية المتعاقبة التى دعت اليها الأمم المتحدة، مثل مؤتمر البيئة وقمة الأرض فى عام ١٩٩٢، وقبله قمة الطفولة عام ١٩٩٠ ،وقمة مناقشة حقوق الانســـان فـــى عـــام ١٩٩٣، ومؤتمر السكان والتنمية والذى عقد بالقاهرة فى ســـبتمبر ١٩٩٤ ومؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية الذى عقد فى أوائل شهر مـــارس (٦-١٢مـ) عام ١٩٩٥ ، كما تم عقد مؤتمرين أخرييـــن مؤتمـــر المرأة العالمى الرابع فى سبتمبر القادم بالصين، ومؤتمر آخر فـــى عـــام ١٩٩٦ لمناقشة المشكلات الناجمـــة عـــن التوســـع الحضـــرى مؤتمـــر المستوطنات البشرية.

ان الوثائق المتداولة فى هذه المؤتمرات والبيانات والاحصـــاءات المقدمة من الهيئات الدولية وخاصة البنك الدولى للانشاء والتعمير تشـــير

الى تفاقم أزمة التخلف والتنمية وتزايد أبعاد وحجم مشكلات الفقر والبطالة ونمط توزيع الدخل والثروات والغذاء والصحة[١].

تشير وثائق الأمم المتحدة الى أن انتهاء الحرب الباردة الذى كان يبشر بتقدم اقتصادى واجتماعى لامثيل له، فضلا عن خفة حدة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية.

ففى رأينا لقد انتهى عصر الايديولوجيات واصبحت دول العالم تتجه الى اقرار السياسات والبرامج التى تحقق مصالحها فضلا عن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات والكيانات الكبرى،

ولكن الذى حدث هو قيام سلام بارد تجلى فى انقسامات سياسية وعدم استقرار اجتماعى، وبدلا من زيادة الانسجام والازدهار الاجتماعى كما كان منتظرا زاد الفقر والبطالة وتفاقمت ازمات الديون والتضخم وتراجعت عملية التنمية وتعاظم الشعور بعدم الأمن، ونتيجة ذلك تعمق مشكلة التخلف فى الدول المتخلفة، وأصبح التناقض الرئيسى بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتتمثل مظاهر هذه الازمة فيما يلى:

١-أن الدول الغنية المتقدمة تمثل ٢٠% من سكان العالم، ويحصلون على ٨٥% من الدخل العالمى، (والثروات العالمية) بينما نجد أن الدول الفقيرة المتخلفة تمثل ٨٠% من السكان ويحصلون على ١٥% من جملة الدخل العالمى.

٢-أن نسبة ٢٠% من السكان الذين يمثلون الدول الاكثر فقرا يحصلون عى أقل من ١,٥% فقط من جملة ١,٥% فقط من جملة

---

[١] وثيقة الأمم المتحدة لمواجهة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى والتى تم عرضها على مؤتمر الاجتماعية فى كونبهاجل – السويد مارس ١٩٩٥.

الدخل العالمي، وهو مايبقيهم بالكاد على وجه الحياة، وأن عدد الذيـن يعانون من المجاعة بصفة مستمرة يصل الى ٧٠٠ مليون شـــخص. وان عدد الذين يموتون سنويا لأسباب ترجع الـــى الجـــوع والفقـــر يتراوح مابين ١٢ الى ١٨مليون شخص.

٣-يعيش فى الدول الفقيرة ١,٤ بليار شخص تحت خط مستوى الفقر (متوسط دخل الفرد أقل من ١٠٠ دولار ســنويا) وأن نصفـــهم كمـــا ذكرنا يعيش فى فقر مدقع ومجاعة دائمة وتشـــرد، ويعيـــش أغلـــب الفقراء فى قارة افريقيا حيث زاد معدل الفقر خلال الســـبع ســـنوات الماضية (١٩٨٨-١٩٩٥) بنسبة ٦٠%.... بينمـــا زاد فـــى شـــمال افريقيا والشرق الاوسط بنسبة ٢٦%.

٤-تشير الاحصاءات والمؤشرات الرئيسية التـــى يوضحـــها تقريـــر التنمية فى العالم عن عام ١٩٩٤ والذى يصدره البنك الدولى للانشـاء والتعمير الى زيادة عدد الدول المتخلفة التى أصبحت منخفضة الدخـل (٤٢) دولة بعد أن كانت (٢٢ دولة).... ومتوسط دخل الفرد فيها أقل من ٦٧٥ دولار، ويتعين الاشارة الى انتقال مصر الى هذه المجموعـــة واصبح متوسط دخل الفرد فيها ٦١٠ دولار عام ١٩٩٤ وقـــد كـــان ٦٤٠ دولار عام ١٩٩٢، وكان ٧٢٠ دولار عام ١٩٨٦. وبالنســـبة لهذه المجموعة يبلغ متوسط دخل الفـــرد فـــى موازنبيـــق ٦٠ دولار وأثيوبيا وتنزانيا ١١٠دولار، ونيجيريا ٣٢٠ دولار، وموراتانيـــا ٥٣٠ دولار ومتوسط دخل الفرد فى هذه المجموعة ٣٩٠ دولار.

أما الدول متوسطة الدخل فيبلغ عددها ٦٧١ دولة ومتوسط دخـــل الفرد فيها من ٦٧٦ دولار الى ٨٣٥٥ دولار. وقد زاد عـــدد دول هـــذه المجموعة حيث اصبحت تضم كل دول الاتحاد السوفيتى الســـابق، وكـــل

الدول النفطية في الخليج العربي ماعدا الامارات العربية المتحدة، وتشمل الفلبين ٧٧٠دولار، والسنغال ٧٨٠ دولار، المغرب ١٠٣٠دولار .. والاردن ١١٣٠ دولار، وتونس ١٧٢٠ دولار، الجزائر ١٨٤٠ دولار، ايران ٢٢٠٠ دولار، سوريا ٢٧٣٠ دولار، ماليزيا ٢٧٩٠دولار،المكسيك ٣٤٧٠دولار، البرتغال ٧٤٥٠دولار والمملكة العربية السعودية ٧٥١٠دولار.

أما الدول مرتفعة الدخل فيبلغ عددها ٢٣ دولة وقد قل عدد دول هذه المجموعة، ومتوسطات دخل الفرد فيها ٨٣٠٦ دولار فأكثر، وتشمل اسرائيل ١٣٢٢٠دولار، وسنغافورة ١٥٧٣٠دولار، ايطاليا ٢٠٤٦٠ دولار، الامارات العربية المتحدة ٢٢٠٢٠ دولار، الولايات المتحدة الامريكية ٢٣٢٤٠ دولار، الدانمرك ٢٦٠٠٠دولار، اليابان ٢٨١٩٠دولار.

وسويسرا وهو أعلى متوسط دخل للفرد في العالم ويبلغ ٢٦٠٨٠دولار.

ونستخلص من المتوسطات السابقة أن أقل متوسط دخل للفرد في العالم موزمبيق ويبلغ ٦٠دولار – واعلى متوسط دخل للفرد في العالم في سويسرا ويبلغ ٣٦٠٨٠دولار أي يبلغ ٦٠٠ "ستمائة" ضعف متوسط دخل الفرد في موزمبيق واذا أخذنا متوسطات المجموعات فان متوسط دخل الفرد عن الدول ذات الدخل المنخفض (الأشد فقرا) هو ٣٧٠دولار، ومتوسط دخل الفرد في الدول ذات الدخل المرتفع ٢٢١٦٠ دولار، أي يبلغ ٦٠ ضعف متوسط دخل الفرد في الدول الفقيرة وقد كان هذا المعدل ٣٠ ضعف فقط في عام ١٩٨٥ أي زادت الفجوة بين الدول الغنية التي ازدادت غنى والدول الفقيرة التي ازدادت فقرا الضعف في ١٠سنوات-

وبعبارة أخرى فان نصيب الفرد ٢٠% من اغنى سكان العالم من الدخـــل الاجمالى العالمى كانت تبلغ ٣٠ ضعف مايحصل عليــه الـــ٣٥% مــن سكان العالم الذين يعدون الاكثر فقرا وذلك فى أوائل الثمانينات، وفى عــام ١٩٩٤ فان الفجوة تضاعفت ليحصل الأغنى والأقل فـــى عــدد الســكان (١٥% من سكان العالم) على ٦٠ "ستون" ضعف مايحصل عليه الافقـــر والاكثر فى عدد السكان والذين اصبحت نسبتهم من سكان العـــالم ٦٠%. أى أن الفجوة والهوة السحيقة بين الأغنياء والفقراء فى العـــالم تـــتزايد بمعدلات متضاعفة فى سنوات قليلة مماينذر بعواقـــب مأســـاوية بالنســـبة للعالم أجمع.

٥-هناك ١,١ مليار عاطل فى العالم من مجموع ٢,٩ مليار شـــخص قادر على العمل (٤٠%تقريبا نسبة البطالة) وان نسبة العـــاملين فـــى العالم العربى لاتزيد على ١٦% أى السكان العاملين الـــى مجمـــوع السكان، بينما تبلغ هذه النسبة٦٧% فى اليابان والمانيـــا وسويســـرا، وان هناك ١٢٠مليون شخص يبحثون عن العمل يوميا ولايســتطيعون الحصول على فرصة العمل، وأن هناك ٧٠٠مليون شـــخص "أشـــباه عاطلين" وهم الذين يعملون بشكل منتظم أو غـــير منتظـــم لســـاعات طويلة فى أيام عملهم ومع ذلك لايحصلون على مـــايكفى لمواجهـــة احتياجاتهم الاساسية والضرورية.

٦-تزداد أزمة مديونية الدول المتخلفة بشكل هائل "ومخيف" والتـــى بلغت فى عام ١٩٩٤ (١,٤ تريليون دولار) (الف مليار دولار) وهـــى وقد زادت بمقدار الضعف تقريبا فى خلال عشرة سنوات فقط، كمـــا تشير الاحصاءات الى أن ماتدفعه الدول المتخلفة لخدمة هذه الديـــون من اقساط وفوائد أكبر بكثير من تدفق المساعدات والمنح والقـــروض

من الدول الغنية الى الدول الفقيرة بل أنها تمثل نسـبة كبيرة من ناتجها المحلى وتكاد تلتهم حصيلة صادراتها اذا ماتوافر لها ذلك.

٧-كثرة النزاعات السياسية والعسكرية والتى تنشب معظمها فى اطار الدول المتخلفة. ففى الفترة من عام ١٩٨٩-الى ١٩٩٢ نشب ٨٢ نزاعا مسلحا كان من بينها عدد ٧٩ نزاع محلى اشتعلت بسبب عرقى وقبلى. وقد ترتب على الفقر وهذه النزاعات والصراعات المسلحة حدوث هجرات اجبارية. وفى عام ١٩٩٣ فقط هرب ٦,٨ مليون فرد من عدة دول فقط هى (أفغانستان، ويوغلافيا سابقا وموزانبيق ورواندا.

٨-كنتيجة للمؤشرات السابقة، وتعمق حدة الفقر فى الدول المتخلفة، فان شعوب هذه الدول (خصوصا الغالبية) يفتقرون الى درجة كبيرة الى الخدمات الأساسية والضرورية للحياة حيث يزيد عدد المحرومين من الماء الصالح للشرب والمحرومين من الخدمات الصحية على ١٥٠٠ مليون فرد. (مايقرب من ٣٠% من سكان العالم).

كما أن الفقر يؤدى الى الأمية والتسرب من التعليم وعدم الحصول على التدريب المهنى للتأهيل كعمالة ماهرة وادى ذلك الى تناقص العمالة المنتجة. وبالاضافة الى ذلك فان ١٥ مليون طفل يموتون سنويا قبل ان يبلغوا الخامسة من عمرهم فى العالم الثالث. ولايزال هناك حوالى ١٠ مليون طفل لايذهبون الى المدارس على الاطلاق.

اذا أخذنا فى الاعتبار اتجاه العائلات الفقيرة الى زيادة الانجاب كوسيلة لزيادة الدخل، وارتفاع معدلات تشغيل الاطفال وانخفاض مستوى تحصيلهم التعليمى ممايدفعهم الى القيام بالاعمال الهامشية وغير المشروعة.

٩-استمرار آليات التبادل غير المتكافى والتبعيـة والسـيطرة علـى التكنولوجيا من جانب الدول المتقدمة، والتى تحدثنا عن مظاهرها فـى المبحث الاول ، ونشير مرة أخرى هنا الى مـاتذكره الـدول الغنيـة المتقدمة من انها قدمت مساعدات للدول المتخلفة بلغت ١٤٠٠ مليـار دولار فى الـ٣٥ سنة الماضية، غير أن الرد الحقيقـى علـى ذلـك يتمثل فى أن معظم هذه المساعدات تحـول الـى ديـون باقسـاطها وفوائدها المركبة (والتى أدت الى مضاعفة احجام هذه الديون لـهذه الدول مايقرب من ٣مرات).واذا اخذنا فى الاعتبار ان شروط التبـادل التجارى ومعدلات التبادل الدولى فى غير صـالح الـدول المتخلفـة فضلا عن تحكم الدول الغنية فى الاثمان العالمية حيث يتزايد أثمـان المنتجات الصناعية. ولاتزايد أثمان المنتجات الاولية والزراعية، بـل قد تنخفض "البترول" والسيطرة المتزايدة تكنولوجيا وتسويقيا وماليـا من جانب الدول الغنية والشركات الاحتكارية الدولية متعددة الجنسية، وتشير وثائق الأمم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية الـى ان مكاسـب وارباح الدول الغنية المتقدمة كنتيجة لسيطرتها على التجارة الدوليـة وحركة الاستثمارات والمعاملات الدولية تصل قيمتـه سـنويا الـى ٥٠٠ مليار دولار، أى أن الاغنياء يحصلون من الفقراء "الـدول الفقـيرة المتخلفة" فى عام واحد فقط على مايزيد عن جملة مـن مسـاعدات ومنح مرتبطة بشروط سياسية واقتصادية فى ٣٥ عام.

١٠-أدت زيادة درجة الفقر والبؤس والتناقضات الاجتماعية بين قلـة من الدول الغنية (١٥% من سكان العالم) والغالبية من الدول الفقـيرة (٨٥% من سكان العالم) فضلا عن زيادة حد هذه التناقضـات فـى داخل كل دولة، وتركز وتراكم الثروات والدخول العالية فـى نسـبة

لاتجاوز ١٠% فى بعض الدول وترك الغالبية تحت خط الفقــر الـــى تزايد عدد الجرائم وخاصة الاقتصادية بمعدل متوسط عالمى من ٥% الى ١٠%... ويستمر التدهور والدمار متمثلا فـــى ارتفـــاع اربـــاح الاتجار غير المشروع بالمخدرات الى حوالـــى ٥٠٠ مليـــار دولار سنويا وهو مايعادل الناتج القومى الاجمالى لثلثى الدول الاعضاء فـــى الأمم المتحدة مجتمعة، فضلا عن أنواع أخرى كثيرة للجرائم المتمثلـة فى الاتجار فى السلع الفاسدة، والغش التجارى والاستيلاء على المـــال العالم والودائع المصرفية...

وقد انعكس ذلك على تزايد درجات العنف والتطرف ، وتدهـــور العلاقات الاجتماعية والقيم العائلية والمجتمعية وتعاظم درجـــات الفســاد المالى والادارى والسياسى واستغلال بمختلف أنواعه.

هذا وتمثل المؤشرات السابقة لكارثة الفقـــر وأثـــاره الاقتصاديـــة والاجتماعية الاطار الذى عقد فى ظله مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية فـــى مارس ١٩٩٥ بالدانمرك والذى يهدف الـــى اعـــادة صياغـــة الاوضـــاع الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية والسياسية للتنمية الاجتماعية المرتكـزة على كرامة الانسان وعلى المساواة والاحـــترام والتعـــاون- والمســئولية المتبادلة "وقد اتفق زعماء العالم فى هذا المؤتمر علـــى جعـــل الانســـان محورا للتنمية ووضع الاقتصاد فى خدمة احتياجات الانسان مع احـــترام المساواة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية وأن التنمية الاجتماعيـــة مسئولية وطنية يتحقق نجاحها التام من خلال دعم التعـــاون الدولـــى، وكذلك تعد السياسات الاقتصادية السليمة لغالبية المجتمـــع هـــى الاســـاس الضرورى لتحقيق التنمية الاجتماعية المستديمة والمتواصلة.

-كما أعطيت الأهمية المتزايدة الى تحقيق الديمقراطية الكاملة واعلاء شأن كرامة وحقوق الانسان، والعدل الاجتماعى وكفالة التسامح وعدم العنف، وعدم التمييز، واتباع التعددية السياسية والحزبية. بما يحقق الاحترام الكامل للتنوع فى المجتمعات وتشجيع المساواة بين المرأة والرجل.

-الاعتراف بأن الأسرة هى الوحدة الأساسية فى المجتمع وبأنها تؤدى دورا رئيسيا فى التنمية الاجتماعية وكذا العمل على كفالة توزيع الدخل وامكانية الوصول الى الموارد على اساس العدالة وتكافؤ الفرص.

-التسليم بأن تمكين الافراد من تعزيز قدراتهم هو هدف رئيسى من أهداف التنمية ويتطلب المشاركة الكاملة فى صياغة وتنفيذ القرارات التى تحدد أداء المجتمعات ورفاهيتها فضلا عن تأكيد أهمية الادارة الصالحة والمساءلة فى جميع المؤسسات العاملة والخاصة الوطنية والدولية على السواء.

-يلزم مساهمة الجميع: الحكومات والشعوب والمجتمع الدولى والأمم المتحدة، بنصيب من الموارد والجهود، لتضييق فجوات التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة وفى داخل هذه الأخيرة.

وفى كلمة أخيرة، لاشك أن التوصيف الدقيق السابق لمشكلة "الفقر والتخلف" فضلا عن اعلان مبادئ التعاون والتضامن على المستوى الدولى أمر يوضح أننا فى عالم واحد ونواجه مصير مشترك اذا لم يتحقق ذلك، ولكن التساؤل هل يمثل ذلك نوعا من الخيال والأمال، أم يمكن ترجمته فى الواقع؟

الفصل الثانى

الهيكل الاقتصادى ومحدداته

قبل أن نتناول تعريف الهيكل الاقتصادى وفائدة دراسته وكيفية تحديده نشير الى أننا رأينا من قبل ان علم الاقتصاد . السياسى هو احد العلوم الاجتماعية الذى يختص بدراسة العلاقات الاقتصادية، فهو علم القوانين الاقتصادية التى تتعلق بالانتاج والتوزيع والتبادل بهدف اشباع حاجات افراد المجتمع المادية وغير المادية.

ورأينا أن عملية الانتاج هى عبارة عن علاقة بين الانسان والطبيعة[١] عمل الانسان لتحويل قوى الطبيعة الى مايمكنه من اشباع حاجاته وذلك باستخدام ادوات انتاج من صنعه، والعملية عبارة عن تفاعل نشط ذو تأثير متبادل بين الانسان والطبيعة، ويستمر هذا التفاعل والصراع حتى الان بمحاولة الانسان اخضاع الطبيعة لسيطرته (استغلال الثروات فى اعماق البحار، السيطرة على الصحراء، ارتياد الفضاء.....) كما ان عملية الانتاج هى كذلك عبارة عن علاقة بين الانسان والانسان: حيث لايعيش الانسان بمفرده، بل يعيش فى مجتمع، وافراد المجتمع يكملى كل منهم الاخر، ومن ثم نجد ان عملية الانتاج هى بطبيعتها عملية اجتماعية يشترك فى القيام بها جميع افراد المجتمع (فى الغالب) عن طريق التعاون وتقسيم العمل بينهم.

وعلى ذلك فان العملية الاقتصادية هى عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعى فى دورانها حول العمل الاجتماعى: أى المجهود الواعى الذى يقوم به المجتمع بقصد أن يستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع

---

(١)د.محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد السياسى، الجزائر ١٩٨١ص٢٣.

الحاجات، ويمكن القول أن شروط عملية الانتاج بصرف النظر عن الشكل الاجتماعى لهذه العملية (أيا كان نوع النظام الاقتصادى) تتمثل فى:-

١-**القوى العاملة**:مجموع الافراد الذين يساهمون فى النشاط الاقتصادى (بصفة مباشرة أو غير مباشرة)...او الذين يستطيعون ذلك ولكن لايجدون الفرصة (البطالة بكافة انواعها) هذه القوى العاملة تكون مزودة بخبرتها الفنية المكتسبة والمتوارثة عبر الاجيال.

٢-**وسائل الانتاج:** وهذه تشمل

أ-**أدوات العمل:** اى العدد والالات والماكينات المستخدمة والتى تزيد من القدرة المنتجة للقوى العاملة.

ب-**موضوع العمل:** المواد والخامات والقوى المحركة التى يجرى استخدامها وتحويلهم بواسطة العمل وأدواته.

وهكذا نجد أن عماد العملية الاقتصادية وأساسها هو الانتاج والانتاجية، ومن ثم فان اى جهود من أجل التنمية يلزم أن تتوجه بالضرورة من اجل زيادة الانتاج والانتاجية، ولكن عملية الانتاج تتم من خلال اطار عام هو الهيكل الاقتصادى والاجتماعى- وبالنظر الى عملية التكوين التاريخى للتخلف، والتى كان هدفها هو تحويل الهيكل الاقتصادى ومحدداته لكى يتسنى لنا التعرف على عملية التخلف، وكيفية الخروج من هذا التخلف(أى تحقيق التنمية) نرى :-

أولا: مفهوم الهيكل الاقتصادى وفائدة دراسته:

يرى البعض[1] الاخذ بفكرة النظام الاقتصادى وهو عبارة عن مجموع من العناصر والعلاقات، وتمثل العناصر: الاجزاء المكونة للنظام والعلاقات هى التى تربط بين اجزاء او عناصر النظام، وتتمثل عناصر النظام فى:-

١- الهدف من النشاط الاقتصادى

٢- الفن الانتاجى أو التكنولوجيا

٣- نوع التنظيم الاجتماعى والسياسى والقانونى

ويختلف الكتاب فى تحديد هذه العناصر، فالمدرسة الالمانية تركز على العناصر او الروابط القومية كاللغة والدين والتضامن ويركز الايطالى انتونيلى على الروابط والمؤسسات، ونحن نرى أن فكرة النظام لا تركز بالدرجة الكافية على اسلوب وطريقة الانتاج والخصائص الاساسية للعملية الانتاجية، والذى يبرز ذلك بشكل واضح هو فكرة الهيكل الاقتصادى والاجتماعى بصفة عامة، والهيكل الاقتصادى بصفة خاصة وهذا ماسنراه.

أ- **مفهوم الهيكل الاقتصادى:** هو الكل الذى يتكون منه الاقتصاد القومى، أى هو مجموع الاجزاء التى يتكون منها اقتصاد ما. (القطاعات، والوحدات الانتاجية)، والعلاقات التى توجد بين هذه الاجزاء، كما يمكن القول انه الشكل الذى تترابط معه العناصر التى يتكون منها الاقتصاد القومى فى فترة زمنية معينة، ولانه توجد بين اجزاء الاقتصاد القومى

---

(1) المدرسة الالمانية (بوفر -براند، شمولر) والاقتصادى الفرنسى فرانسو بيرو...د.عبد الهادى النجار. مبادئ علم الاقتصاد-مكتبة الجلاء-المنصورة ١٩٨٨ ص٤٤.

علاقات محددة فأنه عن طريق هذه العلاقات يمكن تمييز نوع الهيكل الاقتصادى الذى على أساسه يتم أداء هذا الاقتصاد.

كما يمكن تحديد مفهوم[١] الهيكل الاقتصادى بأنه: النحو الذى يترابط به مستوى معين من مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع "السائد" من علاقات الانتاج، أى النمط الاجتماعى الذى يكون عملية الهيكل الاقتصادى للمجتمع مما يعطى للعملية الاقتصادية فى مجتمع معين شكلا اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية فى مرحلة مختلفة أو مجتمع مختلف.

ب-أهمية دراسة الهيكل الاقتصادى: تتمثل هذه الاهمية فيما يلى:

١-يمكن عن طريق تحليل الهيكل الاقتصادى التمييز بين الاقتصاديات القومية المختلفة فى عالمنا المعاصر، وتحديد الاقتصاد المتطور والاقتصاد المتخلف، بل أن موضوع علم الاقتصاد السياسى يتعلق فى الواقع بالهياكل الاقتصادية المختلفة.

٢-تحديد مدى تطور اقتصاد ما (وليكن الاقتصاد المصرى) عن طريق الحكم على مدى تطور الهيكل الاقتصادى بمقارنته من مرحلة الى أخرى، ومن مجتمع الى آخر، كما يمكن من الحكم على مدى وكيفية أداء الاقتصاد القومى.

٣-التعرف على المشاكل المختلفة التى يعانى منها اقتصاد ما ووضع الحلول المختلفة لهذه المشاكل عن طريق العلاقة بين النظرية

---

(١) د.محمد دويدار- مبادئ الاقتصاد السياسى ص٢٣٦، ويعد استاذنا الدكتور محمد دويدار من أوائل من قدموا فكرة الهيكل الاقتصادى وتحديده وبيان فائدته.

والواقع، لايتحقق الا عن طريق تحليل الهيكل الاقتصـــادى، وربــط النظرية بهذا الهيكل.

٤-وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة هذه المشاكل يتحــدد بما يتفق ونوع الهيكل الموجود فعلا، ونوع الهيكل المراد الوصــــول اليه.

ج-محددات الهيكل الاقتصادى:

يستخدم الباحثون الكثير من المعايير للتميــيز بيــن الاقتصاديــات القومية المختلفة فالبعض يحدد ذلك من خلال تحديد شكل النظام السياســى والقانونى والاقتصادى، والهدف الرئيسى، ونوع السياسات المطبقــة ودور الدولة....، والبعض الأخر يقوم بهذا التمييز من خلال تحديــد خصـــائص كل نظام اعتمادا على الاحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية كالدخل، والصادرات والانتاجية،....

ونحن نرى ان هذه المعايير جزئية- ويمكن بيانـــها مــن خــلال تحديد الهيكل الاقتصادى، ونرى ان ذلك يتم بمحددين أساسيين هما:-

الأول: الخصائص الأساسية لعملية الانتاج

الثانى: مستوى تطور قوى الانتاج وانتاجية العمل

أولا: الخصائص الاساسية لعملية الانتاج: وتتمثل هذه الخصائص فيما يلى:

١-نوع علاقات الانتاج السائدة: اى ماهى العلاقات والروابط التـــى تنشأ بين الافراد اثناء عملية الانتاج أو بمناسبة عملية الانتاج، والتــى تحدد دور كل فرد فى هذه العملية، كذلك تحديد كيفية اتخاذ القــرارات ومن له السيطرة الفعلية، فضلا عن تحديد شـــكل توزيــع الفــائض الاقتصادى المتحقق، وشكل توزيع الدخل القومى.

وقد اتفق الباحثون على ان شكل توز. يع الملكية يعكس الـــى درجـــة كبيرة نوع علاقات الانتاج السائدة، لذلك يتعين فى هذا المجال تحديـد شكل ملكية وسائل الانتاج الرئيسية فى اقتصاد ما كخطـــوة أساســية بجانب شكل توزيع الدخل، والفائض، وكيفية اتخـــاذ القـــرارات .... للتعرف على علاقات الانتاج.

٢-الهدف من العملية الاقتصادية: اذا كان الهدف العام من العمليـــة الاقتصادية هو اشباع حاجات افراد المجتمع، فان الـــهدف المباشــر يختلف من هيكل اقتصادى الى هيكل آخر، فهل هو الاشباع المباشــر لحاجات المنتجين وعائلاتهم؟ اى تحقيـــق الاكتفـــاء الذاتـــى ، أم ان الهدف هو تحقيق اقصى ربح نقدى ممكن (وهذا مـــايميز الاقتصـــاد الرأسمالى) او ان الهدف هو اشباع الحاجـــات الاجتماعيـــة لافـــراد المجتمع (وهذا مايميز الاقتصاد الاشتراكى)

٣-كيفية سير واداء الاقتصاد القومـــى:-اى مـــاهى الاداة الرئيســية لادارة الاقتصاد القومى؟ هل يتم ذلك من خلال مايطلق عليـــه قـــوى العرض والطلب، أى من خلال الاداء والتفاعل التلقائى لهما؟ أم هـــل يتم ذلك من خلال تنظيم الاقتصاد القومى وادارته من خلال التخطيـط الذى يشمل الجوانب الرئيسية فى المجتمع، وتحديد اهداف ظـاهريـــة وبيان وسائل تحقيقها من خلال خطـــة شـــاملة تتصـــف بالمرونـــة والديموقراطية والعلمية.... او ان ادارة الاقتصاد القومى وتسييره يتـم من خلال جهاز السوق، وميكانزم التخطيط معا وهنا تتفاوت درجـــة الاخذ بكل منهما... من هيكل الى آخر...

ثانيا: مستوى تطور قوى الانتاج وانتاجية العمل:

هو المحدد الثانى للهيكل الاقتصادى، ويتم التعرف عليه من خـلال تحديد الامور التالية:-

١-نوع ومستوى قوى الانتاج:

وهنا يلزم تحديد وتوصيف قوى الانتاجالتى توجد فى داخل الـهيكل الاقتصادى المراد بحثه وهذه تشمل:

أ-القوى العاملة: بيان حجم القوى العاملـــة ودرجـــة تأهيلــها والخبرات المتوافرة، ومستوى تطورها، أى كم وكيف هذه القوى العاملـــة ونسبتها الى عدد السكان، والقوى العاملة التى تعمل فعلا، وتلك التى توجد فى حالة بطالة، ونوع هذه البطالة.

ب-وسائل الانتاج: وهذه تشمل نوع وسائل الانتاج الموجودة مــن عدد والات، وقوى محركة، ومـــواد خـــام، ونـــوع الفـــن الانتـــاجى اى التكنولوجيا المطبقة، ودرجة استخدام وسائل الانتاج ومـــن ثـــم الطاقـــات العاطلة.

جـ-مستوى الانتاجية السائدة: وهذه تشمل تحديد درجة انتاجيـــة القوى العاملة وانتاجية قوى الانتاج الاخرى المستخدمة مـــن رأس مـــال، وأرض وموارد مادية اخرى، ودرجة الاستخدام الامثل ودرجة الاســـتخدام الفعلى، وانتاجية القطاعات والفروع المختلفة فى داخل الهيكل الاقتصادى.

٣-الوزن النسبى لكل قطاع فى الاقتصاد القومى:

ان الوزن النسبى لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصـــادى، أى اهميته بالنسبة للقطاعات الاخرى، ولكل فرع فى داخل هـــذه القطاعـــات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل فـــى هـــذا القطاع او الفرع، ويحدد بالتالى مدى مساهمته فى النشاط الاقتصادى فـــى مجموعة، وهذا يبين النشاط الغالب فى الاقتصاد القومى.

وقد تطور النشاط الاقتصادى وتعدد منذ بدايات البشرية فمن جمـع الثمار الى الصيد الى الرعى، واستخراج المعادن والخامات، الى الزراعـة بمختلف انواعها، والصناعة بمختلف انواعها والخدمات المختلفة، ويمكـن ان نميز بين قطاعات ثلاثة فى داخل الاقتصاد القومى.

١-القطاع الاولى: حيث العلاقة بين الانسان والطبيعـة علاقـة مباشرة، ودور الطبيعة فى عملية الانتاج يكون كبيرا، ومثال ذلك الصيـد بمختلف انواعه، الزراعة وتربية المواشى، والنشـاط الاسـتخراجى فـى المناجم بالمحاجر والابار... ونجد فى معظم الدول المتخلفـة ان النشـاط الاقتصادى الغالب هو سيطرة القطاع الاولى حيث درجة مسـاهمته فـى الناتج القومى المتحقق، ونسبة العاملين فى هذا القطاع كبيرة (فـى ليبيـا ٩٥% من الناتج القومى مصدره البترول ونفس الامر فـى دول الخليـج العربى ٨٠٤% فى السودان، ٨٥% فى الصومال ...).

ب-القطاع الصناعى (الثانوى):

فى هذا النوع من النشاط الانتاجى يسيطر الانسـان علـى قـوى الطبيعة بدرجة اكبر من النشاط الاولى، حيث تتم تهيئـة شـروط عمليـة الانتاج فى داخل المصنع وتكون تحت سيطرة الانسـان، ولذلـك تكـون انتاجية العمل فى الصناعة اكبر منها فى الزراعة الا اذا أصبحت الزراعة فرعا من الصناعة (كما هو سائد فى الدول المتقدمـة) ونقـول ان الـدول المتقدمة هى دول صناعية بالدرجة الاولى حيث أن هيكلـها الاقتصـادى يغلب عليه الطابع الصناعى من حيث درجة مساهمته فى الناتج القومـى، وفى التوظيف والصادرات.

ويكون كل من القطاع الاولى والقطاع الصناعى: ماتطلق عليـه قطاعات الانتـاج السـلعى او المـادى، ونتيجـة التطـور الاقتصـادى

والتكنولوجى فان هذه القطاعات وخاصة القطاع الصناعى ينقسم بدوره الى عديد من الفروع الرئيسية: كالصناعات الانتاجية والصناعات الاستهلاكية وفى داخل كل منهما يمكن التمييز بين صناعات الحديد والصلب والصناعات الهندسية، والصناعات الحربية، والبتروكيماويات... كذلك صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية... ونستطيع أن نحدد الوزن النسبى للفروع الصناعية فى داخل كل هيكل اقتصادى ومن ثم تمييزه عن غيره من الهياكل الاخرى.

جـ-القطاع الثالث: قطاع التجارة والخدمات: ويشمل هذا القطاع التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والخدمات الاساسية والتى تتمثل فى النقل والمواصلات والتعليم والصحة والدفاع والامن، والخدمات الثقافية والرياضية، وخدمات التأمين والسياحة والبنوك. وهنا يلزم تحديد الوزن النسبى لهذا القطاع وفروعه الرئيسية من حيث درجة مساهمته فى الناتج القومى، ونسبة العاملين فيه، مع الاخذ فى الاعتبار اختلاف دور هذا القطاع فى الدول المتقدمة عنه فى الدول المتخلفة.

والخلاصة أننا عن طريق الهيكل الاقتصادى كأداه تحليلية نستطيع تحديد نوعية الهيكل المراد بحثه وتحديد درجة تخلفه، ثم نستطيع تحديد نوعية الهيكل المراد الوصول اليه- هنا يلزم التعرف على التخلف ونشأته واسبابه.

الفصل الثالث

مفهوم التخلف والدولة المتخلفة ونشأته

تعددت المسميات التى تطلق على الــدول المتخلفــة وأصبحــت تستعمل كمترادفة ومنها الدول النامية، الدول السائرة فى طريــق النمــو، الدول المتأخرة، دول العالم الثالث غير ان هذه المســميات (التعبــيرات) فضلا عن انها غير متجانسة، فانها وهذا هو الاهم لاتعــبر عــن حقيقــة الوضع الذى نبحثه الا وهو التخلف الاجتماعى والاقتصادى الشامل، وأننــا بصدد دول متخلفة بكافة المقاييس ومــن مختلــف الجوانــب (اقتصاديــة اجتماعية وسياسية وعلمية وتنظيمية... كما سوف نرى) بل ان الاقتصادى الفرنسى الشهير شارل بتلهايم[١]: (ch. Bettelheim) ينتقد بشدة المسـميات السابقة بل وحتى اصطلاح الدول المتخلفة ويرى أنه يوحى فــى الواقــع بعدة افكار خاطئة علميا، فهو يوحى بأن هذه البلاد تعانى "مجــرد تــأخر" عن غيرها التى تسمى البلاد المتقدمة "وتلك النظرة التى تجعل لكــل بلــد مكانا متقدما أو متخلفا فى سلم التقدم الاجتماعى والاقتصادى هى نظــرة سطحية تماما وتحويل هذه النظرة الــى مفــاهيم نظريــة يعنــى احــلال الملاحظات الاحصائية لارتفاع او انخفاض مستوى المعيشة محل التفسـير التاريخى والتحليل العلمى اللذان لايمكن ان بغضا النظر عــن علاقــات السيطرة والاستغلال والتبعية والتبادل غير المتكافئ بين مختلــف البلــدان (وخصوصا بين البلاد الرأسمالية المتقدمة من جانب وتلــك البــلاد التــى

---

(١) Bettelheim ch. Planification et Criossance P.c F.M : 5 eme ed : Paris: 1970: PP: 75-30.

وقد ترجم هذا الكتاب الى العربية- التخطيط والتنمية ترجة د.اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٦.

نطلق عليها الان البلاد المتخلفة من جانب آخر) ومن وجهة نظره: فمــن الناحية العلمية لابد ان يحل محل تعبير البلاد المتخلفة "التعبير الاكثر دقة: البلاد المستغلة، والتابعة والمخنوقة étfofeés ; pays explcitees.

أولا: مفهوم التخلف:

طبقا للتحديد السابق فقد تعددت الاتجاهات فى تحديــد وتعريــف مفهوم التخلف وسنقتصر على ثلاثة اتجاهات:

أ-**الاتجاه الاول**[١]: لايرى فى التخلف الا حصر لسمات ومظــاهر التخلف القائمة كانخفاض متوسطات الدخول ومستويات المعيشة وانخفــاض مستويات الاستثمار وتدهور معدلات الانتاجية، وسيادة ظـــاهرة البطالــة وخاصة المقنعة، وبروز مشكلة الانفجــار الســكانى/ ندرة المــوارد الانتاجيــة وخاصة رأس المال، وسيادة ظاهرة التخصص فى انتاج المــواد الاوليــة (المواد الخام والمنتجات الزراعية).

ويركز هذا الاتجاه على ان التخلف يتمثل فى انخفاض فى الدخــل القومى (الناتج الكلى) مما يؤدى الى انخفاض متوسط دخل الفرد، وذلـــك يؤدى الى انخفاض مستوى الاستثمار الجارى لا من حيث القيمة المطلقــة فقط، بل من حيث القسيمة النسبية كذلك ولما كان معدل الاستثمار هو احـد العوامل الحاسمة فى تحديد معدل زيادة الدخل القومى، فانه يمكن ان نجــد فى هذا تفسير للنمو البطئ جدا للدخل القومى فى البلاد المتخلفة ومـــن ثــم للتخلف ذاته، واذا ما كان معدل زيادة السكان فى هذه البلاد يكون عـــادة مساو أو أكبر من معدل زيادة الدخل القومى، ومــن هنــا يكــون ركــود

---

[١] أصحاب هذا الاتجاه غالبية الاقتصاديين الرأسماليين ومنهم :يركس، وهيرشــمان، أرثرلوبس، وروستو....وغيرهم.

متوسط الدخل للفرد، أو حتى تناقصه، ومن ثم تكوين التخلف واســتمراره ويستخلص أصحاب هذا الاتجاه من هذا التحليل النتائج التالية:

١-لايمكن للبلاد المتخلفة ان تخرج من وضعها الحالى الا بالاستعانة بالاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية.

٢-فى داخل البلاد المتخلفة ينبغى تشجيع زيادة الفوراق فى الدخــول، لان الدخول المرتفعة هى وحدها التى تقــدم ادخــاراً يســتخدم فـــى الاستثمار.

٣-لما كانت عادات الاستثمار والادخار ضعيفة عند الطبقات التقليدية فى البلاد المتخلفة، فلا بد من تشجيع نشــأة طبقــة مــن المنظميــن الرأسماليين فى الريف والمدينه وهذه الطبقة هى التى ستقوم وتعجــل بالتنمية الاقتصادية لاسيما اذا قدمت لها الدولة التسهيلات الكافية.

أن التعريف السابق للتخلف عند اصحاب الاتجاه الاول، ركز على العوامل الاقتصادية فقط، بل يقتصر بالنسبة لهذه العوامل على انخفـــاض متوسط دخل الفرد فقط، وهو فى هذا لايعرض الا لأحد مظاهر التخلــف، فانخفاض الدحل هو نتيجة للتخلف ويظهر ويَنشأ بعد ان يكون التخلف قد تحقق، وعليه فان هذا المفهوم لايوضح كيف نشأ التخلف؟ ومــاهو ســبب نشأته؟ ولماذا يستمر حتى الان؟

كما ان التخلف ظاهرة متعددة الجوانب من اقتصادية واجتماعيـــة وسياسية وتنظيمية وعلمية، ولم يتم الاشارة الى هذه الجوانب.

لذلك فان جوهر استدلال هؤلاء الاقتصاديين يتركز فى أنـــه مـــن الملائم من أجل القضاء على تأخر البلاد المتخلفة أن تجعلها تتبع الطريــق الذى أتبعته غيرها من البلاد الرأسمالية المتطورة الصناعية مع الحـــرص

على قطعة بسرعة اكبر والعون الذى تقدمه رؤوس الاموال الاجنبية من عامة وخاصة[١].

وهكذا لانكون امام تحليل على وحقيقى وتاريخى لظاهرة التخلف وأنه ابتداء من مفهوم التخلف لهذا الاتجاه فاننا نكون امام تحليل اقتصادى وسياسة اقتصادية سوف تعمل على تكريس التخلف واستمراره، وليس الخروج منه (وتجربة البرازيل فى التنمية مثال على ذلك).

ب-الاتجاه الثانى[٢]: يرى أصحاب هذا الاتجاه ان التخلف هو ظاهرة تصيب بعض المجتمعات وتعنى بطئ الحركة فى تحقيق النمو الذاتى (وليس فى اللحاق بغيرها) وهى تنبع أصلا من تاثيرات تفاعلية خارجية وليست متأصلة فى كيان المجتمع، وتتجسد فى سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة، وضعف التركيز الاجتماعى والاطار الثقافى القائمين، وعدم كفاية النظام السياسى فى تحقيق استقرار المجتمع.

وتنجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادى (التبعية أشهرها) وتخلخل البناء الاجتماعى والثقافى (ونسق ونظام القيم أوضحها) وتؤدى كذلك الى عدم استقرار النظام السياسى (وفقدان الوعى والتربية السياسية اظهرها).

---

(١)د. اسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد القاهرة ١٩٧٦ حيث قدم تحليلا متكاملا لتجربة التنمية الاقتصادية فى البرازيل.

(٢)يركز اصحاب هذا الاتجاه على الجوانب المختلفة للتخلف من اجتماعية واقتصادية وسياسية، والكثير منهم باحثين فى علم الاجتماع د.محمود الكردى: التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، دار المعارف ١٩٧٩، د.السيد الحسينى، التنمية والتخلف، دار المعارف ١٩٨٥.

واذا كان هذا الاتجاه يتقدم كثيرا عن الاتجاه الاول حيث يرى فى التخلف ظاهرة متعددة الجوانب من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية... الا انه لايعرض للتكوين التاريخى للتخلف، أى لايشير الى نشأة التخلف ومسبباته، كما انه يرى فى التخلف حالة وليست عملية.

جـ-الاتجاه الثالث[1]: ويرى أصحاب هذا الاتجاه ان التخلف عبارة عن عملية وليس حالة، ومعنى أنه ليس حالة أو مرحلة تاريخية ان التخلف لم يكن صفة أو خاصية أساسية، أو قدر محتوم للدول المتخلفة، بل انه عملية تاريخية نشأت وتكونت من خلال ممارسات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بين نوعين من المجتمعات ترتب عليها اخضاع واجبار الدول المتخلفة (والتى كانت معظمها مستعمرات) منذ بدايات القرن التاسع عشر على ان تكون تابعة للدول الاستعمارية الرأسمالية (الدولة الام٩ وترتب على ذلك ادماجها فى السوق الرأسمالى العالمى، ويكون لها دور محدد فى تقسيم العمل الدولى ابتداء من هذا التاريخ (القرن الـ١٩)..

ويمكن القول أن التخلف كظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية يستلزم بالضرورة دراسة تحليلية للعملية التاريخية التى أدت الى ظهور المجتمعات المتخلفة الى جانب المجتمعات المتقدمة، وظاهرة التخلف هى ظاهرة من نتاج الاستعمار وعملية التطور الرأسمالى فى وقت كانت تسود فيه طريقة الانتاج الرأسمالى العالمى حيث تمخضت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات: الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، والاقتصاديات

---

(١) د.محمد دويدار: الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير دار الجامعات، الاسكندرية ١٩٧٩، ونفس الاتجاه فى كتابات دكتور فؤاد مرسى، ودكتور اسماعيل صبرى عبد الله، ود.عمرو محى الدين ود.جلال أمين وغيرهم من الاقتصاديين المصريين.

المتخلفة والتى كانت جميعها تقريبا مستعمرات تابعة للدول الاستعمارية الكبرى.

ان التخلف الاقتصادى والاجتماعى هو اذن عملية تاريخية وليس مجرد حالة يوجد عليها المجتمع الذى أصبح متخلفا، وتتمثل اقتصاديا فى عملية تحول وتغيير الهيكل الاقتصادى على نحو يجعل الانتاج يتم استجابة لاحتياجات فى خارج المجتمع، هى احتياجات رأس المال المسيطر أو الاقتصاد الامر (أى الدولة المتبوعة والمستعمرة) كما تتم تعبئة الفائض الاقتصادى نحو الخارج مما يعرقل من تطور المجتمع المتخلف، هذه العملية تتحقق من خلال ادماج الاقتصاد فى السوق العالمى ويصبح جزء من الاقتصاد الرأسمالى العالمى من خلال تقسيم العمل الدولى.

ويرتبط بهذا التخلف الاقتصادى سلسلة من التغييرات فى البناء الاجتماعى والسياسى والادارى والقانونى والثقافى تعمل على تكريس التخلف واستمراره وذلك من خلال شبكة من علاقات التبعية والاستغلال والتجميد.

ونحن نرى ان مفهوم التخلف طبقا لهذا الاتجاه الثالث هو المفهوم الحقيقى والعلمى، وسيكون نقطة البدء والاساس فى تحليلنا لظاهرة وعملية التخلف ويتم استكمال هذا التحليل بتحديد مفهوم الدولة المتخلفة، وتحديد نشأة التخلف.

ثانيا: مفهوم الدولة المتخلفة:

رأينا مما سبق انه لابد ان يحل محل التحليل المضلل للتخلف تحليل واقعى بضع البلاد المتخلفة فى شبكة علاقات التبعية والاستغلال والتجميد التى تحيط بها.

وهذا التحليل الواقعى اذا ماتم ربطه بتلك العملية التاريخية التـــى أدت الى ظهور المجتمعات المتخلفة الى جانب المجتمعات المتقدمة فاننـــا نجد كما ذكرنا ان ظاهرة التخلف ظاهرة من نتـــاج الاســتعمار وعمليـــة التطور الرأسمالى، وأن هذه العملية خلقت دولا متخلفـــة تتمـــيز بتخلـــف هيكلها الاقتصادى والاجتماعى.

وبذلك يمكن التوصل الى مفهوم الدولة المتخلفة: فهى تلك الدولـــة التى تتميز بتخلف هيكلها الاقتصادى، أى تخلف قـــوى الانتـــاج وســيادة أساليب انتاجية تكرس عملية التخلف.

وبذلك يمكن التوصل الى مفهوم الدولة المتخلفة: فهى تلك الدولـــة التى تتميز بتخلف هيكلها الاقتصادى، اى تخلف قـــوى الانتـــاج وســيادة أساليب انتاجية تكرس عملية التخلف.

غير ان الامر لايقف عند هذا الحد، فـــالتعريف الســـابق مـــازال قاصرا بعض الشئ فتطور قوى الانتاج لايتم من فراغ، وعلاقات الانتـــاج السائدة فى مرحلة محددة تعكس مستوى تطور قوى الانتاج او ان قـــوى الانتاج هى البلورة المادية لعلاقات الانتاج السائدة فكما رأينا لابد أن يكون هناك نوع من التشابك بين مستوى تطور قوى الانتـــاج ونـــوع علاقـــات الانتاج السائدة حيث الاثنين معا يكونا مايطلق عليه طريقة الانتاج،أو علـــى وجه التحديد الهيكل الاقتصادى كما رأينا، ومن ثم فان تخلف قوى الانتـــاج يعنى كذلك تخلف علاقات الانتاج السائدة، أو أنها كذلك تحول دون تطـــور قوى الانتاج بما تتضمنه من شكل لتوزيع الفائض والدخول والمشـــروعات وملكية وسائل الانتاج، ومايترتب على ذلك من تركيب اجتمـــاعى يعكـــس سيطرة طبقات وفئات اجتماعية لاتمارس دورا فعالا فى عمليـــة الانتـــاج

ولكن تحصل على القدر الاكبر من الناتج، بالاضافة الى الاشكال التنظيمية والادارية التى تعوق تطوير العملية الانتاجية.

على ان الدولة المتخلفة ليست هى فقط التى يتميز هيكلها الاقتصادى بالتخلف (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج)ولكن تتميز أيضا بوجود بناء اجتماعى وعلمى وادارى وسياسى متخلف، وبعبارة أخرى فليست العلاقات الاقتصادية هى وحدها التى تتسم بالتخلف فهناك العلاقات الاجتماعية الاخرى غير الاقتصادية من سياسية وقانونية واجتماعية وعلمية وثقافية، والتى تعبر عما يطلق عليه البناء العلوى للمجتمع والذى يتضمن العديد من التنظيمات والمؤسسات وعلى رأسها الدولة، وتوجد علاقة جدلية (تأثير وتأثر) بين البناء المادى (الهيكل الاقتصادى) وبين البناء العلوى (البناء الاجتماعى والسياسى والادارى والقانونى) وهذا الاخير يتصف هو الاخر بالتخلف.

وبذلك يمكن القول أن الدولة المتخلفة هى تلك التى تسود فيها طرق وأساليب الانتاج المتخلفة، أى هيكل اقتصادى متخلف فضلا عن تخلف البناء الاجتماعى والسياسى والادارى والعلمى. والتنظيمى (البناء العلوى حيث تسود العلاقات والقيم والمؤسسات التى تعوق عملية التطور ومن ثم تكرس وتعمل على استمرار عملية التخلف.

ومع ربط هذا التعريف بنشأة التخلف كعملية تاريخية، فانه لايقتصر على متوسط دخل الفرد، ولكنه يشير الى التخلف (ومن ثم الدولة المتخلفة) بوصفه ظاهرة ذات أبعاد متعددة ويربطها بنوع التنظيم الاجتماعى السائد، ويستبعد تلك الحالات الاستثنائية من الدول الغنية بل ويضعها فى اطار الدول المتخلفة كالكويت وقطر، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية.

بعد هذا التحديد بقى أن نشير الى أن اقتصاد دولـــة مـــاقد يكـــون متخلفا بالنسبة لامكانياته الاحتمالية، وقد يكون متخلفا بالنســـبة للمســـتوى الذى وصلت اليه اقتصاديات أخرى (رأسمالية متطورة أو اشتراكية) وفـــى واقع الامر فان اقتصاديات الدول المتخلفة هى اقتصاديات متخلفة بـــهذين المعنيين[١]: فهى متخلفة بالنسبة لامكانياتها الاحتماليـــة وهـــى امكانيـــات لاتتحدد لابمغزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التى تحاول الخـــروج من التخلف وبناء اسس مجتمع جديد (متطور) كما انها متخلفة بالنسبة لمـــا وصلت اليه اقتصاديات أخرى سواء عن طريق التطـــور الرأســـمالى او عن طريق التطور الاشتراكى.

ثالثا: كيفية نشأة وظهور التخلف الاقتصادي:

رأينا ان ظاهرة التخلف هى من نتاج عملية التطور الرأسمالى فـــى وقت كانت تسود فيه طريقة الانتاج الرأسمالى العالمى، حيث تمخضـــت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات.. اقتصاديات رأسمالية متقدمـــة واقتصاديات متخلفة، وعلى ذلك يمكن تحديد ظهور نشـــأة التخلـــف مـــع ظهور الاستعمار بصفة عامة والرأسمالية كاطار اقتصادى بصفة خاصـــة، وخاصة بعد قيام الثورة الصناعية وانتشارها من بريطانيـــا الـــى فرنســـا والمانيا وسائر الدول الاوربية الاخرى والتى نجم عنها ظهور الاســـتعمار وماصاحبه من استغلال ونـــهب لـــثروات ومـــوارد البـــلاد المســـتعمرة (المستعمرات).

ونشير ان تحليلنا السابق لايعنى على الاطـــلاق اتخـــاذ موقـــف معاكس تماما للرأسمالية كنظام اقتصادى، بل اننـــا علـــى يقيـــن وقناعـــة

---

(١)د.محمد دويدار -مبادئ الاقتصاد السياسى- المرجع سابق الذكر ص٢٤٨.

كاملتين ان الرأسمالية تعد مرحلة هامة فى تـاريخ التطـور الاقتصـادى والاجتماعى للبشرية، وكانت بمثابة تحول بارز وهام جدا شهدت سلسـلة من التغييرات الجذرية ترتب عليها تطبيق للعلـم والتكنولوجيـا وتحقيـق معدلات انتاج لم تشهد البشرية مثلا لها. ومن ثم حققـت دفعـات قويـة لسيطرة الانسان على عملية الانتاج ورفع معـدلات الانتاجيـة واشـباع حاجات الافراد، كما هيأت الفرصة للتقدم والتطور فى كافـة المجـالات، وكانت الرأسمالية فى تطورها رغم كافة المأخذ هى التى قـادت عمليـة البناء الانتاجى ليس فقط فى المجال الاقتصادى بل فـى مجـالات العلـم والتكنولوجيا، والخدمات الاساسية والاجتماعية من تعليم وثقافة ....

واذا كان هذا موقفنا من الرأسمالية كنظام انتاجى عالمى.......فان ربط التخلف ونشأته تاريخيا- من خلال العلاقة مع النظام الرأسـمالى.... تنبع بالدرجة الاولى من ممارسات هذا النظام فى مواجهـة الـدول التـى أصبحت الان متخلفة، حيث تم دمجها عن طريق الاجبار والارغام بكافـة الوسائل ومنها العسكرية ، وجعلها تابعة للدول الرأسمالية واتسعت ظـاهرة الاستعمار، وماترتب على ذلك من نهب واستغلال لمـوارد هـذه البـلاد وتحويل، بل وتحطيم لهياكلها الاقتصادية والاجتماعيـة، وتلـك حقـائق تاريخية يمكن التوصل اليها من خلال التحليل العلمى، بعيـدا عـن أيـة مواقف فكرية مسبقة.

فاذا القينا الضوء على تطور الاقتصادى العالمى فى ذلك الوقـت اى فى أعقاب الثورة الصناعية يمكن ان نلحظ بوضوح الخطوط الاساسية لتقسيم العمل الدولى فى مرحلته الاولى حيث ترتب على نشـأة وتطـور النظام الرأسمالى وبروز ظاهرة الاستعمار وماتبعه مـن دمـج وتبعيـة واستغلال وجود بلاد أو اقتصاديات رأسمالية متقدمة متخصصة فى انتـاج

وتصدير المنتجات الصناعية، وبلاد او اقتصاديات اخرى وهى بالمعنى الدقيق عبارة عن "مستعمرات" اجبرت على التخصص فى انتاج وتصدير المواد الاولية والسلع الزراعية والغذائية، وكان هذا التقسيم قائما على استغلال ونهب البلاد الرأسمالية لثروات وموارد البلاد المستعمرة، ومن هنا أنتجت هذه العملية التطور للبلاد الرأسمالية، وفى نفس الوقت التخلف للبلاد المستعمرة.

وعلى ذلك فان سيطرة الدول الرأسمالية الاستعمارية عسكريا وسياسيا واقتصاديا على البلاد التى يطلق عليها فى الوقت الحاضر (الدول المتخلفة أدى الى استغلالها ونهب ثرواتها واحتكار أسواقها، وقد كان الاقتصاد الاوربى، والبريطانى بشكل خاص فى امس الحاجة الى مزيد من المواد الخام والأولية والمنتجات الزراعية والغذائية اللازمة لاستمرار التطور الاقتصادى السريع والمحافظة عل الأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية والتى تزايدت بشكل كبيرا جدا.

ومع مرور الزمن، أصبحت اقتصاديات البلاد المتخلفة جزءا مكملا وتابعا لاقتصاديات البلاد الرأسمالية الاستعمارية، لذلك اعتبر النظام الرأسمالى وبمعنى أدق الاستعمار كأثر من أثار النظام الرأسمالى (فى ارتباطه الوثيق به) السبب الرئيسى والمؤثر (وان لم يكن الوحيد) للتخلف الاقتصادى والاجتماعى والابقاء على مجموعة كبيرة من البلاد فى تخلف مستمر.

ونجد أن بعض الاقتصاديين والباحثين (وخصوصا الرأسماليين) لايعترفون بأن التطور الرأسمالى بصفة عامة والاستعمار بصفة خاصة كنتيجة له هو سبب التخلف الاقتصادى ويدافعون عن وجهة نظرهم بأن الاستعمار لم يحاول أن يجعل من البلاد المتقدمة بلاد متخلفة- وانما حالة

أو وضعية التخلف فى تلك البلاد هى التى ساعدت على ظهور الاستعمار، وأقل مايمكن أن يقال فى هذا الرأى انه يتصف بالسذاجة المفرطة والسخف الشديد والتضليل وقلب الحقيقة الثابتة علميا وتاريخيا ويكفى هنا التقرير بأن الدول الرأسمالية المستعمرة جعلت الانتاج فى هذه البلاد المتخلفة (المستعمرات حينذاك) يتجه نحو انتاج المواد الاولية والخام والسلع الزراعية، أى جعل اقتصاد البلد التابع يعمل استجابة لاشباع حاجات الاقتصاد الام "المتبوع" فضلا عن محاولات الخنق والحصار لهذا الاقتصاد عن طريق العديد من وسائل الاستغلال والنهب والتبعية، بل وغالبا تحطيم القوى الانتاجية[1] لهذا الاقتصاد وتجميد نموها، فقد تم تحطيم معظم الصناعات والحرف البدوية بسبب شدة المنافسة مع المنتجات والسلع الاوروبية المستوردة الى أسواقها المحلية تنفيذا للميثاق الاستعمارى والذى قامت بنوده على الاسس الاتية:-

١-لايجوز للدولة المستعمرة أن تصدر منتجاتها لغير الدولة الام، ولايجوز ان تستورد الا من الدولة الام...

٢-لايجوز انشاء صناعات فى الدولة التابعة (المستعمرة) الا بموافقة الدولة الام اى الدولة المتبوعة او المستعمرة.

٣-لايجوز للدولة المستعمرة أن تدخل فى اتفاقيات تجارية او اقتصادية مع غيرها من باقى الدول الاخرى دون موافقة الدولة الام.

ولكى تضمن الدولة الاستعمارية تطبيق بنود الاتفاق الاستعمارى قامت باستخدام عدة وسائل سياسية وعسكرية واقتصادية وادارية

---

(١)د.فؤاد مرسى: التخلف والتنمية، دار المستقبل العربى، القاهره، ١٩٨٦ ص٧٠-٨٥.

وثقافية كالحكم المباشر عن طريق الاستعمار الاستيطانى (الجزائـــر والمغرب وتونس بواسطة فرنسا) او السيطرة السياسية والعســـكرية غير المباشرة (مصر، والعراق.... بواســطة انجلـترا) او الاكتفــاء بالسيطرة الاقتصادية فى أسوأ الاحوال (معظم دول امريكا اللاتينية).

وكانت السيطرة الاقتصادية تأخذ أشكالا متعددة كاســتثمار رؤوس الأموال فى البلاد المتخلفة (المستعمرات) حيث تعود عوائد هذا الاســتثمار على الدولة الاستعمارية دون أن يترك اثرا يذكر فى زيادة الدخل القومــى للبلد المتخلف، وكذلك فتح فروع لبنوك الدولة الام فى البلد المتخلف لتقــوم هذه الفروع بتسهيل العمليات التجارية والتبــادل التجــارى (وخصوصــا التجارة الخارجية) بين المستعمرات والدولة المستعمرة (الام).

ومن اجل احكام السيطرة الاقتصاديــة فــان الدولــة المســتعمرة (الرأسمالية المتطورة) تلجأ الى خلق منطقة جمركية لمستعمراتها والــدول التابعة لها، كذلك انشاء منطقة نقدية تهدف الى ربط المســتعمرات بــالبلد الام، كارتباط مصر والعراق والاردن والهند وباكســتان...... بالمنطقــة الاسترلينية (وكتلة الاسترلينى) حيث وحدة النقد الاساسية وسعر صـــرف العملة لكل دولة اذا وجدت، والغطاء النقــدى.... يتــم تحديــده بالجنيــة الاسترلينى، وكذا ارتباط سوريا ولبنان والجزائر والمغرب وتونس ومــالى والنيجر، والعديد من الدول الافريقية بمنطقة الفرنك الفرنسى.

كل هذه الوسائل كانت أدوات للسيطرة الاقتصاديــة والاســتغلال الذى تقوم به الدولة المستعمرة (الاقتصاد الام) ازاء الدول والمســتعمرات التابعة لها، بحيث توجه اقتصاديات هذه الدول التابعة بما يتفق ومصلحــة الدولة الام وكان هذا الذى أنشأ ظاهرة التخلف الاقتصـــادى فـــى بدايــة

التطور الرأسمالي والذي يستمر حتى الان من خلال علاقات التبعية والاستغلال كما سوف نوضح.

ومن النظريات[1] التي ناقشت أسباب التخلف الاقتصادي هي تلك التي نادى بها بعض الباحثين الاجتماعيين وخاصة في فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية (وهم جميعا ينتمون الى الدول الغربية الكبرى) والتي تستند على اساس التفرقة العنصرية بين شعوب العالم في تفسيرها للتخلف الاقتصادي، وتنادي هذه النظرية بتفوق الجنس الابيض صاحب الحضارة والتقدم والتطور والمدنية (الرجل الخارق او السوبرمان ؟؟) واتصافه بالذكاء والنشاط والابداع، وذلك على الاجناس الملونة والتي توصم بالكسل والخضوع والتخلف وعدم السعي للنهوض بمستوياتها ورفع شأن بلادها وقد دللوا على ذلك بالقول بأن جميع سكان البلاد المتقدمة عدا اليابان هم من الجنس الابيض، بينما سكان اغلب البلاد المتخلفة من الملونين، ويرون ان ذلك يضع على عاتق الرجل الابيض القيام بمهمة انسانية بالغة الاثر الا وهي النهوض بالاجناس الملونة وكان الاستعمار احد الادوات التي تساعد في تحقيق ذلك.

وهذه النظرية القائمة على التفرقة العنصرية داخل الجنس البشري تعكس تماما الروح الاستعمارية المتأصلة وسعي الدول المسيطرة لنهب واستغلال وادماج الدول التابعة.

كما ان التاريخ يشهد لهذه البلاد من خلال الحضارات والمدنيات التي قامت فيها:حضارة مصر القديمة حضارة وادي النيل، حضارة الرافدين، حضارة الصين والهند...

---

(1)د.وديع شرايحه: مشاكل التنمية في البلدان حديثة النمو، القاهرة:١٩٦٩.

كما ان الماضى والحاضر يؤكد لنا بأن الاجناس الملونة لاتقل ذكاء أو قدرة أو ابداعا من الجنس الابيض، والتقدم الهائل الذى حققته اليابان كقوة اقتصادية كبرى، وماتحققه الصين وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وفيتنام، وحتى سنغافورة وهونج وكونج والهند وغيرهم من الدول المتخلفة لخير دليل وشاهد على ذلك ....

كذلك يرى البعض من الباحثين الغربيين ان المعتقدات الدينية من أسباب التخلف الاقتصادى ويذكرون ان القيم السائدة فى البلدان المتقدمة والمتطورة تنبع من الحضارة اليونانية والرومانية ومن الشرائع التى سبقتها الديانات اليهودية والمسيحية، ومن عصر النهضة والاصلاح والنور، بينما أن البلدان التى مازالت متخلفة ولم تستطيع تحقيق التقدم والتطور فتسيطر عليها قيم تستند اصولها من غير الديانات والشرائع السابق ذكرها بالنسبة للبلاد المتقدمة، وهم يركزون على ان هذه القيم التى تكرس التخلف وتعمل على استمراره ترتكز على ديانات الاسلام، والبوذية والهندوكية....

والرد هنا انه لاتوجد علاقة سببيه بين الاديان والتخلف، وهذه الاراء والنظريات تعكس مرة اخرى مدى تأصل الروح الاستعمارية والتعصب العنصرى والدينى المقيت، ان نظرة تحليلية ناتجة الى الدين الاسلامى نجد انه دين تقدم وتغيير ويعلى شأن العمل والانتاج[1]، ويجعله فرضا لازما على كل مسلم، ولأهمية العمل فقد رفعه الله الى مصاف العبادات حين قال سبحانه وتعالى: فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله (سورة الجمعة، الاية ١٠) وقوله تعالى "علم

---

(١) د.عبد الهادى النجار- مبادئ علم الاقتصاد المرجع السابق ص٨٢-٩٠.

ان سيكون منكم مرضى وأخرون يضربون فى الارض يبتغون من فضل الله واخرون يقاتلون فى سبيل الله "سورة المزمل الاية٢٠)..... ودعا الدين الاسلامى الى التنمية والتعمير والتكافل الاجتماعى، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروة... وتهيئة المناخ الاقتصادى والاجتماعى لقهر التخلف وتحقيق سعادة البشر وعبودية الله سبحانه وتعالى من خلال التمسك بالقيم الاسلامية المختلفة وعلى رأسها قاعدة الحلال وقاعدة الحرام (المشروعية وعدم المشروعية).

فكيف لهؤلاء أن يجعلوا من القيم المستمدة من هذا الدين سببا للتخلف وهى واقع الامر تدعو الى عكس ذلك تماما.

وأخيرا من النظريات التى لاأساس لها أيضا نظرية الحتمية الجغرافية[١] فى تفسير التخلف، وطبقا لهذه النظرية فان معظم الدول المتخلفة تقع فى المناطق الجنوبية بينما تقع الدول المتقدمة فى المناطق الشمالية من العالم، من الواضح أن هذه النظرية تركز على عنصر المناخ والبيئة الجغرافية بوصفها العامل الاساسى فى تحديد درجة التقدم والتخلف (الشمال المتقدم والجنوب المتخلف)،وهذه النظرية لاتتطابق مع الواقع، ولاتوجد علاقة سببية بين المكان وكل من التخلف والتقدم، وليس لها أى سند ..... واذا حدث وان معظم الدول المتخلفة تقع فى جنوب الكرة الارضية فذلك تحقق كنتيجة لسلسلة من عمليات التبعية والاستغلال، وممارسات متعمدة بهدف تحويل الهياكل الاقتصادية لهذه الدول وجعلها متخلفة.... ويأتى البعض ويقول أن البيئة والجغرافية والمكان هو الذى

---

(١) د. وديع شوايحه- المرجع السابق ذكره ص٤٠.

يعد مسئولا عن التخلف، فهذا نوع من التفكير المضلل والمغرض وغـــير الحقيقى وغير العلمى.

والخلاصة بالنسبة للنشأة التاريخية للتخلـــف، أن تقديـــم الافكـــار والنظريات السابقة كأسباب للتخلف تخفى الاســـباب الحقيقيـــة للتخلـــف، فلايمكن ان نأخذ من التفرقة العنصرية البغيضة على أســـاس الجنـــس او المعتقدات الدينية، أو البيئة الجغرافية أسباب للتخلـــف ونشـــأته... وهـــذه الافكار والنظريات المسمومة وغير العلمية يود أصحابها تشويه الكثير من الحقائق التاريخية عن طريق تقديمها كأسباب لنشأة التخلف، فـــى الوقـــت الذى أتضح فيه من التحليل العلمى والتاريخى أن التخلف هو نتاج عمليـــة نشأت من استغلال وتبعية، وسوف يتضح ذلك بدرجة اكبر عند مناقشـــة تفسير التخلف وخصائص الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المتخلـــف فـــى الفصلين القادمين.

الفصل الرابع: تفسير التخلف والنظريات المحددة لذلك:

رأينا فى الفصل السابق العديد من الافكار والنظريات التى تبحـــث فى اسباب التخلف،وكيف انها تقوم على التفرقـــة العنصريـــة والتحليـــل المضلل، وبالتالى لاتؤدى الى تفسير ظاهرة التخلف وسنقتصر فـــى هـــذا الفصل على مناقشة وتحليل بعض النظريات السائدة والشائعة فـــى مجـــال تفسير التخلف.

ويتعين الاشارة الى ان اى نظرية متكاملة للتخلف لابد وأن تكـــون قادرة على تحديد وبيان أمرين أساسيين[1]:

---

(1) د.عمرو محى الدين: التخلف والتنمية- المرجع السابق ذكره ص١٧٩.

الاول: كيف نشأت مشكلة او ظاهرة التخلف؟ أى ماهى الظـروف التاريخية الى نشأت فيهاوالعوامل التى شاركت فى نشأتها؟- مانطلق عليه دراسة التكوين التاريخى للتخلف.

الثانى: هو لماذا استمرت هذه الظـاهرة المركبة ذات الابعاد المتعددة فترة ممتدة من الزمان ؟ ويكون ذلك عن طريق توضيح كيف نشأت خصائص التخلف ولماذا تستمر حتى الان؟

وسنتناول هنا ثلاثة نظريات فى تفسير التخلف، لأهميتها فى المجال الاكاديمى ودراسات التخلف والتنمية، كما انها تقدم أيضا وخاصة النظرية الاولى والنظرية الثانية كنظريات وأنماط للتنمية، وسنتبع اسلوب التحليل الناقد فى تقديم هذه النظريات وهل تقدم لنا كل منها تحليلا متكاملا لظاهرة التخلف بكافة جوانبها وهل تجيب على السؤالين (الامرين) السابق ذكرها، وهذه النظريات هى:-

الاولى: نظرية الحلقة المفرغة (دائرة التخلف أو الفقر المعيبة).

الثانية: نظرية المراحل لروستو

ونشير منذ البداية الى ان هاتين النظريتين تطلق منهما معظم الدراسات المقدمة من الاقتصاديين الرأسماليين بغرض تطبيقها على الدول المتخلفة.

الثالثة: نظرية شكل العلاقات الاقتصادية الدولية والتقسيم الدولى للعمل فى القرن التاسع عشر والتى نشأت بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة.

أولا: نظرية الحلقة المفرغة للتخلف[1]:

تقوم هذه النظرية على استخدام منطق السببية الدائرى فى الربط بين مظاهر وسمات التخلف، وبالتالى فى تفسير ظاهرة التخلف ومؤدى هذه الفكرة ان هناك مجموعة من القوى أو العوامل ترتبط مع بعضها بطريقة دائرية من شأنها ابقاء الدولة المتخلفة فى تخلف مستمر، وبناء على هذه العلاقة الدائرية يمكن النظر الى خصائص التخلف على انها نتيجة للفقر (التخلف) وسببا له فى نفس الوقت.

ومن أمثلة الحلقات المفرغة: الحلقة الرئيسية للفقر او التخلف وتتضمن: ان انخفاض دخل الفرد يؤدى الى انخفاض مستوى التغذية، وهذا بدوره يؤدى الى انخفاض المستوى الصحى، وهذا يؤثر على انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية مما يؤدى الى انخفاض مستوى الدخل- وهكذا يلتحم طرفا الحلقة، وتعيش الدول المتخلفة حبيسه فى هذه الحلقة ولاتستطيع الفكاك منها أى الخروج منها.

ويرجع تفسير التخلف طبقا لنظرية الحلقة المفرغة ..... الى أن الدول المتخلفة تسودها العديد من الحلقات والدوائر المفرغة للفقر والتخلف، بحيث تبقى اقتصاديات هذه الدول حبيسة داخل هذه الحلقات لاتستطيع الخروج منها، وهذا هو سبب استمرار ظاهرة التخلف فى هذه الدول، وتتعدد الحلقات المفرغة التى يقدمها الكتاب بغرض بيان الصعوبات التى تعترض طريق النمو والتطور فى الدول المتخلفة، أو بغرض بيان العوامل التى تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية لابقاء ظاهرة النخلف والفقر كظاهرة مميزة لهذا الدول:

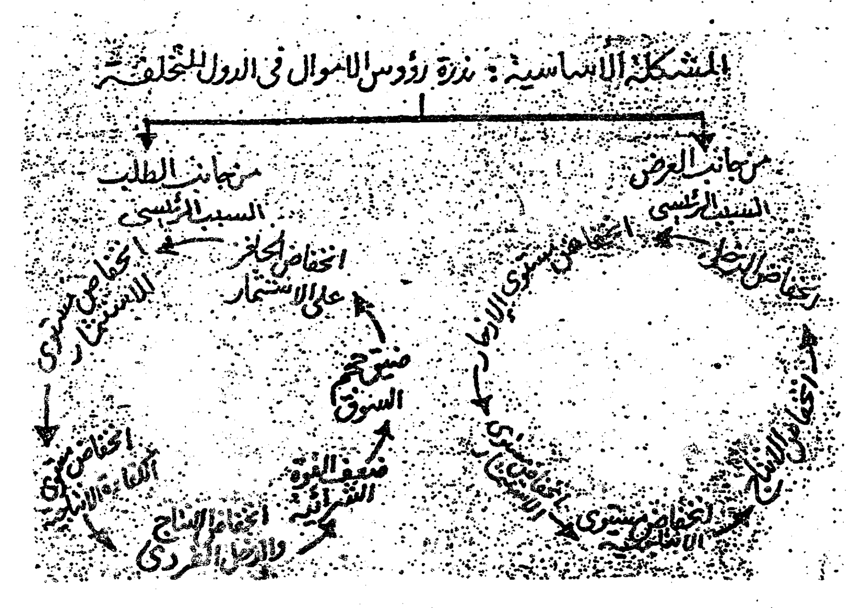
---

(1) Nurkse : problems of Capital Formation in underdeveloped Countries; Blackwel . 1966 PP .6.

فالتخلف يؤدى الى انخفاض الانتاجية الزراعية، وهذا يؤدى الى سوء التغذية، ممايؤدى الى انخفاض الانتاجية، وهذا بدوره يؤدى الى التخلف، وهناك الحلقة المفرغة بخصوص وجود فئة المنظمين: بدون منظمين لاتوجد تنمية، ولاتنمية بغير منتظمين.

كذلك يتكلمون عن وجود حلقات مفرغة تؤدى الى شيوع الفساد الادارى، واخرى تجعل انهيار نظام الحكم ضروريا او حتميا، وحلقة مفرغة ثالثة عن التضخم وانعدام الثقة فى قدرة الجهاز الاقتصادى والنظام النقدى.

ويشير نيوكس: الى وجود حلقتين رئيسيتين للتخلف والفقر فيما يتعلق بندرة رؤوس الاموال فى الدول المتخلفة: أحداهما من جانب العرض والاخرى من جانب الطلب فمستوى الاستثمار يتوقف على عرض الادخار من ناحية وعلى الحافز على الاستثمار اى الطلب عليه من ناحية اخرى ويمكن بيان هاتين الحلقتين فيما يلى:-



هذا ويمكن بيان عمل الحلقتين: (١) فمن ناحية العـــرض يـــؤدى انخفاض مستوى الدخل الى انخفاض مستوى الادخار وهذا يـــؤدى الـــى انخفاض مستوى الاستثمار للفرد، وهذا يـــؤدى الـــى انخفـــاض مســـتوى الانتاجية وهذه بدورها تؤدى الى انخفاض مستوى الدخل ممـــايؤدى الـــى التحام طرفى الحلقة.

(٢)أما من ناحية الطلب، فيرجع انخفاض الحافز على الاســـتثمار الى ضيق حجم السوق، وهذا يعود بدوره الى ضعف القوة الشرائية التـــى ترجع الى انخفاض مستوى الانتاج والدخل للفرد،وهذا يرجع الى انخفـاض مستوى الكفاءة الانتاجية، وهذه ترجع الى انخفاض مســـتوى الاســـتثمار بالنسبة للفرد الذى يعود بدوره الى انخفاض الحافز على الاستثمار.

ويتضح مماسبق ان مضمون فكرة الحلقة المفرغة للفقر هـــو ان الدولة الفقيرة ستظل فقيرة لمجرد كونها فقـــيرة، او كمـــا يشـــير ســـنجر "Singer" فان تطبيق فكرة الحلقة المفرغة على البيئة السائدة فى الـــدول المتخلفة يشير الى وجود علاقة قويـــة متبادلـــة بيـــن الســـبب والنتيجـــة ممايترتب عليه ان يظل الاقتصاد القومى محبوسا فى اطـــار خصائصـــه المتخلفة، فكل نتيجة لسبب معين تكون فى نفس الوقت سببا لنتيجة مشـــابهة بمعنى ان الوضع القائم يكرر نفسه بصفة مستمرة، وهذا يعنـــى أن يظـــل الاقتصاد المتخلف فى حالة من التوازن عند مستوى التخلف، أى فى حالة من التوازن التى تكرر نفسها بصفة مستمرة.

وهكذا لم يستطيع مؤيدى هذه النظرية التخلص من تـــأثير فكـــرة التوازن التى تسود النظرية التقليدية فاتخذوا فكرةالحلقة المفرغة لتوضيح

ان الاقتصاد القومى فى الدول المتخلفة يعيش فى حالة من التوازن المستقر عند مستويات التخلف، وهو بالتالى نوع من التوازن لايمكن الهروب منه: اى أن أى فعل سوف يولد رد فعل مماثل له فى القوة ومضاد له فى الاتجاه، فأى مجهود انمائى من شأنه الاخلال بهذا التوازن، سوف يولد قوى تعمل فى الاتجاه المضاد مايترتب عليه العودة الى حالة التوازن السابقة، وتفسير التخلف طبقا لهذه النظرية واضح ... فالتخلف يعود الى شيوع الحلقات المفرغة التى تؤدى، نتيجة لطبيعة العلاقات بين المتغيرات السائدة الى ابقاء المجتمع فى حالة من التوازن عند مستوى التخلف[1].

هذا وقد اشارت عديد من الدراسات الاجتماعية وغيرها الى وجود الحلقة المفرغة فى مجال الصحة العامة والفقر والمرض، وفى مجال الظواهر الاجتماعية، وأهمها دراسات الاقتصادى ميردال؛ والواقع ان نظرية الحلقة المفرغة تعجز عن تقديم تفسير لظاهرة التخلف، بل انها تقوم على تحليل مضلل يخفى التفسير الحقيقى، وذلك للاسباب الاتية:-

أولا: ان نظرية الحلقة المفرغة تغفل اغفالا تاما التكوين التاريخى للتخلف، وبالتالى تعجز عن تحديد النشأة التاريخية لهذه الظاهرة وأسبابها.

ثانيا: أن العوامل والمتغيرات التى تشير اليها نظرية الحلقة المفرغة ليست الاسمات ومظاهر للتخلف، وليست هى بذاتها ظاهرة التخلف، فانخفاض الدخل، وانخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار ليست الا خصائص عامة تصاحب ظاهرة التخلف ولايمكن القول ان انخفاض الدخل وانخفاض الادخار هما سببا التخلف انما هما من سمات ومظاهر

([1]) عمرو محى الدين: التخلف والتنمية القاهرة ، ١٩٧٦ ص١٦٠.

التخلف، أما مشكلة التخلف فهى مشكلة مركبة ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية، سياسية وعلمية...

ثالثا: ان علاقة السببية التى تقدمها نظرية الحلقة المفرغة بين بعض خصائص التخلف فارغة من المعنى، ذلك أن عديدا من خصائص التخلف التى تقدم أحيانا سبب للفقر أو نتيجة له ليست الاجانب من جوانب الفقر نفسه فالقول بأن انخفاض الدخل يؤدى الى انخفاض الاستهلاك كما يؤدى الى انخفاض الادخار ليس الا تحصيل حاصل ذلك ان انخفاض الاستهلاك ليس الا انخفاض الدخل وانخفاض الادخار ليس الا انخفاض الدخل، فالدخل يساوى الاستهلاك مضافا اليه الادخار، فالقول بانخفاض الاستهلاك يعنى بالضرورة الانخفاض فى الدخل ولايعنى هذا وجود علاقة سببية ما، فانخفاض الاستهلاك وانخفاض مستوى الادخار مظاهر مختلفة لانخفاض الدخل.

رابعا: أن علاقة السببية بين المتغيرات المختلفة ليست بالبساطة ولا بالشكل المباشر[1] الذى تقدمة نظرية الحلقة المفرغة. مثال ذلك: انخفاض الدخل يؤدى الى انخفاض الادخار، وانخفاض الادخار يرجع الى انخفاض الدخل والواقع ان انخفاض الادخار لايرجع فقط ولاكلية الى انخفاض الدخل، انما تتحكم فيفيه ظروف ومتغيرات متعددة وتؤثر عليه مثل: نمط توزيع الدخل القومى، علاقات الانتاج السائدة وطبيعة الفئات التى تحصل على اكبر جزء من الدخل، السلوك الاستهلاكى والقيم والعادات للفئات والطبقات الاجتماعية المختلفةاعدم وجود المؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات.... الخ كما ان الاهم ان منطق نظرية الحلقة

([1])د.عمرو محى الدين: المرجع السابق ذكره ص١٦١.

المفرغة يتضمن تجريدا من الواقع الاجتماعى الــذى تعمـل فيــه هــذه التغيرات.

خامسا: تستخدم الحلقات المفرغة فى تفسيرها لظــاهرة التخلــف مايمكن ان يطلق عليه بالسببية البسيطة، وذلك بتركيزهــا علــى عنصــر واحد بوصفه سببا ونتيجة للتخلف.... ومشكلة التخلف مشكلة مركبــة ذات أبعاد متعددة يحسن فى تفسيرها استخدام مايمكن ان يطبق عليــه الســببية المركبة، حيث تساهم وتتفاعل مجموعة مــن العوامــل تعتــبر جميعــها ضرورية فى تحقيق الظاهرة

سادسا: يقوم مفهوم الحركة التراكمية للحلقة المفرغة على أسـاس أن أى تغيير اجتماعى يولد من القوى مايعزز اتجاه هذا التغيير (تصــور ميردال) وهذا تعميم لا لزوم له فأن أى تغيير قد يولد من القوى مايقويــه، كما انه قد يولد من القوى ما من شأنه اضعافه والقضاء عليــه، فــالتغيير الذى يؤدى الى ازدياد الفقر، قد يولد قوى تدفع الى مزيد من الفقر، كمـــا قد يولد قوى يترتب عليها القضاء على هذا الفقر، اذ تكون لــدى الســكان نتيجة الفقر، الايمان والعزيمة بضرورة القضاء عليه.

والخلاصة: ان نظرية الحلقة المفرغة مضللة وخادعــة ولاتصلــح تفسيرا لظاهرة التخلف، فهى عاجزة عن تفسير نشأة الظاهرة كما أنــها تقــوم على منطق ساذج بسيط لايتفق وواقع الدول المتخلفة كما انـــها تتجــاهل البعد الاجتماعى والثقافى والتكوين التاريخى لظاهرة التخلف، والاهم انــه لايتحقق فيها الامرين الاساسيين السابق بيانهما وهما: كيفية نشأة التخلـف؟ ولماذا يستمر حتى الان؟

ثانيا: نظرية روستو[1] فى مراحل النمو "W. Rostow":

أخذت أراء روستو شهرة واسعة فى النمـــو الاقتصـــادى عمـــن سبقوه، حيث انها تعكس الى حد كبير الايديولوجية الرأســمالية وتوصـــى باتباع نمط التنمية الرأسمالى – وقد ركز روستو دراســـته حـــول فكـــرة مراحل النمو فأبرزها كوحدة قائمة بذاتها (ولعل ما أعطاها شهرة وانتشـــار واسع راجع الى انها جاءت مقابلة للنظم المتتابعة التـــى تـــرى النظريـــة الماركسية أن كافة المجتمعات الانسانية تمر بها: النظام البدائـــى، نظـــام الرق، نظام الاقطاع، النظام الرأسمالى، النظام الاشتراكى).

ويلاحظ أن فكرة مراحل النموادرجها من قبـــل كتـــاب المدرســـة الالمانية ضمن ابحاثهم ودراساتهم التاريخية الاقتصادية دون تركيز؛ فأ ى اقتصادى لايستطيع ان يخلق نظرية سليمة منن فراغ دونما صلـــة بمـــا سبقها. وانما الفكر الاقتصادى سلسلة متصلة من الاراء والافكار تسير فـــى تتابع وتعتمد بعضها على البعض.

١–وقد انتقد روستو الفروض الاقتصادية للنظريـــة التقليديـــة، التـــى جمدت كافة المتغيرات المتعلقة بالنمو والتى حاول التقليديون الجـــدد _النيوكلاسيك) ممن تأثروا بتعاليم كينز التغلب عليها بتقديم متغـــيرات حركية لها اثرها الفعال على النشاط الاقتصادى، كتغـــيرات الســـكان وفنون الانتاج والتنظيم والادارة، دون أن ينجحوا تماما فى رأيه، فـــى رسم نماذج تأخذ ظواهره الاساسية بطريقة مرحلية.

---

(١)روستو اقتصادى امريكى معاصر نال شهرة كبيرة- بعد عرضه كتابـــه الشـــهير مراحل النمو الاقتصادى والذى يعكس الى حد كبير الايديولوجية الرأســـمالية.. وقـــد ظهر الكتاب فى ١٩٥٦.

Rostow: W : The stages of Economic growth: 1956 New uork

٢-الفكرة الاساسية لمراحل النمو عند روستو وتفسير التخلف:

تقوم فكرة المراحل أساسا على ان الاقتصاد القومى يسير فى طريق شاق يقطع المرحلة تلو الاخرى متخطيا الصعاب والعقبات حتى يصل الى اعلى درجات النمو الاقتصادى،(ويتضمن الفكر الاقتصادى عدة تقسيمات لمراحل النمو لكتاب عاشوا قبل روستو امثال بوشنر، وليست ، وهيلد براندو ، وروشر لاتختلف فى جوهرها عنها لديه بغض النظر عن عدد ومسميات هذه المراحل والعوامل التى تؤدى الى انتقال المجتمع من مرحلة الى اخرى) وان المرحلة الاولى والى حد كبير المرحلة الثانية يمكن ان نطلق عليهما بمرحلتى التخلف.

ويؤكد روستو ان عملية التنمية الاقتصادية التى تنشدها البلدان المتخلفة التى حققت استقلالها السياسى بعد الحروب العالمية الثانية مسألة ممكنة طالما انها قد وعت العوامل التى تنقلها من مرحلة الى اخرى على طريق النمو متخطية فى ذلك الصعاب والعقبات التى تعترض تقدمها وتطور اقتصادها القومى بما تتطلبه كل مرحلة، ويرتب بناء الهيكل الاقتصادى للمجتمع على اساس مراحل خمس هى:-

١-مرحلة المجتمع التقليدى.

٢-مرحلة ماقبل الانطلاق أو التهيوء للانطلاق.

٣-مرحلة الانطلاق

٤-مرحلة النضج

٥-مرحلة الاستهلاك الكبير او الوفير

والاهم ان هذه المراحل-هى المراحل التى مرت بها اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة ونجحت فى تحقيق التنمية من خلالها.

١-مرحلة المجتمع التقليدى: وهو المجتمع الذى يحده اطار محــدود من الانتاج،حيث يرتكز فيه على تكنولوجيا بدائية ويســتخدم وســائل انتاج بدائية تقليدية- وهو ليس مجتمع ساكن جامد يستبعد اى زيــادة فى الانتاج وانما هناك حدود لما يمكن ان يبلغه متوسط انتاج الفــرد فيه لان امكانيات العلم الحديث وفنون الانتاج العصرية غير متاحـة له، ويتميز بسيادة الانتاج الاولى (الزراعى واستخراج المواد الاوليــة) مع مايترتب على ذلك من تركيب اجتماعى يعتمــد علــى الطبقــة الاقطاعية،ويضيف روستو أنه فى هذا المجتمــع تلعــب العلاقــات الاسرية والعصبية دورا هاما فى تنظيمه،وان هذا المجتمع من الناحية التاريخية هو الذى ساد قبل عصر نيوتن[١]، الذى تميز بانتشار العلوم والتكنولوجيا الحديثة ولايزال قائما فى دول كثيرة فى افريقيا واسيا لـم تحركها بعد قدرة الانسان على اتباع الطريق العلمى من اجل النمــو الاقتصادى.

٢-مرحلة ماقبل الانطــلاق: تتمــيز بوجــود ظــروف اقتصاديــة واجتماعية تهئ لانتقال المجتمع نحو الانطلاق- حيث تتاح للبعــض فرص افضل للتعليم،ويتجه المجتمع الى استغلال ثمار العلم الحديــث، وتتقدم الصفوف فيه نخبة جديدة فى فئة المنظمين، فى تحقيق التعبئــة للموارد الطبيعية والمادية، كما تظهر المؤسسات المالية والمصرفيــة ويزداد الاستثمار فى قطاعــات النقــل والتجــارة،وتظــهر بعــض المشروعات للصناعات التحويلية تستخدم فنون انتاجية حديثة، وهـــى

---

(١)عالم رياضى مشهور- له عدة قوانين فى الرياضيات والطبيعة مشــهورة باسـمه (قوانين نيوتن)..

مرحلة دخلتها معظم دول غرب أوربا فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، عندما بدأت استخدام العلم الحديث فى مجالات الانتاج الزراعى والصناعى، وظهر بعضها التوسع فى الاسواق العالمية واشتد الصراع من اجلها كسبا للمستعمرات، ويوجد فى هذه المرحلة عدد كبير من الدول المتخلفة.

٣-**مرحلة الانطلاق:** وهى عند روستو اهم المراحل الخمس وفيها تتلاشى العوامل المعاكسة للنمو المطرد والمستمر- ويبدأ الاقتصاد والمجتمع فى سلسلة عمليات متتابعة من النمو المتلاحق فيبدأ متوسط النتائج فى الازدياد مقرونا بتغيرات جذرية فى فنون الانتاج، وتتميز بسيطرة فكرة التغيير الدائم، وتغلغل التكنولوجيا الحديثة فى القطاعين الزراعى والصناعى، وظهور قوى سياسية تعمل على تجديد الاقتصاد القومى باعتباره عملا سياسيا من الطراز الاول، وحدوث نمو سريع فى الصناعات وتوسع المدن والمشروعات الصناعية، وازدياد دخول المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يضعون أموالهم فى خدمة الانتاج.

ويشترط توافر ثلاثة شروط لنقل المجتمع الى مرحلة الانطلاق هى:-

أ-ارتفاع معدل الاستثمار السنوى الى نحو ١٥% من اجمالى الدخل القومى.

ب-تحقيق تقدم مرموق فى قطاع رئيسى أو اكثر يكفل دفع عجلة التقدم فى غيره من القطاعات.

جـ-خلق الاطار السياسى والاجتماعى الملائم للتقدم والذى يعمل على تيسير توفير الاموال المحلية والاجنبية اللازمة له.

كما يحدد وليام روستو- مرحلة الانطلاق- فى بعض الدول التـــى قطعتها فعلا بما يين:-

١٧٨٣-١٨٠٢ فى انجلترا ،١٨٢٠-١٨٦٠ فى فرنســا ١٨٤٣-١٨٦٠ فى الولايات المتحدة، ١٨٥٠-١٨٧٣ فى المانيــا، ١٨٧٨-١٩٠٠ فى اليابان، ١٨٩٠-١٩١٤ فى الاتحاد السوفيتى، ولم يدخل هذه المرحلـــة الا عدد محدود من الدول المتخلفة منها الهند،والصين، وكوريا، ومصـــر وذلك فى الستينات من هذا القرن.

٤-مرحلة النضج أو النضوج:

وتتبع مرحلة الانطلاق عند روستو مرحلة النضج، ويصفها بفـترة طويلة من النمو المطرد يتخلله بعض التقلبات، ويتجه الاقتصـــاد القومـــى خلال هذه المرحلة، الى نشر فنون الانتاج الحديثة لمختلف فروع النشـــاط الاقتصادى، ويزداد معدل الاستثمار فيها الى مايتراوح ١٠%، ٢٠% مـــن الدخل القومى بمايحقق ناتجا يفوق بكثير زيادة السكان، ويتغـــير وجـــود الاقتصاد تبعا للتحسن المطرد فى فنـــون الانتـــاج، وتطـــور الصناعـــات الحديثة، ويقل أو يتضائل استيراد السلع الصناعيةوالحاجة الـــى تصديـــر فائض منتجاتها تبعا لنمو الجهاز الانتاجى. كما يتم اجراء بعض التعديلات اللازمة فى هذه المرحلة كمواجهة اساليب الانتاج الحديثة المرتفعة الكفايـــة ويحتل الاقتصاد القومى مكانا دوليا مرموقا، ودخلت هذه المرحلـــة كـــل الدول الرأسمالية المتطورة والدول الاشتراكيةولم يدخلها بعـــد أيـــا مـــن الدول المتخلفة.

٥-مرحلة الاستهلاك الكبير- او الوفير:

عند روستو، فانه بمرور الوقت تتحول قطاعـــات رئيسـية فـــى الاقتصاد الى انتاج السلع الاستهلاكية المعمـــرة بكميـــات كبـيرة وعلـــى

مستوى متطور ورفيع- وعندئـــذ يدخــل المجتمــع عصـــر أو مرحلــة الاستهلاك الوفير وتتميز بارتفاع مستوى الدخـــل الحقيقـــي للفـــرد الـــى مايجاوز حاجاته الاساسية، وازدياد الاعمال التى تتطلب مهارات علميـــة وثقافية خاصة، كما يستمتع الافراد بشبكة رفيعة من الخدمـــات الصحيـــة والتعليمية والثقافية والترفيهية والسياحية، تحقيقا لما يعرف عنـــد روســـتو وغيره من الاقتصاديين بدولة الرفاهية "Walfare - state" وعنده أيضـــا- أن الولايات المتحدة قد دخلت هذه المرحلة بالفعل وثبتت اقدامها فيها، كما بدأت دول غرب أوروبا تدخلها حقيقيا.

وكذلك قطعت اليابان شوطا كبيرا فى مرحلة النضج-وبدأ الاتحـــاد السوفيتى يطرق أبواب هذه المرحلة الخامسة، حيث بدأ محـــاولات جديـــة لدخول مرحلة الاستهلاك الكبير، لم تتضح نتائجها بعد بســـبب مايواجـــه الخطة الاقتصادية لديه من مشكلات اقتصادية واجتماعية تقتضى الحل.

وكما ذكرنا في البداية فانه يلاحظ على نظرية المراحل لروســـتو وجود كثير من التشابه بينها وبين نظرية مـــاركس فـــى تفســـير تطـــور المجتمع (بالطبع مع اختلاف الهدف من التحليل- ومنطلقات كـــل منـــهما وكذا مايوصى به كل منهما.....) حيث قسم روستو تطور المجتمعات الـــى خمس مراحل تماما كما فعل ماركس:الذى تتمثل المرحلة الاولى لديه فـــى الشيوعية البدائية، التى يعيش فيها الانسان على الصيد والالتقاط وتكـــون بصدد نوع من الملكية الجماعية (المشاعه). وتليـــها مرحلـــة الاقتصـــاد العبودى (مرحلة الرق) حيث تكون بصدد العمل العبودى كأساس لعمليـــة الانتاج- ويعتبر العبد أداة من ادوات الانتاج (أدوات حيه كما عـــبر عـــن

ذلك ارسطو مبررا وجود العبودية كضرورة اقتصادية ولـــه فـــى ذلــك حجتين: فلسفية - واقتصادية).

ثم مرحلة الاقطاع - حيث تقوم طريقة الانتاج الاقطاعيـــة علـــى عمل القن (وهو الشخص الذى يرتبط بالارض وله حريته القانونية ولكـــن ليست له حرية اقتصادية - ويعتبر فى مرحلة ودرجة اكثر رقيا من العبد)

ثم مرحلة الرأسمالية، التى تسيطر تماما على الانتـــاج والتوزيـــع تدعمها فى ذلك الثورة الصناعية - ثم سرعان ماتظهر المتناقضات العديـــدة للرأسمالية الاستعمارية المستغلة، وتنتقل المجتمعات بعد ذلك كمـــا يـــرى ماركس الى الاشتراكية التى تعالج المســـاوئ الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة للرأسمالية ويقوم البنيان الاقتصادى والاجتماعى عندئـــذ علـــى أساســـ اشتراكى فكلاهما يعبر عن أراء تتصل بكيفية تطـــور المجتمعـــات مـــن الناحية الاقتصادية - ويرد التغير الاقتصادى الى اسباب اجتماعية وثقافية - وكلاهما يعترف بوجود هدف أساسى تحاول المجتمعـــات تحقيقـــة - هـــو التنظيم الاشتراكى الذى يمجد العمل والعمال عنـــد مـــاركس - ومرحلـــة الاستهلاك الوفير التى ينطلق فيها طبقة الرأسماليين وتكون لـــهم الهيمنة ويضيف روستو وفيها يتمتع المجتمع بطيبات الحياة؟

تقييم نظرية المراحل لروستو:

أولا: لعل أهم مايمكن توجيهه من نقد لهذه النظرية - وهـــو كـــاف باظهار حقيقتها - أن هذه النظرية والتى يرى صاحبها أنه يوجهـــها الـــى الدول المتخلفة - لكى تخرج من التخلف، فانه حيثمـــا قـــدم الحـــل والعـــلاج للخروج من هذا التخلف - لم يتعرض لاصل الداء وهو هـــذا التخلـــف حتى يكون العلاج صحيحا وسليما وبعبارة أخرى لم يتعـــرض للتكويـــن التاريخى للتخلف ولنشأة التخلف كظاهرة اقتصادية واجتماعيـــة مرتبطـــة

بالتطور الرأسمالى كما سبق ان عرضنا- والأخطر من ذلك أنه يعتبر ان هذا التخلف (المرحلة الاولى لدية) مرحلة تاريخية -يعقبها مرحلة التقدم طبقاً للمراحل التى سردها على اساس اتباع نفس الطريق الذى اتبعه دول اوربا الغربية.

ثانيا: ان النظرة الاولى على نظرية النمو لروستو هى امعانها فى التفاؤل الخطر[١] (على حد تعبير الاستاذ أنك).

ووجه الخطورة هو أن المتتبع لمراحل النمو لروستو سيعجب ولاشك بحسن عرضه للمشكلة وبراعته فى نقل المجتمعات من مرحلة الى اخرى بطريقة تقنع القارئ غير الحصيف وغير المتخصص، وكأن المسألة لاتخرج عن ان تكون طريقاً طويلا تسير فيه هذه الدول لتصل حتماً وبشكل قاطع الى مرحلة تسير فيه هذه الدول لتصل. حتما وبشكل قاطع الى مرحلة الاستهلاك الكبير بينما ليست هناك حتمية اطلاقا فى وصول المجتمعات الفقيرة الى هذا المستوى.

إن نظرية النمو لروستو تعطى للقارئ فكرة تفاؤلية مضللة لانها تحكى له قصة المجتمعات الغربية التى وصلت بالفعل الى مرحلة الاستهلاك الكبير- صحيح- بعد جهود مضنية وفى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية مواتية للتقدم- ولكن الاهم فى ظل نمط للعلاقات الاقتصادية الدولية فرض على اساسها تقسيم للعمل الدولى الرأسمالى اقل مايقال فيه أنه قام على شبكة من الاستغلال والنهب وتجميد قوى الانتاج فى الدول المتخلفة - هل تتوافر هذه الظروف الان فى الدول المتخلفة؟ بالقطع والحتم لا(وسوف نرى ذلك فيما بعد) ويقول الاستاذ أنك "ان نظرية

(١)صلاح الدين نامق- التنمية الاقتصادية- طبيعتها وسياستها الاستراتيجية ص٣١٥.

المراحل لروستو لابد أن تجد ترحابا كبيرا من جانب الذين يودون أن يكونوا متفائلين إزاء المستقبل الاقتصادى للدول الفقيرة- ومن هنا فلا غرابة مالقيته هذه النظرية من نجاح فى أوساط الدول المتخلفة، الا اننى أشعر شعورا عميقا أنها استمدت هذا النجاح من أشخاص قلائل ليست لهم خبرة فى الشئون الاقتصادية العلمية كماانتقد هذه النظرية أيضا الاستاذ دريموند قائلا ان الأساس الذى قامت عليه نظرية المراحل لروستو ضحل للغاية"[١]

ثالثا: كذلك فان نظرية روستو بإشتراطها لمعدل يصل الى ١٠% من الدخل القومى فى الدول النامية سنويا لنقلها من مرحلة ما قبل الانطلاق الى مرحلة الانطلاق، ثم معدل ما يقرب من ٢٠% لنقلها الى مرحلة النضج- يجعلنا نتساءل- هل تستطيع هذه الدول وأمامها مشاكل سياسية واقتصادية لا يستهان بها- إستثمار هذه المبالغ الضخمة سنويا؟

وخلاصة الأمر بالنسبة لنظرية مراحل النمو عند روستو هو أنها لا تعطى لنا أى تفسير للتخلف وأسبابه، بل تعتبره مجرد مرحلة تاريخية من الضرورى والمحتم أن تمر بها كافة الدول ومن ثم لا علاقة البتة للنظام الرأسمالى والإستعمار بنشأة وتكون التخلف، وهذا غير حقيقى، وقد تبين لنا كيف نشأ التخلف تاريخيا، كما أنها لا تقدم أى تفسير لاستمرار التخلف حتى الأن والهدف الرئيسى لهذه النظرية هو اقناع الدول المتخلفة بأنه لا علاقة للدول المتطورة بتكون التخلف وعلى هذه الدول أن تسير فى نفس الطريق الذى اتبعته من قبل الدول الرأسمالية المتطورة.

---

(١)-صلاح الدين نامق- المرجع السابق الاشارة اليه ص٣٩٨.

ثالثاً: نظرية شكل العلاقات الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل الدولى فى القرن التاسع عشر:

رأينا كيف ان النظريتين السابقتين (نظرية الحلقة المفرغة للتخلف، ونظرية المراحل) لم يقدما تفسيرا علميا وتاريخيا واضحا ومقبولا للتخلف، بل أدتا الى نتائج مضللة، ويتعين أن تكون النظرية العلمية الصحيحة قادرة على بيان وتحديد التكوين، التاريخى للتخلف ومسبباته الحقيقية وأبعاده، ولماذا يستمر حتى الان.

لقد ترتب على الثورة الصناعية تحول وتغيير ضخم فى البلاد الاوربية خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر، اذ أحدثت الثورة الصناعية تحول جوهرى (كمى وكيفى) فى أساليب الانتاج الصناعى، ونشأة وتطور المشروع الراسمالى، كما أدت الى تغييرات كيفية فى التنظيم الاجتماعى السائد، وأنعكس ذلك فى توسع سريع للقطاع الصناعى، وارتفاعات كبيرة جدا فى معدلات نمو الانتاج الصناعى، وترتب على ذلك خلق فرص جديدة للتشغيل والتوظيف، وزيادة فى متوسطات الاجور والدخول، ورفع مستويات المعيشة وتحسن أساليب الصحة،مماأدى الى تزايد كبير فى السكان وقد نتج عن ذلك كله ضرورة البحث عن مصادر للمواد الخام والمنتجات الزراعية والغذائية، لذلك اتجهت الدول الصناعية الكبرى فى هذا الوقت الى دول افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية وتدفقت رؤوس الأموال والاستثمارات الى هذه الدول وتركزت فى قطاعات الانتاج الاولى، والنشاط الاستخراجى والحصول على المواد الخام والمنتجات الزراعية والغذائية وتوجه للتصدير الى الدولة الام.

هذه العملية خلقت ما يطلق عليه تقسيم العمل الدولـــى الرأســمالى فــى مرحلته الاولى والذى يتميز بأن عملية التوسع الصناعى عقب الثــورة الصناعيــة وانشاء العديد من الصناعات فى هذه الدول وزيادة الانتاج الصنــاعى بمــا يشــبه الطفره، قد أدت الى أن تقوم هذه الدول بإلحاق وضم العديد من الدول وتحويلها الى مستعمرات تابعة لها بكافة الوسائل، واجبارها علـــى تزويــد الــدول الرأســمالية المستعمرة بالمواد الاولية اللازمة والمنتجات الغذائية فضلا عـــن جعلــها اســواقا لتصريف المنتجات الصناعية، مما أدى الى تغيير بل وتحطيم الــهياكل الاقتصاديــة والاجتماعية لهذه الدول، وهذا فى حد ذاته ما أحدث عمليــة التخلــف الاقتصــادى والاجتماعى بما تتضمنه من استغلال وتبعية وتجميد فى قواها الانتاجية.

وعلى ذلك فان ظـــاهرة التخلف[١] كما نعرفها اليـــوم قد نشأت مــع دخول الدول المتخـــلفة كجزء من الســوق الرأسمالى العـــالمى،فعلـــى اثــر انسياب الاستثمارات ورؤوس الامـــوال الى هذه الدول وتركزها فـــى قطـــاع انتاج المواد الاولية (خام وزراعية) للتصدير واندماج اقتصـــاديات هذه الـدول فى اقتصاديات الدول المستـــعمرة (الام) أصبحــت الــدول المتخلفــة جـــزء لايتجزأ من الســوق الرأسمالى العالمـــى، وقد أدى هذا الاندماج الى ضـــرورة نشـــوءنوع من التخصص وتقسيم العمل الدولـــى بموجبة تخصصـــت الــدول المتخلفة فى انتاج المواد الاولية للتصدير بينما تخصـــصت الــدول الاوربيــة الصناعية فى انتاج الســـلع الصناعية، وقد نتـــج عن ذلــك كما أوضحنا بـــدء ظهور ظاهرة التخلف وتدعيمها واستمرارها- ومنذ ذلك الوقــت بدأت الفـــجوة بين مستوى التقدم الاقتصـــادى والتكـــنولوجى تنمو وتتســـع بيـــن هـــاتين المجموعتين من الدول (فظاهرة التخلف ظاهرة نســـبية)،وظـــاهرة التخلـــف بمعـــنى الانخفاض النســـبى فى مستوى المعيشة ومستوى التـــقدم الفنـــى

---

(١) د.عمرو محى الدين: التخلف والتنمية- المرجع السابق الاشارة اليه ص١٧٩.

والتكنولوجى[1] واتساع حدة هذا الانخفاض النسبى بدأت مع عملية اندماج اقتصاديات هذه الدول فى السوق الرأسمالى العالمى، حيث بدأ نمو طرف على حساب طرف آخر، أما كيف استطاعت نمط العلاقات الاقتصادية الدولية التى نشأت فى اطار هذا السوق العالمى أن تعمق هذه الفجوة اى تعمق ظاهرة التخلف فهذا ماسنراه :

أولا: لقد ترتب على اندماج الدول المتخلفة فى السوق الرأسمالى العالمى وماتبعه من تخصصها فى انتاج المواد الاولية للتصدير اختلال هياكل اقتصاديات هذه الدول، اذ اتجهت مواردها نحو هذا النشاط بغرض أساسى هو اشباع حاجات الاقتصاد الام، (القطن فى مصر، والكروم فى الجزائر) مما ادى الى اختلال فى الهيكل الانتاجى فى هذه الدول.

ثانيا: كما ترتب على هذا التخصص وتقسيم الدولى ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية الذى صاحبه عدم قدرة الدول التابعه على السيطرة او الحصول على حجم الفائض الاقتصادى والفوائد فى اقتصادياتها اذ أن الارباح المتولدة كان يعاد استثمارها فى الدول صاحبة الاستثمار فضلا عن أتجاه معدلات التبادل الدولية فى صالح الدول الراسمالية ويتمثل ذلك فى الاتجاه المستمر فى ارتفاع اثمان السلع الصناعية التى تنتجها وتصدرها هذه الدول - والاتجاه المستمر لثبات أوانخفاض اثمان السلع الزراعية والمواد الاولية التى تنتجها الدول المتخلفة - كذلك ادت سياسة العمل الرخيص الى استمرار الانتاجية والدخول عند مستوى منخفض.

---

(1) د. عمرو محى الدين: المرجع السابق.

هذه العوامل ادت الى ترحيل الفائض الاقتصادى المنتج فى الدول المتخلفة الى الدولة الام الرأسمالية المستعمرة، وقد ترتب على ذلك انخفاض مستوى التراكم فى هذه الدول المتخلفة.

ثالثا: ترتب على السياسات التى اتبعته تجاه الصناعة المحلية القضاء على القطاع الصناعى القائم وتحلله، وانخفاض أهميته النسبية سواء من حيث الدخل أو العمالة- وفى بعض للدول المتخلفة وجدت ظروف دولية ومحلية أدت الى انشاء بعض الصناعات الاستهلاكية فى اطار استراتيجية النمو من خلال احلال الواردات غير انها لم تؤد الى نتيجة حاسمة ولم تكن سببلا حقيقيا للتنمية، بل أبقت هذه الدول فى وضع التخلف وعمق من تبعيتها[١].

وقد أدى هذا بالتالى الى زيادة الاهمية النسبية للقطاع الزراعى، وهو القطاع الذى استوعب العمالة التى كانت قائمة فى القطاع الصناعى، وقد دعم هذا من ظاهرة اختلال البنيان الانتاجى فى هذه المجتمعات.

رابعا: استتبع زيادة الطلب على القوة العاملة المحلية، وزيادة الطلب على المواد الغذائية من القطاع الزراعى التقليدى لسد حاجات العاملين فى قطاع التصدير- وحاجات الاقتصاد الام، زيادة الدخول نسبيا فى القطاع الزراعى، مما أدى مع التحسن المستمر فى اساليب الصحة العامة- الى أحداث زيادة فى معدلات النمو السكانى- وقد ادت الزيادة السكانية فى القطاع الزراعى مع تحلل وانهيار القطاع الصناعى، والتجاء العاملين فيه الى العمل فى القطاع الزراعى الى ظهور ظاهرة فائض للقوة العاملة، والبطالة المقنعة كسمة بارزة من سمات التخلف.

---

(١) محاضراتنا فى سياسات التنمية بمقارنة واستراتيجيات التطوير الجزائر ١٩٧٩.

خامساً: لم يقتصر التغير على مجرد البنيان الاقتصادى القـــائم اذ اقتضى الامر خلق الاطار القانوني والاجتماعي والسياسى الملائــم لــهذا التغير، هذا مع الاختلال الفكرى والحضارى **الذى** نتج عن عمليـــة الغـــزو الفكرى والحضارى لهذه المجتمعات.

وهكذا نرى فى **السلسلة** السابقة التى تبرز نشأة واستمرار ظـــاهرة التخلف، خصائص التخلف مجتمعة، انخفاض مستوى التراكم، والانفجـــار السكانى ومن ثم اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والماديـــة، اختـــلال الهيكل الانتاجى، ظهور **البطالة** المقنعة نتيجة لازدياد الكثافـــة الســكانية وانخفاض مستوى التراكم، اختلال هيكل الصـــادرات وثنائيـــة الاقتصـــاد القومى ثم تخلف الهيكل الاجتماعى.

مما يمكن القول **ان** ظاهرة التخلـــف هـــى الوضـــع الاجتمـــاعى المتخلف[1]": أى ان الظاهرة تمثل وضعا نشأ فى ظروف تاريخية واســتمر باستمرار هذه الظروف والاسباب وكون ظاهرة التخلف وضعا وعمليـــة. يعنى انها لم تكن كذلك **قبل** نشوء الاسباب الدافعة لهذه العمليـــة- ويمكــن أيضا- وهو الاهم **بأنها لاتستمر** وذلك بالقضاء على الاسباب التى ادت الــى نشوئها وعلى ذلك فإن التخلف ليس مرحلة تاريخية معينة يعقبها مرحلـــة اخرى هى مرحلة التقدم كما تدعى بذلك نظريات المراحـــل والمســتويات مثل نظرية رستو؛ فالتخلف اذن هو الوضع الاجتماعى المتخلف، وقد نشــأ نتيجة عملية اندماج الدول المتخلفة فى السوق الرأسمالى العـــالمى، ومـــا استتبع هذا الاندماج من نتائج.

---

(١) د. عمرو محى الدين: التخلف والتنمية- المرجع السابق ص١٠٦.

وعلى ذلك يتضح حقيقة ظاهرة التخلف وانها كما سبق وقلنا هي ظاهرة من نتاج عملية التطور الرأسمالي، في وقت كانت تسود فيه طريقة الانتاج الرأسمالي العالمي، حيث تمخضت عملية التغيير عن نوعين من المجتمعات: اقتصاديات راسمالية متقدمة واقتصاديات متخلفة، وتتمثل هذه العملية في شبكة علاقات التبعية والاستغلال وتجميد قوى الانتاج التي مارستها تلك الدول الرأسمالية في مواجهة الدول المتخلفة.

ونشير في هذا الخصوص الى ماذكره "اللورد كرومر" ممثل الإحتلال البريطاني في مصر[١]:ان مصر بلد زراعي بطبيعتها وليست لها في الصناعة وانما يؤدى الى اهمال الزراعة

كما ان التركيز على انتاج القطن، وبيعه الى عميل كبير مضمون هو بريطانيا، وتدفق رأس المال الاوربي للاستيلاء على الاراضي وتحويلها بطريقة او اخرى لانتاج القطن وتخصصت في ذلك البنوك العقارية بينما قامت سلسلة من الصناعات التمهيدية لتحضير القطن وتجهيزه من الحقل الى ميناء التصدير، وكذا مجموعة من المرافق لتوفير الخدمات الحديثة للجاليات الاجنبية من رأسماليين وتابعين ممن يرتبطون بعملية اعداد القطن للتصدير.

وبالنسبة للتساؤل الخاص عن جوهر التخلف الاقتصادى حاليا ولماذا يستمر حتى الآن؟

فيمكن القول ان ذلك يرجع اولا الى استمرار علاقات الاندماج والتبعية ومن ثم علاقات التبادل غير المتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المتخلفة والدول المتطورة وخاصة الرأسمالية. كما

---

(١) د.فؤاد مرسي: التخلف والتنمية، دار المستقبل العربي القاهرة ، ١٩٨٢ ص٥٨.

يرجع ثانيا الى عوامل تتفاعل فى داخل الدول المتخلفة نفسها تعمل على الابقاء على التخلف واستمراره وهى عوامل اجتماعية واقتصادية، وعلمية وسياسية... تؤدى الى تجميد بل وعدم تطوير اساليب الانتاج والانتاجية، وسيادة انماط للتفكير والعادات والسلوك لاتؤدى الى التقدم والتطوير، وهذا ماسنراه تفصيلا فى الفصول القادمة فى تحليلنا للتخلف وكذلك للتنمية وعناصرها، وسنكتفى بالاشارة الى اثر العلاقات الاقتصادية الدولية فى الوقت الحاضر على استمرار ظاهرة التخلف.

يمكن القول ان جوهر التخلف الاقتصادى حاليا يكمن فى عملية استمرار الابقاء على وضع التبعية والاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية، فطالما بقيت الدول المتخلفة جزء لايتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى العالمي، فان هذه العلاقة تعمل الى حد كبير على الابقاء على وضعيه التخلف (بجانب عوامل اخرى سنراها) وذلك مهما كانت درجة تحررها السياسى والاقتصادى والسر فى ذلك أن الرأسمالية العالمية بفضل تطوراتها المعاصرة قد صارت تحكم الان اكثر من ذى قبل- عملية ابقاء الدول المتخلفة داخل السوق الرأسمالية العالمية- حتى ولو كان ذلك عن طريق دفع معالم النمو الرأسمالى مادام انه يعنى مزيدا من التبعية الاقتصادية لهذه السوق العالمية (وما سياسة الانفتاح الاقتصادى بما ترتبت عليه من استمرار وتعميق التخلف وزيادة التبعية الا دليل واضح على ذلك)...

والواقع ان هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية يشهد الان تغيرات هامة كما انه يرتكز على فرضيات أساسية تقوم على حماية هذا الهيكل فى وجه الدول المتخلفة وهذه الفرضيات هى:- [1]

أولا: ان النظام الاقتصادى الراسمالى العالمى (دول ومنظمات) يقوم على تطبيق قوانين اقتصادية ومبادئ ليس باستطاعته احد الخروج عليها- وانما لابد من الخضوع لها (تطبيق شروط ومتطلبات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية)

ثانيا: أن تخصيص وتوزيع الموارد بين الدول انما يتم بشكل دقيق من خلال اليات السوق، فقوى السوق هى التى تؤدى الى تقسيم العمل الشامل والاستخدام الرشيد لموارد العالم والتوزيع العادل لمكاسب التجارة الدولية.

ثالثا: ان تنمية الدول المتخلفة انما تنتج عن تكاملها مع النظام الاقتصادى الرأسمالى الدولى وبفضل النمو الذى يقع فى المراكز الرأسمالية العالمية، ومن ثم لابد ان يتوقف نمو الدول المتخلفة على درجة الارتباط بهذه المراكز، اى على درجة تكاملها مع الاقتصاد الرأسمالى.

الفصل الخامس: التبعية والاستغلال وخصائص الهيكل الاقتصادي المتخلف:

رأينا نشأة التخلف واسبابه وتفسيره، وذكرنا انه تكون تاريخيا من خلال شبكة من علاقات التبعية والاستغلال أدت الى تجميد نمو قوى الانتاج فى الدول المتخلفة، واذا كان شكل تقسيم العمل الدولى ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية منذ القرن التاسع عشر والذى ترتب على

---

[1] د. فؤاد مرسى: المرجع السابق ذكره ص٨٢-٨٣.

نشأة وتطور النظام الرأسمالى كان لها الدور الاكبر فى نشأة التخلف واستمراره فانه لايتعين أن نغفل أو نقلل من أهمية عوامل تجميد النمو أو تكريس التخلف الداخلية، اى في داخل الدولة المتخلفة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والثقافية.... خصوصا بعد ان انتهت علاقات الاستعمار والتبعية فى شكلها التقليدى وانتهج العديد من الدول المتخلفة سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية وتدعيم الاستقلال الاقتصادى، ولكن المحصلة الرئيسية لهذه السياسات لم تؤد الى الخروج من التخلف، بل على العكس ادت الى زيادة التبعية وتعميق التخلف، ولا شك انه اذا كان هناك تاثير للعوامل الخارجية (التبادل غير المتكافئ وغيره) فاننا نعتقد ان العوامل الداخلية تلعب الان الدور الاكبر والمؤثر فى استمرار التخلف.

وسنرى فى هذا الفصل أشكال ومظاهر التبعية والاستغلال والتجميد، ونرى خصائص الهيكل الاقتصادى المتخلف.

أولا: التبعية: من أهم السمات الجوهرية للبلاد المتخلفة وهى تظهر فى شكلين[1] سياسى واقتصادى.

١-التبعية السياسية: لقد كان الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المستعمرات (لم يعد موجوداً الان) والواقع ان معظم الدول المتخلفة كانت لفترة طويلة مستعمرات، وكان ذلك الوسيلة الاساسية لاستغلال ونهب ثروات وموارد هذه الدول وتدمير وتغيير هياكلها الاقتصادية.

كما أن التبعية السياسية قد ترتكز أساساً على العامل الاقتصادى (الاستعمار الجديد)، أو على فساد فريق من رجال السياسة القياديين فى

---

(١)شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية ترجمة د. اسماعيل صبرى المرجع السابق ذكره: الفصل الثانى.

البلاد التابعة، وتتميز البلاد الخاضعة لـــهذا النـــوع مـــن التبعيـــة بعـــدم الاستقرار، أو بنظام ديكتاتورى (العديد من دول امريكا اللاتينيـــة) وفـــى جميع احوال التبعية السياسية يكون نوع النمو الاقتصادى الذى يتـــم فـــى البلاد التابعة استجابة لمصالح خارجية، كما يـــؤدى الـــى تضخـــم بعـــض القطاعات التى يكون من مصلحة الطبقات المســـيطرة تنميتـــها، والـــى - ركود او تراجع القطاعات الاخرى.

٢-التبعية الاقتصادية: وهذه تكون فى الغـــالب نتيجـــة للتبعيـــة السياسية التى كانت موجودة من قبـــل، ولكـــن يمكـــن ان تنشـــأ التبعيـــة الاقتصادية دون ان يكون البلد التابع مستعمرة سابقة للبلد الـــذى يتبعـــه، وهناك دول كثيرة ينطبق عليها ذلك خاصة فـــى امريكـــا اللاتينيـــة فـــى مواجهة الولايات المتحدة، وهناك أشكال متعددة للتبعية الاقتصادية ويمكـــن ان توجد جميعا فى نفس الوقت وهى:-

أ-التبعية التجارية: وتتمثل فى ان حجم وقيمة التجارة الخارجيـــة للبلد التابع يتوقف على صادراتها لدولة ما (المسيطرة) او لعدد محدود مـــن الدول ، كما ان هذه الصادرات تتكون من عدد محـــدود مـــن المنتجـــات الاولية (مواد خام ومعدنية ومنتجات زراعية) ويشير بتلهايم الى ان حركـــة الاقتصاد فى مثل هذا البلد المتخلف تكون محكومة أساسا بعوامل خارجيـــة والتى تحدد هيكل الانتاج وحجمه وحجم الاســـتثمارات وان البـــلاد التـــى تعيش فى مثل هذا النوع من التبعية تتميز بوجود قطاعين:-

قطاع أول: مرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة اكـــثر تقدمـــا، وتسوده علاقات الانتاج الرأسمالية، ونسبة كبيرة منه تكون مملوكة لـــرأس المال الاجنبى، وتضخم بعض المدن ذات الموانى.

قطاع ثانى: يغطى الحاجات الداخلية وهو قطاع فقير من حيث المعدات، محدود القدرة على النمو، وتسوده علاقات انتاج سابقة على الرأسمالية، ويعانى النقص من الخدمات ووسائل المواصلات

ب-**التبعية المالية:** تنشأ نتيجة التدفق المكثف لرؤوس الاموال الاجنبية الى الدولة المتخلفة، وغالبا ماتتجه للنشاط الاولى وخاصة للصناعات الاستخراجية (وأحيانا الى نشاط الخدمات والسياحة والمؤسسات التى تخدم التجارة الخارجية) وبغرض تحقيق سيطرة رأس المال وزيادة ارباحه، والعمل على تصدير المنتجات بعد تحويلها الى البلد المسيطر لتستخدمفى مصانعها.

وفى حالة عدم سيطرة رأس المال الاحتكارى على اقتصاد البلد التابع، فان رؤوس الاموال لاتنتقل اليها الا اذا توافرت بعض المتطلبات التى تضمن لها ارباحا كبيرة مع وجود ضمانات كافية لاعادة هذه الارباح للوطن الام، وهناك بعض الشروط التى يتطلبها رأس المال الاجنبى اهمها:-

١-وجود ضمانات تتعلق بعدم اجراء التأميم، أو اخضاعه لبعض القوانين المحلية.

٢-وجود ضمانات مطلقة لسلامة رؤوس الاموال الاجنبية كتلك التى لايمكن توافرها الا بالتدخل فى الشئون الداخلية للدولة المتخلفة وخاصة من الناحية السياسية، وتدعيم بعض الاتجاهات التى تتفق مصالحها مع مصالح رأس المال الاجنبى، والتدخل احيانا فى السياسة الخارجية للدول المتخلفة فضلا عن طلب بعض التعديلات فى الهيكل الاقتصادى- وكل ذلك يعكس بوضوح محاولات السيطرة الاقتصادية والسياسية.

٣-حرية تحويل جميع فوائد وارباح الاستثمارات الاجنبية الى الخارج (الى الاقتصاد الام)

٤-عدم قبول رقابة جادة وفعلية على توظيف او استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى الداخل، فهى تتجه الى نواحى النشاط التى تراها والتى تقدم لها فرص اكثر للاربحية وخاصة السريعة الدوران (سرعة دوران رأس المال).

٥-طلب توافر الشبكات الاساسية للخدمات المادية وغيرها فى مناطق الاستثمار اما مجاناً أو بأثمان رمزية تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية.

٦-توفير جميع قوى الانتاج اللازمة لهذه الاستثمارات من مواد اولية وقوى عاملة بالشروط التى يفرضها رأس المال الاجنبى.

٧-التدخل المباشر لرأس المال فى التنظيم الاقتصادى للدولة المتخلفة والذى يتم الاستثمار فيها سواء فى هيكل الضرائب والنفقات (ضرورة توفير اعفاء ضريبى لنشاطها) وهيكل التجارة الخارجية.. وتوجيهه لصالح رأس المال الاجنبى.

هذا وتشير العديد من الدراسات الخاصة[1] بتقييم نتائج الاستثمارات الاجنبية فى فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر الى محدودية الاثر الذى ترتب عليها بالنسبة للاقتصاد المصرى سواء فى مجالات العمالة والتوظيف والصادرات واكتساب التكنولوجيا بل توجد أثار سلبية ابرزها زيادة التبعية وزيادة الاختلال فى الهيكل الاقتصادى.

---

(١)مؤتمرات الاقتصاديين المصريين المتتابعة، ومحاضراتنا عن السياسات المقارنة للتنمية ١٩٨٢- الجزائر، وسياسات الاثمان ودورها فى تهيئة الفائض الاقتصادى الاسكندرية ، ١٩٨٦ "رسالة للدكتوراه".

ثانيا: الاستغلال:

ان الهدف الاساسى من ابقاء الدولة المتخلفة تابعة للدول المسيطرة بل ودمجها كما راينا فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى هو تحقيق اقصى قدر من الاستغلال، أى تحقيق اقصى ربح واستمرار عملية تعبئة الفائض الاقتصادى للدول المتخلفة نحو الخارج واهم جوانب الاستغلال هى:

١-__**الاستغلال المالى:**__ ويظهر ذلك فى حجم مايقتطعه رأس المال الاجنبى من الفائض الاقتصادى فى الدولة المتخلفة، وهى تتمثل فى الارباح المحققة، والفوائد المستحقة والمدفوعة، والعوائد المختلفة للاستثمارات، وبعض التحويلات النقدية فى ميزان المدفوعات.

٢-__**الاستغلال التجارى:**__وينجم ذلك عن التبادل غير المتكافئ بين الدول المتطورة والدول المتخلفة،وقد رأينا من قبل الاتجاه العام المتصاعد لارتفاع اثمان المنتجات والسلع الصناعية والاتجاه العام لاستقرار اثمان المنتجات الاولية والمواد الخام او ارتقاع اثمانها بمعدلات اقل من معدلات ارتفاع اثمان المنتجات الصناعية، وقد ينتج الاستغلال نتيجة سيطرة بعض الشركات الاحتكارية الكبرى (الشركات متعددة الجنسية) على جزء كبير من عملية الانتاج فى الدولة المتخلفة وعلى السوق المحلية (شركة الفواكة المتحدة "أمريكية" فى امريكا اللاتينية، ومجموعة الشركات التى تسيطر على تحويل وتسويق النحاس فى شيلى وزامبيا...) وقد رأينا من قبل كيف ان التدهور فى معدلات التبادل الدولية من الدول المتخلفة والدول المتطورة قد بلغ ما يقرب من ٢٥٪ سنويا ذلك لغير صالح الدول المتخلفة، وقد انعكس ذلك فى تزايد عجز ميزان المدفوعات بهذه الدول وارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء الديون الخارجة.

ثالثا: التجميد:

ويعنى بطء نمو قوى الانتاج فى الدول المتخلفة، وعـــدم قدرتـــها على تطوير اساليب الانتاج ورفع مستويات الانتاجية، واذا كان من اليسـير التوصل الى تفسير بطء هذا النمو اذا ما بدأنا من حاله التبعية والاسـتغلال التى تعانى منها الدول المتخلفة، حيث يرى "شـــارل بتلـــهايم[1]" ان هـــذه الحالة هى مصدر الاتجاه نحو تجميد النمو الاقتصادى فى تلـــك الـــدول، والعوامل التى تدعم هذا الاتجاه تكون عوامل خارجية وعوامـــل داخليـــة، وأعطى للعوامل الخارجية (أى العلاقة مـــع العـــالم الخـــارجى) الـــدور الاساسى، كما اعتبر العوامل الداخلية لهذا التجميد نتيجة طبيعية للعوامـــل الخارجية، الا أننا وكما سبق ان ذكرنا نرى ان تجميد قوى الانتاج وعـــدم تطوير أساليب الانتاج أصبح يرجع بالدرجة الاولى فى الظروف الحاليـــة للدول المتخلفة الى عوامل داخلية وخصوصا بعد ان اكتمل لـــهذه الـــدول استقلالها السياسى والاقتصادى، ولدى الكثير منها القـــدر مـــن الفـــائض الاقتصادى الذى يمكن تعبئته لاغراض التنمية، ولكن يحـــول دون ذلـــك عوائق وعقبات عديدة علمية واجتماعية وسياسية، وسنرى ذلك باختصار.

١-العوامل الخارجية: وقد تكون هذه العوامل تلقائية أو ترتبـــط بعامل منظم.

أ-العامل التلقائى: ويتمثل فى الاستقطاعات المفروضة على البلاد المتخلفة ويرى بتلهايم انها قد بلغت على الاقـــل ٩ مليـــار دولار ســـنويا كنتيجة للتبادل غير المتكافئ وذلك فى الخمسينات والستينات (واكثر مـــن ذلك فيما بعد) وانه اذا اضيف هذا المبلغ الى المقدار الســـنوى للاســـتثمار

---

(١)شارل بلتهايم- المرجع السابق ذكره، الفصل الثانى

داخل تلك الدول لآدى الى زيادة الاستثمارات بنسبة ٧٥% وهو مـــايجعل من الممكن مضاعفة المعدل الحالى للزيادة السنوية للدخل القومى.

<u>ب-العامل المنظم:</u> وتتمثل فى الجهد المنتظم الـــذى يبذلـــه رأس المال الاجنبى المسيطر للوقوف فى وجه نمو قوى الانتاج وتطوير اساليب الانتاج فى الدول المتخلفة، حيث ان استغلال تلك الدول يكون أيسر كلمـــا كانت ضعيفة قليلة الصناعة واكثر تخصصا فى انتاج المواد الاولية (مـــادة أو مادتين) ويتخذ هذا الجهد أشكالا منها: الاستيلاء على آجور الاراضـــى والمناجم، والنشاط الاستخراجى، واستخدام امكانيات التأثير التى تمنحـــها السيطرة على الاجهزة السياسية والمعرفية والنقدية والمالية والتجارية ـــــ فى الدول المتخلفة-ويكون مصدرها فى داخل هذه الدول نفســـها (وان كان هناك تأثير للعوامل الخارجية) وهـــى اقتصاديـــة وتكنولوجيـــة واجتماعية.

<u>أ-العوامل الاقتصادية:</u> وتتركز فى ضعف وانخفاض الاستثمارات وهى أساس اى زيادة فى الانتاج، واذا كـــان ذلـــك يرجـــع جزئيـــا الـــى الاستقطاعات الخارجية فانه يرجع كذلك وبدرجة أكبر الـــى عـــدم تعبئـــة الفائض الاقتصادى وتوجيهه للتنمية، والى انخفاض انتاجية العمل، وعـــدم السعى بجدية الى تطوير اساليب الانتاج.

<u>ب- العوامل التكنولوجية:</u> وتتمثل تلك فى عدم الاخذ بشكل فعال بالاساليب العلمية وتطوير طرق الانتاج واستيعاب الفنون الحديثة والتـــى تتلأم مع ظروف البلاد المتخلفة ومن ثم تكون النتيجـــة عـــدم الاحـــترام الكامل للعمل، وانخفاض مستويات الانتاجية، وسيطرة مناهج للتفكير ومـــن ثم لمواجهة المشاكل غير علمية وغير عقلانية.

جـ- العوامل الاجتماعية: وتنشأ تلك عن طبيعة التركيب الاجتماعى السائد، والنظام السياسى المسيطر- حيث سيطرة طبقات غير منتجة -بل ريعية- لاتميل الى التجديد ولاتقيم باستثمارات منتجة، بل تتجه الى مجالات التجارة والمضاربة والخدمات والسلع الاستهلاكية التى تأتى بمعدلات ربح مرتفعة وسريعة الدوران، وأصبح لها نمط استهلاكى بذخىومظهرى وأحيانا استفزازى، وأصبحت تمارس الاساليب غير المشروعه فى تحقيق الثروات واستخدام النهب والغش والرشوة بل وسرقة المال العام.

ومن العوامل الاجتماعية أيضا سيادة الروح الروتينية واحترام الاوضاع التقليدية، واحتقار العمل اليدوى، عدم الثقة بالمستقبل ضعف الشعور بالمسئولية، الجهل بامكانيات العلم، وقصور نظام التعليم، وعدم وجود قواعد راسخة للديموقراطية......الخ.

وهكذا نجد ان ثمة شبكة من علاقات التبعية والاستغلال وتجميد قوى الانتاج تعمل معا من اجل ابقاء أوضاع التخلف واستمراره والحيلوله دون التنمية والتطوير، مما ادى الى تخلف الهياكل الاقتصادية فى الدول المتخلفة وهذا ماسنراه:-

رابعا: خصائص الهيكل الاقتصادى المتخلف:

إستكمالا لما سبق بيانه، فان التكوين التاريخى للتخلف ادى الى وجود هيكل اقتصادى يتميز بالتخلف وتتمثل أهم خصائصه (طبقا لمحددات الهيكل) فيما يلى:-

١-هيكل يسوده النشاط الاولى، اى سيطرة القطاع الاولى (الزراعة والرعى والصيد والنشاطات الاستخراجية) وتمثل الزراعة النشاط الرئيسى لغالبية السكان، الحياة فى الريف تسودها علاقات انتاج شبه

إقطاعية ورأسمالية، توجد الأنواع المختلفة للملكية مع اتجاه لزيـــادة وتركز الملكيات الكبيرة، وحدة الإنتاج الأساسية :- الفلاح وعائلتــه، الانتاجية منخفضة، وكمية وسائل الإنتاج محدودة ، كما ان القـــدرات الجسمانية والفنية للفلاح محدودة نظرا لانخفاض مســتوى المعيشــة، الانتاج بقصد المبادلة وخاصة بالنسبة للمحصولات النقدية، وعادة مـا يكون التخصص فى انتاج محصول واحد او اثنين للتصدير: القطـــن، الكاكاو، والبن.... وبالنسبة للنشاط الاستخراجى (البترول، النحـــاس، القصدير......) فالملاحظ دور أكبر لرأس المال الاجنبى والشـــركات متعددة الجنسيات والتوجه كلية للتصدير فى شكل خام او شبه خام.

٣-<u>أما الصناعة</u>: فيلاحظ ان دورها محدود جدا فى البلاد المتخلفـــة (من حيث نسبة ماتسهم به فى الناتج القومى، وفى العمالـــة) وتقـــوم أساسا على الصناعات الاستهلاكية، والوحدات الحرفية لازالت تلعـب دورا فى الانتاج الصناعى، وعموما فان الصناعة فى هذه الدول تعـــانى فى الغالب[١] من:

<u>أ-نقص نسبى فى رؤوس الاموال</u>: اذ ان الجـــزء الاكـبر مــن الفائض الاقتصادى يذهب اما الـــى شـــراء العقـــارات او المضاربـــة، أو الاستهلاك المظهرى للطبقات الاجتماعية المسيطرة، أو الاســـتثمار فـــى نشاط الخدمات، وانتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة (المشروبات متطلبـــات الاطفال)، كما ان الجهاز المصرفى يهتم أساسا بتمويل التجـــارة ونشـــاط

---

(١)د.محمد دويدار: الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير دار الجامعـــات، ١٩٧٩، الاسكندرية ص٣٦٠.

الخدمات، والظاهرة السائدة فى معظم الدول المتخلفة هو الخروج المكثف لمدخرات الطبقات المسيطرة الى خارج البلاد.

ب-**ارتفاع نسبى فى نفقة الانتاج**، وذلك يرجع الى الاعتماد بدرجة كبيرة على المواد المستوردة واستخدام طرق واساليب فنية غير متقدمة، وارتفاع نسبة العادم اثناء عملية الانتاج وزيادة الطاقات العاطلة، ونقص الكوادر الفنية.

جـ- **ضيق فى السوق المحلية** نتيجة النقص النسبى للقوة الشرائية لغالبية افراد المجتمع.

د-وجود عدد من الصناعات المنشأة بواسطة رأس المال المسيطر وخصوصا فى مجال الصناعات الاستخراجية بغرض تحقيق سيطرته والابقاء على التبعية.

هـ-غياب أو ضعف الوزن النسبى للصناعات الانتاجية والتى تمثل الاساس الصناعى للاقتصاد ، وترتب على ذلك اعتماد شبه كامل على الخارج فى الحصول على السلع الانتاجية.

و-ضعف الاثر الذى ترتب على انشاء العديد من الدول المتخلفة لبعض الصناعات القائمة على احلال الواردات او المخصصة للتصدير حيث لم يترتب عليها وجود عملية تصنيع مستمرة[١] وقاعدة صناعية.

٣-**أما قطاع التجارة والخدمات:** فانه يتميز بالكبر النسبى، والاتجاه الى التوسع بدرجة كبيرة للاستفادة من فرص الربحية الأكبر وسرعة دوران رأس المال، واستغلال نشاطات التصدير والاستيراد والمضاربات، وتوظيف الاموال، ولاتعتبر الاستثمارات فى هذه

---

(١)محاضراتنا: فى السياسات المقارنة للتنمية واستراتيجيات التطوير.

منتجة، بل تعد بمثابة مناسبة لاعادة توزيع النـــاتج وتركيـم واتبـــاع وسائل غير مشروعة، ويلاحظ تضخم القطاع الثالث فى معظم الـدول المتخلفة (يمثل ٥٧% من الناتج القومى فى مصر ١٩٨٤) وعمومـــا فان قطاع الخدمات فى الدول المتخلفة يعانى من:-

أ-نقص الاساس اللازم للقيام بالخدمات الاساسية للانتاج كخدمـات المواصلات والنقل وشبكات الطرق والصرف الصحى، والقوة المحركـــة والغاز والمياه.

ب-عدم كفاية وكفاءة الخدمات الاجتماعية وخصوصـــا خدمــات الاسكان والتعليم والصحة والثقافة، مماتعد احد عوائق التنمية.

جـ- تضخم اجهزة الخدمات نتيجة زيادة عدد العاملين فى قطـاع الخدمات بالنسبة للقطاعات الاخرى، وزيادة عدد العاملين فى المؤسســات الحكومية، وسيادة ظاهرة البطالة المقنعة.

٤-هذا الهيكل الاقتصادى المتخلف يمثل اقتصادا تابعا فـــى علاقتــه بالاقتصاديات الأخرى، وخاصة الاقتصاديات الرأســمالية المتطــورة حيث يعتمد على تصدير مادة أولية واحدة (القطـن، البـن، الســكر، الجوت، النحاس......البترول) إلى السوق الرأسمالى العــالمى كمـا يعتمد على هذا الأخير فى الحصول على السلع الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية فى ظل تبادل غير متكافئ.

وبذلك تكتمل دراسة وتحليل المبادئ الأساسية للتخلف، ابتداء مــن تحديد نشأته التاريخية، ومفهومه، وكيــف تكــون ومســبباته، وتفســيره، وعلاقات التبعية والاستغلال والتجميد التى ترتب عليـــها وجــود هيكـل اقتصادى متخلف بخصائصه الموضحة سابقا، ومن ثم فلا يتعين الاقتصار فى دراسة التخلف على مجرد سرد لمظاهر وســمات التخلــف واجــراء

المقارنات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، دون ان يسبق ذلك تحليل علمى وتاريخى لعملية وظاهرة التخلف.

هذا ويمكن فى ختام هذا التحليل أن نقدم بعض سمات هذا التخلف والتى تتمثل فى : صغر حجم الدخل القومى ، انخفاض متوسط دخل الفرد وخاصة الدخل الحقيقى ، وعدم عدالة توزيع الدخول ، اختلال الهيكل الانتاجى ، الانفجار السكانى ، انخفاض مستوى التراكم ، اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية ، سيادة ظاهرة البطالة المقنعة ، اختلال هيكل الصادرات، وجود قطاعين: قطاع متقدم، وقطاع تقليدى ومتخلف، عدم استغلال الثروات والموارد، تدهور المستويات الانتاجية، سيادة المظاهر الاجتماعية للتخلف، عدم كفاءة الجهاز الادارى، نقص كفاءة التنظيم السياسى، غياب المؤسسات الشعبية، عدم توافر ديمقراطية حقيقية، عدم كفاءة أنظمة التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا......

الباب الثانى

مفهوم وعناصر ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ناقشنا فى الباب الأول المشكلة الأساسية التى تواجه الدول المتخلفة، إلا وهى التخلف وتعرفنا على حقيقته وجوهرة ونشأته وأبعاده المختلفة وارتباطه بالتطور الرأسمالى، ورأينا أن نشأة ظاهرة التخلف واستمرارها يرجع إلى اندماج الدول المتخلفة (والتى كانت معظمها مستعمرات) فى السوق الرأسمالى العالمى، وما استتبع ذلك من نمط للتخصص وتقسيم العمل الدولى فى اطار هذه السوق، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التى نشأت وانعكاسها على اقتصاديات الدول المتخلفة، وقد نجم عن ذلك سلسلة من عمليات التبعية والاستغلال وتجميد قوى الانتاج، مما أدى الى هيكل اقتصادى واجتماعى متخلف رأينا خصائصه المختلفة.

ونرى فى هذا الباب كيفية الخروج من هذه المشكلة، أى كيفية الخروج من التخلف عن طريق تحقيق التنمية والتطوير والتغييرات الجذرية التى تحقق ذلك، ومن اليسير ان نستنتج ان عملية التنمية لابد أن تكون منطقيا هى النفى المطلق لتلك العملية التى أدت الى التخلف، أو أنها تعنى الانتقال من وضعية التخلف الى وضعية التطور، واقامة هيكل اقتصادى يقضى على خصائص التخلف، وهذا الانتقال يقتضى تغييرا جذريا وجوهريا فى قوى واساليب الانتاج، وفى علاقات الانتاج، وفى البناء الاجتماعى والسياسى والادارى والتنظيمى والقانونى للمجتمع.

ان الدراسة المتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستلزم أن نرى فى البداية تحديد مفهوم التنمية لدى الاتجاهات الاقتصادية المختلفة

من خلال تحليل ناقد لكى نتوصل الى المفهوم الذى يمكن تطبيقه للخروج من التخلف.

كما ان التنمية تستلزم توافر عناصر أساسية يتعين تحقيقها، كما انها تتطلب توافر شروط أساسية اجتماعية واقتصادية وتنظيمية، فضلا عن ضرورة وجود مايمكن ان نطلق عليه ارادة التنمية عند كافة افراد المجتمع، وكذلك توافر هذه الارادة لدى الدولة والقيادات السياسية والاقتصادية فى البلاد المتخلفة.

وفى مرحلة تالية نتناول بالتحليل والتقييم انماط ونظريات التنمية التى سادت فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى وأهمها نماذج هارود ودومار، نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن نظرية المنظم "شومبيتر" نظرية الدفعة القوية، نظرية المراحل (روستو) وكذلك نظريات التنمية التى سادت فى الفكر الاشتراكى: نموذج ماركس فى تجدد الانتاج، نموذج فلدمان نموذج اوسكار لانج.

كما ان الواقع العملى قد شهد تطبيق العديد من سياسات واستراتيجيات التنمية، والتساؤل الذى يفرض نفسه هو: ماهى النتائج التى تحققت من هذه الاستراتيجيات، وماهى الاستراتيجية التى يمكن تطبيقها للخروج من التخلف، وهذا يستلزم تحليل هذه الاستراتيجيات وهى:

-استراتيجية التنمية عن طريق احلال الواردات.

-واستراتيجيات التنمية عن طريق بناء صناعات التصدير.

-واستراتيجية التنمية عن طريق بناء الصناعات الاساسية (الانتاجية)

وهل يقتضى الأمر بالنسبة للدول المتخلفة تحديد معالم استراتيجية بديلة تقوم على التوجيه الداخلى والاعتماد على الذات؟ وماهى الخطوط الرئيسية لهذه الاستراتيجية "الباب الثالث"

وعلى ذلك فاننا سنقسم هذا الباب للفصول الآتية:

الفصل الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية لدى الاتجاهات المختلفة.

الفصل الثانى: عناصر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية القائمة على الفكر الاقتصادى الرأسمالى .

الفصل الرابع: نظريات التنمية الاقتصادية القائمة على الفكر الاقتصادى الاشتراكى.

الفصل الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية لدى الاتجاهات المختلفة

ان نظرية التنمية الاقتصادية مازالت غير محددة الجوانب ومعظم الأراء والأفكار التى تناقشها لم تتفق على اتجاه معين، واختلفت وجهات النظريين الاقتصاديين، وقد أثار تعريف التنمية الاقتصادية مثلما أثار تعريف التخلف الاقتصادى والاجتماعى جدلا نظريا كبيرا بين الباحثين بصفة عامة، كما ترتب عليه اختلاف وجهات النظر بصفة خاصة بين الاقتصاديين الرأسماليين، والاقتصاديين الاشتراكيين، واقتصاديو العالم الثالث، وكذا فى الفكر الاقتصادى الاسلامى.

وغالبية الاقتصاديين وخاصة الرأسماليين عادة مايركزون على العوامل الاقتصادية، غير أن التنمية هى فى حقيقة الأمر ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية، وعمل جماعى يشترك فيه الجميع، ويقتضى اعادة تنظيم المجتمع وتغيير هيكله، كما أن الاقتصاديين غالبا مايستخدمون الاصطلاحات الأتية كل منها محل الأخر دون تمييز وكأنها مترادفة تعطى نفس المعنى وهى: النمو، التنمية، التطور، التطوير. فى حين ان هناك فروق واضحة بينهم كما سوف نرى.

وقبل ان نقدم المفهوم الذى نراه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التى تؤدى الى الخروج من التخلف، وتحقيق الاستقلال والتقدم والتطور الاقتصادى من خلال استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى نقدم بعض التعاريف والمفاهيم للتنمية لدى الاتجاهات المختلفة حتى نقف على حقيقتها ومحتواها.

أ-مفهوم التنمية فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى:

١-يرى غالبية الاقتصاديين الرأسماليين أن التنمية هـــى العمليـــة التى يزداد فيها الدخل القومى الحقيقى لمجتمع معين "الناتج القومى" خـــلال فترة زمنية معينة "عادة عام" على ان يكـــون معـــدل النمـــو الاقتصـــادى المتحقق أى معدل نمو الدخل اكبر من معدل نمو السكان.

وهذا يؤدى الى زيادة فى متوسط الدخل الفرد مع الاشارة الـــى ان الزيادة فى الدخل القومى يجب أن تكون مستمرة عـــبر مراحـــل التنميـــة الاقتصادية، لذلك فان الزيادة التى تطرأ على الدخل القومى فـــى الاجـــل القصير لسبب من أسباب التغيرات الطارئة او الفجائية يجب أن لاتدخـــل ضمن مفهوم التنمية الاقتصادية فالمهم هو الاتجاه التصاعدى فى صـــافى الناتج القومى.

واذا كان صحيحا ان زيادة الدخل القومى الحقيقى يعد جانبا هامـــا من جوانب التنمية الاقتصادية فانه لايمكن الاكتفاء بـــه كمفـــهوم للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية، لانه فى بساطة شديدة يغفل الجوانـــب الاخـــرى الاساسية سواء المتمثلة فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، والقضاء علـــى التبعيةبكل انواعها- فضلا عن العدالة التوزيعية لهذا الدخل القومى بيـــن الطبقات الاجتماعية المختلفة التى تساهم فى خلقـــة، واشـــباع الحاجـــات الاساسية والاجتماعية للمنتجين المباشـــرين (مـــن عمـــال وفلاحيـــن.... وغيرهمممن يساهمون فى النشاط الاقتصادى) فاذا فرضنا ارتفاعـــا فـــى متوسط دخل الفرد الحقيقى نتيجة سياسة تنمية معينة، فقد يؤدى ذلكالـــى أن يصبح الاغنياء اكثر غنى والفقراء اكثر فقرا وليس هذا هو هدف النمـــو الاقتصادى المتسم بالعدالة.

٢-وهناك بعض الاقتصاديين الذين ينظرون الى التنمية الاقتصادية على انها دخول الاقتصاد القومى الذاتى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتى، أما مرحلة الانطلاق فهى المرحلة التى يكتسب فيها الاقتصاد القومى مقومات النمو الذاتى، ويشبهة الكتاب دخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق- وبانطلاق الطائرة من سطح الارض، واذا كانت الطائرة تحتاج لتنطلق فى الفضاء الى حد ادنى من السرعة الارضية قبل الانطلاق؛ كذلك فان عملية التنمية تحتاج الى حد ادنى من الموارد ليدخل الاقتصاد القومى مرحلة الانطلاق او مرحلة النمو السريع، ويتمثل ذلك الحد عند روستو بارتفاع معدل الاستثمار الى ١٥% من النتائج القومى.

وعند ارثر لويس، بارتفاع معدل الادخار من ٥% الى ٢٥% من الدخل القومى، وعند اخرين يتمثل فى ارتفاع معدل الاستثمار ارتفاعا كافيا لتوليد معدل لنمو الدخل يفوق معدل نمو السكان.

وهذه النظريات (وقد رأينا اساسها من قبل[١]) فى تحديدها لشروط عملية التنمية تقوم أساسا على فكرة المراحل، وبالتالى تتضمن ان التخلف مرحلة تاريخية يمر بها كل مجتمع يعقبها مرحلة الانطلاق والنمو الذاتى ومايلى ذلك من مراحل، وهذه النظريات قد دحضتها دراسات التطور الاقتصادى للمجتمعات الصناعية المتقدمة وتاريخ الدول المتخلفة وقد أوضحنا عند استعراضنا لظاهرة التخلف، الى ان التخلف عملية ووضع وليس حالة أو مرحلة، وقد نشأت هذه العملية نتيجة عوامل متعددة نشأت فى ظل ظروف تاريخية محددة.

---

(١)تعرضنا بالتفصيل فى الفصل الرابع لنظرية مراحل النمو لروستو وتقييمها- ص٤٥-ص٥٠.

وبالنسبة لشرط الارتفاع بمعدل الاستثمار القومى الى ١٢-١٥% فانه وان كان شرطا ضروريا وجوهريا الا أنه ليس كافيا، فتحقق هذا الشرط لن يضمن بذاته الدخول فى مرحلة الانطلاق ووضع الاقتصاد القومى فى طريق النمو الذاتى- وهذا ماتشير اليه خبره العالم الثالث فى العقدين الماضيين فالقضية الاساسية ليست هى المستوى الذى يرتفع اليه معدل الادخار والاستثمار، وانما المهم هو وجود الامكانية لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، فضلا عن نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، وكل ذلك لن يحدث الا فى اطار تغييرات جذرية فى الهيكل الاقتصادى.

ب-مفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر الاشتراكى:

ينبع هذا المفهوم من الفلسفة الاشتراكية نفسها، ومن الابعاد الاقتصادية والسياسية والتاريخية لهذه الفلسفة، فهو جزء لاينفصل عن هذه الفلسفة ولايمكن دراسته بعيدا عن الاشتراكية ذاتها.

وقد كان ماركس هو اول من وضع الخطوط العريضة لهذا المفهوم فى دراساته وابحاثه التى أرسى بها أسس التنظيم الاشتراكى وكيفية تحول المجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية وخاصة فى كتابه "رأس المال" الا أن هذه الدراسات لم تخرج عن الحيز النظرى، وعندما قامت الثورة الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧ واخذ لينين زمام السلطة وبدأ يطبق سياسة اقتصادية واضحة لتنمية ثروة البلاد والنهوض بها ومن ثم اخذ لفظ التنمية الاقتصادية مدلولا عمليا واسلوبا تطبيقيا، أى أنه أصبح لمفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر الاشتراكى مدلو لان الاول نظرى وينسب الى ماركس والثانى مدلول تطبيقى وعملى وينسب الى لينين، ولعل هذا المفهوم هو اكثر المفاهيم التصاقا بمبدأ التنمية الاقتصادية لدى الفكر

الاشتراكى وخاصة المعاصرون منهم قد ساهموا بدرجة كبيرة فى دراسات التنمية والتخطط.

١-عند ماركس: فانه يبدأ بتحليل علمى للنظام الرأسمالى باعتباره نظام رجعى بالى لايلائم التطور البناء، وانما هو نظام لايمكن أن تتحقق فى ظله التنمية الاقتصادية لجماهير الشعب، ومن هنا تصبح الخطوة المنطقية فى التنمية عند ماركس هى فى القضاء على هذا النظام ثم التحول بعد ذلك الى الاشتراكية باعتبارها النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الامثل والكفيل يجعل صرح التنمية الاقتصادية متينا وعاليا.

-فطالما استولى الرأسماليون على خبرات المجتمع ممثله فى فائض القيمة لن تجد فئة العمال التى تمثل الاكثرية الا أجر الكفاف، وهنا مكمن الصراع الذىا يؤدى - مع غيره من تناقضات المجتمع الرأسمالى الى هدم عملية التنمية من جذورها.ويعطى ماركس أهمية بالغة لتحقيق الاستقلال السياسى فى الدول المتخلفة كشرط أساسى لتحقيق التنمية، على ان يتضمن ذلك تصفية الاوضاع الاستعمارية القديمة ذات الطابع الاستغلالى، واقصاء وتصفية الطبقات الاجتماعية المسيطرة، وكذا الغاء التشكيلات والتنظيمات السياسية المرتبطة بالاستعمار.

-ثم بعد ذلك ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادى، الذى يتضمن تأميم المزارع والمناجم والبنوك.... وضمها نهائيا لملكية الشعب العامل، ويتضمن كذلك تصفية رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى المجتمع ومحاولة تغيير حالة التبعية التى يتصف بها الاقتصاد القومى فى الدول المتخلفة عموما مع محاولة وضع اسلوب معين من التنمية يؤدى فى النهاية الى تغيير هيكل الاقتصاد القومى من اقتصاد يعتمد على محصول

واحد يصدره فى شكل مادة اولية الى اقتصاد قومى متنوع بعيد عن طابع الاستعمارية القديمة.

-هذه هى الصورة العامة التى رسمها ماركس لتحقيق اية تنمية اقتصادية ذات شأن، وواضح من هذه الصورة ان التخلف الذى سوف تعالجة التنمية هو الوليد الشرعى لعملية الاستعمار والاستغلال فى ظل الرأسمالية وواضح كذلك اصرار ماركس على وجوب هدم النظام الرأسمالى تمهيدا لعملية تنمية شاملة، وعلى اعتبار ان الرأسمالية نظام معقد لايصلح اطلاقا لتحمل بناء التنمية الشامخ.

التنمية الاقتصادية عند لينين(١):

---

(١)لينين شأن كل عالم ثورى هو صاحب العبارة المشهورة "بدون نظرية ثورية لاتوجد حركة ثورية" وقد قام بدراسة عميقة لكتابات ماركس وانجلز بحثا عن اسس نظرية لارائه، وليحصل على فكرة أوضح عن مرحلة الثورة الاشتراكية التى مرت بروسيا فى أوائل القرن العشرين ولذلك كانت أعماله الفكرية بالذات فى الاقتصاد السياسى مقدمات نظرية قيمة للحركة الثورية للطبقة العاملة، وللابعاد الاقتصادية العملية للتنمية على اسس ايديولوجية اشتراكية، لم يكن يكفيه ان يقول مع ماركس بأن الاقتصاد محرك التاريخ، بل كان على معرفة واسعة بالاقتصاد الروسى وبالطرق والوسائل التى يمكن اتباعها لتطويره وتنميته على اسس نظرية وتطبيقية راسخة ومن هذه المعرفة استطاع أن يقدم افكار جديدة فى التنمية الاشتراكية هى ولاشك اضافات للماركسية، وأولى كتاباته: كتاب تطور الرأسمالية فى روسيا وهو يثبت فيه الدور القيادى للطبقة العاملة ويبين قوتها ومن اهم كتاباته: كتاب الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية وفيه يتضح القوى الاستعمارية، ويبين كيف كان الاستعمار فى القرن العشرين الصورة الاجمالية للاقتصاد الرأسمالى العالمى، وله العديد من المؤلفات الاخرى فى السياسة والاقتصاد والمسألة الزراعية.

استطاع لينين بادراكه العميق لمضمون النظريـــة الماركســـية ان يكون هو نفسه المفكر الاقتصادى لمرحلة الثورة الاشتراكية بعـــد ثـــورة ١٩١٧، وفى الوقت ذاته المنفذ التطبيقى لـــهذه المرحلـــة، وبذلـــك أمـــد الاشتراكية العلمية بنطاقة جديدة وتطبيق عملى مستحدث لاراء مـــاركس الاقتصادية.

ولينين عندمايناقش مفهوم التنمية الاقتصادية يعطيـــه مضمونـــا فلسفيا أيديولوجيا، فعنده أن النظام الرأسمالى ليس هو بالقطع الذى تتحقـــق التنمية الاقتصادية فى ظله، لان التنمية كما يقول: هى الثورة التكنولوجيـــة الاجتماعية القائمة على العلم، وبالذات العلوم الطبيعية"وهنا يضع لينين بعد الاسئلة الفلسفية ومنها الى اى حد يمكن ان يصبح الوعى الايديولوجى أداة لاستكشاف أفاق التنبؤ فى مجال العلم التكنولوجى والتوجه بما يكفل اقـــوى دفع للعلوم الطبيعية فى غزو الانسان للمجهول والسيطرة الطبيعية الصماء وتسخيرها لصالحه؟

ويجيب لينين بأن النظام الرأسمالى ليس هو الارضيـــة السياســـية والاقتصادية للربط الصحيح والملائم بين الايديولوجية الاجتماعية وبيـــن العلوم التكنولوجية الحديثة، وان هذا الربط لايتم الا عن طريـــق الثـــورة الاشتراكية الجماعية التى يمكنها وخاصة فى الاجل الطويل ان توسع افاق الوعى الايديولوجى لدى الجماهير وان تعمـــق مـــن جـــذوره المنهجيـــة والفلسفية- وعندئذ يتمكن المجتمـــع الاشـــتراكى مـــن احتـــواء الثـــورة التكنولوجية الدائمة التقدم والتغير.... وعندئذ أيضا يتكون لدى الجمـــاهير الواعية المنهج الامثل لادراك حقيقة انطـــلاق قـــوى الانتـــاج بملامحـــها العصرية الجديدة التى تواكب التحولات العميقة فى العلاقـــات الانتاجيـــة

والاجتماعية المعاصرة وخلق الظروف المثلى لمجتمع الإنسان المتحرر من كل صورا الاستغلال الرأسمالي الإمبريالي.

ويــتجه ليــنين بعد هذه الأرضية الفكرية للتنمية اتجاها عمليا تطبيقيا فى تحقيقه للتنمية ويأخذ بمبدأ التخطيط الواعي الهادف ويدمجه كلية فى مفهوم التنمية، بحيث تصبح كلمة تنمية تكاد ترادف كلمة تخطيط وعنده أن التخطيط يعمل فى تعبــئة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية فى المجتمع بطريقة عملية وعلمية وإنسانية ويســاعد عــلى تحقيق الأهداف التى يرسمها المجتمع لتحقيق التنمية فى أقصر وقت ممكــن وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية، وبأدنى قدر من الضياع فى هذه الموارد ومن هنا فان مفهوم التنمية عند لينين لابد وأن يأخذ التخطيط كأسلوب ووسيلة ضرورية لتحقيق التنمية.

ولينين بسياسته الاقتصادية التى طبقها فى الاتحاد السوفيتى عــام ١٩٢١، اعطى لمفهوم التنمية الاقتصادية وضعا مجدداً وأســلوبا واضحــا يمكن تطبيقة فى كل مكان- كذلك أمن أن طريق التنمية هو طريق التقــدم التكنولوجى تحقيقا لمستوى دائم الارتفاع فى تطوير قوى الانتــاج، ومــن هنا فان انشاء قاعدة مادية وتكنولوجية تتيــح اســتمرار التقــدم مســألة ضرورية حيث يقول" ان التقدم الصحيح هو فى اندماج العلم بالانتاج أكـثر فأكثر ليصبح العلم عنصرا عاما وفعالا فى العملية الانتاجية "من أجل ذلـك كما يقول" كان من الضرورى انشاء صناعة اشتراكية اليه جبارة بوســعها ارساء قواعد الاستقلال الاقتصادى وتدعيم القوى الدفاعية فى البلاد.

ولكن اقامه صناعة قوية فى البلاد- كخطوة لازمة لتحقيق التنمية يتطلب تقدما مستمرا فى صناعة العدد والالات كوسيلة اساســية ولازمــة لاقامة صرح الصناعة الثقيلة، وتوفير امكانيات التقدم بعد ذلك سواء فــى الصناعة ام فى الزراعة ام فى النقل، ومن هنــا تصبــح صناعــة الالات

وتطوير هذه الصناعة دائما بمثابة القلب النابض لعمليات التنمية بكافة ابعادها (استراتيجية الصناعات الاساسية) [1]، كذلك يتضمن المفهوم العملى عند لينين تطوير الزراعة لتتحول الى زراعة ميكانيكية تستخدم العدد والالات الى اقصى درجة، فضلا عن تأميم الملكيات الزراعية الصغيرة وضمها فى ملكيات كبيرة تشرف عليها الدولة وتديرها لصالح الشعب باسرة.

-ويتضمن هذا المفهوم كذلك قيام ثورة شاملة فى مجال الثقافة وتكوين الرجال، فالتنمية عنده تستلزم توافر العمال والمهندسين المهرة الذين يعرفون كيف يستخدمون منجزات العلم والتكنولوجية الحديثة فى تطوير الاقتصاد القومى، واخضاع البيئة والظروف القائمة لمشيئة الانسان صانع التنمية الاقتصادية ومبدعها.

جـ-مفهوم التنمية الاقتصادية لدى بعض اقتصادى العالم الثالث:

قدمت العديد من التعريفات من جانب اقتصادى العالم الثالث وهى الاخرى تتشعب وتختلف باختلاف المواقف الفكرية، ونقدم احد التعريفات التى قدمها اقتصادى عربى باعتباره حسب وجهة نظرنا أقرب هذه التعريفات الى التعريف والمفهوم الذى نعتنقة كسبيل للخروج من التخلف.

وهذا التعريف قدمه الاستاذ الدكتور صلاح الدين نامق فى كتابة: التنمية الاقتصادية طبيعتها-معوقاتها.....

ان التنمية الاقتصادية عملية تطوريه تاريخيه طويلة الامد يتطور خلالها الاقتصاد القومى من اقتصاد بدائى ساكن لايزيد فيه الدخل القومى ودخل الفرد فى المتوسط الى اقتصاد متحرك تبدأ فيه هذه الزيادة انها

---

(1)محاضراتنا فى سياسات التنمية المقارنة واستراتيجية التطوير، الجزائر، ١٩٨٠.

عملية التغيير بكل ماتتضمنه هذه الكلمة من أبعاد، أى تغيير اقتصادى واجتماعى وسياسى يؤدى فى النهاية الى تغيرات جذرية كلية فى المجتمع كله.

-والتنمية الاقتصادية اذا ما اخذت مجراها العادى وسارت قدما وبطريقة علمية منتظمة فى دولة مالابد وان يعقبها تغييرات شتى فى النواحى الاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية المختلفة،ان الزيادة فى الناتج القومي وفي دخل الفرد في المتوسط هى احدى التغيرات التى ستحدث لامحالة ويترتب على الزيادة في الدخل تغييراتمتناظره فى احجام الادخارات القومية والفردية، وزيادات ملموسة فى التكوينات الرأسمالية وفى التقدم التكنولوجي، وكذلك تقدم فى التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية، وفى طرق ووسائل المواصلات، وفى مستويات الصحة العامة والتعليم بأنواعه ومراحله وفى المستويات الثقافية وتحسن ملموس فى متوسط الاعمار كذلك.

وهذه المستويات العالية التى تحققها ادولة المعينة بالتنمية الاقتصادية انما تحدد بشكل علمى منتظم ماطرأ على المجتمع من تقدم اقتصادى، وبعض هذه العوامل المؤثرة فى تيارات التنمية مثل دخل الفرد فى المتوسط، ومتوسط نصيب الفرد عن رأس المال المستخدم فى العمليات الاستثمارية وانتاجية العامل، وما الى ذلك من مؤشرات يمكن تأكيدها كميا (عن طريق القياس) بينما البعض الاخر من العوامل ذات طبيعة كيفية، ومن ثم يصعب بل يستحيل- قياسها قياسا مباشرا (ولعل أهمها- التغيرات التى تصيب الانسان نفسه من حيث تكوينه العقلى والثقافى، ومن حيث صحته واخلاقه، وصلاته الاجتماعية، وتفاعله الخلاق مع الظروف الاقتصادية التى تحيط به، ممايؤدى فىالنهاية الى

تزايد دائم ومستمر فى كفايته الانتاجية) هذا ولابد من العوامل الكمية والعوامل الكيفية فى اى دراسة جادة حول التنمية.

-كما أن مفهوم التنمية الشاملة يتطلب عدم تركيز اهتمامنا على زيادة الناتج القومى من السلع والخدمات عموما فحسب وانما ينبغى أن نضع فى الاعتبار رغبات وحاجات المستهلكين والتغيرات التى تطرأ على اذواقهم خلال الفترة الزمنية المحددة فضلا عن تحقيق مطالب واضعى الخطة الاقتصادية اذا ماكان النظام العام فى الدولة يأخذ بالتخطيط.

-ولكى نحددالمعدل الامثل للتنمية الاقتصادية يجب أن نضيف للى هذا كله اعادة توزيع الدخل القومى بحيث لاتتركز الزيادةفى هذا الدخل فى يدفئة دون غيرهم، على اعتبار ان الفوائد التى تعود على المجتمع من جراء التنمية يجب أن يستفيد بها اكبر عدد ممكن من المواطنين، بل يجب أن يستفيد بها الشعب بأثره.

-كما ان المفهوم المعاصر للتنمية الاقتصادية يتضمن بعض الاراء السياسية والاجتماعية ذات الشأن، فقد يصاحب النمو الاقتصادى زيادة أو نقص فى الحرية السياسية، او فى نوع التخطيط السائد او فى منح المرأة المزيد من الحريات طالما انها تشارك مشاركة جدية فى تحمل مسئوليات النشاط الاقتصادى فى البلاد.

د-مفهوم التنمية فى الفكر الاقتصادى الاسلامى[1]:

يعتمد مفهوم التنمية فى الاسلام على الاسس الفلسفية والخصائص التى يتميز بها الاقتصاد فى الاسلام والتى تتمثل فى ان الاقتصاد فى الاسلام مصدره الدين الاسلامى وان النشاط الاقتصادى نشاط تعبدى، وان

(1)د. عبد الهادى النجارة وادى علم الاقتصاد المنصورة ١٩٨٨،ص٨٣-٨٦.

الاقتصاد غير محايذ، فضلا عن الرقابة الذاتية، وان الاسلام يهتم بتنميه طاقات الانسان الروحية والتعبدية ممايجعله قادرا على الاستمتاع بصورة افضل مهما كان قدر الاشباع الذى يحققه، الامر الذى يساعد على تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية.

انطلاقا من هذه الخصائص للاقتصاد الاسلامى- فان هناك نظرة أو مفهوم للتنمية.

-على انه ينبغى ان نعى منذ البداية ان القرآن الكريم كتاب عقيدة وشريعة، وهو يحتوى فيما يحتوى على بعض الافكار الاقتصادية، ومن ثم فان صياغة نظرية للانتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية انما يكون من صنع الانسان على ضوء هذه الافكار.

-ان التنمية الاقتصادية فى الاسلام هى تنمية اجتماعية فى نفس الوقت وهى فرض على الفرد والمجتمع والدولة معا، وفى ذلك يقول الله تعالى "هو الذى جعل لكم الارض ذلولا فأمشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور" صورة الملك: الاية ١٥.

يستمد مضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام من لفظ العمارة او التعميرة وفى ذلك يقول الله تعالى: هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها..... سورة هود الاية ٦١" وطلب الله هنا مطلق، ومن ثم يكون على سبيل الوجوب.

-هذا وتأمر الشريعة الاسلامية بممارسة النشاطات النافعة وتصفها بانها حلال، وتنهى عن ممارسة النشاطات الضارة تلك التى نوصف بانها حرام، ومن هنا فان الاسلام يضع القواعد الاساسية فى مجالات التنمية والتوزيع مسترشدا بقاعدة الحلال والحرام.

-ان الهدف من عملية التنمية الاقتصادية فى الاسلام ليس مجـــرد زيادة تيار السلع المادية لاشباع الحاجات المختلفة، وانما تعتبر هذه الغايـة فى حد ذاتها وسيلة لهدف اخر هو تحقيق العبودية لله واعمار الارض.

-ان عمارة الارض اى تنميتها على هذا الاساس لاتكون الا مـــن منظور شامل سواء على المستوى السياسى او الاقتصادى او الاجتمـــاعى وهو مايشير الى شمولية عملية التنمية فى الاطار الاسلامى.

-ان مفهوم التنمية الشاملة فى الاسلام ينسحب الى التوزيع العـادل لثمار هذه التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكـل فرد فى المجتمع الاسلامى وحرصا على التكافل الاجتماعى أخذ الاسلام بوسائل اخرى لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروة ومنـــها: الزكـــاة، ونظام الميراث والانفاق بأنواعه بالكفاءات ونظام الاوقاف.

هـ-مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى نرى الاخذ به:

رأينا الاتجاهات المختلفة لتحديد مفهوم التنمية الاقتصادية وكيـــف أن البعض منها (فى الفكر الرأسمالى) يركز على الجوانب الاقتصادية بـل احد الجوانب الاقتصادية فقط وهـــو زيـــادة متوســط الدخـل أو زيـــادة الاستثمار، فى حين ان التنمية يجب ان تشمل كافة الجوانـــب: اجتماعيـة وسياسية واقتصادية وعلمية، كما انه لايعرض لأصل المشـــكلة الا وهـــو التخلف والبعض الاخر من هذه الاتجاهات (الفكر الاشتراكى) يركز علـــى الجوانب الايديولوجية والسياسية فضلا عن الجوانب الاقتصاديـــة، ولكنـــه يستلزم الاخذ بالفلسفة الاشتراكية والقضاء على النظام الرأســـمالى وهـــذا غير صحيح، وكذلك فان الاتجاه المتعلق بتحديد مفهوم التنمية طبقا للفكـــر الاسلامى، فانه هو الاخر يركز على الجوانب العقائدية والاخلاقية ولايقـدم برنامج واضح محدد لعملية التنمية.

على أنه يتعين الاخذ **في الاعتبار الجوانب الايجابية فى مفاهيم هذه الاتجاهات كالعمل على زيادة الاستثمارات، والغاء وضعيــة التبعيــة وربط التنمية والانتاج بالعلم والتكنولوجيــا، والاخــذ بــالتخطيط، وبنــاء الانسان وتدريبه وزيادة الوعى والثقافة....، كذلك ما احوجنا الى اعمــال قاعدة المشروعية، والحلال ، ورقابة الضمير والسعى الى زيــادة العمــل والانتاجية، وخلق المناخ الملائم للتطوير- وربط ذلك كله فى اطار محــدد يوضح الخطوط الاساسية للتنمية، وامكانية تطبيقــها فــى واقــع الحيــاة الاقتصادية للخروج من التخلف، وهذا يتمثل فيما يلى:-

أولا: أن مفهوم التنمية الاقتصادية لابــد أن يســتند الــى أحــداث تغييرات أساسية وجذرية فى الهيكل الاقتصادى المتخلف بهدف الخــروج من التخلف الاقتصادى والقضاء على عمليات الاستغلال والتبعية والتجميد فى قوى الانتاج والتى تعوق بل وتأخر نموه.

ثانيا: ان المشكلة التى تفرض نفسها اذن هى مشــكلة التخلــف الاقتصادى والاجتماعى[١]، أى تخلف الشــروط اللازمــة لتحقيــق نمــو اقتصادى ويتم ذلك عن طريق تطوير الاقتصاد القومى بــأحداث التغيــير الهيكلى، احداث التغيير بعد التعرف على الواقع الاقتصادى والاجتمــاعى الذى يراد تغييره يستلزم وجود الرغبة فى التغيير وتبلورها اولا كرغبــة وثانيا كقدرة أى يتم تطبيقها عمليا، وهى رغبــة تتبلور تدريجيا فى وعــى بضرورة التطوير الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المتخلف، وهو أمــر لا

---

(١) د-محمد دويدار: الأستراتيجية البديلة للتطوير الاقتصــادى والاجتمــاعى، مركــز التنمية الصناعية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٧.

يتأتى الا باحداث التغييرات السياسية والاجتماعية التى تزيل القوى المعرقلة للتطور سواء كانت داخلية أو خارجية.

ثالثا: هذا الامر اى الخروج من التخلف وتطوير المجتمع لايمكن ان يتحقق الا من خلال استراتيجية عامة التطوير الاقتصادى والاجتماعى (قدم خطوطها العامة الاستاذ الدكتور محمد دويدار) تقوم على اعادة تنظيم المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتنظيميا، وتحدد فيها الاهداف الجوهرية التى يجب الوصول اليها، والوسائل والسياسات التى عن طريقها يتم تحقيق الاهداف، ويتعين ان تعمل هذه الاستراتيجية على:-

١-العمل على تهيئة شروط عملية الانتاج (قوة عاملة ووسائل انتاج) على نطاق واسع ومستمر، ممايؤدى الى زيادة الناتج الاجتماعى ورفع مستويات الانتاجية، وبالتالى رفع مستوى المعيشة للغالبية خاصة اذا ارتبطت الزيادة فى الانتاج بتوزيع عادل للناتج.

٢-هذه الاستراتيجية تعكس فى الواقع صورة المجتمع المراد الوصول اليه عن طريق تغيير الواقع الاقتصادى والاجتماعى، فهى تحدد المغزى الاجتماعى لسياسة التطوير الاقتصادى، هنا يلزم اعادة تنظيم المجتمع من اجل تحقيق هذه الاستراتيجية فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، والتدريب، والصحة، والاسكان والثقافة، والسلوك الاجتماعى، وشكل التنظيم والادارة.......الخ فالامر يتعلق باختيار يقوم به المجتمع على الصعيد السياسى، اختيار يلزم اتخاذه جماعيا فى واقع الحياة الاجتماعية، فهذه الاستراتيجية هى فى المقام الاول قرار سياسى.

٣-هذه الاستراتيجية لايمكن ان تكون محايدة من الناحية الاجتماعية وانما يتم تقديمها من وجهة نظر المنتجين المباشرين والغالبية

العظمى فى المجتمع، اى هؤلاء الذين يقومون بالانتاج فى كافة نواحى النشاط الاقتصادى او يكونوا مبعدين عنه فى ظل التنظيم القائم رغم كونهم من العاملين (البطالة على سبيل المثال) ومن ثم يكون تصورنا للتطوير هو تطوير لمستويات معيشتهم (حياتهم) المادية والثقافية، وهذا يعنى أن جهود التطوير يتعين أن تبدأ من الحاجات الداخلية للغالبية.

٤-بقى ان نفرق بين التغيرات المختلفة التى عادة ماتستخدم عند الحديث عن التنمية وكأنها مترادفة وهى: النمو، التنمية، التطور، التطوير.

أ-النمو Croissance , Growth هو تلك العملية التى ينشأ عنها زيادة فى الكميات الاقتصادية الكلية: كالدخل القومى، والاستهلاك، والاستثمار، والتجارة الخارجية هو ذلك عبر فترات زمنية محددة ويطلق عليه البعض النمو العفوى دون تدخل.

ب-التنمية: Developpement Development:

اختلفت الاتجاهات كما رأينا فى تعريفها- وعموما يطلق البعض على التنمية : ذلك النمو الادارى المصحوب بزيادة فى الكميات الاقتصادية من الناحية الكمية والكيفية عن طريق برامج وخطط وسياسات تهدف الى تحقيق معدلات عالية من النمو.

جـ-التطور: يعنى احداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد القومى سواء فى اطار التكوين الاجتماعى الرأسمالى، او التكوين الاجتماعى الاشتراكى، وقد يتم اما فى مرحلة بناء الاساس الصناعى للاقتصاد القومى (الخروج من التخلف) أو فى مرحلة تالية.

د-التطوير: يقصد به عملية التطور الواعـــى، أى اذا كـــان هـــذا التغيير الهيكلى والجذرى يتم من خلال الأداء المخطط للاقتصاد القومـــى، أى بواسطة التخطيط، ومن خلال استراتيجية عامة للتطوير الاقتصـــــادى والاجتماعى.

الفصل الثانى

عناصر عملية التنمية الاقتصادية

انتهينا فى الفصل الأول الـــى أن مفـــهوم التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية الشاملة لابد أن يستند الى احداث تغييرات أساسية وجذريـــة فى الهيكل الاقتصادى المتخلف. وأن ذلك لايمكن أن يتحقق الامن خـــلال استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى (وستكون موضح تحليل ومناقشة فى فصول قادمة)

وبعبارة أخرى فان عملية التنمية تعنـــى الانتقـــال مـــن الوضـــع الاقتصادى والاجتماعى المتخلف الى الوضع الاقتصـــادى والاجتمـــاعى المتطور وهذا يقتضى تغييرا جذريـــا وجوهريـــا فـــى أســـاليب الانتـــاج المستخدمة. وكذلك فى البناء العلوى (الاجتمـــاعى والسياســـى والثقـــافى) للمجتمع وقبل أن نعرض لعناصر عملية التنمية هناك بعض الملاحظـــات الأساسية[١] وتتمثل فيما يلى:

١-التنمية الاقتصادية هى عملية اجتماعية يترتب عليها تغيير الوضـــع الاجتماعى برمته فاذا كان التخلف له أبعاده المتعددة مـــن اقتصاديـــة واجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية، فان عملية التنمية هى تغيير هـذه الابعاد كلها وليس بعدا واحدا فقط، فزيادة متوسط دخل الفرد نتيجـــة اكتشاف ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلت تغييراً فى البنيـــان الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لاتعتبر تنمية على الاطلاق وطالمـــا بقيت خصائص التخلف.

---

(١)د.عمرو محى الدين: التخلف والتنمية، المرجع السابق الاشارة اليه ص١١٣.

٢-لايمكن القول ان الاقتصاد القومـــى قــد دخــل مرحلــة التنميــة الاقتصادية الا اذا أصبحت هى الشغل الشاغل ومحور عمل واهتمام كافة افراد المجتمع، بأن يتكون فى داخل المجتمع تلك القوى القــادرة على اجتياز كافة العقبات وعلى دفع الاقتصاد نحو التطور والتقــدم، أى تتكون لدى المجتمع قوى النمو الذاتى المستمر، والاتجاه المنتظــم فى ارتفاع مستويات الانتاجية.

٣- يجب التفرقة بين التنمية الاقتصادية ومفهوم التحضر الغربى، ذلك ان اكتساب بعض سمات الحضارة الغربية قد يتم دون ان يكــون هنــاك تنمية اقتصادية فعلية، فاتباع اسلوب الحياة الغربى بمايتضمنــه مــن نمط للمعيشة والسلوك واستهلاك احدث مــاوصلت اليــه منتجــات الصناعة الاوربية لايعنى التنمية الاقتصادية، فــهذه الاخــيرة تعنــى التغيير الجذرى فى طريقة الانتاج السائدة بمايتطلبه ذلك مــن تغيــير فى الابعاد المختلفة للبنيان الاجتماعى، وهذا الخلط بين مفهوم التنميــة وبين التحضر الغربى قد يؤدى بالمجتمع الى ان يصبح مجتمعاً متقدما كمستهلك للسلع والخدمات دون ان تتوافر لديه الامكانيات ليتحول الى مجتمع متقدم من الناحية الانتاجية، فاليابان والصين وكوريا مارســوا ويحققوا تنمية اقتصادية واجتماعية، بينما الكويت، والامارات العربيــة والسعودية يمارسوا نوعا من اكتساب مظاهر التحضر الغربى.

٤-ان توافر حد ادنى من الاستثمار ورفــع معــدل الــتراكم امــر ضرورى وليس كافياً، اذ يتعين أن يكون مصحوباً بتغيير جذرى فــى اساليب الانتاج المستخدمة وفى البنيان الاجتماعى والثقــافى اى فــى القضاء على الاختلالات الهيكلية من خلال التصنيع ورفع مســتويات الانتاجية وعلى ذلك يمكن القول أن عملية التصنيع هى محور عمليــة

التنمية، اذ يكمن فيها القدرة على القضاء على الاختلالات الهيكليـــة، غير انه اذا أريد لها النجاح فى تدعيم أسلوب الانتاج الجديـــد فانـــها تتطلب خلق اطار ملائم لنجاحها، أى اجراء تغييرات أساسية لتمـــهد لها وتدفع الى نجاحها.

٥-يجب أن تكون عناصر عمليـــة التنميـــة الاقتصاديـــة مصاحبـــة ومتلازمة اى يتم تحقيقها جميعا وفى نفس الوقت، اى يتـــم التغيـــير والعمل فى كافة الجوانب (اجتماعية وعلمية واقتصاديـــة وسياســـية وثقافية... فى نفس الوقت) ويرجع ذلك الى خاصيـــة هامـــة تمـــيز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية هو ارتباطـــها ببعضـــها البعـــض والاعتماد المتبادل بينها ذلك أن التغيـــيرات السياســـية والاجتماعيـــة والعلمية على سبيل المثال سوف تدفع وتدعم التصنيع، كما أن عمليـــة التصنيع سوف تؤثر بدورها فى البنيان الاجتماعى والسياسى وتدعـــم البحث العلمى والقدرة على اكتساب وخلق التكنولوجيا.

بعد هذه الملاحظات فان معظم الاقتصاديين[1] يحصـــرون عنـــاصر عملية التنمية فى:-

أولا: خلق الاطار الملائم لعملية التنمية

ثانيا: توافر الاستثمارات الكافية وارتفاع مستوى التراكم.

ثالثا: القضاء على أو تصحيح الاختلالات الهيكلية عن طريق التصنيع

رابعا: اختيار الاسلوب الملائم لتحقيق التنمية (جهاز السوق ام اسلوب التخطيط).

---

(1) د.عمرو محى الدين- التخلف والتنمية المرجع السابق ص٢١٨.

ونعرض باختصار فيما يلى لكل عنصر مـــن العنـــاصر الاتيـــة السابقة:

أولاً: خلق الاطار الملائم لعملية التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من الاوليات والشروط الاساسية التى لابد من تحقيقها كضرورة حتمية لانجاح سياســـيات واســـتراتيجية التنميـــة الاقتصاديـــة وسنناقش ذلك فى الفصل التالى- ونكتفى هنا بالاشارة الى ضرورة تحقيـق تغييرات متعددة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كتدعيم الاستقلال السياسى، وتحقيق الاســـتقلال الاقتصـــادى بمحـــاولات مواجهة مشكلة التبعية، واجراء التغييرات اللازمة فى الســـلطة السياســـية بالتوصل الى طبيعة سياسية واجتماعية للدولة تجعلها تمثل فـــى الحقيقـــة الفئات أو الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الاساسية فى التنمية الشـــاملة، وتتوافر لدى هذه الدولة ارادة جادة فى تحقيق التنمية، فضلاً عن ضـــرورة انشاء التنظيم السياسى او التنظيمات السياسية التى تعبر عن القوة صاحبـــة المصلحة فى التغيير والانتاج والتنمية، وان تتاح لها بجـــانب التنظيمـــات الشعبية والجماهيرية الاخرى (نقابـــات، هيئـــات ومؤسســـات خصوصـــاً الشباب والمرأة) المشاركة الحقيقية فى اتخاذ القرارات، وكذلك التغيـــيرات التى تشمل المجالات الانتاجية والاقتصادية والمتعلقـــة بـــالتنظيم والادارة وعلاقات الانتاج، واتباع التخطيط القومى الشامل كاسلوب لادارة التنمية.

على أن التغييرات الاكثر اهمية والتى يجب أن تواكب التغيـــيرات السابقة هى التغييرات الجوهرية فى نظام التعليم القـــائم، والمتمثلـــة فـــى اصلاح جذرى يغير هذا النظام من جذورة ويجعله قادراً علـــى مواجهـــة احتياجات التطور الصناعى والتكنولوجى، بمعنى ان يؤدى هذا الاصـــلاح الى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة

السريعة، ويستهدف هذا الاصلاح خلق جو تحدى الانسان للطبيعة بروح المغامرة والتجربة والمقدرة العلمية، بدلاً من روح السحر والتغيب، ذلك ان التنمية لاتتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان الى مكان، بل لكى تنجح عملية التنمية والنقل التكنولوجى لابد من خلق العقل الذى يبدعها ويديرها ويسيرها فهى عملية اجتماعية تتطلب خلق الانسان القادر على فهمها واستيعابها ومن ثم تكييف نفسه وظروفه معها.

ويستهدف هذا الاصلاح تغيرا جذريا فى طرق التفكير السائدة ومنهج العقل السائدة ونظام القيم المسيطر والمعرقل لسياسات التنمية، اى انها تستهدف خلق العقل المنهجى الذى يؤمن بطرق البحث العلمية وبالمعرفة الانسانية وقدرتها، وتغيير موقف الانسان من الطبيعة والعالم المحيط به من موقف التامل والهيبة الى موقف الملاحظة والتجربة والرغبة فى الاكتشاف والسيطرة، ان تحقيق اهداف هذا الاصلاح يعنى بلا شك خلق القيم الجديدة الدافعة لعملية التنمية.

ثانياً: توافر الاستثمارات الكافية وارتفاع مستوى التراكم:

يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة ويعتبر التصنيع الوسيلة الرئيسية للقضاء على هذه الاختلالات، ولا يتوقف نجاح التصنيع على مجرد رفع معدل الاستثمار فى الصناعة، بل يجب الا يقل حجم هذه الاستثمارات عن حد أدنى وذلك للاسباب الاتية:-

أولاً: لمواجهة العقبات الاساسية امام عملية النمو الصناعى والمتمثل فى ضيق نطاق السوق المحلى ومن ثم الاستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة على اتساع حجم السوق الافقى والناتجة عن الارتباط الافقى والرأسى بين الصناعات

ثانيا: لتحقيق الاستثمارات المطلوبة فى الزراعة والخدمات لنجاح عملية التصنيع.

وكل هذه المتطلبات تستلزم رفع معدل التراكم بحيث لايقل عن حد معين، ورفع معدل الاستثمار دون هذا الحد لن يترتب عليه دخول الاقتصاد القومى مرحلة الانطلاق ووقوفه على طريق النمو الذاتى ولذا لابد من توافر حد ادنى من العمليات الاستثمارية لعملية التنمية.

ومعدل الاستثمار هذا ضرورى لتوليد ديناميكية ذاتية فى الاقتصاد القومى قادرة على مواجهة عقبات النمو الاقتصادى والمتمثلة فى الانفجار السكانى، أى ضمان حد ادنى من الاستثمارات قادر على توليد معدل النمو للدخل القومى يفوق ويتخطى معدل النمو السكانى.

هذا وتعنى عدم تجزئة مشروعات الخدمات الاساسية (الطرق والمواصلات – شبكات الكهرباء والغاز).

ان الحد الادنى اللازم من الاستثمارات لهذه المشروعات يعتبر كبيرا نسبيا، فالاستثمار فى هذه المشروعات اما ان يتم اولا يتم- فلا يمكن تجزئتها على الاطلاق...... ولذا يجب على الدول المتخلفة توجيه جزء كبير من برامجها الاستثماريةلنمو هذه المشروعات.

على ذلك فانه يجب توجيه الاستثمارات الى عديد من الصناعات فى نفس الوقت حتى يمكن القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق والاستفادة من الوفورات الناشئة عن توسع السوق بصورة عامة وحتى يمكن أن يكتب لبرنامج التصنيع النجاح.، كذلك لكى يمكن الاستفادة من الوفورات الناشئة من الارتباط الرأسى بين الصناعات يجب الاستثمار فى عديد من الصناعات فى نفس الوقت اذا اردنا أن نرفع من كفاءة الاستثمار الصناعى، وهذا يعنى ان الحد الادنى اللازم من الاستثمارات لتحقيق هذا

البرنامج التصنيعى وحتى يمكن القضاء على عقبات التصنيع يعتبر كبيرا نسبيا.

ثالثا: القضاء على او تصحيح الاختلالات الهيكلية عن طريق التصنيع:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية، اذ يتضمن عملية تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويعنى التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدى الى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج المستخدمة، كذلك فان تطور وتقدم قوى الانتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابد وان يصاحبها تغير فى علاقات الانتاج السائدة وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع الى الامام.

فالتصنيع بمعنى الازدياد المستمر فى الاهمية النسبية للقطاع الصناعى يؤدى الى تغير جذرى فى اساليب الانتاج السائدهويترتب على تقدم أساليب الانتاج المستخدمة القضاء على مظاهر التخلف المرتبطة بسيادة الاساليب الانتاجية اى القضاء على الاختلالات الهيكلية؛ ويتطلب التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعى ممايترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية بزيادة وتعدد الوحدات الانتاجية الصناعيةوتؤدى زيادة الاستثمار فى الصناعة الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعى، ومن ثم ارتفاع معدلات النمو الدخل القومى بصورة تزيد عن معدلات النمو السكانى كما يترتب على الازدياد المستمر للتراكم فى الصناعة ازدياد طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة، وهكذا يؤدى التصنيع الى تغير هيكلى فى الاقتصاد القومى، بموجبة تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعى من وجهة نظر الدخل المتولد فيه او من وجهة نظر العمالة المستر بة فيه، ونجد ان استيعاب القوى العاملة باعداد

متزايدة فى القطاع الصناعى انما يتم عند مستويات مرتفعة من الانتاجيـة بالمقارنة بمستويات الانتاجية فى القطاعات الاخرى.

كما يترتب على التصنيع زياد الاهمية النسبية للسلع الصناعية فـى الصادرات وانخفاض الاهمية للنسبية للسلع الاولية، ومن ثم تغـير هيكـل الصادرات وتنوعها، ويستتبع ذلك بالضرورة تلافى كل الاثـار الضـارة على الاقتصاد القومى، والناجمة عن اختلال هيكل الصادرات كمـا انـه حيث تلعب الصناعات الثقيلة دورا هاما فى عملية التصنيع فان ذلك سوف يترتب عليه زيادة الطاقة على خلق الاستثمار والارتفاع بمستواه بالاعتمـاد على الموارد المحلية فقط، ومن ثم تخفيف العبء على ميزان المدفوعـات عن طريق تقليل الاعتماد على استيراد مكونات الاستثمار من الخارج.

هذا فضلا عن ان قطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسـها على بقية اجزاء الاقتصاد القومى فنتيجة للارتباط المتبادل بين الصناعـات المختلفة فان الاستثمار فى صناعة معينة سوف يخلق فرص فى صناعـة اخرى ويدفع اليه، بالاضافة الى الاثار التـى يمارسـها توسـع القطـاع الصناعى على مستوى الانتاجية والمعرفة الفنيـة ومسـتوى المـهارات السائدة وانعكاس ذلك على بقية اجزاء الاقتصـاد القومـى، كمـا يـؤدى التصنيع الى ارساء قيم جديدة وعادات وتقاليد جديـدة نتيجـة الاختـلاف الجوهرى فى طبيعة العمل الصناعى عن العمل الزراعـى ونتيجـة لمـا يصاحب عملية التصنيع من زياد، واتساع المناطق الحضرية وزيادة عـدد السكان الحضريين.

واذا كان التصنيع ضرورة للتقدم فى أساليب الانتاج السائدة ومـن ثم لتصحح الاختلالات الهيكلية فان نجاح التصنيع لايمكن تحقيقـة الا اذا توافرت شروط معينة، واتبعت سياسات محددة فى مجالات اخـرى فـى

الاقتصاد القومي، والا أصيبت عملية التصنيع بالفشل، ويقتضى نجاح التصنيع تحقيق أمرين فى غاية الاهمية:

أولا: تحقيق نمو وتقدم فى الانتاج ومستوى الانتاجية الزراعية اى ان التقدم الصناعى يجب أن يصاحبه تقدم زراعى فى نفس الوقت، ذلك ان نجاح الثورة الصناعية لايمكن تحقيقة دون ثورة زراعية تسبقه أو تصاحبه.

ثانيا: بناء القاعدة الاساسية من شبكات الخدمات الاساسية (رأس المال الاجتماعى) الضرورية لنجاح التصنيع.

فخبرة العالم المتقدم اشتراكيا أم رأسماليا تدل على ان نجاح عملية التصنيع انما تتوقف على التقدم والنمو الذى يحرزه القطاع الزراعى، فالثورة الصناعية فى اوربا فى القرن الـ ١٨ لم يكن ليكتب لها النجاح لو لم يسبقها او يمهد لها ثورة زراعية ، مما يؤدى الى رفع الانتاجية الزراعية لتواجه احتياجات التصنيع، كذلك الامر فى الاتحاد السوفيتي، فنجاح خطط التصنيع منذ عام ١٩٢٨ لم يكن ليتم لولا الثورة الزراعية التى تمت وغيرت جذريا من التنظيم الزراعى القائم بما يتلائم واحتياجات التصنيع ويؤدى الى تعبئة الفائض الاقتصادى الزراعى وتوجيهه للتصنيع ويرجع النجاح الذى أحرزته اليابان فى فترة التنمية الصناعية (١٨٧٠-١٩١٤) الى الاهتمام الشديد بالتنمية الزراعية ورفع الانتاجية الزراعية فى نفس لوقت الذى وجهت فيه الجهود الى دفع عجلات التصنيع الى الامام- ومثال الصين فى الوقت الحاضر، خير دليل على التكامل بين الزراعة والصناعة، بل واعطاء الزراعة والريف الاهمية الاكبر فى التنمية.

ويرجع السبب فى احداث تنمية زراعية مصاحبة لعملية التنمية الصناعية الى عوامل متعددة تعود الى الدور الذى يلعبه القطاع الزراعى فى عملية التنمية بصورة عامة والتصنيع بصورة خاصة وهذه العوامل هى:-

١-يتحدد معدل النمو الاقتصادى على مستوى الاقتصاد القومى ككل بمعدل النمو فى القطاع الزراعى، نظرا للاهمية النسبية التى تمثلها الزراعة.

٢-يلعب القطاع الزراعى الدور الرئيسى فى تمويل عملية التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، أى أن تمويل عملية التصنيع يتوقف على حجم الفائض الزراعى المتولد والموجه خارج الزراعة كما يستلزم ذلك ضرورة توجيه الجهود لرفع الانتاجية الزراعية وبالتالى الانتاج الزراعى حتى يمكن توليد فائض من السلع الزراعية تزيد عن احتياجات السكان والعاملين فى ذلك القطاع، اذ يتوقف على حجم ذلك الفائض مستوى الاستثمارات ومن ثم درجة التوسع التى يمكن تحقيقها فى الانشطة الاخرى خارج الزراعية.

٣-يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسى للقوى العاملة للقطاع الصناعي، ومن ثم فانه يعد أن ينصب الفائض من القوى العاملة الزراعية، فان احتياجات القطاع الصناعي لا يمكن مقابلتها الا بارتفاع مستمر فى الانتاجية وبإعادة تنظيم ذلك القطاع بما يسمح بالاستغناء عن أعداد متزايدة من القوى العاملة الزراعية.

٤-يعد القطاع المصدر الرئيسى لاحتياجات الصناعة فى بداية التنمية من الموارد الأولية، وهذا يعنى أن زيادة الانتاجية الزراعية سوف يؤدى الى انخفاض نفقة انتاج المواد الأولية، ومن ثم انخفاض الانتاج الصناعى وازدياد مستوى الأرباح فى القطاع الصناعى مما يؤدى الى زيادة الاستثمارات

٥-يمثل القطاع الزراعى المصدر الرئيســـى لحصيلــة الصـــادرات وبالتالى حصيلة النقد الاجنبى فى بداية عمليـــة التنميـــة الاقتصاديـــة ويمثل حجم حصيلة النقد الاجنبى قيدا رئيسيا على حجم الاســـتثمارات التى يمكن اجراؤها.

٦-يمثل القطاع الزراعى فى بداية عملية التنمية نظرا لاهمية النسـبية (من حيث حجم الدخل والعمالة) السوق الرئيسى للمنتجات الصناعيـة، ومن ثم فان نمو القطاع الزراعى يتوقف على قدرة القطاع الزراعـــى على استيعاب منتجات الصناعة والتى تزداد بزيادة الانتاجية الزراعية.

وعلى ذلك فان نجاح عملية التنمية الصناعية تتوقف على حـــدوث نمو مماثل فى القطاع الزراعى من شأنه رفع الانتاجية الزراعيـــة حتى يكون القطاع الزراعى قادرا على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصاديـــــة، ويقتضى هذا المطلب اعادة تنظيم القطـــاع الزراعـــى لرفـــع الانتاجيـــة الزراعية، كما يقتضى زيادة مستوى الاستثمارات فى القطاع الزراعــــى، ويتطلب هذا توجيه الاستثمارات لانشاء المساقى والمصـــارف والســـدود وكافة الاستثمارات فى وسائل الرى والصرف اللازمة لرفـــع الانتاجيـــة الزراعية، كذا زيادة استخدام الاســـمدة الكيماويـــة والمبيـــدات الحشـــرية وتحسين التقاوى المنتقاه وانشاء محطات الارشـــاد الزراعـــى.... وكافـــة الاستثمارات الاخرى اللازمة لزيادة وتحسين مستوى رأس المال الثـــابت فى الزراعة.

رابعا:اختيار اسلوب تحقيق التنمية الاقتصاديـة (جهاز السوق أن أسلوب التخطيط:

رأينا انه لابد من خلق الاطار الملائم لعملية التنميـــة، وضـــرورة تصحيح الاختلالات الهيكلية التى تعتبر وسيلتها الاساسية التصنيع الـــذى

يقتضى توافر شروط معينة يتوقف على تحقيقها مستوى التراكم الرأسمالى الذى يقتضى حجما معينا من الموارد الاستثمارية، ويجب رسم سياسات التنمية الملائمة التى يتوقف عليها تحديد كيفية استخدام هذا الحجم من الموارد أحسن استخدام ممكن لتحقيق اكبر فعالية، واعلى كفاءة لهذا الحجم المحدد من الموارد الاستثمارية ويعنى هذا ضرورة رسم السياسيات الضرورية لتحديد نمط التنمية الذى يتبناه المجتمع، ويتطلب ذلك رسم استراتيجية التنمية المناسبة لظروف المجتمع، ولاشك أن الاستراتيجية التى يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة منها طبيعة الظروف التى يمر بها الاقتصاد القومى ودرجة نموه وهيكله الانتاجى، وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية، مدى وفرة الموارد البشرية ونوعيتها ومستوى مهارتها، وطبيعة الظروف الخارجية التى تؤثر على الاقتصاد القومى (مثل حالة الحرب مثلا).

غير أن تبنى استراتيجية معينة للتنمية يتوقف الى حد كبير على تحديد الاطار العام الذى يختاره المجتمع لتحقيق التنمية هل تتم التنمية عن طريق التفاعل التلقائى لقوى السوق وباستخدام المبادأة الفردية أم تتم التنمية عن طريق التوجيه الواعى للموارد وباستخدام التخطيط القومى الشامل، أم تتم التنمية فى اطار عام من المبادأة الفردية مع ازدياد دور الدولة فى الحياة الاقتصادية وتأديتها لدور أكثر ديناميكية من الدور الذى تلعبه فى دول الاقتصاد الحر التقليدى، ولا شك أن الاستقرار على تحديد أسلوب التنمية، أو الاطار العام الاقتصادى والاجتماعى الذى تتم فى اطاره عملية التنمية من الاهمية بمكان قبل تحديد استراتيجية التنمية التى يتبناها المجتمع بل ان تحديد هذا الاطار العام له أثار جوهرية وحاسمة على نوع وطبيعة الاستراتيجية التى يتم الاخذ بها.

ويثير اختيار اسلوب تحقيق التنمية قضية الاختيار بين التخطيط الشامل ام جهاز السوق كبديلين يمثلان الاطار العام الذى فى نطاقه يتم تحقيق التنمية الاقتصادية، ويختلف اسلوب التخطيط لتحقيق التنمية عن الاساليب الاخرى والتى بموجبها تتدخل الدولة جزئيا فى الحياة الاقتصادية او تحاول التأثير على سلوك القطاع الخاص عن طريق سياستها النقدية والمالية، ذلك أن اسلوب التخطيط يتضمن تغييرا جذريا فى علاقات الانتاج السائدة، والتعرف على اسلوب التخطيط وضرورته يتطلب التعرف على نظام السوق وكيفية عمله، والقيود الواردة عليه وعيوبه الرئيسية.

١-كيفية عمل الجهاز السوق فى توجيه الموارد القومية وتحديد نمط استخدامها[1]:

تناقش ذلك فى ظل نظام الاقتصاد الحر فى حالته المثالية وهى التى تسود فيها شروط المنافسة الكاملة سواء فى سوق السلع او فى سوق عناصر الانتاج، اذا تحققت هذه الفروض فان النظرية التقليدية ترى ان جهاز السوق سوف يؤدى الى الاستخدام الكامل والتوزيع الامثل لموارد المجتمع بما يتحقق معه اقصى اشباع للمستهلكين واقصى ارباح للمنتجين، اى سوف يؤدى عمل جهاز السوق الى حالة التوازن الامثل على نطاق الاقتصاد القومى كله.

ويقوم نظام السوق على افتراضات أساسية أهمها الملكية الفردية لوسائل الانتاج، ومايترتب على هذا الحق من ضرورة توافر حرية

---

[1] د. عمرو محى الدين- المرجع السابق ذكره ص٢٥١. ويتعين الاشارة الى أننا اعتمدنا بصفة أساسية على هذا المرجع فى هذا الخصوص لقناعتنا الكاملة بوجهة نظره واتفاقنا تماما معه.

التصرف فى هذه الملكية وهذا يعنى توافر حرية المنتج فـــى ان يســتغل موارده فى أى شكل من اشكال الاستغلال، وحريـــة المســتهلك فـــى أن يتصرف فى دخله بالطريقة التى يراها ملائمة له، غير ان حرية المنتــج والمستهلك ليست مطلقة ولكنها مقيدة بتحقيق اهداف معينة لكـــل منــهما، فالمستهلك يسعى الى تحقيق اقصى اشباع ممكن، بينما يسعى المنتج الـــى تحقيق اقصى ربح ممكن ويقوم جهاز الســـوق بـــالتوفيق بيـــن رغبـــات المستهلكين ورغبات المنتجين طالما توافرت حرية التصرف فألية الســـوق هى التى تضمن هذا التوفيق.

فجهاز السوق أو ألية الاثمان تعمل على تساوى الكمية المطلوبـــة مع الكمية المعروضة من اى سلعة وبالتالى الاشباع الكـــامل للمســـتهلكين واقصى الارباح للمنتجين، وتمثل المرأة العاكسة لقـــرارات المســـتهلكين والموجه لقرارات المنتجين، فيما يتعلق بمجالات استخدام مواردهم ويمثـــل جهاز السوق جهاز استقبال وارسال فى نفس الوقت، فهو يستقبل قـــرارات المستهلكين وينعكس ذلك فى صورة تغير الاثمان النسبية للســـلع، وهـــو يمثل جهاز ارسال، اذ يقوم بارسال هذه التغيـــيرات فـــى الاثمـــان الـــى المنتجين ليقوموا بدورهم بتغيير نمط استخدام مواردهم والانتقال بها مـــن نشاط انتاجى الى اخر سعيا وراء أقصى ربح ممكن، ولذا يقال أن نظـــام الاقتصاد الحر يقوم على مبدأ سيادة المستهلك، ذلك أن رغبات المستهلكين تنعكس نفسها فى جهاز السوق الذى يقوم بدوره بتوجيه استخدام المـــوارد علـــى فروع الانتاج المختلفة، فتوزيع الموارد يتم بناء على رغبات المســـتهلكين، وهكذا نرى ان جهاز السوق يؤدى دوره كاملا فـــى تحقيـــق الاســـتخدام الامثل للموارد طبقا للنظرية الاقتصادية الرأسمالية (الحرية).

٣-القيود الواردة على عمل جهاز السوق.

ان القيود الواردة على عمل جهاز السوق كثيرة، والنتـــائج التـــى أدت اليها عمل هذا الجهاز فى الواقع العملى تبعد كثيرا على تلك الحالـــة المثالية التى افتراضتها النظرية بما يحتم ضرورة البحث عن جهاز آخـــر ومن هذه القيود.

أولا: لايؤدى عمل جهاز السوق الى الوصول الى التشغيل الكـامل لموارد المجتمع، ولايستطيع أن يضمن تحقيق هذا الـــهدف وقـــد أثبتـت احداث الكساد الكبير (٢٩-١٩٣٢) هذه الحقيقة كما تشير الازمة الحاليـــة بذلك- وقد أشار كينز الى انه نتيجة لاختـــلاف هـــؤلاء الذيـــن يتخـــذون قرارات الادخار عن هؤلاء الذين يتخذون قرارات الاستثمار، فانـــه مـــن الممكن حدوث توازن عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الشـــامل، بـــل من الممكن ان يكون هذا الوضع التوازنى هو الحالة الطبيعيـــة والمألوفـــة للاقتصاد القومى، وقد اشار كينز الى ضرورة تدخـــل الدولـــة لتعويـــض النقص فى عمل جهاز السوق عن طريق سياستها المالية والنقدية ونشـــير الى ان هذا الدخل من جانب الدولة سواء لتكملة جهاز السوق او لمواجهـــة الازمات لايعتبر من قبل التخطيط الشامل.

ثانيا: لايستطيع جهاز السوق ان يكون مؤشرا حقيقيا فيما يتعلـــق بطلب الجمهور على السلع الجماعية، كالمنافع العامـــة والدفـــاع والامـــن والصحة...وتعتبر المشروعات العامة التى تنتج السلع الجماعية ذات عـــائد اجتماعى مرتفع الا ان المشروع الخاص لايتجه بموارده اليها (لانتاجـــها) ومن ثم يفشل جهاز السوق فى تأدية وظيفة فى توجيه موارده المجتمـــع- فى ظل النظام الحر- نحو انتاج هذه السلع الجماعية بالرغم مـــن ازديـــاد الطلب عليها، فلا يمكن منع احد من استخدام هذه السلع والخدمات لعـــدم

قدرته على دفع المقابل ذلك انها تقدم بالمجان، ويترتب على ذلك ان جهاز السوق لايمكن ان يقوم بتوزيع استخدامها بين الافرد بحسب قدرتهم على الدفع.

ويعتبر انتاج السلع الجماعية من الحالات التى يثور فيها التناقض بين الربح الخاص والمصلحة الاجتماعية او العائد الاجتماعى، فازدياد وارتفاع مستوى التعليم والصحة العامة يؤدى الى رفع الكفاءة الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومى كله، ومع ذلك لا تتجه الموارد الخاصة الى مثل هذه المشروعات لانخفاض ربحها الخاص ولأن العائد لايرجع الى من قام بالاستثمار مباشرة بالضرورة بل يعود على المجتمع ككل، فى مثل هذه الحالات لابد من تدخل الدولة للقيام بهذه المشروعات لعجز السوق عن توجيه الموارد لتحقيق هذه المهمة كما يعجز السوق عن ان يقوم بعملية التقييم السليم لقضية خلق وتكوين المهارات الفنية.

ثالثا: لايستطيع جهاز السوق ان يؤدى الى الاستخدام الامثل للموارد وذلك فى حالات التغيرات الهيكلية المرتبطة بالاستثمار اى حالة التنمية الاقتصادية بل يعجز جهاز السوق ان يكون موجها سليما للموارد فى هذه الحالة. ذلك ان جهاز السوق يعكس القرارات الجارية للمنتجين فقط ولكنه لايستطيع ان يعكس تلك القرارات ذات الاثار الاجلة وهى قرارات الاستثمار، وقرارات الاستثمار انما هى قرارات تتخذ اليوم (فى الحاضر) الا ان أثارها تظهر فى المستقبل، فهو يعكس الوضع الاقتصادى كما هو سائد لاكما سيكون فى المستقبل، وقرارات الاستثمار لها أثار آجلة تظهر فى المستقبل لايستطيع أن يتنبأ بها أو ينقلها لبقية المنتجين.

وهكذا فان جهاز السوق يعجز عـــن أن ينقــل اثـــار القـــرارات الاستثمارية بين المنتجين- لانه يعكس الوضع كما هو لاكما سيكون ومـــن ثم سوف يفشل هذا الجهاز فى التنسيق بين قرارات الاســـتثمار للوحـــدات الانتاجية المختلفة، ويترتب على ذلك احتمال وقوع الاقتصاد القومى فـــى ازمات متكررة ومتلاحقة، وهكذا يعجز فى ان يؤدى الى الاستخدام الامثل لموارد المجتمع، ويتطلب ضرورة ايجاد جهاز بديل يقوم بمهمة التنســـيق بين القرارات الاستثمارية للوحدات الانتاجية على المستوى القومى، وهـــذا الجهاز هو جهاز التخطيط، وكذلك لمنع المشاكل الناشئة عن عدم التناســق بين قرارات المنتجين، ويتم ذلك أساسا عن طريـــق تخطيـــط الاســـتثمار ومحاولة التنسيق المسبق بين مجموعة القرارات الاستثمارية.

رابعا: يجب ان نضع فى الاعتبار الاثار المباشرة وغير المباشرة لصناعة ماعلى صناعة اخرى، وهنا يكمن الخلاف بين الربـــح الخـــاص والربح الاجتماعى او بين العائد الخاص والعائد الاجتماعى، ومـــن ذلـــك يمكن القول انه اذا تم توسع الصناعتين معا عن طريق التخطيط لها ســـويا فان اربحية الاستثمار فى كل واحدة منهما تصبح مؤشرا للعائد الاجتمـــاعى منها، وهذا التخطيط للصناعتين والتوسع المتـــوازى للاســـتثمار بينـــهما لايمكن الارتكان فيه الى جهاز السوق.

وترتبط الصناعات ببعضها البعض بروابط متعددة افقية ورأســـية ممايترتب عليه خلق الوفورات الخارجية ومن ثم ازدياد أربحية صناعـــة معينة نتيجة الاستثمار فى صناعة اخرى- فالارتباطات الرأسية قد تـــأخذ شكل ارتباط صناعتين عن طريق أن منتج صناعة معينة يستخدم كمستلزم الانتاج فى صناعة اخرى- ويأخذ الارتباط الافقى شكل انتقال الوفـــورات الخارجية عن طريق طلب المستهلكين، فالاستثمار فـــى صناعـــة معينـــة

يترتب عليه زيادة التشغيل ومن ثم زيادة القوة الشـــرائية وبالتـــالى خلــق السوق لمنتجات الصناعات الاخرى التى يستهلكها العـــاملون فـــى هـــذه الصناعة وعلى ذلك فانه حتى نتمكن من الاستفادة من الوفورات الخارجية التى يخلقها الاستثمار فى الصناعات بهذا المعنى فانه يجب النظـــر الـــى الاستثمار فى الصناعات جميعها بوصفهـا استثمار فى مشروع واحد، كما يجب التخطيط لهذه الصناعات جميعا دفعة واحدة نتيجة لـــهذه الوفـــورات الخارجية.

ويستلزم تحقيق هذا الهدف والتنسيق بين القـــرارات الاســـتثمارية المختلفة والنظر الى الاستثمارات فى الصناعات المختلفة بوصفها تكـــون برنامجا استثماريا متكاملا وجود جهاز التخطيط الذى يحقق هـــذا الـــهدف عن طريق السياسة الاقتصادية وتخطيط الاستثمار، وليس عـــن طريـــق جهاز السوق الذى يعجز عن التنسيق بين القرارات الاســـتثمارية المختلفـــة؛ جهاز السوق يعكس الوضع كما هو لاكما سيكون فـــى المســـتقبل نتيجـــة للاستثمار وبالتالى يعجز جهاز السوق عن أن يؤدى الى الاستخدام الامثـــل والمنتج لموارد المجتمع.

جهاز السوق والدول المتخلفة:

رأينا العيوب الكامنة فى جهاز السوق والتى تجعله غير قادر علـــى الوصول الى الاستخدام الامثل للموارد خاصة فى حالة التغيرات الهيكليـــة، وهى حالة التنمية الاقتصادية، ومن ثم لابد من احلال جهاز آخر محله هو جهاز التخطيط، ومن ثم لابد من احلال جهاز آخـــر محلـــه هـــو جـــهاز التخطيط، والواقع ان الحاجة لاتخاذ التخطيط وسيلة للتنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية تزداد بصورة خاصة فى الدول المتخلفة للاسباب الاتية:

أولا: اذا كان جهاز السوق فى الدول الرأسمالية المتقدمة، بالرغم من مرونته بافتراض الحالة المثالية (سيادة المنافسة الكاملة) يفشل فى أن يؤدى دورا فعالا فى حالة الاستثمارات والتغيرات الهيكلية، **فان** جهاز السوق فى الدول المتخلفة عاجز من باب اولى عن القيام بهذه المهمة، ذلك لان اهم مايميز جهاز السوق فى الدول المتخلفة هو شيوع ظاهرة الجمود فيه بالمقارنة بمثيله فى الدول المتقدمة، ويرجع هذا الجمود الى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مثال التنظيمات الاجتماعية السائدة ومايترتب عليها من انعدام مرونة انتقال عوامل الانتاج، وتعكس ظواهر الجمود نفسها فى ظاهرة أساسية وهى ان هيكل الاثمان السائد فى السوق لايعكس حقيقة الوفرة النسبية لموارد هذه المجتمعات، فأثمان العمل ورأس المال السائدة لاتعكس حقيقة الوفرة النسبية لهذه العناصر - ويترتب على ذلك أن اللجوء الى جهاز الاثمان واستخدامه كموجه للموارد قد يؤدى الى نتائج سيئة مثال ذلك اختيار مشروعات استثمارية لاتتفق مع الوفرة النسبية للموارد ولاتحقق اكبر عائد من وجهة النظر الاجتماعية، ولذا فان الدول المتخلفة احوج ماتكون الى جهاز التخطيط يقوم بتخطيط الاستثمارات بما يحقق اكبر عائد اجتماعى ممكن واضعا فى اعتباره الوفرة النسبية لموارد المجتمع والاثمان الحقيقية.

كما انه حتى يؤدى جهاز السوق دوره بفعالية كاملة فى اى اقتصاد قومى، لابد ان يسمح له التنظيم الاقتصادى والاجتماعى السائد بأن يؤدى دوره بفعالية كافية - ومن ثم فان عمل جهاز السوق يقتضى شيوع الوحدات الاقتصادية التى تستخدم الاسلوب الرأسمالى فى الانتاج وتحقيق اقصى ربح ممكن - فاذا كان التنظيم الاقتصادى والاجتماعى السائد فى الدول المتخلفة (أغلبة قطاعات اولية) لايسوده أسلوب الانتاج الرأسمالى

وتحقيق أقصى ربح- فان جهاز السوق فى هذه الحالة سوف يعمل بطريقة عكسية ويؤدى الى نتائج سيئة، فاذا ارتفعت الاثمان ولم يترتب على ذلك قيام المنتجين بزيادة الانتاج، وربما لانهم يحصلون على دخلهم السابق عن طريق كمية اقل من الانتاج والمبيعات فانه سوف يترتب على ذلك زيادة حدة مشكلة الطلب الفعال وظهور الاختناقات فى عرض الكثير من السلع.

ثانيا: يحتاج نجاح عملية التنمية الاقتصادية الى توجه الموارد الى مشروعات تحتل اهمية استراتيجية تحجم الموارد الخاصة عن التوجه اليها ومن أمثلة ذلك مشروعات الخدمات الاساسية (الطرق والكبارى والنقل والكهرباء والغاز....) وتتميز معظم الدول المتخلفة بالنقص الشديد فى هذه الخدمات ولاسبيل لنجاح عملية التنمية دون توفر قاعدة عريضة منها، ويعجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لهذه المشروعات، ذلك كما قلنا من قبل فانها مشروعات تتناقض فيها المصلحة الخاصة مع المصلحة الاجتماعية- فضلا عن مشروعات الصناعة الثقيلة ذات فترة التفريخ الطويلة يحجم عنها رأس المال الخاص نتيجة لفقدها عنصر الربح السريع وازدياد عناصر المخاطرة وعدم التأكد فيها- فضلا عن عدم قدرة الرأسمالية فى هذه الدول على تعبئة الموارد اللازمة لاحتياجات النمو السريع فان تدخل الدولة يعتبر امر ضرورى لتوفير تلك القاعدة العريضة من الخدمات الاساسية والقيام بالمشروعات ذات الاهمية الاستراتيجية اللازمة للاسراع بمعدل النمو الاقتصادى.

ثالثا: تفتقر الدول المتخلفة الى عـرض وافـر مـن المنظميـن الصناعيين[1] الذين قادوا عملية النمو في اوربا فى القرنين الــ١٨، ١٩ ولذا فانه يتعين على الدولة القيام بــدور المنظـم- ويلاحـظ أن طبقـة المنظمين فى الدول المتخلفة ليست طبقة مجددة ولكنها طبقة مقلـدة يقـوم دورها الاساسى على تطبيق ماتوصل اليه المنظمين فى الـدول المتقدمـة ولعل هذا يفسر حقيقة ان الدول المتخلفة تعيش منذ اكثر مـن قـرن مـن الزمان فى ظل مبدأ ونظام المبادأة الفردية ومع ذلك لم تتقدم العربـة بـل تزداد يوما عن يوم هوة التخلف التى تفصلها عن الدول المتقدمة، كمـا ان لضرورة تدخل الدولة سبب آخر جوهرى الا وهو عنصر الزمن، لكى يتم الاسراع بعملية التنمية وتخطى الفجوة الزمنية التى تفصل الدول المتخلفـة عن الدول المتقدمة، هذا بجانب ان عملية التنمية لاتقتصر فقط على تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الدخل القومى بل تستهدف تحقيق اهداف اجتماعيـة يعجز عن تحقيقها جهاز السوق، ومن امثلة تلك الاهداف عدالـة توزيـع

([1])هناك فرق شاسع بين المنظمين فى الدول الرأسمالية والذين قاموا بدور اساسى فـى عملية التطور الرأسمالى، من حيث زيادة الانتاج وتطبيق الفنون الانتاجيـة الحديثـة، والتسويق والادارة والتنظيم والقيام بدور فعال فى بناء المؤسسات الاجتماعية والثقافيـة والعلمية (الجامعات ومراكز البحث والنوادى والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعيـة) اما الوضع فى الدول المتخلفة فى النادر أن يقوم المنظمون بنفس الدور، بل كما نلحـظ فنسبة كبيرة منهم لاتقوم بدور منتج وفعال وتتجه الى مجالات الاستثمار غير المنتـج، والى المضاربة ومجالات التجارة والخدمات، وغالبا ما يسلك جانب كبير منهم طـرق غير مشروعة لتركيم الثروات، بل يلجأ البعض الى سرقة المال العام والهروب خـارج البلاد وما مثال شركات توظيف الاموال ببعيد عن الاذهان- فهل يشارك هؤلاء بجدية فى عمليات التنمية والبناء والانتاج.

الدخل القومى، تغير البنيان الاجتماعى، التشـغيل الكـامل، خلـق نمـط وأسلوب جديد للحياة وخلق مجتمع جديد.

رابعا: تحتاج التنمية الاقتصادية السريعة الى رفع معدلات الـتراكم الرأسمالى وهذا بدوره يحتاج الى رفع معدلات الادخار ولايمكن ان يـترك قرار رفع معدلات الادخار لقوى السوق، ذلك ان هـذا الامـر اذا تـرك للافراد فانه قد لا يتحقق ابدا- اذ قد يترتب على ذلك الاضـرار بصـالح الاجيال القادمة- كما انه من المسلم به ان قـوى السـوق تعكـس دائمـا مصلحة طبقة محددة (الرأسماليين) وعلى حساب الطبقات الاخرى.

مما سبق يتضح لنا بجلاء عدم امكان جـهاز السـوق ان يكـون الوسيلة لادارة العملية الاقتصادية وتحقيق التغيرات الهيكلية فـي الـدول المتخلفة وتوجيه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثـم اضحـى التخطيط الاقتصادى الشامل أسلوبا حتميا لتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة- وسوف نعرض هنا فقط ماهية هذا التخطيط ووظائفه الاساسية باختصـار شديد حتى تتضح مدى أهميته ويمكن تعريـف التخطيـط بأنـه خاصيـة أساسية تميز الاقتصاد الموجه وأنـه أسـلوب لادارة الاقتصـاد القومـى وتطويره والذى يحدد شروط الانتاج وتجدده فى الفترات الزمنية المتعاقبة، وذلك عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الاهداف والاولويات المتعلقة بالتطوير الاقتصادى والاجتماعى وكذلك تحديد الاساليب والوسائل الكفيلـة بتحقيق هذه الاهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، وأخـيرا وضـع هـذه الاساليب والوسائل موضع التنفيذ الفعلى من اجل تحقيق الاهداف المحـددة من خلال استراتيجية التطوير ويستلزم التخطيط سيطرة المجتمع على اهـم وسائل الانتاج حتى يمكن توجيهها لتحقيـق اهـداف التطويـر واشـباع الحاجات الاجتماعية لجماهير العاملين.

ولايقتصر التخطيط على المجال الاقتصادى بالمعنى الضيق للكلمة وحدة، فالى جانب اشتمال هذا التخطيط على اهداف الانتاج فى مختلف فروع الاقتصاد القومى وتوزيع الموارد الاقتصادية فيما بين هذه الفروع، تخطيط التجارة الخارجية للدولة والتخطيط المالى وتخطيط الاستهلاك... وغير ذلك من المجالات الاقتصادية البحتة... الى جانب هذا فان التخطيط يشتمل أيضا على برامج اجتماعية محددة، فى مجالات الصحة العامة والتعليم والاسكان والخدمات الثقافية وغيرها من أوجه الحياة لأفراد المجتمع- وهكذا فان التخطيط هو اسلوب للحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو تخطيط اقتصادى واجتماعى فى الوقت ذاته.

ومن التعريف السابق يمكن الاشارة الى ان للتخطيط وظيفتان أساسيتين هما:-

أولا: تسيير وادارة الاقتصاد القومى:

حيث يقوم الاقتصاد على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الرئيسية وحيث يتمثل الهدف الاساسى ليس فى تحقيق اقصى ربح ممكن بل اشباع الحاجات الاجتماعية لافراد المجتمع- ينكون من اللازم أن تحل محل اليات السوق فى تسييره وادارة هذا الاقتصاد جهاز التخطيط الذى يحدد ظروف وشروط تجدد الانتاج وعلى ذلك يكف جهاز السوق عن ان يكون الموجه لتوزيع الموارد المتاحة بين مختلفالاستعمالات الممكنة، وكمحدد لانواع مختلف السلع المنتجة ومستويات انتاجها وكذا طبقا لقوانينه يقوم الافراد باشباع حاجاتهم اعتمادا على القوة الشرائية المتوفوة، وذلك كما هو الحال فى النظام الراسمالى ولذلك فان الضرورة الموضوعية ودرجة تطور المجتمع، والمرحلة التى يوجد فيها وتحقيق عملية النيناء والتطور تحتم ان يستبدل بجهاز السوق جهاز آخر يقوم

بتسيير الاقتصاد القومى وتنظيم حركته. ويكون ذلك جهاز التخطيط واداة هذا التخطيط تتمثل فى الخطة الاقتصادية التى تعد قانونا عاما يجب احترامها وتطبيقها وعلى أساسها يتم توزيع الاستثمارات ومواد وادوات العمل والقوى العاملة بين مختلف الفروع الانتاجية فى الاقتصاد القومى، وكذا تحديد اهداف معينة للانتاج والاستثمار والاستهلاك.... وانواع السلع المنتجة ومستويات انتاجها.

ثانيا: تنمية وتطوير الاقتصاد القومى[1]:

وهى الوظيفة الاكثر اهمية من وجهة نظر الدول المتخلفة- ان هناك علاقة ارتباط وثيقة بين التنمية والتخطيط، وتصبح هذه العلاقة اكثر اهمية وارتباطا فى اللاد التى تشرع فى عملية البناء الاشتراكى، وعلى ذلك فان اى سياسة تطويرية (تنمية) شاملة لايمكن ان تحقق اهدافها بدون توافر تخطيط اقتصادى شامل. فالتنمية السريعة الشاملة لكافة فروع الاقتصاد القومى مع المحافظة على علاقات الاعتماد المتبادل والتناسب بينها حتى يمكن اشباع الحاجات الاجتماعية والاساسية لجماهير العاملين هى الهدف النهائى من التخطيط، وهكذا يصبح التخطيط الاقتصادى الكامل بتعبير احد المخططين التشيكيين (كاردا) تخطيطا هيكليا لانه يؤسس على الحقيقة القائلة بان التنمية طويلة الاجل للاقتصاد القومى ككل وللمجتمع هى دالة لتغييرات هيكلية فى الاقتصاد والتجديدات فنية ذات اثار هيكلية علبى الاقتصاد القومى- وبتعبير الاقتصادى السوفيتى (ينسنيوف) فان مجموعة من الاجراءات التى تضمن بصفة منتظمة تنمية البلد هى وحدها التى يمكن وصفها بالتخطيط.

---

(1)محاضراتنا فى مبادئ ونظم التخطيط المقارنة- الجزائر ١٩٧٨.

ويشدد اوسكار لانج على العلاقة بين التنمية والتخطيط موضحــــا ان تخطيط التنمية الاقتصادية هو عبارة عن صفة اساسية الحرص عليـــها والقصد أن تنمية الاقتصاد لايتم بمعزل عن تحكم الانسان، بل ارشـــادها وتوجيهها يتمان تبعا لارادة واعية فى مجتمع منظم اى تبعـــا للتخطيـــط، ويتعين على الخطة التى تحكم تنمية الاقتصاد القومى ان تتضمن امــــران لايمكن دونهما ان يوجد توجيه ايجابى لمجرى نمو الاقتصاد القومى.

<u>أولا:</u> تقسيم الدخل القومى مابين التراكم والاستهلاك وهذا يحـــدد معدل النمو.

<u>ثانيا:</u> توزيع الاستثمارات بين مختلف الفروع الاقتصادية وبـــهذا يتحدد النمو ولايتحتم بعد هذا ان تتضمن الخطة اهدافا متعلقة بانتاج بعض المواد الاساسية من مواد اولية ووسائل انتاج وغير ذلك- فهذه مشـــكلات فنية وليست اقتصادية.

مماسبق اتضح لنا العناصر الاساسية لعملية التنميـــة الاقتصاديـــة ومع الوعى بانها جميعا مترابطة- ويجب ان تتوافر فى الوقت نفسه فـــان احد هذه العناصر الاساسية وهو رفع معدل التراكم (الاستثمار) يعد القاســم المشترك بين النظريات والانماط المختلفة للتنمية حيث يجـــب ان يكـــون هناك حد ادنى من الموارد الاستثمارية يتم توجيهه لعملية التنمية اذا أريـــد ان يكتب لها النجاح، اما هذا الحد الادنـــى مـــن الاســـتثمارات فتفرضـــه اعتبارات عدم التجزئة، والوفورات الخارجية والانفجار السكانى، ومن ثـــم فان المشكلة التى تواجه واضع سياسة التنمية هى رسم السياسات اللازمـــة لتوفير هذا الحد الادنى من الاستثمارات.

وبعد ان يتوافر هذا الحجم من الاستثمارات فـــان الســـؤال الـــذى يواجه واسم سياسة التنمية هو البحث عن كيفية او نمـــط اســـتخدام هـــذا

الحجم من الاستثمارات، ويتعلق هذا الموضوع ببحث استراتيجية التنمية التى يتبناها المجتمع بمعنى ماهى الخطوط العريضة التى تحكم سياسة الاستثمار والبحث عن السياسة الاكفأ التى تؤدى الى اكبر فعالية ممكنة لهذا الحجم من الاستثمار، وذلك بهدف الوصول الى اعلى معدل لنمو الدخل القومى- وهناك العديد من السياسات والاستراتيجيات فى هذا الخصوص سوف تكون موضوع تحليلنا فى الفصول القادمة

الفصل الثالث

نظريات التنمية الاقتصادية

القائمة على الفكر الاقتصادي الرأسمالي

هدفنا الأساسى هو تقديم الخطوط العامـــة لاســتراتجية التنميـــة والتطوير الاقتصادى والاجتماعى- وقبل ان نرى ذلك، تناولنـــا المفـــاهيم المختلفة للتنمية الاقتصادية مع ابراز الجوانب الايجابية والجوانب الســلبية لكل مفهوم، وصولا الى ما نراه كأساس لاســتراتيجية التنميـــة، وكذلـــك تناولنا عناصر عملية التنمية الاقتصادية مع الاخذ فى الاعتبار ضــــرورة توافر مجموعـــة مـــن الشـــروط السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والتنظيمية، فضلا عن توافر ارادة التنمية.

وفى هذا الفصل رأينا تقديم نظريات وأنمـــاط (نمـــاذج) التنميـــة الاقتصادية كما توجد فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى وذلك مـــن خـــلال تحليل ناقد للتعرف على حقيقة ماتهدف اليه. وهل تقـــدم الســـبيل والحـــل للخروج من التخلف الاقتصادى؟ وتحقيق التقدم والتنمية.

هذا وتتعدد النظريات التى قدمت وسوف نقدمها فى ثلاثة مبـــاحث طبقا للأساس الفكرى والنظرى والمرحلة التاريخية التى قدمت فيها علـــى النحو التالى:

المبحث الأول: نظريات التنمية عند التجـــاريين والتقليديـــين والتقليديـــين الجدد.

المبحث الثانى: نظريات التنمية القائمة على نظرية كينز.

المبحث الثالث: نظريات التنمية التى قدمت بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الرابع: تقييم ونقد هذه النظريات

المبحث الأول

نظريات التنمية عند التجاريين والتقليديين والتقليديين الجدد

أولا: نظرية التنمية عند التجاريين[1]:

ان نظريات والآراء التى ناقشت التنمية الاقتصادية -تعتبر قديمة العهد نسبيا. ويمكن ارجاعها الى عهد التجاريين- على ان اراء التجاريين فى النمو الاقتصادى لم تقم على اسس علمية متينة، بل هى مجموعة من الافكار الاقتصادية ذات الطابع العملى والتى أبرزها بعض التجار والسياسيين، فالتجاريون كانوا بالدقة يبحثون عن وسائل لتنمية اقتصاديات الدول التى نشأت فى غرب اوربا على اساس قومى حققته الوحدة القومية تحت سلطة الملكيات المطلقة ودون تصفية كاملة للاقطاع والمظهر الرئيسى فى النمو الاقتصادى عندهم هو اعطاء الدولة القوة الاقتصادية والسياسية لتصبح صاحبة الكلمة الاولى فى المجتمع، وفلسفتهم هى ان سعادة ورفاهية الافراد تستمد من رخاء الدولة وقوة نفوذها، فاذا كانت الدولة غنية فان الفرد يصبح اكثر يسرا، على أنه لكى نصل الى هذا الهدف يجب اعطاء رجال الاعمال حرية ممارسة النشاط الاقتصادى.

اذن فان عناصر التنمية الاقتصادية عند التجاريين هى:

١-يعتبر العمل هو العنصر الرئيسى فى العملية الانتاجية، لذلك أكدوا أن نمو الانتاج ومن ثم النمو الاقتصادى يتوقف على زيادة القوة العاملة فى الدولة وبالتالى على زيادة السكان، وقد افترضوا أن تكاليف الانتاج تتوقف على الأجور المدفوعة، ولهذا أيدوا سياسة

---

(1) راجع كتابنا: مبادئ الاقتصاد السياسى، السابق الاشارة اليه الجزء الخاص بالتطورات التى أدت الى نشأة النظام الرأسمالى ص٥٧-٨١.

الأجور العمالية المنخفضة حتى تنخفض التكـــاليف ويزيد هامش الربح.

٢-أعطى التجاريين اهتماما كبيرا للتجارة الخارجية وضرورة تحقيـق فائض فى الميزان التجارى للدولة- وذلك كعنصر أساسى فى زيـــادة النمو الاقتصادى (ويكون ذلك عن طريق عدة وسائل أهمـــها جلــب المعادن النفيسة- تشجيع الحصــول علـى المسـتعمرات- الحمايــة التجارية والجمركية....)

٣-اعتبر التجاريين أن تدخل الدولة أمر ضـــرورى لتنظيـم الحيــاة الاقتصادية، واحداث النمو الاقتصادى، ولكى فى ظـــروف خاصــة لاحداث التنسيق بين رجــال الاعمــال ومنــح الاعانــات وخاصــة لصناعات التصدير.

ثانيا: التنمية عند التقليديين (الكلاسيك)[1]:

نشأ الفكر التقليدى فى أحضان الثورة الصناعية والتـــى أحدثـت تغييرات جذرية فى أساليب ووسائل الانتاج الصناعى ومن ثم فى التطـور ا*لرأسمالى، والثورة الصناعية تعبر عن التحول الكيفى الذى يصبح بـــه النشاط الصناعى هو النشاط السائد فى الاقتصاد القومى ويتم ذلـــك عــن طريق تحولات كمية وكيفية فى فنون الانتاج وطرق تنظيمه علـــى نحــو يغير من قوى الانتاج ويزيد فـــى مســتوى تطورهــا، ويطــور روابــط وعلاقات الانتاج فى المجتمع الرأسمالى.

---

(1) التقليديين-مجموعة المفكرين الذين قدموا تلك النظرية الاقتصاديـــة الناتجــة عـــ محاولة دراسة العلاقات الحقيقية للانتاج الرأسمالى والذى يتبلور فى نهاية القـــرن ١٨ وبداية القرن ١٩ ومؤسسى المدرسة التقليدية آدم سميث . وريكاردو و مـــالتس. وقــد شهدت بدايات كتابات سميث نشأة علم الاقتصاد السياسى.

ونظرا لأن التنمية الاقتصادية يوجه عام تتصرف لديهم الى زيـادة الدخل القومي الحقيقي تلك الزيادة التى تترتب عليها آثار متتابعـة تـؤدى بالضرورة الى زيادات أخرى فى الدخل، هذا من جهة، ومن جهة اخـرى فإن النمو أو التنمية (يتم استخدامها كمرادفين لمعنى واحد دون تفرقة- عنـد التقليديين) تحدث فى المجتمعات الرأسمالية الحرة كسباق بين الزيادة فـى عدد السكان، والتقدم فى فنون الانتاج، ويشيرون الى ان الأثـر النـهائى لضغط السكان قد ينتهى بالتقدم الى حالة من الركود الاقتصادى.

وقد أبرز التقليديين مسائل هامة تتعلق بالتنمية الاقتصادية كالعلاقة بين الأجور وزيادة السكان، والعلاقة بين الأربـاح والاسـتثمار، وكـانوا يحللون العوامل الاقتصاديـة فـى ظـروف سـيادة المنافسـة الكاملـة، ويفترضون أن المؤسسات تسير فى اتجاه رأسمالى وعدم التدخل الحكومى فى أوجه النشاط الاقتصادى- الا فى أدنى درجـات التدخـل- وعندمـا تقضى الضرورة بذلك. ولحماية طبقة رجال الأعمال، وتهيئـة الظـروف لقوى السوق بأن تعمل بأقصى كفاءة.

أساس التنمية:

-تقوم نظرية النمو الاقتصادى عند الكلاسيك علـى تراكـم رأس المال كمحرك أساسى والذى يتمثل فى القيام بالادخار واستخدامه فى بنـاء طاقة انتاجية "أى الاستثمار".

-وبما أن الربح هو مصدر الـتراكم لزمـت دراسـة مـايحدث للنصيب النسبى للربح فى الدخل القومى، فى خلال عمليـة النمـو- فـى تحديد هذا النصيب النسبى للربح تلعب الأجور الدور النشط نظرا لما بينها وبين الربح من تناقض.

-وعندهم (أى التقليديين) فان انحدار معدل الربح يؤدى الى الانكماش المستمر فى تراكم رأس المال، وبالتالى الى ركود الاقتصاد القومى فى الزمن الطويل.

-يعتبر التقليديون أيضا أن التقدم الفنى يعتمد على زيادة التراكم الرأسمالى الذى يؤدى الى زيادة الاستثمارات وبالتالى زيادة التصنيع وتوسيع قطاع الصناعة.

ويمكن صياغة نظرية النمو (التنمية) عند الكلاسيك (التقليديين) كما يلى:

١-مقدار الموارد م

٢-كمية رأس المال ر

٣-حجم قوة العمل ع

٤-التقدم الفنى ت

أى ان الناتج الكلى يتحدد بكل من العوامل السابقة: مقدار الموارد- وكمية رأس المال، وحجم قوة العمل، والتقدم الفنى- أى أنه دالة لهذه العوامل. ونرمز للناتج الكلى بـ أ.ك

١-أى الناتج الكلى دالة فى مقدار الموارد، وكمية رأس المال وحجم قوة العمل والتقدم الفنى:

∴ أ ك= د(م+ر+ع+ت) (١)

٢-ويرى التقليديون أن الناتج الكلى يساوى كذلك:

∴أ ك = ج+ح (٢)

حيث الأجور (ج) والربح(ح)

٣- وضبقا لمفهوم التقليديين (ريكاردو) بالنسبة لمستوى الاجر فلابـــد ان يكون عند أدنى حد "قانون الأجر الحديدى" أو حد الكفاف ويـترتب على ذلك:

∴ع = د(ج)- (٣)

أن حجم قوة العمل يتحدد بـــ(أى دالة فى) الأجر.

٤-ويرى التقليديون أيضا أن الاجور تزيد بزيادة صافى الاســـتثمار والاستثمار (ث) أى أن ج =د(ث) (٤)

٥-من المعادلة ٢،٤ وبعملية الاخلال فانه ينتج أن:

الناتج الكلى يتحدد بما يلى الاستثمار والربح ويعبر عن ذلك:-

∴أ ك- = د(ث،ج) (٥)

والنتيجة النهائية أن نمط أو نظرية النمو الاقتصادى عند التقليديين يمكن التعبير عنه بأن الناتج الكلى وزيادته "أى النمو الاقتصادى" يعتمـــد على الاستثمار، أى تراكم رأس المال الذى يجد. مصدره دائما فى الربـــح وكانوا يعتقدون أن دالة الانتاج: خطية مستقيمة بحيث اذا ما تضاعف مـــا يستخدم من عوامل الانتاج تضاعف الناتج دون الاهتمام بحجم المؤسســـة والعوامل التى تؤثى فيها.

فالتقليديون قد وضعوا بعض الأســـس الســـليمة لنظريـــة النمـــو الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى الحر، التى تتفق والظروف الاقتصاديـــة التى سادت فى ذلك الوقت والقائمة على زيادة الـــتراكم الرأســـمالى فـــى المجتمع باعتبار انه يمثل بالضرورة العامل الأساسى فى عمليـــة التنميـــة الاقتصادية:

١-وكان الهدف الأساسى لآدم سميث (كتابه: بحيث فـــى طبيعـــة وأسباب ثروة الأمم) هو التعرف على كيفية حـــدوث النمـــو الاقتصـــادى،

وماهية العوامل والسياسات التى تعوقه وتقف فى طريقة- وقــدم سـميث عناصر للتنمية الاقتصادية تتمثل فى:

١-القضاء على الاقطاع (تغييرات هيكلية)

٢-سياسة التراكم الرأسمالى (دعوة للادخار والهجوم على الاسـراف وخاصة من طبقة النبلاء والأشراف)

٣-التقسيم الفنى للعمل (تقدم تكنيكى)

٤-سياسة الحرية الاقتصادية لرجال الأعمال- والتى عبر عنها بـاليد الخفية.

ويرى سميث أنه حين تبدأ عملية التنمية فانها تصبح متجددة ذاتيا، ففى ظل وجود بعض التراكم الرأسمالى، وتوفر السوق الكافى فان تقسـيم العمل والتخصص يأخذ مكانه ممايؤدى الى زيادة الدخول ويترتب علـى الزيادة فى الدخول توسيع حجم السـوق فضـلا عـن تزايـد الادخـار والاستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم اكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل.

غير أن سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية، وفى رأيه أن العامل الذى يوقف عملية النمو فى النهاية- هو ندرة الموارد الطبيعية- فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالى ونمـو السـكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معـدلات عوائد رأس المال حتى تتلاشى الحوافز والوسائل لتراكم رأسمالى جديـد- مما يؤدى الى الكود.

٣- تحليل دافيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو من أبرز الاقتصاديين التقليديين، ترك أثار كبـيـرة فى علم الاقتصاد ولم يكن له أو لغيره من الاقتصاديين التقليديـين الذيـن أعقبوا آدم سميث النظرة التفاؤلية التى تميز بها هذا الأخير- وانما كـانت

نظرتهم أكثر ميلا للتشاؤم. فقد انتقلوا من فكـرة الغلـة المـتزايدة التـى بسيطرت على تفكير آدم سميث الى فكرة الغلة المتناقضة وأسسوا نظريـة فى ، النمو بغير قليل من التشاؤم ازاء المستقبل، ذلك انـهم يـرون ان عملية النمو الاقتصادى مآلها الى الوضع الساكن حيث لاتكون هناك زيـادة فى الاستثمار أو الارباح.

ويقسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث فئات عريضة هى:

"الرأسماليين ، والعمل، وملاك الأراضى الزراعية"

أ-**بالنسبة للرأسماليين**:فهم الذين يقومون بالدور الرئيسـى فـى النشاط الاقتصادى وحيث يقومون بانشاء المصـانع وتجـهيزها بـالآلات وغيرها من وسائل الانتاج وتشغيل العمال واعـادة اسـتثمار أرباحـهم، وتجميع رأس المال، وبالتالى زيادة العمالة والانتاج، والبحث عن فـرص الاستثمار الأكثر ربحا- وهم اذ يقومون بتوزيع استثمارتهم بين مختلـف فـروع الانتاج يعملون على المساواة فى معدلات الربح بينها وحسـن اسـتخدام موارد الثروة الوطنية، وبذلك تقع على عاتقهم عملية النمو الاقتصادى فـى المجتمع.

ب-**أما فئة العمال**: فأكثر عددا ولكنها- عند ريكاردو- أقل أهميـة فى عملية الانتاج، فالعمال لايملكوا أدوات الانتاج وانمـا يعتمـدون علـى الرأسماليين فى تزويدهم بها ودفع اجورهم ويضيف ريكـاردو أن أجـر العامل يتحدد فى الأمد الطويل بالقدر اللازم لسد حاجاتـه الضروريـة، حيث تؤدى زيادة الاجور عن مستوى الكفاف الى زيادة عـرض العمـل تبعا لزيادة السكان نتيجة لتحسن أحوالهم، كما يؤدى لهبوطها عـن هـذا المستوى الى نقص عرض العمل تبعا التنـاقص السـكان نتيجـة لسـوء أحوالهم وقد عبر ريكاردو بنظريته فـى أجـر الكفـاف عـن الأحـوال

الاقتصادية وقد عبر ريكاردو بنظريته فى اجر الكفاف عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى العالم الغربى، منذ اكثر من ١٥٠ عاما، والتى مازالت سارية فى بعض المجتمعات المتخلفة فى آسيا وأفريقيا.

جـ- **أما فئة ملاك الأراضى**: فان مايتحقق من تقدم عن طريق- زيادة الثورة وتراكم رأس المال ونمو السكان من شأنه أن يؤدى كما يرى ريكاردو الى زيادة الضغط على الاراضى الزراعية الخصبة وامتداد الزراعة الى الأقل خصوبة، وسريان قانون تناقص الغلة، يؤدى الى تنافس الزراع للحصول على الارض الخصبة ومن ثم الى أيلولة جزء من ناتج الارض، هو الريع الى الملاك أسماه ريكاردو بالعائد نظير استخدام قوى الارض الاصلية التى لاتفنى.

-وبذلك قسم ريكاردو الدخل القومى الى ثلاثة أجزاء هى : الأجور، الأرباح، والريع، الأول من نصيب العمال، والثانى للرأسماليين، والثالث لملاك الاراضى.

-ويميز ريكاردو وغيره من الاقتصاديين التقليديين بين الدخل الاجمالى والصافى للمجتمع فيعرف الدخل الاجمالى والصافى للمجتمع فيعرف الدخل الاجمالى بأنه القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة. كما يعرف الدخل الصافى بأنه الفرق بين هذه القيمة وقيمة السلع اللازمة لاعالة القوى العاملة التى قامت بالإنتاج فى ذات الفترة – ويحدد الفرق بين القيمتين المفهوم للفائض الاقتصادى الذى يلعب دورا هاما فى تنمية الانتاج القومى متى استخدم فى الادخار وتركيم رأس المال، ومن هنا طبقا لريكاردو كانت أهمية الرأسماليين الذين يتركز لديهم هذا الفائض فى دفع عجلة النشاط الاقتصادى، حيث يقومون بإعادة استثمار الأرباح وتراكم رأس المال – أما

العمال وأصحاب الأراضى فلا يستطيعون الادخار لأنهم لايحصلون الا على مايقيم أودهم،، وقد أعطى ريكاردو بابرازه أهمية الفائض الاقتصادى لكارل ماركس من بعده الأداة الرئيسية لمهاجمة النظام الرأسمالى، ونموه حيث يرى فى الفائض الاقتصادى مظهرا لاغتصاب الرأسماليين لحقوق العمال.

٣-وبالنسبة لنظرية مالتس:

فعنده ان عملية النمو الاقتصادى ليست عملية اقتصادية بحته وانما هى عملية متداخلة يختلط فيها الاقتصاد مع السياسة مع الاخلاق مع الدين، ونظريته فى النمو الاقتصادى تستند الى نظريته فى السكان حيث حلل الأسباب التى تؤثر فى زيادة السكاان أو نقصهم وبين أن السكان يتزايدون طبقا لمتوالية هندسية، فى الوقت الذى لاتزيد فيه الموارد الا طبقا لمتوالية عددية، ويقرر مالتس أن العامل الأساسى فى النمو هو التناسب بين الانتاج والتوزيع.

مما سبق يمكن ايضاح الخطوط العامة للتقليديين بالنسبة للتنمية وماتهدف اليه.. ونقدها فيما يلى:

١-اعتبروا أن عملية التنمية هى عملية ذاتية تلقائية وتتطلب لكى تبدأ أن يكون معدل الربح موجبا ويتمخض ذلك عن حفز الرأسماليين الى ادخار جزء من دخولهم (وعند ريكاردو فان ملاك -الارض والعمال ينفقون كل دخولهم) ومن ثم فان الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الاساسى فى عملية الانماء.

٢-يقوم الرأسماليون بتوسيع الانتاج عن طريق استخدام الاستثمارات وتشغيل عدد أكبر من العمال وشراء معدات اضافية ويؤدى ذلك الى رفع الاجور الحقيقية (الفترة القصيره) ويترتب على ذلك خفض

معدلات الوفيات بما يتمخض بدوره عن توسيع حجم قـــوة العمـــل، وهذا سيؤدى بدوره الى خفض مستويات الاجور مرة اخـرى (أجـو الكفاف).

٣-يبدو أن التقليديين قد أخذوا بفكرة الحتمية فيما يتعلق بمسار عمليـة التنمية، ففى رأيهم ان حالة الركود ستأخذ مكانها يوما مـــا الا انـــهم كانوا قادرين على اقتراح وسائل هامة لتأخير الوصول اليها. ويجـــدر بالذكر ان مقترحاتهم لم تعتمد على تدخل الدولة اللهم الا فى الحدود الدنيا لهذا التدخل.

٤-يرى التقليديون أنه حين يأخذ الرأسماليون فرصا كاملة للبحث عن الارباح فان اليد الخفية لجهاز الثمن فى ظل غيـــاب أيـــة اوضـــاع احتكارية- تعمل على توزيع الموارد المتاحة بكفاءة ومن ثم تؤخـــــر الوصول الى حالة الركود الى اقصى حد ممكن.

٥-لقد فشل التقليديون فى التنبؤ عن مـــدى انتشـــار وقـــوة الثـــورة التكنولوجية التى انتشرت فى الأجزاء الاكثر تطورا من العـــالم فـــى أواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن ١٩ فالتقدم التكنولوجى كـــان كافيا للتغلب على آثار تناقص الغلة التى شغلت جـــزءا هامـــا مـــن تفكيرهم- فلم تنطبق نظرية مالتس فى السكان- حيث ابتدأت معدلات المواليد فى التناقص وتزايدت مستويات الدخول- وتزايدت معـــدلات الأجور بمعدلات كبيرة.

وقد ترتب على ذلك فى نهاية الأمر أن أصبحت النظرية التقليديـــة فى التنمية الاقتصادية غير منطقية فى تحليل النمو فى الـــدول المتقدمـــة ومن هذا الوقت لم يعد هناك اهتمام لمشاكل التنمية وباختفاء مشكلة التنميـــة

من بين اهتمامات الاقتصاديين ضاعت العناية بدراسة الظواهر الاجمالية (وخاصة مع البنوكلاسيك)

ثالثا: نمط التنمية عند شومبتز[1]:

(التعديلات على النظرية التقليدية للتنمية)

١-تأثر شومبيتر بالفكر التقليدى الحديث الذى يرفض اعتبار النظام الرأسمالى نظاما فاشلا حيث أمن بالنظام الرأسمالى كاطار عام للنمو الاقتصادى مع اعترافه بما ينطوى عليه من عيوب معرضة لتقلبات عنيفة تنتهى به الى حالة الركود، اذا استمر على ماهو عليه- وتضمنت نظريته كثيرا من من التعديلات التى يمكن فى رأيه أن تجعله ملائما لظروف القرن العشرين.

٢-لايقبل شومبيتر وصف التنمية بأنها عملية ذات طبيعة تدريجية متسقة، أى ذات انسجام وتوافق كما صورها التقليديون، فيرى انه رغم ان النمو يأخذ مكانة فى بعض الحالات بطريقة تدريجية الا ان هذا النمو ليس هو الذى يترتب عليه الاختراق الى مستويات معيشة أعلى من المستويات السائدة، وتتمثل التغيرات الاقتصادية التى تتمخض عن تحقيق هذا الهدف الأخير -فى رأى شوميتز- فى صورة تدفقات مفاجئة وثابتة. ويتأتى ذلك عندما تبرز فرص استثمارية جديدة على نطاق واسع مثل تلك التى برزت مع نمو السكك الحديدية فى القرن ١٩- واستخدام الأساليب الاتوماتيكية فى القرن الـ٢٠- ويرى أيضا أن النمو طويل الاجل فى ظل النظام

---

(1) شوميتر ١٨٨٣-١٩٥٠ اقتصادى أمريكى ينتمى الى المدرسة التقليدية الجديدة- أهم كتاباته عن تاريخ الفكر والمذاهب الاقتصادية.

الرأسمالى لايمكن تفهمه الا عندما ينظر اليه فـــى صــورة تقلبـــات اقتصادية. وتتشابه نظرة شومبيتر كثيرا مع آراء ماركس فى تـــأكيد الطبيعة الديناميكية غير المتسقة لعملية التنمية.

٣-ويبدأ شومبيتر تحليله باقتصاد فى حالة تـــوازن جـــامد، ويتمـــيز بنشاط اقتصادى يتدفق دائريا ويكرر نفسه دائما وأبدا. وعنـــده فـــان التنمية تتمثل فى اضطراب غير مستمر لهذا التدفق الدائرى ويـــرى أن التنمية ظاهرة أجنبية عما يلاحظ فى الاتجاه نحو التوازن، فـــهى تتمثل فى اضطراب فى التوازن يتم فى صورة تجديد يؤدى الى اقامة آلات ومعدات جديدة محدثة بذلك احدى الحالات الآتية:

-فهى قد تخلق توقعا لأرباح احتكارية عالية للمنشأة فـــترفع الكفايـــة الحدية لرأس المال بمايؤدى الى زيادة صافى الاستثمار الكلى.

- وقد تؤدى الى تعجيل احلال وتجديد التجهيزات، والمعدات القائمة.

أو تنتج ناتجا جديدا يغرى الافراد بشرائه.

٤-ويعتمد تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادى على عنصرين أساســيين هما المنظم والائتمان المصرفى:

أ-والمنظم هو الأساس فى تحليل شومبيتر حيث يعلق عليه اهميـــة كبيرة ويعطيه مركز الصدارة فى تحليله لعملية التنمية وعنـــده أن المنظـــم الاقتصادى الرأسمالى هو الذى يدخل أساليب جديدة فى عمليـــة الانتـــاج، وهو بطبيعته مجدد مبتكر يستطيع تجميع عناصر الانتاج بما يحقق أقصـــى الأرباح. وقد يتخذ تجديده الأشكال الآتية:

-ادخال واستنباط سلع جديدة

-استخدام وسائل وطرق جديدة فى الانتاج

-فتح اسواق جديدة

-استغلال أو السيطرة على مصادر جديدة للمواد الأولية
-اعادة تنظيم صناعة ما.

وقد يكون المنظم والممول شخصا واحدا غير أن هذا ليس ضروريا- فالممول يقدم رأس المال بينما يقوم المنظم بتوجيه استخدامه- ويضيف شومبيتر أن بزوغ الرأسمالية قد أدى الى نمو الروح الفردية الرشيدة وظهور العقلية التنظيمية التى تؤازر البحث العلمى وتستطيع النجاح فيما تضطلع به من اعمال اقتصادية.

ب-أما العامل الثانى الذى يقوم عليه تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادى فهو الائتمان المصرفى حيث أعطى أهمية كبيرة للادخار، ولكنه لايعنى بذلك القدر المستقطع من الدخل الجارى، وانما يقصد به تلك الاعتمادات أو التسهيلات الائتمانية التى يقدمها الجهاز المصرفى وتعطى للمنظم قوة جديدة ليقوم بانتاج جديد.

٥-يفسر شومير كيفية ادارة المنظمين لعملية التنمية الاقتصادية فى اقتصاد راسمالى-بافتراض نظام اقتصادى قائم على المنافسة الحرة، فى حالة استقرار، يقوم المنظمون بمشروعاتهم الاستثمارية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى لتمويل عملية الانتاج مقابل فائدة تمثل جزءا يسيرا من أرباحهم وبعد ذلك يزداد النشاط التنظيمى والانفاق الاستثمارى فى الاقتصاد ويسير الرخاء بخطى سريعة فتزداد الدخول النقدية وترتفع الأسعار وتتحرر عوامل الانتاج من الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الانتاجية، وبزيادة الدخل تبرز موجات أخرى من الرخاء تتوسع فيها الصناعات القديمة فى انتاجها ويقوم الائتمان بتمويل التوسع العام فى الانتاج الى جانب النشاط التنظيمى المتكرر، وهكذا يزداد فيض المنتجات وتتحقق التنمية الاقتصادية

٦-تقييم تحليل شومبيتر: ينطلق شومبيتر أساسا من ايمانه المطلق بقدرة النظام الرأسمالى على البقاء والتغلب على الأزمات واعادة التوازن الى الاقتصاد- وأهم مايؤخذ على تحليله (رغم تقدمه على تحليل التقليديين) أنه يفتقر الى العمومية حيث ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون سواها، ومن ذلك تركيزه على عملية التجديد والابتكار التى يضطلع بها المنظمون، وهى فكرة وان ساعدت على تفهم التطورات التاريخية للنظام الرأسمالى حتى بدء القرن الـ ٢٠ فلاشك أن طبيعة التنظيم فى النظام الرأسمالى الحديث تختلف اساسا عما رسمه شومبيتر- فمهمة التجديد والابتكار يختص بها الآن عدد كبير من العلماء والباحثين فى المؤسسات الكبرى لا "المنظمين الأفراد" كما أنه يلاحظ أن الائتمان المصرفى وتمويله للتجديدات والابتكارات لم يتحقق بالدرجة الكافية واقتصر هذا الائتمان على القروض قصيرة الأجل، فضلا عن ما يترتب على تحليله من فوارق اجتماعية وعدم صلاحيته للدول النامية. وسنتعرض له فى النقد العام.

المبحث الثانى

نظريات التنمية الاقتصادية القائمة على النظرية الكينزية[١].

لقد كان الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن الحالى هو المناسبة التى أثبتت عجز النظرية الحدية (النيو كلاسيك) عن مواجهة المشكلات الاقتصادية. فقد أثبت هذا الكساد أن المشكلة الرئيسية هى تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومى فى مجموعة فى ظل اطار هيكلى محدد، وليست مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى، وكان الكساد الكبير هو المناسبة التى تحول فيها الفكر الاقتصادى الرأسمالى الى أداء الاقتصاد القومى فى مجموعة عن طريق اعطاء اهمية اكبر للتحليل الاقتصادى الكلى (ولكن كان التركيز على مجال التداول النقدى).

وكان كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) أعظم جسارة وشجاعة حين سلم بأن الحرية الاقتصادية : لاتحقق تلقائيا العمالة الكاملة، ولا الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية (الطبيعية والمادية) واقترح مجموعة من الاجراءات لمقاومة الكساد تقوم كلها على تدخل الدولة، وأهمية الانفاق العام والاستثمار العام.

ودراسة نظرية كينز دراسة تحليلية منهجية متوازنة يستلزم تناول: طبيعة التحليل الكينزى، والوسط التاريخى للتحليل من حيث الزمان والمكان والوقائع والفكر، والخصائص المنهجية لتحليل كينز، والفروض الاساسية للنموذج، ثم نظرية كينز فى العمالة والفائدة النقدية

---

(١)تعرضنا فى كتابنا: مبادئ الاقتصاد السياسى- الجزء الثانى دار الولاء، شبين الكوم ١٩٩٩ عن النظرية الكينزية: الخصائص والفروض، والتحليل من ص٧١٥-ص٧٥١ -د.محمد دويدار: دروس فى الاقتصاد النقدى، منشأة المعارف الاسكندرية،١٩٩٢.

والادوات الفكرية لنموذج كينز (دالة الاستهلاك، الدافع للاستثمار، سعر الفائدة، المضاعف والمعجل) واخيرا تقييم ونقد نظرية كينز [١].

غير أننا سنركز هنا على الجوانب المتعلقة بالتنمية في نظرية كينز ثم تناول نظرية أو نموذج هارود ودومار في التنمية والذى يستند على نظرية كينز:

أولا: الجوانب المتعلقة بالتنمية فى نظرية كينز:

تأخذ المدرسة الحدية فى نظريتها بفكرة التوازن التلقائى للاقتصاد الرأسمالى فى جميع الاسواق؛ سوق السلع والخدمات، أو سوق النقود، أو سوق العمل، وأن الاداء التلقائى لهذا الاقتصاد من خلال آلية السوق ومرونة الاثمان، وسعر الفائدة، ومعدل الأجور يضمن تحقيق العمالة الكاملة والتشغيل الكامل للموارد دون تقلبات عبر الزمن. أى لاتوجد أزمات أو دورات اقتصادية (رغم أنها من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى)

غير أن الواقع العملى شهد ما يخالف ذلك وخصوصا مع أزمة الكساد الكبير وقامت مختلف الدول الرأسمالية باتخذ اجراءات لمواجهتة، وترتب على ذلك أن فكر المدرسة الحدية لم يعد ملائما للواقع، فهو فكر أصبح بعيدا عن الواقع وغير قادر على تفسيره، فضلا عن عدم تمكنه من تزويد السلطات السياسية والاقتصادية بالأدوات، النظرية والسياسات الكفيلة باخراج الاقتصاد القومى من أزمته من هنا جاء كينز بنظريته لكى يقدم الاداة الفكرية التى تمكن الاقتصاد الرأسمالى من تجاوز هذه الازمة، حيث قام بتحديد العوامل التى تحدد حجم العمالة فى لحظة معينة،

---

(١) سبق تناول ذلك بالتفصيل فى كتابنا السابق الاشارة اليه وكذا كتاب استاذنا الدكتور محمد دويدار.

وذلك بقصد التأثير عليها على نحو يسمح للاقتصاد الرأسمالى أن يحقق مستوى عمالة أعلى من المستويات التى تصاحبها نسبة كبيرة من البطالة.

على ذلك يكون هدف كينز هو كيفية اخراج الاقتصاد الراسمالى من أزمته عن طريق التعرف على الكيفية التى يتحدد بها مستوى الانتاج ومن ثم مستوى الدخل القومى، والعمالة الكلية، ولماذا لا يستطيع الاقتصاد الرأسمالى استخدام كل الموارد الموجودة تحت تصرفه سواء كانت قوى عاملة أو وسائل الانتاح المادية، ورغم أن هذا الهدف لايتركز فى مجال التنمية الاقتصادية بصفة مباشرة، الا أنه يتناول الجوانب المتعلقة بزيادة الانتاج والتوظيف والاستثمار والاستهلاك ويستخدم الأدوات الفكرية الكفيلة بتحقيق ذلك كالمضاعف والمعجل، وهذه تؤدى الى تحقيق القضاء على الركود ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادى، ولكن كيف يتم ذلك؟

ان المبدأ الأساسى لنظرية كينز هو مبدأ الطلب الفعال وهو مجموع الطلب على كل السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الطلب على الاستثمار الخاص والعام فضلا عن طلب الدولة المتمثل فى الانفاق العام، وتنتج البطالة من عدم كفاية الطلب الفعال وزيادة هذا الاخير تؤدى الى زيادة حجم العمالة وزيادة الدخل الحقيقى ممايؤدى الى زيادة الاستهلاك وانما بدرجة أو معدل أقل من زيادة الدخل، وحيث أن الدخل يستخدم فى شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية يتعين لكى يكون لدينا طلبا كافيا لتحقيق الزيادة فى العمالة أن يزيد الاستثمار زيادة تكون مساوية للفرق بين الدخل وبين الطلب على الاستهلاك.

هذا ويتحدد الطلب الفعال ومن ثم مستوى العمالة ومستوى الدخل القومى عند كينز يتلاقى العرض الكلى والطلب الكلى وبالنسبة للعرض

الكلى ينتج المنظمون من اجل البيع وتحقيق الربح النقدى. واذا ماتوقعوا تحقيق ايرادات مستقبلة فانهم يقدمون على شراء المدخلات المختلفة وخصوصا القوى العاملة، وبالنسبة للطلب الكلى فان قرارات التشغيل تؤدى الى انتاج سلع وخدمات، ويترتب على ذلك خلق تدفقات نقدية لأصحاب عناصر الانتاج أى دخول لهم (الأجور، السريع، الفائدة، الربح) وهذه الدخول يمكن انفاقها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، والسلع والخدمات الاستثمارية وكلما كان حجم العمالة كبيرا كلما زاد الدخل.

واذا افترضنا أن دالة العرض الكلى معطاه فان الاساس يتمثل فى توقف حجم ومستوى العمالة على الطلب الكلى الذى يتحدد بدوره بالانفاق على الاستهلاك، والانفاق على الاستثمار (خاص وعام) والانفاق العام. ويتحدد الانفاق على الاستهلاك بدالة الاستهلاك كما يتحدد الانفاق على الاستثمار بالدافع للاستثمار، فضلا عن وجود أثر ينتج عن تأثير الزيادة فى الاستثمار على الدخل الكلى بفضل آلية المضاعف، وكذلك أثر الزيادة فى الاستهلاك على الطلب على السلع الاستثمارية من خلال آلية المعجل، والادوات الفكرية الاساسية فى نموذج كينز والتى تؤدى الى زيادة الدخل ومن ثم النمو هى:

أى أن عوامل زيادة الدخل والاستثمار والنمو: تتمثل فيما يلى:

١-دالة الاستهلاك والمتغير الرئيسى فيها هو الميل الحدى للاستهلاك.

٢-الدافع للاستثمار ويتحدد بالكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

٣-المضاعف والمعجل.

١-بالنسبة لدالة الاستهلاك:

لايهتم كينز بها كثيرا اذا ماقورنت بالدافع للاستثمار حيث أن الاستثمار عنده هو الأساس لزيادة الطلب الكلى الفعال ومن ثم تحقيق النمو، فالاستهلاك يتغير وفقا للدخل وفى نفس اتجاه تغييره، أى يعتبر الدخل الحقيقى هو المحدد الرئيسى للاستهلاك الكلى والذى يتحدد بعوامل ذاتية وعوامل موضوعية، وينتهى كينز الى ان الميل للاستهلاك يظل مستقرا فى الزمن القصير فاذا تغير الانفاق على الاستهلاك فهذا ينتج فى مستوى الدخل.

٢-أما الدافع للاستثمار:

ان زيادة الاستثمار هى العامل الاساسى فى زيادة الدخل ومن ثم العمالة وبالتالى تحقيق النمو ويقتصر مفهوم الاستثمار عند كينز على شراء السلع الانتاجية الجديدة بقصد اضافة وخلق طاقات انتاجية جديدة أو توسيع القدرات والطاقات الانتاجية الموجودة فهذا الذى يخلق عمالة جديدة وناتج اضافى، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادى.

ونظرا لأن الطلب على الاستثمار يتوقف على قرارات المستثمرين والتى تركز على توقعاتهم للربح، وهذه الاخيرة تعتمد على تقديرات رجال الاعمال للوضع فى المستقبل والذى يسوده درجة من عدم التيقن فى ظروف الازمة والكساد، لذلك فان الطلب على الاستثمار عند كينز هو طلب غير مستقر ويتوقف على الدافع للاستثمار وهذا الاخير ينتج عن توقف نفسانى للمستثمر ولكنه يعتمد بدوره على العلاقة بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال.

٣-المضاعف والمعجل:

بافتراض ثبات الطلب الكلى على الاستهلاك تؤدى زيادة الطلب الكلى الفعال عن طريق زيادة الدخول النقدية التى تنتج من الانفاق على الاستثمار بصفة مباشرة وغير مباشرة فى شكل آثار متتالية يتحدد قدرها بآلية المضاعف، كما أن الزيادة فى الدخل النقدى عادة ماتنعكس جزئيا فى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الأمر الذى قد يدفع المنتجين لها الى اضافة طاقة انتاجية جديدة يتحدد مداها بآلية المعجل.

هذا ويمثل كل من المضاعف والمعجل، بالاضافة الى الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتفضيل السيولة والميل الحدى للاستهلاك، كما ذكرنا الأدوات الفكرية والمتغيرات الأساسية فى نموذج كينز.

أ-**المضاعف:** أهم أدوات زيادة الاستثمار ومن ثم النمو، ومضاعف الاستثمار هو ذلك العامل الذى يربط الزيادة فى الدخل النقدى بالزيادة فى الاستثمار الى أثارتها، أما مضاعف العمالة فهو الذى يربط الزيادة فى العمالة الكلية اتى تحققها كمية الاستثمار الاولى، فتحليل كينز يبين أن الزبيادة فى الاستثمار تؤدى الى زيادة الدخل النقدى بكمية أكبر من كمية الزيادة فى الاستثمار، هذا الأثر المضاعف الذى يحدثه الاستثمار على الدخل ينتج عن مبدأ المضاعف وهو: المعامل العددى الذى يحدد مقدار الزيادة فى الدخل الناتجة عن الزيادة فى الانفاق على الاستثمار ويتوقف المضاعف على مقدار الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار.

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

ب-<u>المعجل</u>: ان الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية والتـــى يثيرها الانفاق الاولى على الاستثمار طبقا لمبدأ المضـــاعف تـــؤدى الـــى زيادة فى الطلب على وسائل الانتاج الثابتة من جانب المشـــروعات التـــى يزيد الطلب على منتجاتها الاستهلاكية والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعـــبر عنها بمبدأ المعجل، وذلك فى حالة غياب مخزون من السلع الاســـتهلاكية، وغياب الطاقة الانتاجية المعطلة فى الصناعات الاستهلاكية.

المعجل= <u>الزيادة في الطلب علي الاستثمار (وسائل الانتاج الثابتة)</u>

الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية

ثانيا: نظرية أو نموذج "هارود ودومار" فى التنمية:

أ-مقدمة:

كما رأينا تركز اهتمام التحليل الاقتصادى الحدى ولفـــترة طويلـــة على مشاكل اخرى غير النمو الاقتصادى مثل مشاكل التجارة الخارجيـــة والموارد الطبيعية، والتوازن الجزئى، وشكل المشروعات، والاسواق وقـــد كان السبب الرئيسى وراء ذلك هو زيادة معدلات النمو الاقتصــــادى فـــى كل من أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية.

وقد ساعد عل تحقيق معدلات منتظمة للنمو الاقتصادى العديد مـن العوامل أهمها:

-التقدم الفنى والتكنولوجى.

-وفورات الحجم الكبير، وسيطرة الاحتكارات فى الداخل والخارج.

-الاتجاه نحو الاسواق الخارجية، والدور المتعاظم لآليـــات التبـــادل غير المتكافئ.

ولكن عدم الاستقرار والتقلبات فى النظام الرأسمالى منـــذ نهايـــة الحرب العالمية الثانية أدى الى تراجع مستوى الانتاج وانخفاض معـــدلات النمو وزيادة حجم البطالة، وتدهور معدل التراكم الرأسمالى وقد نتج عـــن ذلك ظهور عدد من النظريات الاقتصادية التى تناقش شروط ومتطلبـــات النمو المستقر ومن بين هذه النظريات ما رأيناه بالنســـبة لنمـــوذج كيـــنز والنظريات التى تعتمد عليه.

وأصبحت مشكلة الحفاظ على النمو الاقتصادى المستمر فى الاجل الطويل تمثل أحد الانشغالات النظرية والعملية وانعكس ذلك على تراجـــع الدراسات التى تركز على الحالة الساكنة للاقتصاد والتوازنـــات الشـــكلية للمتغيرات، كما رأينا فى دراسة نظرية كينز.

وقد أصبح السؤال المطروح هل يمكن الاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادى المستقر فى الأجل الطويل بدون تعديل فى مواقع قوى الانتاج أو تغيير فى علاقاته؟ وقد عكس اتجاه الاقتصاد الاكاديمى فى ذلك الوقت الى الدراسات الديناميكية الحاجة الى تصور جديد لحركة نمط الانتاج السائد لكى تخرجه من الركود المزمن ويزيد من احتياطات النمو الذاتى لديه، وهذا ماتمثل فى هدف نظرية كينز والمتمثل فى اخراج الاقتصاد الرأسمالى من أزمته. وتحقيق نوع من الحركة والاستقرار لمعدلات النمو. وقد سار فى هذا الاتجاه هارود ودومار عن طريق التأكيد على ان دراسة التغييرات الدورية فى حجم الانتاج عبر الفترات الزمنية المتعاقبة يمكن ان تفسر الاسباب الدورية لكل من البطالة والتضخم والعوامل المحددة للمعدل الأمثل والفعلى للتراكم الرأسمالى، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادى.... وها ماسنراه.

ب-نظرية هارود ودومار فى التنمية:

ونظرا لعدم استخدام هارود ودومار لأراء وأدوات التحليل التوازنى أو التحليل الساكن المقارن، فانه اهتم ببناء هيكل للتحليل الديناميكى واعتبر ذلك المهمة الأساسية التى تواجه الاقتصاديين كذلك.

وقد بنى هارود نموذجه على أساس أن المشكلة الرئيسية التى يواجهها المجتمع الصناعى المتقدم تتمثل فى الفجوة الانكماشية المزمنة، وبالتالى عجز هذه المجتمعات عن تحقيق معدل نمو سنوى مستمر يضمن التوظيف الكامل للطاقة الانتاجية المتزايدة وللاعداد الكبيرة من السكان.

ويمكن تتبع نموذج هارود ودومار على النحو التالى:

أولا: يستند نموذج هارود ودومار على مجموعة من المتغيرات الاساسية هى:

١-القوة البشرية

٢-انتاجية الفرد: وتعتمد على المستوى التكنولوجي وخاصة الاختراعات، وعلى عرض الموارد المتاحة اقتصاديا.

ثانيا: يفترض هارود أن تيار الاختراعات الذى سيحقق التعادل المنشود بين معدل النمو والتوظيف الكامل هو الذى يترك معامل رأس المال المتوسط والحدى (أى معامل رأس المال الى الانتاج) بدون تغيير.

فمن ناحية سوف يؤدى تيار الفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال الى خفض معامل رأس المال، فى حين أن تيار الفنون الانتاجية المكثفة لعنصر العمل سوف تؤدى الى زيادته.

ويؤكد هارود انه يمكن للاختراعات ان تقلل معامل العمل الى الانتاج بدون أى زيادة فى معامل رأس المال الى الانتاج.

ثالثا: كما يشير هارود الى انه بفرض معرفة معدل ونوع التقدم التكنولوجي ومعدل النمو السكانى فان معدل التراكم الرأسمالى المطلوب للحفاظ على معدل معلوم للزيادة فى الدخل القومى يمثل النسبة التى يجب أن تدخر (وتستثمر) من هذا الدخل ويتكون نموذج هارود دومار وفقا للافتراضات السابقة من المعادلات التالية: مجموعة المعادلات[١].

١-معدل النمو فى الدخل القومى× معامل رأس المال الى الانتاج= الميل المتوسط للادخار م×ل =خ

$$\therefore م = \frac{خ}{ل} \qquad (١)$$

([١])معامل رأس المال الى الانتاج: عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الانتاج وحدة واحدة.

ونرمز له بـ "ل" ، ت هى صافى التراكم الرأسمالى.

حيث م= التغير في الدخل القومي $= \frac{\Delta\text{د}}{\text{د}}$ / الدخل القومي

و(م) هى معدل النمو فى الدخل القومى خلال فترة زمنية معينة و(خـ) = الميل المتوسط للادخار ، د=الدخل القومى ويمكن لنا اعادة كتابة المعادلة (١) على النحو التالى:

$$\frac{\Delta\text{د}}{\text{د}} \times \frac{\text{خـ}}{\Delta\text{د}} = \frac{\text{خـ}}{\text{د}} = \frac{\text{ت}}{\text{د}} \quad (٢) \quad \frac{\text{صافي التراكم الرأسمالي}}{\text{الدخل القومي}}$$

حيث خـ=ت (الميل المتوسط للادخار= صافى التراكم الرأسمالى فاذ فرض أن (م) هى معدل النمو الفعلى فان هذا المعدل يمكن زيادته عن طريق زيادة معدل التراكم الرأسمالى أو خفض معامل رأس المال الى الانتاج عن طريق عملية التجديد التكنولوجى.

وذلك حيث أ ن $\text{م} = \frac{\text{جـ}}{\text{ل}} = \frac{\text{ت}}{\text{د}} \times \frac{١}{\text{ل}}$ (٣)

٢- وحيث نفترض أن (م°) هى معدل النمو المرغوب فيه اى الذى يكفى للمنظمين حافزا للاستمرار فى خططهم الاستثمارية مستقبلا حيث خـ° ، الميل المتوسط للادخار المستهدف ل° هى معامل رأس المال الى الانتاج المستهدف فان $(\text{م}^{\circ}) = \frac{\text{خـ}^{\circ}}{\text{ل}^{\circ}}$ (٤)

ومن خلال المعادلات السابقة يستخدم هارود نموذجه فى تحليل التوازن الاقتصادى المنشود والذى يمكن تحقيقه فى حالة تعادل معدل النمو الفعلى والمرغوب فيه حيث يكون.

$\text{م} = \text{م}^{\circ}$ أى أن $\frac{\text{خ}}{\text{ل}} = \frac{\text{خ}^{\circ}}{\text{ل}^{\circ}}$ ، $\text{ل} = \text{ل}^{\circ}$ ، $\text{ت} = \text{ت}^{\circ}$

أما في حالة عدم تساوى المعدلين م، م°- فان التقلبـــات سوف تتحقق فى النظام الاقتصادى محدثة أزمات زيادة أو نقص فـــى الانتــاج فعندما يكون مصدر النمو المستهدف من قبل رجال الاعمال اكـــبر مـــن معدل النمو الفعلى فان:

م <م°   أى خـ/ل < خـ°/ل°

فان هذا يعنى أن ل° < ل = خـ°/Δ د < خـ/Δ د

ودلالة ذلك أن صافى التراكم الرأسمالى الفعلى كان اكـــبر مـــن صافى التراكم الرأسمالى المستهدف من قبل المنظمين مما ترتـــب عليـــه وجود فائض من الانتاج يدفع المجتمع الى حالة من الركـــود الاقتصـــادى وعندما يكون معدل النمو الفعلى اكبر من معدل النمو المستهدف من قبـــل المنظمين

أى م > م°   أى أن خـ/ل > خـ°/ل°

وهذا يعنى ان ل < ل° أى أن صافى التراكم الرأسمالى الفعلـــى أقل من المرغوب فيه ممايعنى نقص الانتاج عن الطلـــب ممـــا يعنـــى ان التكوين الرأسمالى الفعلى اقل مما يستهدفه رجال الاعمال لمقابلة الطلـــب الناتج عن الزيادة فى الدخل وفى ظل هذا القصور فـــى الانتـــاج يســـود المجتمع انتعاش اقتصادى دورى.

ويشير هارود الى ان الدخل القومى ينمو بفعل متغيرات اساســـية هى الموارد المتاحة الإقتـــصادية حـــيث دالة فى، أى يتحـــدد بـ: ك = د (ع، ض، ر، ت) العمل الارض، رأس المال، التكنولوجيا ومعـــدل النمـــو

الذى تحدده هذه المتغيرات الاربعة يسمى بمعدل النمو الطبيعى، وهو يضع حدا اقصى على معدل النمو الفعلى للنظام الاقتصادى ممايضعف من كفاءة هذا المعدل فى التجاوب مع معدل النمو المستهدف من قبل المنظمين ومن فعاليته فى النمو المستقر.

وهكذا نجد ان تحليل هارود- دومار يؤدى الى نتيجة مقتضاها ان الازمات الاقتصادية ليست أمرا عارضا او نتيجة هامشية ولكنها حقيقة ترجع بالدرجة الاولى الى طبيعة وهيكل اسلوب الانتاج وذلك ممايؤكد مانادت به النظرية الكينزية من اهمية تدخل الدولة لزيادة فعالية معدل النمو الحقيقى مع الاثار الناجمة عن التغير فى الطلب وتحقيق النمو المستقر.

المبحث الثالث

نظريات التنمية التى قدمت بعد الحرب العالمية الثانية

تشمل هذه النظريات: نظرية الدفعــة القويــة، ونظريــة النمــو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن، ونظرية مراحل النمو، وقد قدمـت هذه النظريات بعد الحرب العالمية الثانية وفى الخمسينات من هذا القـــرن بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية نتيجة تعاظم حركة التحـــرر الوطنى والاستقلال السياسى للدول التى كانت مستعمرة، وتركز اهتمامــها فى كيفية مواجهة مشاكل الفقر والتخلف والتبعية. وكذلــك نتيجــة تزايــد اهتمام الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية بقضايا التنمية. وقدمت النظريـات السابقة، وجيث سبق لنا عند دراسة التخلف تقديم نظرية مراحـــل النمــو لروستو "الباب الأول[1]". فسوف نقتصر فى هذا المبحـث علــى دراســة وتحليل وتقييم نظريات الدفعة القوية، والنمــو المتــوازن، والنمــو غــير المتوازن. كما يلى:

أولا: نظرية الدفعة القوية[2]:

لقد كان نموذج دومار- هارود (فى المبحـــث الثــانى) موضـــع انتقادات كثيرة، منها صعوبة تطبيقه فى ظـــل الرأســمالية حيــث تســود المنافسة الكاملة، ولابد من وجود سيطرة للدولة لكى توجه الاســـتثمارات مباشرة لتحقيق العمالة الكاملة، ولكن رغم ذلك فقد احتلت نماذج دومــار-

---

([1]) د. وديع شرايحه: مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان حديثــة النمــو، القــاهرة، ١٩٧٤.

([2]) راجع الباب الاول من هذا الكتاب، وكذلك نظرية الحلقة المفرغة وهى تقدم لتفسير التخلف وكنظرية للتنمية ايضا.

هارود مكانة بين نظريات النمو الحديثة، الا انـــه وجــدت فـــى اعقابـــها وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية" بعض النظريات الجديدة فـــى التنميـــة الاقتصادية والتى تنادى بالتدخل الواسع للدولة فـــى النشـــاط الاقتصـــادى وتنظيم هذا التدخل؛ومنها من يرى ان التنمية تعنى نقل المجتمع من حالـــة التخلف وانخفاض مستوى المعيشة الى حالة افضل. ولهذا فـــهى عمليـــة تغيير جذرى شامل يتناول جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعيـــة ولهذا فهى تحتاج الى رؤس الاموال الضخمة والخبرات الفنية فى جميـــع المجالات والتنظيم والادارة والتخطيط الهادف الذى يتضمن استخدام جميـــع المواد الطبيعية والبشرية.

ومن هذه النظريات نظرية الدفعة القوية التى ترى انه يجـــب ان تكون التنمية فترات قوية تدفع التيار فى عزم وقوة الى الامام محدثه المزيـــد من النمو فهى ضد نظرية التدرج فى التنمية الاقتصادية- لان التغلب على الركود الاقتصادى يحتاج الى دفعه قوية واحـــدة فـــى جميـــع مجـــالات الاقتصاد الوطنى- والذى قدم هذه النظرية هو الاقتصادى رودن Rodan

ونموذج التنمية "النمو" الذى يقدمه رودن والقـــائم علـــى نظريـــة الدفعة القوية هو انه لكى يطبق هذا النموذج الملائم للنمـــو فـــى البلـــدان النامية يلزم توافر كميات كبيرة من رؤس الاموال التى يفترض أغلبها مـــن الخارج. لان الاقتصاد الوطنى الداخلى لايستطيع أن يقوم بعمليات التمويل منفردا. ويتضمن هذا النموذج ايضا انشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التى تستنفذ اعدادا كبيرة من العمال- والبعد ما امكـــن عـــن الصناعـــات الثقيلة ذات النفقات الباهظة ومستلزماتها العديدة على اساس مبـــدأ تقســـيم العمل الدولى الذى يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة فى الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة.

ويقول "رودن" Rodan اذا سرنا خطوة- خطوة فى طريق النمـــو فلا يمكن ان نصل الى نتيجة لان التنمية تحتاج الى دفعة قوية تفوق فـــى اثرها الخطوات التدريجية ولعله من الواضح طبقا لهذه النظريـــة القائمـــة على الاعتماد على رؤوس الاموال الخارجية والبعد عن الصناعات الثقيلـة التى تكون الاساس الانتاجى للتقدم الصناعى ومن ثم التنمية انها تضمـــن تبعية البلد المتخلف بالنسبة للدول المتقدمة وبقائه فى وضعه.

هذا ويذهب انصار الدفعة القوية فى تقريبها للاذهان الى تشـــبيه وضع البلدان المتخلفة بحالة الطائرة التى تقلع عن الارض فكمـــا ينبغـــى للطائرة ان تتجاوز حد أدنى من السرعة الأرضية قبل ان تخلق فى الجـــو لابد للبلد المتخلف ان يبذل حد أدنى من الجهد الانمائى حتى يتســـنى لـــه التغلب على العوائق التى توجد والانطلاق فى طريق النمو الذاتى.

ومؤدى ماتقدم أن البلدان المتخلفة لاتكون بالخيـــار بيـــن النمـــو التدريجى البطئ والدفعة القويه وانما بين الاقدام على التنمية وعدم الاقـدام عليها على الاطلاق، او بعبارة اخرى بين التنمية الاقتصاديـــة واســـتمرار الركود والتخلف المرادفين.

وتبدوحتمية الدفعة القويـــة كشـــرط ضـــرورى لنجـــاح التنميـــة الاقتصادية بطائفتين من الاعتبارات: ترجع الاولى الى عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية وتتحصل بصفة اساسية فى عدم قابلية دوال الانتـــاج للتجزئة وعدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب وعدم قابلية عـــرض الادخار للتجزئة- وترجع الثانية الى ظاهرة الانفجار السكانى التى تســـود البلدان المتخلفة.

أ-ويتمثل عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة أساسا فى كـــبر الحـــد الادنى لاحتياجـــات رأس المـــال الاقتصـــادى والاجتمـــاعى المشـــترك

كمشروعات الطاقة والنقل والمواصلات والاسكان وغيرها من الهياكل والخدمات الاساسية الضرورية (والتى لاغنى عنها) لتقدم التنمية وزيادة انتاجية الاقتصاد فى مجموعة وعلى مستوى القطاعات والمشروعات لما تحققه من وفورات خارجية وتعذر اقامتها والمشروعات لما تحققه من وفورات خارجية وتعذر اقامتها بصورة تدريجية وهى مشروعات ينبغى ان يتم انشاؤها قبل اقامة مشروعات الانتاج المباشر التى تعتمد على خدماتها ويرى رودن أن تخصص لها البلدان النامية ، ٤٠% من جملة الاستثمارات المكلية ،ومما يتصل بهذه النقطة ايضا المشروعات التى يستفيد منها الشعب مباشرة يقيمها المستثمر الفردى خصوصا- غير قابلة للتجزئة، ولاينبغى اقامتها خطوة خطوة- فمثل هذا النوع من المشروعات يتطلب دفعة قوية وطاقة وحجم معين من الانتاج لايقدر عليها جهاز السوق العادى[١].

ب-كما يتمثل عدم قابلية الطلب للتجزئة او تكامل الطلب فى أن مشروعات الاستثمار يساند بعضها البعض. وقد تزايد الاهتمام بهذه الفكرة بعد ما استند اليها نيركسفى نظريته عن النمو المتوازن ومقتضاها انه بينما تزداد مخاطر الاستثمار فى مشروع واحد او صناعة واحدة فى البلدان المتخلفة بسبب ضيق اسواقها المحلية وعدم استطاعة كل وحدة أو صناعة بمفردها خلق الطلب الكافى لاستيعاب منتجاتها، تقل او تختفى مخاطر ضيق السوق ويزداد الحافز على الاستثمار عند اقامة عدد كبير من المشروعات او الصناعة المتكاملة فى وقت واحد حيث تخلق كل صناعة بما توزع من دخول سوقا لغيرها من الصناعات... ويعتبرها

---

(١) صلاح الدين نامق-المرجع السابق الاشارة اله ص٣٣٠.

نيركس (فى نموذجه القائم على النمو المتوازن) من اهم صور الوفــورات الخارجية فى غمار عملية التنمية الاقتصادية كما يؤكد نيركس ايضا اهمية التوازن بين الزراعة والصناعة فى برامج التنمية حتى لايعرقــل تخلــف احدها نمو الاخرى.

جـ-وفيما يتصل بعدم قابلية عرض الادخار للتجزئة: يلاحــظ أن كبر الحد الادنى اللازم من الاستثمارات يتطلب قـــدرا مـــن المدخــرات يصعب تدبيره فى البلدان المتخلفة ذات الدخول الفردية المنخفضة ولا سبيل لمواجهة ذلك سوى رفع الميل الحدى للادخار مما يتسنى تحقيقه من زيـادة الدخل القومى فى المرحلة الاولى للتنمية- وهنا يبدو عدم قابلية الادخـــار للتجزئة. ويقصد به رودن- انه على حين يتميز عــرض الادخـار فـى البلدان المتخلفة بضآلة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، فانه يتســم بارتفــاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل.

د-وأخيرا فان مواجهة ظاهرة الانفجار السكانى السائدة فى البلدان المتخلفة تعظم الجهد الانمائى الذى يتعين عليها ان تبذله (أى تجعل التنميـة امرا حتمى وضرورى) اذا أريد للتنمية فيها ان تحقق ارتفاعا يعتد به فـــى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى. فزيادة السكان فى بلـــد معيـــن بمعـــدل ٢,٥% تتطلب ان يقابلها معدل استثمار سنوى صافى قـــدره ١٠% مـــن دخله القومى لمجرد الاحتفاظ بالمستوى الراهن للدخـــل الفـــردى وذلـــك يفرض ان معامل رأس المال يساوى٤ أما زيادة الدخل القومى بهذا البلـــد بمعدل ٥% سنويا. كما اســـتهدف عقـــد الامـــم المتحـــدة الاول للتنميـــة الاقتصادية يخصص نصفه لمواجهة نمو السكان والنصف الآخر للنــهوض بمستوى الدخل الفردى فيتطلب استثمارا سنويا صافيـــا قـــدره٢٠% مـــن الدخل القومى بذات المعامل الحدى لرأس المال (٤).. ومـــن هنـــا كـــان

ارتفاع معدل نمو السكان مبررا قويا لاقتضاء الدفعة القوية شرطا ضروريا للانطلاق بالاقتصاديات المتخلفة الى مرحلة النمو الذاتى.

تقييم نظرية الدفعة القوية:

١-يعتبر البعض[١] نظرية الدفعة القوية- فى ظل التوجيه الحكومي من اهم نظريات التنمية الاقتصادية التى تأخذ بأسلوب وسط يجمع بين الاسلوب الرأسمالى فى النمو والاسلوب الاشتراكى حيث انها تعتمد على الواقع الاقتصادى الذى حدث فعلا فى السنوات الخمسين الاخيرة حيث كان هناك تدخلا اقتصاديا حكوميا منتظما فى الشئون الاقتصادية لدول العالم عموما فأصبحت الدولة تتدخل فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوجيهه الوجهة التى تراها كفيلة بتحقيق النمو ولقد نتج عن تدخل الدولة المتزايد فى الشئون الاقتصادية للدول النامية ظهور نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل وتضع الاسس العلمية الفنية التى تنظمه بشكل يعود بأقصى الفائدة على انماء هذه الدول ورفع مستوى معيشة شعوبها. وخاصة اذا ما كان مقترنا بتحقيق عدالة اجتماعية واشباع الحاجات الاجتماعية. وهنا تكون بصدد اتجاه لاسلوب اشتراكى فى التنمية وفى هذه الحالة تتمثل الدفعة القوية التى تقوم بها الدولة اساسا ضروريا للتنمية.

٢-ومما يوجه لنظرية الدفعة القوية من نقد هو انها تفترض توافر كميات ضخمة من رؤس الأموال لاقامة الهياكل الاساسية والمشروعات المتكاملة واجهزة فنية وادارية كافية لادارة تلك المشروعات فى المرحلة الاولى للتنمية بالنسبة للبلاد المتخلفة فتكون بصدد بلاد هى فى الاصل

---

(١) صلاح الدين نامق- المرجع السابق ص٣٢١.

تعانى من ندرة رأس المال وعدم كفاية المهارات الفنية والادارية على جميع المستويات ومن هنا كان وصفها بالبعد عن الواقعية.

٣-كما يؤخذ على نظرية الدفعة القوية أن افتراضها ان البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر يخالف الواقع حيث ترد التنمية فيها على اقتصاديات يعكس بنيانها ماتسنى لها تحقيقه فى الماضى من انجازات وماتحقق لها من نمو ويوجه هذا النقد كذلك لنظرية النمو المتوازن كما سوف نرى.

٤-كما ذكرنا فى البداية فان نظرية الدفعة القوية شأنها فى ذلك شأن غيرها من نظريات التنمية الرأسمالية وكنتيجة لعدم توافر رؤوس الاموال المحلية ترى ضرورة الاعتماد على رؤس الاموال الاجنبية. ونظرا لضيق حجم السوق ترى ايضا الابتعاد عن الصناعات الانتاجية (التى تعد الاساس المادى لأى تنمية). والاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية كما ولو انها تتضمن اشرافا معينا للدولة ودورا متزايدا لها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الا ان واضعيها يرون ان تعطى الاهمية للمنظمين الافراد وان يكون تدخل الدولة لخدمة هؤلاء المنظمين.

على ان هناك رأى يشير الى ان فكرة الدفعة القوية لاتستقيم بطبيعتها مع فلسفة الحرية الاقتصادية- وانما تقتضى تدخلا فعالا مرسوما من جانب الدولة لتعبئة الموارد الضرورية ووضعها فى خدمة الانتاج حيث لايتوقع أن يسفر الاعتماد بصفة اساسية على المبادأة الفردية وحوافز السوق فى البلدان المتخلفة عن تدبير الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها. وهذا ماتعرضنا له فى النقطة الاولى من هذا التقييم.

ثانيا: نظرية "أو نمط" النمو المتوازن[١]:

يعتبر نيركس Nurkse من رواد نظرية الدفعة القوية والذى طورها فيما بعد الى نظرية النمو المتوازن. ومعتنقى ومؤيدى هذه النظرية يبدأون من فرضية ان الاقتصاد المتخلف الذى يتكون موارده محدودة لديه الاختيار امام أمرين:

الأولى: تنمية فروع الانتاج الموجهة من اجل التصدير وذلك يعنى فى حقيقة الامر تحقيق نمو غير متوازن "ماينادى به البعض"، وكذا استراتيجية احلال الواردات، واستراتيجية صناعات التصدير).

الثانى: تنمية عديد من فروع الانتاج الصناعى فى نفس الوقت وتكون قادرة على خلق اسواق متبادلة بينها. (أى تكون هناك علاقات اعتماد متبادل بينها من حيث تصريف المنتجات) وهذا مايطلق عليه نظرية النمو المتوازن.

وطبقا لطبيعة التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل فان الطلب الخارجى غير قادر على امتصاص زيادة الناتج الوطنى بالنسبة للمواد الاولية فانه يجب اقامة العديد من صناعات الاستهلاك والتى يجب ان تكون متكاملة افقيا- حتى تستطيع من خلال الانتاج الذى تخلقه ان تخلق الطلب على هذا الانتاج.

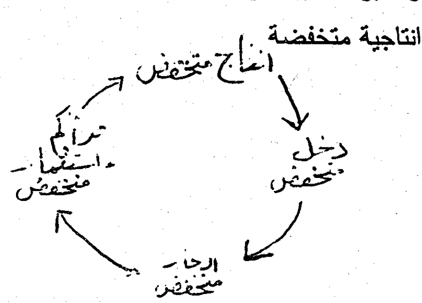
أولا: أساس هذه النظرية: يبدأ نيركس تحليله بدارسة حلقة أو دائرة التخلف المفرغة ويمكن توضيحها كما يلى: وقد سبق ان تعرضنا لها

---

(١) د.وديع شرايحه- المرجع السابق الاشارة اليه

nurkse: Equlibrium qrowt in the world econony, Londen, 1951.
-E Benissad: theories et politiques de developpe menteconomique. 1974, SNED-Alger.

بالتفصيل فى الباب الاول واوضحنا ما تنطوى عليه ومـــا تتضمنـــه مـــن فروض وما يوجه اليها من نقد.



فحيث ان انتاجية العمل والدخل الحقيقى منخفضـــان للغايـــة فـــى الاقتصاد المتخلف ومن ثم يكون معدل التراكم والاستثمار منخفضان. كمـا ان العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتفاعل مع بعضها البعــض فتجعل الدولة المتخلفة فى حالة ركود دائم اذ طالما انه فى البلد المتخلـــف يوجد نقص فى عرض رأس المال نتيجة لضعف الادخار هذا من ناحية.

كما ان فرض الاستثمار فى هذا البلدان لابد وان تكـــون ضعيفـــة لان القوى الشرائية التى تحرك هذه الاستثمارات وتغذيها منخفضة لـــهبوط انتاجية العمل- وهذه الانتاجية المنخفضة هى النتيجة الطبيعية لقلـــة رؤس الاموال المستخدمة فى الانتـــاج نتيجـــة لانخفـــاض فـــرص ومـــبررات الاستثمار... وهكذا يصل نيركس الى بداية النقطة التى بدأ منـــها تحليـــل دائرة الفقر المعيبة والتى اتخذها اساسا لنظريته فى النمو المتوازن (هـــى ان ضعف فرص الاستثمار يضيق رقعة السوق وضعف القوى الشـــرائية لدى اغلبية السكان واسباب ذلك كله هو ضعف الانتاجية).

ثانيا: محتوى هذه النظرية :

١)يتمثل فى اقامة العديد من الفروع الانتاجية فى مجال الصناعات الخفيفة وأساسا الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة حيث ان دوره رأس المال فى هذه الصناعات سريعة ويتم التراكم الرأسمال بدرجة اسرع من الصناعات الاخرى. ويتم توفير رؤس الاموال داخليا وخاصة من رؤس الاموال الاجنبية. وهذا الاختيار تفرضه اعتبارات: تقسيم العمل الدولى القائمة- ولابد ان تكون هذه الصناعات متكاملة وموجهة اساسا للاستهلاك والحاجات الاقتصادية للفرد وهذا الاختيار ايضا تفرضه ضيق رقعة السوق.

فانشاء هذه الصناعات فى حد ذاتها يعمل على توسيع رقعة السوق.

٢-ويعتمد نيركس فى رأيه هذا على قانون ساى Say فى الاسواق (حيث العرض يخلق الطلب عليه) وبالتالى فان حجم السوق يتوقف على حجم كمية الانتاج لذلك فان زيادة القدرة الانتاجية فى الداخل تؤدى الى زيادة القوة الشرائية.

٣-والمزايا التى يحققها اقامة فروع انتاجية متعددة فى نفس الوقت هى الاستفادة من:

أ-الاعتماد المتبادل والمتكامل الافقى بين الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية) حيث كما ذكرنا فان هذه الصناعات تخلق الاسواق لانتاجها المحتمل.

ب-الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير المدى سواء كانت وفورات داخلية نتيجة لخفض تكلفة انتاج الوحدة كلما زاد الانتاج- أو كانت وفورات خارجية راجعة للتخصص وحجم الوحدة(المؤسسة الانتاجية)وانخفاض تكاليف النقل- التسويق...

٤- ويرى نيركس أن أهم العوامل التى تؤثر فى الانتاجية هى نوع وكمية رأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية فلا يمكن استعمال آلات ومعدات ذات انتاجية عالية لان ضيق رقعة السوق لن تستوعب هذه المنتجات.

لذلك فانه يرى ان النمو المتوازن هو الكفيل بالقضاء على الركود الاقتصادى وضيق السوق وهو يعتمد على افكار "ستيورات ميل" (حيث ان كل زيادة تطرأ على الانتاج اذا ماوزعت على جميع فروع الصناعة بالنسبة التى يراها المستثمر الفردى سوف تخلق الطلب عليها) لذلك يقترح نيركس ان توزع الاستثمارات بكميات هائلة على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة على اساس ان الافراد العاملين فى هذه المصانع سيكونون وحدات صناعية تشترى وتفيد غيرها من الصناعات (الاستهلاكية غير المعمرة) وعند ذلك يحدث التكامل الصناعى الحقيقى بحيث تستفيد الصناعات من بعضها البعض بشكل متوازن- وهذا يؤدى الى حدوث توسع واضح فى حجم السوق- الامر الذى يساعد على استمرارية النمو الاقتصادى.

ثالثا: حدود وتقييم هذه النظرية[١]:

ومؤداها ان هذه النظرية تقدم احتمالات وامكانيات ضيقة للتنمية الاقتصادية- فضلا عن عدم جدواها فى معالجة المشكلة الاساسية للبلد المتخلف- وهذه الحدود نظرية عملية.

---

(١) يتعين الاخذ فى الاعتبار ايضا النقد العام لانماط النتيجة جميعها والتى ستقدم فى الصفحات القادمة.

أ-الحدود النظرية: تلك الملاحظات والهجوم المقدم ضد النمو المتوازن-وفكرة توازن الاقتصاد التى يعتنقها التقليديين (فى البلاد المتقدمة ذاتها).

١-هجوم سيسوندى ومالتس وكينز القائم على انه من الممكن ان الطبقات الاجتماعية المستفيدة من انشاء صناعات جديدة لاتقوم بانفاق واستثمار كل دخولها الجديدة بل تلجأ الى اكتناز جزء كبير. وهنا نكون امام فائض انتاج حيث ان العرض الاضافى لن يخلق الطلب عليه.

-طبقا لنموذج تحدد الانتاج الموسع عند ماركس- فلابد أن يكون هناك عدم توازن بين العرض والطلب حتى يتم النمو حيث لضمان التنمية لابد من اعادة استثمار جزء من فائض القيمة فى مجال الانتاج.

٢-النمو المتوازن فى عدة فروع انتاجية- لايمكن تحقيقه الا اذا كانت مرونات الدخل متعادلة ومتناسبة فلو ان مرونة الدخل فى فرع معين غير متعادلة بدرجة تؤدى الى قصور الانتاج بالرغم من التجهيزات التى استلزمها انشاء الفرع- فان هذا يؤدى الى تراجع معدلات التوسع فى الانتاج (ويكون ذلك بمثابة عدم وفورات بالنسبة للفروع الاخرى).

٣-هذه النظرية قائمة على افتراض استيتاكى "ساكن" ففى هذا المجال يمكن ان نتساءل اذا ما كان الطلب والاذواق الناتجة عن ارتفاع الدخل الراجع الى انشاء الفروع الانتاجية المتوازنة افقيا سوف يكونا متوافقين مع حجم وطبيعة الانتاج المقترح أو لا .

ب-الحدود العملية:

١-هذه النظرية تتطلب تأمين رؤس الاموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات لدفع عجلة النمو الاقتصادى. والاقتصاديات المتخلفة لاتملك الموارد الانتاجية الضرورية للقيام بنمو متوازى وفى نفس الوقت فى عدة

فروع. وعلى ذلك فان نظرية النمو المتوازن لاتحل مشكلة عـدم مرونـة الموارد النادرة.

٢- هذه النظرية تفترض استقرار فى معدل الاجر الحقيقى وهـذا مخالف للحقيقة حيث فى الاقتصاد المتخلف يمارس ضغـط قـوى علـى الاجور نتيجة للتضخم الذى يصحب دائما عملية التصنيـع فضـلا عـن المستوى المنخفض للمعيشة وللحياة المتوافر أساسا منذ البداية.

٣-هذه النظرية (مثلها مثل نظرية الدفعة القوية)تفترض بدء النمـو فى البلدان المتخلفة من لاشئ اى من مستوى الصفر بينما الواقـع عكـس ذلك تماما حيث أن هذه البلدان تبدأ النمو من مراكـز اقتصاديـة تعكـس قرارات استثمارية سابقة تمت فى ظروف اسـتثمارية قديمـة- كمـا ان الاوضاع الاقتصادية لتلك البلدان ليست توازنية نتيجـة لتطـور بعـض الصناعات فى اوقات سابقة ومن هنا فان الاستثمارات التى تطلبها نظريـة النمو المتوازن ستؤدى فى الواقع الى نمو غير متوازن.

٤-كما ان عقبة ضيق السوق لاتظهر الا فى حالة اقامة مشـروع جديد يستهدف زيادة الانتاج للسوق المحلية. اما اذا كان هدف الاسـتثمار الجديد هو خفض تكالف الانتاج، او انتاج بدائـل للـواردات أو الانتـاج للتصدير فانه لايعانى من ضيق السوق.

٥-وأخيرا فان التصنيع عن طريق زيـادة الانتـاج مـن السـلع الاستهلاكية طبقا لما توصى به هذه النظرية- لايكفل تحقيق معدل مرتفـع لتراكم رأس المال بسبب مايقتضيه توفير السوق اللازمة لاسـتيعاب تلـك السلع من ايثار المستهلكين بالجانب الاكبر مماتولده تلك التنمية من دخـل مع ما يترتب على ذلك من ضعف المعدل الحدى للادخار وبالتالى تواضع الموارد المحلية المتاحة لتمويل التنمية.

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن[١]:

ظهرت هذه النظرية استنادا الى دراسة الواقع التاريخى الذى مرت به أوربا الغربية خلال تطورها الاقتصادى منذ بداية القرن التاسع عشر حتى الان حيث سارت التنمية على أساس المشاريع الفردية وتدخل الدولة فى عملية النمو عن طريق استثمارها لبعض الاموال فى المواصلات وانشاء محطات القوى المحركة وغير ذلك من الخدمات التى لايتجه لها المستثمر الفردى لانخفاض معدل الربح فيها (الخدمات الاساسية، والخدمات الاجتماعية وبعض المشروعات الصناعية)

أولا: أساس وجواهر النظرية:

١-جوهر نظرية النمو غير المتوازن الذى اوضحه الاستاذ هيرشمان Hirshman انه فى الاقتصاد المتخلف يجب توجيه بعض الاستثمارات الى فروع انتاجية معينة. وهذه الاستثمارات تخلق بدورها فرصا جديدة للاستثمار فتؤدى بذلك الى النمو الاقتصادى لان الاستثمارات ذات الاثر الكبير فى النمو ليست تلك التى تؤدى الى التوازن فى الاقتصاد القومى وانما هى التى تعمل على خلق الاختلالات وعدم التوازن فى الاقتصاد.

٢-يقول هيرشمان ان الكابوس الذى كان يزعج فكر الاقتصاديين التقليديين الذين ينادون بالتوازن هو نفسه الذى يجب ان ننظر اليه على انه خير مساعد فى عمليات التنمية الاقتصادية وكذلك فهو ينادى بخلق الحيوية فى الاقتصاد التنافسى وذلك عن طريق الاستمرار فى خلق الاستثمارات

---

(١) د.وديع شرايحه: مشاكل التنمية. المرجع السابق الاشارة اليه

-Hir shman: the strategy ofecoromic develop ment / London, 1952.

HE, Benissad: theries et palitiques. de develop mpement ecoromingues ibid.

عنصرا نادرا) كما أن هذا الاختيار يرجع ايضا الـــى اعتبـــارات تتصـــل بضعف معدلات الادخار فى هذه البلدان. وبالتالى عدم توافر الاســتثمارات اللازمة لانتاج السلع الوسيطة والسلع الانتاجية. وعلى ذلك فـــان هذيـــن النمطين يتفقان فى الهدف النـــهائى والتوصيـــة الاساســـية وهـــو البـــدء بالصناعات الاستهلاكية غير المعمرة غير ان كل نمط اتضح لنـــا يســـلك سبيلا مختلفا ويقوم على اسس متباينة على الأخر.

ونضيف أيضا أنه من المحتمل تطبيقا للتوصية الاساســـية لـــهذين النمطـــين فهناك مخاطر وجود قطاعين مستقلين احدهما صنـــاعى حديـــث متقدم والاخر تقليدى راكد متخلف مما ينتهى بالتنمية فى اطار كل منـــهما (وعلى وجه الخصوص النمو غير المتوازن) الى نمط ثنـــائى للاقتصـــاد القومى كذلك الذى اورثه الاستعمار للبلدان المتخلفة مع مايترتب على ذلك من تفكك هيكل بنائها الاقتصادى والاجتماعى.

طبقا لنظرية النمو غير التوازن- ومن وجهة نظر فنية وبـــالتجرد من آثار الاثمان النسبية والتضخم فان الاستثمارات تتجه الى انتاج الســـلع النهائية (الاستهلاكية) وليس الى انتاج السلع الوسيطة او السلع الانتاجيـــة (الاساسية) والحجة الاساسية فى ذلك هو عدم تواجد سوق لكل من الســـلع الوسيطة والسلع الانتاجية فى البلد المتخلف- بينما يتوافـــر هـــذا الســـوق بالنسبة للسلع النهائية - ومن ثم ينبغى ان تتوجه الاستثمارات الى انتـــاج هذا النوع من السلع- والاعتماد على الخارج بالنسبة للنوعين الاخرييـــن من السلع (الانتاجية والوسيطة) حيث ترى هذه النظرية انه لكى تتعـــرف على الفروع التى يتم فيها التوسع الصناعى- فينبغى ان يتـــم ذلـــك عـــن طريق فحص هيكل الطلب النهائى (أى يكون الاســـتثمار طبقـــا للطلـــب النهائى) وذلك فى المرحلة الاولى من التنمية الاقتصادية- وبـــالطبع فـــان هذا الطلب النهائى والذى يتوافر له سوق فى البلد المتخلف يـــتركز فـــى السلع الاستهلاكية غير المعمرة.

ويرى مؤيدوا هذه النظرية ان توجيه الاستثمارات الى فروع انتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة أساسه ان انتاج البسلع الانتاجية والســـلع الوسيطة يستلزم:

١-تواجد سوق واسع النطاق- وهذا ما لا يتوافر فى البلد المتخلف.

٢-معدل ادخار صافى، وقدره على الاستيراد مرتفعان وهـــذان- يتجاوزان امكانيات البلد المتخلف.

٣-فن انتاجى متقدم وقوة عاملة مؤهلة فنيا- وهذا غير متوفـــر فى البلد المتخلف فى المرحلة الاولى من التنمية.

وبعبارة أخرى يمكن التعبير عن نوع الصناعات التى يتـــم البـــدء بالاستثمارات فيها طبقا لهذه النظرية كما يلى:

لقد اعتمد هيرشمان فى المفاضلة بين مختلف فروع الانتاج المباشر على التفرقة بين آثار الدفع الى الخلف وآثار الدفع الى الامام ويقصد بآثار الدفع الى الخلف مايترتب على الاستثمار من تحفيز على الاستثمار فى المراحل الانتاجية السابقة عليه. كما يقصد بآثار الدفع الى الامام مايترتب على الاستثمار من تحفيز على الاستثمارات فى المراحل الانتاجية اللاحقة له. ولما كان تفرير الاولية لاستثمار على الاخر يعتمد على مدى فعالية كل منهما فى التحفيز على استثمارات اخرى فانه يمكن المقارنة بين مختلف الاستثمارات على اساس مجموع مايولده كل منها من آثار الدفع الى الامام والى الخلف. ويستعان فى ذلك بجدول المدخلات والمخرجات التى تبين أن الصناعات التى تقع فى المراحل الوسطى للانتاج تفضل غيرها من حيث فعاليتها فى التحفيز على الاستثمار لارتفاع، ماتتمتع به من آثار الدفع الى الامام والى الخلف.

ويضيف هيرشمان أن فعالية الصناعة فى التحفيز على الاستثمار تزداد كلما عظم ماتتمتع به من آثار الدفع الى الخلف. ذلك أن ما تتمتع به صناعة من تحفيز على الاستثمار فى صناعة لاحقة انما يرجع الى ماتوفره الاولى للثانية من مستلزمات الانتاج- بينما يرجع التحفيز على الاستثمار فى مرحلة سابقة الى ماتوفره الصناعة الاولى للصناعة الثانية من سوق داخلية. وعنده ان توفير هذه السوق الداخلية اكثر تأثيرا فى التحفيز على الاستثمار من مجرد- توفير مستلزمات الانتاج.

ثالثا: معالم وأبعاد نظرية النمو غير المتوازن[1]:

---

(١) صلاح الدين نامق-المرجع السابق ص٣٤٦.

ماهى القوى الحقيقية التى تكمن وراء التنمية الاقتصادية بناء على نظرية هيرشمان؟ ماهى التفاصيل الفرعية لنظريته؟ والى أى مدى يمكن القول أن هذه النظرية يمكن تطبيقها بنجاح فى بعض الدول النامية ذات الاطار الرأسمالى؟ هذه الاسئلة وغيرها هى التى تحدد معالم وأبعاد نظرية النمو المتوازن لهيرشمان:-

أ-المصادر الرئيسية للحركة والتقدم:

يشير هيرشمان أن أكثر ماتحتاجه التنمية هو وضوح الرؤية امام المسئولين فيما يختص بالموازنة بين النفقات التى ستنفق على التنمية وبين الفوائد التى ستجنيها البلاد من جراء تحقيق التنمية لذلك يجب معرفة ماذا يجب عمله للتغلب على التخلف وتحقيق التنمية وكل خطوة فى ذلك لها تكاليفها ومقوماتها.

ويعتقد هيرشمان انه لاتوجد مجموعة معينة من الشروط الاساسية للتنمية الاقتصادية ولذلك فمن الصعوبة بمكان تحديد مجموعة معينة واضحة من مظاهر التخلف. ويضيف ومايكون عقبة للتقدم فى احدى المجموعات وعند أحدى مراحل التنمية قد يكون عاملا ساعدا فى ظروف مختلفة.

فالتنمية في رأيه ليست فى وضع معين ثابت به مجموعة واضحة من المصادر الحركية فحسب وانما التنمية هى فى وجود عوامل تتفق والظروف السائدة في وقت معين وفى مرحلة زمنية معينة ومن ثم فكما يقول: فقد تلعب بعض عوامل الانتاج دورا بالغ الاهمية فى فترة زمنية معينة وفى مرحلة معينة من مراحل التنمية اكثر من دورها نفسها فى فترة اخرى.

والخلاصة أن هيرشمان يؤكد وجود عامل ينظم ويربط العوامل الانتاجية المختلفة بالموارد المتاحة والقدرات اللازمة للتنمية ويعبد الطريق نحو التنمية- وهو بلاشك الدور الذى يلعبه المنظم.

ب-المنظم فى نظرية النمو غير المتوازن:

ان الرغبة فى تحقيق الارباح وكسب المال هى اهم الدوافع التى تشجع المنظمين على المجازفة برؤس اموالهم فى مشروعات استثمارية جديدة فهذه هى القاعدة العامة المعروفة فى التنظيم الرأسمالى:

واذا كان هيرشمان ينطلق من ان الاستثمارات اذا ماتمت فى قطاع ماتؤدى الى استثمارات اخرى فى قطاعات اخرى- عبر سلسلة من النمو غير المتوازن والاختلالات فان المنظم الكفء وهو يعالج احدى هذه الاختلالات (نمو غير متوازن) قد يفتح بذلك اختلالا آخر (أى مجال آخر للاستثمار عن طريق نمو غير متوازن) لظهور الوفورات الخارجية. فاذا ماعمد المنظم الى القضاء على هذا الاختلال فان الوفورات الناجمة عن ذلك قد تحدث اختلال آخر وهكذا فان المنظم الكفء وهو يحاول احداث التوازن قد يعمل على عدم التوازن نتيجة للوفورات الخارجية وهكذا وبهذه الطريقة يتأرجح الاقتصاد القومى من جهة الى اخرى طالما انه يسير فى طريق النمو.

جـ-اختيارات الاستثمارات والمشروعات الجماعية:

سبق ان تعرضنا لذلك- ونضيف الى ان هيرشمان يقول ان قدرا محدودا من التقديم والتأخير فى مشروعات التنمية قد يكون اكثر فاعلية من الانتظام المثالى فى القيام بهذه المشروعات ومن الصعوبة وضع قواعد عامة فى هذا الشأن اذ ينبغى ترك هذه العملية لمبدأ التجربة والخطأ، فمن الصعوبة تحديد خطوات التنمية تحديدا قاطعا- وذلك

لاعتماد هذه الخطوات على خطوات اخرى قد تمت بالفعل وأصبحت حقيقة واقعة.

ومن هنا فان نظرية النمو غير المتوازن لاتضع في اعتبارها أولوية القيام بالمشروع (أ) قبل المشروع(ب) وانما نهتم اكثر بفكرة تتابع المشروعات أ،ب،جـ. وتحاول توضيح **أكفأ سلسلة من الاستثمارات التي** تؤدى الى دفع تيار التنمية.

ويرى هيرشمان كذلك أن التنمية تتطلب القيام بمشروعات عامة جماعية تستفيد منها بقية المشروعات الاخرى وهي الاستثمارات في مرافق النقل والمواصلات والطاقة والمشروعات الكبرى والسدود والقناطر، **والفكرة التي يوردها هيرشمان ازاء هذا النوع من الاستثمار** العام ان الدول النامية **وهى تقبل على هذه المشروعات انما تعمل كذلك** وفي نفس الوقت على تشجيع المنظم (المستثمر الفردى) **وحصوله على هذه الخدمات مجانا أو بسعر منخفض.**

رابعا: حدود ونقد هذه النظرية:

لعله وضح مماتقدم ان نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان.. نظرية رأسمالية قلبا وقالبا[١] فهى تعتمد على الواقع الاقتصادى والتاريخى الذي مرت به الدول الرأسمالية الغربية في تطورها منذ القرن الـ١٩ حتى الان فقد تحققت التنمية فى هذه البلاد عن طريق المنظم الرأسمالى الذى يوجه استثماراته طبقا لهدف تحقيق اقصى ربح وحسبما تقتضى الظروف الاقتصادية. وهذه الاستثمارات كانت تخلق بعض الاختلالات وعدم التوازن فى الاقتصاد القومى عموما، الامر الذى ادى الى ظهور

---

(١) صلاح الدين نامق- المرجع السابقالاشارة اليه ص٣٤٩.

انواع اخرى من الطلب غير المستوفى فى جهات اخرى تقتضى بدورهـا انواعا ثلاثة من الاستثمارات لافراز التوازن. وهكذا تدور الدائرة فالنشاط الاقتصادى الرأسمالى الغربى كان دائما يفسح الطريق واسعا امام المستثمر الفردى ليباشر مهامه الاقتصادية بعيدا عن التدخل الحكومى القائم على خطة موضوعية وترتب على ذلك زيادة ناتج الفرد وارتفاع فى الدخول القومية وتحسين فى مستويات المعيشة صاحبة زيادة فى تركز وتمركز راس المال وهنا نتساءل هل يمكن ان يحقق هذا السبيل تنمية البلاد المتخلفة ؟ والاجابة بالحتم لا.

٢-تقوم نظرية النمو غير المتوازن على اساس تصرفات وسلوك المستثمر الفردى (المنظم) بالتعاون احيانا مع الحكومة. وبالتالى تعتمد على مؤشرات الربح وميكانيكية السوق لتوجيه الاستثمارات فى البلد المتخلف.

٣-تتضمن نظرية النمو غير المتوازن فى مجال تطبيقها اعادة توزيع الدخل القومى لصالح طبقة من المستثمرين الرأسماليين كنتيجة للارتفاع المستثمر فى السلع الصناعية والسلع الغذائية. واستخدام فن انتاجى قائم على الاستخدام الاكثر لرأس المال. واستقرار معدل الاجر الحقيقى برغم الارتفاع المستمر فى الاسعار (اى الثبات النسبى للاجر).

٤-تؤدى هذه النظرية الى ظهور الاحتكار نتيجة للارباح الضخمة التى يحقق المستثمرون الرأسماليون (المنظمون) بسبب الارتفاع المستثمر للاسعار، وسياسة الحماية التى قد تتخذها الدولة لمنع منافسة المنتجات الاجنبية. فهؤلاء المنظمون يلجأون تدريجيا الى استثمار ارباحهم فى فروع انتاجية اخرى.. وهذا يؤدى الى ظاهرة تمركز الانتاج

فى عدد محدود من المشروعات الكبرى مما يخلق ظاهرة الاحتكار بأثارها الخطيرة.

٥-تبعية واعتماد التنمية على الخارج: وذلك ناتج من ان صادرات الدول المتخلفة يتكون دائما من عدد محدود جدا من منتجات اولية (مواد خام ومواد غذائية) ويتحدد اسعارها دائما بواسطة البلاد المتقدمة المسيطرة على السوق العالمى. واذا ما اخذنا فى الاعتبار ان الطلب على هذه المنتجات يتصف بالمرونة فى الوقت الذى يتصف عرضها بعدم أوقلة المرونة. هذا فضلا عن المركز الاحتكارى للدول الرأسمالية المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات وهذا كله يؤدى الى ثبات او تدهور اسعار هذه المنتجات -هذا من جهة - ومن جهة اخرى فأن التوسع الصناعى للبلاد المتخلفة يعتمد طبقا لهذه النظرية على القدرة الاستيرادية لهذا البلد وهذا بالنسبة للسلع الانتاجية والوسيطة (حيث ان هذه النظرية ترى عدم البدء بانشاء صناعات لانتاج هذه السلع والاعتماد على الخارج باستيراداها) كل ذلك ينتج عنده معدلات التبادل فى غير صالح هذه ابلاد وتبعية واعتماد التنمية فيها عى البلاد الرأسمالية المتقدمة.

٦-عدم قدرة هذا النمط من النمو غير المتوازن على امتصاص البطالة: حيث ان استخدام فن انتاجي متقدم يعوض النقص فى القوة العاملة المؤهلة- يكون له اثره المحدود فى زيادة استخدام القوة العاملة عند اقامة فرع انتاجي.ولكن يكون ذلك بنسبة ضعيفة كما أنه يؤدى الى الاستغناء عن قدر من القوى العاملة (وهذا يعتمد دائما على العلاقة بين رأس المال والعمل) وليس خافيا ابعاد مشكلة البطالة فى البلاد المتخلفة بحيث ان القضاء عليها يعد هدفا اجتماعيا وسياسيا يتعين ان تحرص عليه سياسات التنمية.

خامسا: مقابلة بين نظريتى النمو المتوازن، والنمو غير المتوازن:

يرى البعض[١] ان نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان على عكس نظرية النمو المتوازن لنيركس- فهى تقوم على اساس تصرفات وسلوك المستثمر الفردى بالتعاون مع الحكومة.

بينما تقوم نظرية النمو المتوازن أساساً على التوجيه الحكومى المركزى. ومن هنا فان نظرية النمو المتوازن تؤيد وجود خطة اقتصادية تضعها الحكومة لخلق النمو فى جميع الميادين دفعة واحدة، وعكس ذلك نجده فى نظرية النمو غير المتوازن التى لاتعتمد على خطة اقتصادية مركزية وحيث يبرز دافع الربح الفردى كمؤشر لاتجاهات الاستثمارات التى يلجأ اليها المنظمون الفرديون الذين يرسمون طريق النمو الذى تسير فيه الدولة النامية.

على أية حال فاننا سوف نعرض فى اطار سياسات التنمية المقارنة، واستراتيجيات التنمية لفكرتى النمو المتوازن والنمو غير المتوازن- وانما طبقا لاسس نعتبرها سليمة وفى اطار تاريخى وواقعى محدد.

ومايمكن قوله فى هذا المجال- وفى اطار استعراضنا لهذه النظريات كما قدمها مفكروها- أن كل من نمطى النمو المتوازن والنمو غير المتوازن يصلان الى نفس النتيجة وهى تنمية الفروع الانتاجية فى الصناعة الخفيفة (الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة) وذلك لاعتبارات تتصل بضيق السوق الداخلى للبلد المتخلف. كما أن هذه الصناعات تميل الى الاستخدام الاكبر نسبيا للقوة العاملة بالنسبة لرأس المال (والذى يكون

---

(١) صلاح الدين نامق-المرجع السابق الاشارة اليه ص٣٦٧.

الجديدة التى تؤدى الى وفورات خارجية وتفتح المجال امـــام اســـتثمارات جديدة وهذا النوع من الاستثمارات اسماها هيرشمان "الاستثمارات القويـــة" التى توضح كيف يظهر الاختلال فى احدى الصناعات فيؤدى الى مزيـــد من الاستثمار لاعادة التوازن ثم يظهر اختلال آخر يتطلـــب مزيـــدا مـــن الاستثمار وهكذا....

٣-بالنسبة لهيرشمان- يظهر الموقف المثـــالى بالنســـبة للتنميـــة الاقتصادية عندما يؤدى اختلال ما الى حركة انمائية فى هذا الاتجاه والتـــى بدورها تؤدى الى اختلال يقتضى نفس التحرك الانمائى،وهكذا فاذا تمـــت هذه السلسلة من النمو غير المتوازن: فليـــس علـــى واضعـــى الـــبرامج الاقتصادية الا ان يراقبوا هذه العملية من بعيد.

٤-ويعتمد هيرشمان فى تحليله على الفكرة القائلة بأن عملية النمو الاقتصادى بحد ذاته تحتوى على عمليات صغيرة تعتمد كل منـــها علـــى الاخرى فى تكامل وانسجام لذلك فكل عملية اســـتثمارية تســـهل عمليـــة استثمارية اخرى؛وكل مجموعة منتجة تؤدى الى مزيد من الطلـــب علـــى السلعة الاخرى وهكذا تسير عملية النمو معتمـــدة علـــى مبـــدأ التكـــامل الاقتصادى...

<u>ثانيا: كيفية تطبيق هذه النظرية:</u> اتجاه هذه النظرية من حيث نـــوع الاستثمارات وفى أى الصناعات.

تجد هذه النظرية أساسها فى حقيقة ان ضعف الادخار فـــى البلـــد المتخلف يحول دون الاستثمار فى عدة فروع مختلفة فى نفـــس الوقـــت، ولذلك لابد من الالتجاء الى النمو غير المتوازن. ولكن يثور التساؤل حول فى أى الفروع الانتاجية تتجه هذه الاستثمارات؟

المبحث الرابع

مدى صلاحية نظريات التنمية السابق عرضها للتطبيق فى الدول المتخلفة

عرضنا فى ثنايا تقديمنا لهذه النظريات أوجه النقد المختلفة وحدود هذه النظريات، ونعرض الآن بصفة عامة مدى صلاحيتها والنابعة جميعها من الفكر الاقتصادى الرأسمالى للتطبيق على البلاد المتخلفة.... يجيب على ذلك باختصار أحد الاقتصاديين المختصين(١) الاستاذ بوك بأن استيراد الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية يتعارض مع الأنظمة الاجتماعية للدول حديثة النمو بما يتمثل فى الازدواج الاجتماعى. وهو يرى أن النظريات الاقتصادية الرأسمالية قد وضعت لنظام رأسمالى لايتوافر هيكله وتنظيمه واحتياجاته فى البلاد المتخلفة. وعموما فعدم صلاحية تلك النظريات للدول المتخلفة يمكن ارجاعة للأسباب التالية:

أولا: أوضحنا فى البداية عند التكلم عن فكرة الهيكل الاقتصادى تلك المشكلة المنهجية المتعلقة بالنظرية والواقع، وان الافكار المستخلصة والمعرفة العملية المتعلقة بدراسة ظاهرة معينة "النظرية" تعتمد على الواقع، وهذا الأخير فى تغير مستمر فتكون النظرية سليمة اذا تحققنا من صحتها بمواجهة الواقع للتمكين من حل المشكلات الموجودة فيه والتأثير عليه ليس هناك نموذج أو نمط معين جاهز لتطبيقه على واقع معين جاهز لتطبيقه على واقع معين- فاذا ماعرفنا ان الواقع الخاص بالدول المتخلفة يختلف عن ذلك الواقع الذى توجد فيه الدول المتقدمة يتبين لنا مدى الخطأ

(١) Book-fiscal policy in underdeveloped countries. U.N.. 1974.

المنهجي في القول بصلاحية هذه النظريـــات أو حتـــى بالاســـتفادة منـــها لمعالجة مشكلات الاقتصاد المتخلف.

ثانيا: اذا ما استعرضنا الوسط التاريخي الذى وجـــدت فيـــه هـــذه النظريات وخاصة النظرية الكينزية حيث كان الاقتصاد الرأســـمالى فـــي أوج أزمته ومشكلات هذا الاقتصاد والخاصة بسير الاقتصاد عبر الـــدورة ومحاولة اخراجه من عثرته- تبين لنا أن هذه النظريات وخاصة الكينزيـــة جاءت لتقديم حلول مؤقته ومسكنة فى هذا المجال وذلك أمـــــرا لايتوافـــر للوسط الذى توجد فيه اقتصاديات الدول المتخلفة حيث المشكلة هى مشـكلة هيكلية وهى تطوير الاقتصاد القومى.

ثالثا: اذا كان مفهوما أن الدول المتخلفة تعـــانى مشـــكلة التخلـــف الاقتصادى وان جوهر هذا التخلف يتمثل فى التبعية والاستغلال والتجميـــد والنهب الذى مارسته لدول الرأسمالية ازاء هذه البلاد وان عملية التخلـــف هذه عملية حدثت عبر تطور زمنى فى الهيكل الاقتصادى المتخلف جعلـت منه اقتصادا تابعا ومختلا ينتج طبقا لاحتياجـــات الاقتصـــاد الأم، وليـــس استجابة لاحتياجات المنتجين المباشرين- وعليه فان المشـــكلة الأساســـية امام هذه البلاد هى الخروج من التخلف الاقتصادى الذى خلقتـــه التطـــور الرأسمالى ونمط تقسيم العمل الدولى الرأسمالى ولايتـــم ذلـــك الا باعـــادة التوازن لهذا الهيكل المختل وجعل هذا الاقتصاد ينتج استجابة لاحتياجـــات أفراد هذا المجتمع ويكون ذلك بمثابة الهدف الأساسى- ويتعين فـــى هـــذه الحالة وضع استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى تهدف الـــى بناء هيكل اقتصادى متقدم فى كافة فروع النشـــاط الاقتصـــادى وتعبئـــة الفائض الاقتصادى لتحقيق هذا الغرض اذا كانت هذه المشكلة فى الـــدول

المتخلفة فانه يظهر واضحا عدم ملاءمة هـــذه النظريـــات لـــهذه الـــدول لاختلاف الأوضاع الهيكلية.

رابعا: من استعراض الخصائص المنهجية والفروض الأساســـية لهذه النظريات وخاصة ما كان منها قائما على التحليـــل الكيـــنزى "فـــى الاطار الساكن" والذى يتعلق بأداء الاقتصاد القومى فى الزمـــن القصـــير والانعكاس الفنى من الناحية التحليلية لهذا التحليل أنه يأخذ الهيكل كمعطـى ويهتم بالتبادل وأن التحليل يتم فى دائرة التبادل وفـــى صـــورة التدفقـــات النقدية. ومن الجلى أن المشكلة الأساسية للاقتصاد المتخلف كما أوضحنـــا هى تلك المتعلقة بالهيكل الاقتصادى والتطوير الاقتصادى الشـــامل وهنـــا لاسنعفنا هذه النظريات وأدواتها.

خامسا: ان النظرة التحليلية للأدوات الرئيسية للتحليـــل الكيـــنزى خاصة والنظريات السابقة عامة وهى: المضاعف-المعجل، معـــامل رأس المال- الميل الحدى للاستهلاك. توضع محدودية أثار تلك الادوات حتـــى فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم، فمن باب أولى عدم جدواهـــا للاقتصـــاد المتخلف والذى يتميز بانعدام التوازن الهيكلى (نقص فى وســـائل الانتـــاج البطالة المقنعة- عدم وجود طاقات انتاجية كافية- علبة الطابع الزراعى على الهيكل واتصاف الانتاج الزراعى بعدم المرونـــة- ســـيطرة الطـــابع الاحتكارى على الصناعة والخدمات- وجود جـــزء كبـــير مـــن النشـــاط الاقتصادى فى بعض المجتمعات المتخلفة لاتسيطر فيه العادات النقدية).

سادسا: لعل ما يجمع بين هذه النظريـــات جميعـــا اتفاقـــها علـــى ضرورة توفير رؤس الأموال اللازمة للتنمية فى الداخل عن طريق خلـــق طبقة من المنظمين واتخاذ جميع الاجراءات لمساعدتها او عـــن طريـــق افتراض رؤس الاموال الأجنبية وفى الحالتين فان الغرض النـــهائى هـــو

تحقيق الربح- وأن الاقتصاد يسير طبقا لقوانين السوق بدون ضوابط. وهذه العملية مؤداها اعادة توزيع الدخل لصالح بعض الطبقات الرأسمالية فضلا عما يؤدى اليه الاعتماد على رؤس الاموال الأجنبية من تبعية الاقتصاد المتخلف وفى النهاية تبقى الأهداف الاجتماعية للتنمية وحاجات الغالبية المادية والثقافية مستبعدة كما يجمع بينها أيضا التوصية بانشاء الصناعات الالاستهلاكية " الخفيفة" وعدم الاتجاه لانشاء الصناعات الانتاجية والوسيطة ومايتضمنه ذلك من تبعية.

مما تقدم يتضح لنا عدم ملاءمة هذه النظريات للبلاد المتخلفة فهى لاتقدم حلا للخروج من التخلف الاقتصادى بل انها فى محتواها تبقى هذه البلاد فى حالة تبعية والاعتماد على الدول الرأسمالية وخاصة بالنسبة للسلع الانتاجية والسلع الوسيطة.

ونشير فى نهاية هذا الباب أنه ليس من المأمول أن تصادف البلدان المتخلفة نجاحا يعتد به فى تنمية اقتصادياتها مالم يكن التخطيط الشامل المتكامل سبيلها الى التنمية حيث يجرى حصر لكافة الموارد المادية والبشرية المتاحة للجماعة وتوجيهها الى مختلف فروع الانتاج تبعا للأولويات المقررة وبما يكفل حسن استخدامها- ولايستقيم فى ظل التخطيط جعل اختلال التوازن كمحرك للنمو الاقتصادى.

والخلاصة التى نخرج منها أن دراستنا للنظريات الرئيسية للتنمية فى هذا الباب لم تسفر عن وجود نظرية عامة تصلح للتطبيق فى البلدان المتخلفة. ومن جهة اخرى فانبه لاشك أن دراستها تسهم فى القاء الضوء على مشكلات التنمية الاقتصادية فى البلاد الرأسمالية ممايتيح الافادة من بعض ماتتضمنه وكيفية المعالجة التى اتبعتها حتى نرى مدى الصلاحية من عدمه، وحتى تتضح ماتحتويه كل منها من أفكار وأهداف.

وحيث أن البلدان المتخلفة وان اتفقت فى عدد من الخصائص المشتركة فانها تختلف فيما بينها اختلافا عميقا فى ظروفها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ودرجة نضجها. ومرحلة التطور التى توجد فيها- ولاشك ان خير استراتيجية للتنمية هى ماتقوم على أساس الوعى بحقيقة الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للبدان الذى توضع من اجله الاهداف المنشودة (انظر مفهومنا للتنمية) ويمكن القول ان النظريات السابقة قدمت بعض المساهمات التى اتخذت اتجاهين.

الاتجاه الأول: ركز على اسباب فشل الدول المتخلفة فى تحقيق عمليات التنمية السريعة:

وهناك تفسيرات ثلاثة لأسباب التى أدت الى عدم نجاح هذه الدول فى تحقيق عمليات انماء سريعة متجددة – ويدور التفسير الأول حول فكرة أنها تواجه انفجارا سكانيا.

ويتناول التفسير الثانى مسألة أن القطاعات الانتاجية التى تخصصت الدول المتخلفة فى انتاجها لاتترتب عليها آثار جانبية أو ثانوية لها وزنها فى دعم عمليات الانماء فيها بينما يدور التفسير الثالث حول وجود عوامل خارجية مثل تدهور شروط التجارة الدولية، والاحتكار الاجنبى عملت على عدم خروج الدول المتخلفة من دائرة التخلف والتبعية التى تدور فى فلكها.

الاتجاه الثانى: تمثل فى دراسة للعوامل الاساسية التى تقف وراء- عمليات الانماء المتجددة ذاتيا:

فهناك العوامل غير الاقتصادية التى تسهم فى دفع عمليات الانماء (عوامل سياسية وفكرية وادارية وثقافية) وهناك العامل المتمثل فى دور الاستثمار فى الموارد البشرية والمادية- وهناك العامل الثالث المتمثل فى

العلاقة بين القطاعين الزراعى والصناعى (بين الريف والمدينة... وهنـــاك العامل الرابع الذى ركز عليه البعض ويتمثل فى فكـــرة مرحليـــة عمليـــة التنمية أى أنه ينظر اليها على أنها تأخذ مكانها فى صورة مراحل.

وحتى تكتمل لنا الصورة عن أنماط ونظريات التنمية التى تعطـــى على نطاق الفكر الاقتصادى نرى فى "الفصل الرابع" أنمـــاط ونظريـــات التنمية القائمة على الفكر الاشتراكى ومدى ملاءمتها للبلاد المتخلفة.

الفصل الرابع

نظريات التنمية القائمة على الفكر الاقتصادى الاشتراكى

أولا: موجز للنظرية الماركسية(١):

يبدأ ماركس تحليله الاقتصادى بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد الكلاسيكى- ثم يقدم لها بديلا يمكنه من تقديم بناء نظرى يتعلق بالاقتصاد الرأسمالى وقوانين حركته- وهو ينتقد فكر الكلاسيك على الأسس الآتية:

١-يتجاهل التقليديون الكيف: إذ يأخذ تحليل المظهر الكمى كل اهتمامهم- واذا ما تجردنا من الكيف أصبحت الظواهر التى تجرى دراستها متجانسة أى لافرق كيفى بينها...... والواقع أن الظواهر ليست كذلك.

٢-يربط الكلاسيك الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادى له طبيعة أنانية وحاسبة وككائن مجرد وهو ما يرفضه ماركس على اساس ان الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من انها علاقات اجتماعية تنشأ بين افراد المجتمع- فما هو اقتصادى يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصه مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة.

٣-يعتبر الكلاسيك الظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لاتتغير ومايترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان- بالنسبة لماركس يتعلق موضوع الاقتصاد السياسى بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية فالظواهر الاقتصادية لها طبيعة ديناميكية ومن ثم يكون للقوانين التى تحكمها ذات الطبيعة- فالحركة من طبيعة هذه

---

(١) د.محمد دويدار: الاقتصاد السياسى، الاسكندرية ط١ ، ١٩٧٣ ص٩٦.
-كتابنا مبادئ الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ذكره الجزء الخاص بتاريخ الفكر، والنظام الاشتراكى.

الظواهر التى هى اجتماعية ومن ثم تاريخية- وهى تاريخيـــة بمعنـــى ان موضوع التحليل: المجتمع الحديث محـــدد للبـاحث تاريخيـا- كمـا ان موضوع التحليل "طريقة الانتاج الرأسمالية ليست كما اعتقـــد الكلاسـيك: الشكل المطلق والنهائى للانتاج الاجتماعى، وانما لاتعدو أن تكون مرحلـة عابرة فى التطور التاريخى لهذا الانتاج.

بعد أن ينقد ماركس موضوع الاقتصاد السياسى الكلاسيكى يقـوم بوعـى منهجى كبير بتحليل الموضوع البديل ويرتكز منهج ماركس على النظـرة الديالكتيكية (أى الجدلية) للسكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة فى سـعيه المستمر نحو تحويل هذه الأخيرة- هذا التحويل لايكون ممكنا الا بفضـل المعرفة التى يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكتيك المبنـى على تلك المعرفة- ويستخدم الباحث طريقة الاستقصاء للقيـام بـالتحليل والوصول للهدف.

وبالنسبة لتحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية فان مـاركس يتبع المنهج التجريدى القـائم علـى الاسـتقراء والاسـتنباط كظواهـر للاستخلاص المنطقى- ويعتبر ماركس اول من أبـرز اهميـة التجريـد والدور الخاص الذى يلعبه فى مجال دراسة الظواهر الاجتماعيـة بصفـة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة.

اذا ماتحدد موضوع الاقتصاد السياسى وفقا لمنهج ماركس فانـــه فى دراسته لهذا الموضوع يهدف الى الكشف عن القوانيـن الاقتصاديـة للحركة فى المجتمع الجديد "الرأسمالى" فالتركيز يتم فـى اطـار تحليلـه النظرى على تطور الاقتصاد الرأسمالى- الامر اللذى لايتـأتى الا بفـهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية أدائها والتغييرات التى تصيبـها عبر الزمن، وينتج عن هذا المجهود التحليلى بناؤه النظرى التالى:

-فهناك نظرية القيمة وفائض القيمة: وهى نظرية للعمل فى القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان، لمصدر القيمة وقياسها. نظرية القيمة.

-وترتكز على نظرية القيمة نظريته فى توزيع الدخل القومى بين الطبقات الاجتماعية. والتوزيع يوضح نصيب كل طبقة وكل فرد فى الناتج الاجتماعى- ونمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة.

-ثم هناك نظرية النقود: تفسر طبيعتها وأصلها التاريخى ووظائفها والكيفية التى تتحدد بها قيمتها- والدور الذى تلعبه فى الانتاج وتجدد الانتاج فى الاقتصاد الرأسمالى.

-الى غير ذلك من النواحى المختلفة التى شملتها النظرية الماركسية فى المجالات السياسية والاجتماعية والعمالية والفلسفية وتطور المجتمعات والتحليل الطبقى. ليس هنا المجال لمرضها ونركز فقط على نظريات النمو والتطور.

النظرية الماركسية فى التطور الرأسمالى:

-تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج: نموذج لتجديد الانتاج البسيط وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع.

-تحليل عملية تراكم رأس المال كقوة محركة للتطور الرأسمالى من التراكم البدائى الى التراكم فى اثناء العملية الاقتصادية فى وقت اصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة.

ومن هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الاساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالى وهى:

-قانون تركز رأس المال (فى يد الطبقة الرأسمالية فى علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) وتمركز هذا الرأس المال (فى داخل الطبقة الرأسمالية نفسها)

-قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالى وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها نقابيا وسياسيا.

-قانون ميل معدل الربح للانخفاض.

-قانون التطور الاقتصادى غير المتوازن- التطور الرأسمالى من حلال الازمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالى.

يهمنا فى هذا المجال أن نقدم بشكل مفصل انماط النمو المستندة على النظرية الماركسية- وعلية سنقدم نموذجا تجدد الانتاج البسيط، والموسع عند ماركس، وكذا نمط التنمية الذى قدمه أوسكار لانج.

**نماذج تجدد الانتاج عند ماركس: "نمط النمو عند ماركس"

الفروض الأساسية:

١-يقوم ماركس بتحليله فى ظل اقتصاد رأسمالى- دعائمة توافر المنافسة- والملكية الفردية لوسائل الانتاج- سير الاقتصاد طبقا لقوانين السوق حيث يقوم الرأسمالى بشراء وسائل الانتاج ومن بينها قوة العمل التى تعتبر سلعة تباع وتشترى "مقابل أجر" فيكون دخل العمل متمثلا فى الاجر- ودخل الطبقة المالكة متمثلا فى الارباح التى يحصلون عليها.

٢-السلع المنتجة تباع فى االسوق ويكون لها قيمة استعمال. وتعنى قدرتها على اشباع حاجة معينة- وقيمة تبادل: أى أن تكون السلعة محلا للمبادلة فى مقابل سلعة أخرى بواسطة النقود وقيمة المبادلة لسلعة معينة تقاس بكمية العمل الاجتماعى المجرد المباشر وغير المباشر اللازم لانتاج هذه السلعة.

٣-لو اطلقنا على العمل غير المباشر (رأس المـــال الثـــابت ث، والعمل المباشر م "العمل المتغير".

فان ف= فائض القيمة، ك= كمية الناتج المتحقق

فان :ك =ث+م+ف (١)

وقيمة السلعة تساوى رأس المال الثابت+ رأس المال المتغـــير + فائض القيمة.

وطبقا لماركس فان رأس المال الثابت ذلك القدر من رأس المـــال ذى القيمة الثابتة التى تنتقل الى السلعة بفضل قيمة العمل- أى أن ينتقـــل بنفس قيمته، ورأس المال المتغير هو ذلك الذى يخصص لشـــراء القـــوة العاملة وهو مصدر قيمة السلعة (فيعطى للسلعة قيمة اكبر من قيمته) وكذا مصدر فائض القيمة.

(ف) فائض القيمة: قيمة الناتج الفائض بواســطة العمـــل والتـــى يحصل عليها جميعا الرأسمالى حيث ان قوى العمل التى يقوم الرأســـمالى بشرائها تنتج قيمة أكبر من ذلك الذى يقوم بدفعه الرأسمالى مقابل شـــراء هذه القوة العاملة. وهذه الفروق يحصل عليها الرأسمالى وحده.

**نموذج تجدد الانتاج البسيط: يمكن تقديمه كما يلي:

١-الانتاج الكلى فى الاقتصاد الرأسمالى = رأس الثـــابت+رأس المال المتغير + فائض القيمة

٢-يفترض ان الاقتصاد القومى مقسم الــــى قســـمين "قطـــاعين" القطاع١ ذلك الذى ينتج وسائل الانتاج. والقطاع ٢ الـــذى ينتـــج السلع الاستهلاكية.

-الانتاج فى القطاع الاول"وسائل الانتاج"

ث١+م١+ق١ = ك١ "القطاع الاول"

ث٢+م٢+ف٢ = ك٢ "القطاع الثانى".

٣-لكى يكون هناك فائض قيمة- لابد ان يكون هنـــاك علاقـات انتاج خاصة بين الرأسماليين والعمال- ولكى يستمر تواجد فـائض القيمة يجب ان يستمر تواجد هذا النوع من علاقات الانتاج عـــن طريق اعادة الانتاج ونكون بصدد نموذج لاعادة وتجـــدد الانتـاج البسيط حينما تتكرر نفس العملية الانتاجية من فترة الـــى اخـــرى بدون زيادة فى مستوى الانتاج. وهذا يفـــترض ان الرأســماليين يقومون باستهلاك فائض القيمة كله ولايوجد أى جزء للاستثمار.

ك١= ث١+ م١ +ف١

ك٢= ث٢ +م٢ +ف٢

ولكى يتم تجدد الانتاج البسيط أى بنفس مستواه فترة اخرى فلابـد ان يكون القطاع الانتاج (١) المنتج لوسائل الانتاج قادرا على انتاج رأس المال الثابت اى وسائل الانتاج- للاقتصاد القومـــى بأكملـه (للقطاعين الاول والثانى) أى:

ك١ = ث١+ ث٢

∴ث١+ م١ +ف١ = ث١+ث٢

∴م١+ ف١= ث٢ (١)

والى هذا الشرط الاول يضاف الشرط الثانى والذى يتمثل فى انـــه بالنسبة للقطاع الثانى المنتج للسلع الاستهلاكية فانه مـــن الضــرورى ان الطلب على السلع الاستهلاكية بواسطة الدخـــول المتاحــة عــن العمليـة الانتاجية يكون مساويا لمقدار الناتج المحقق فى القطـــاع الثـــانى- وهـــذا الشرط ثانوى بالنسبة للاول. أى:

ك٢= (م١+م٢) + (ف١+ف٢)

واذا لم يتحقق هذا الشرط فانه يمكن ان يترتب على ذلك اذا ماكان الطلب أقل من الانتاج انه يكون هناك فائض انتاج ومايترتب عليه من بطالة وانخفاض فى الاثمان.

*****نموذج تجدد الانتاج المتسع[1]:**

فى النموذج الخاص بتجدد الانتاج البسيط كنا بصدد نموذج ساكن يتميز بأن الاقتصاد بتواجد فى نفس المستوى من سنة لأخرى أى يظل الدخل والانتاج ثابتين من سنة لخرى. ولكن أداء- الاقتصاد القومى يستلزم توافر الشروط التى تسمح له بالتوسع الاقتصادى وزيادة الطاقة الانتاجية- ويتم ذلك عن طريق التراكم واستثمار جزء من فائض القيمة وتخصيصه لزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد.

ولكي يتحقق ذلك- فانه بالنسبة للسلع الانتاجية فلا بد لانتاج القطاع الاول (قطاع السلع الانتاجيةوسائل الانتاج) أن لايضمن فقط تجديد رأس المال الثابت أى انتاج وسائل الانتاج فى كل من القطاعين- ولكن يضمن ايضا التوسع فى القدرة الانتاجية أى أى الاستثمار المتمثل فى زيادة القدرة الانتاجية يتمثل فى أن ناتج القطاع الاول يكون اكبر من ذلك القدر الذى يضمن ويوفر عملية تجديد وسائل الانتاج. ونترجم ذلك فى أن:

أى ناتج القطاع الاول اكبر من رأس المال الثابت للقطاع الاول ورأس المال الثابت للقطاع الثانى أى

---

(1) اعتمد فى تقديم نماذج تجدد الانتاج عند ماركس على دراسات استاذنا الدكتور محمد دويدار وخاصة محاضراته للدراسات العليا فى دبلوم الاقتصاد-كلية حقوق الاسكندرية: ١٩٧٤ ورسالته للدكتوراه عن هذا الموضوع باللغة الفرنسية ١٩٦٤ فرنسا.

ك١> ث١+ث٢

ث١ + م١ + ف١ > ث١+ ث٢

∴م١ + ف١ > ث٢

وينبغى ايضا بالنسبة للقوة العاملة (رأس المال المتغير) ان تتطور بالدرجة التى يتم فيها التوسع فى وسائل الانتاج المادية ولكن يلاحظ ان هذه الفكرة (الفرضية) ليست قابلة للتحقيق الا فى اقتصاد متقدم- حيث توجد مشكلة النقص فى القوة العاملة ولكنها ليست ضرورية على الاطلاق فى نموذج للتراكم يتم تطبيقه فى الدول المتخلفة التى يتوافر قدر كبير من الاحتياطى فى اليد العاملة.

من الواضح أن تراكم رأس المال والنمو الاقتصادى يجدا مصدرهما الرئيسى فى عدم التوازن بين انتاج القطاع الاول (المنتج للسلع الانتاجية) والطلب المتمثل فى احلال وسائل الانتاج (رأس المال الثابت فى كل من القطاعين الاول والثانى) أى.

ك١ > ث١+ ث٢

عدم التوازن هذا ليس فقط من الناحية الكمية كما تشير المعادلة ولكن يتضمن ايضا بعض الجوانب الكيفية عن طريق ان عملية التراكم فى حد ذاتها لاتتم بدون اختراعات فنية والتى تعمل على قلب شروط الانتاج.

وهناك شرط ثانى تستلزمه عملية التراكم وتجدد الانتاج على نطاق متسع- وهو أن انتاج القطاع الثانى (القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية) يجب أن يكون اقل من الطلب المحتمل على هذه السلع وينشئ هذا الطلب عن طريق الدخل الكلى:

(م١+ م٢+ ف١+ ف٢)

وأيضا فانه لكى يتحقق الشرط الاول وهــــو (ك١ > ث١+ ث٢) فانه يجب تحقق الشرط الثانى وهو كما ذكرنا:

ك٢ > (م١+م٢) + (ث١+ف٢)

وهذا لايكون ممكن الا اذا ماتم استثمار جزء مـــن هــذا الدخــل (وعدم توجيهه للاستهلاك) وبالطبع هذا الجزء يكون من فـــائض القيمــة حيث ان العمال يحصلون على دخل لايضمن لهم سوى حد الكفاف.

وطبقا لنموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع والتراكم الرأسمالى- يقتضى ان الانتاج ودوره الانتاج يجب ان ينتظما ويسيرا بطريقة تجعــــل المعادلة الاساسية لهذا النموذج وهى التالية محققة دائما.

من النموذج البسيط ك١= ث١+ث٢

∴ث٢ = ك١- ث١

ولكن فى النموذج الموسع تكون هذه المعادلة على الشكل التـــالى عن طريق زيادة التراكم فى مجال وسائل الانتاج)

ث٢+Δ ث٢= ك١ - (ث١+Δ ث١)

المزايا التى يحققها نموذج تجدد الانتاج المتسع عند ماركس:

١-يحقق هذا النموذج الاعتماد المتبادل لاقصى حـــد بيـــن الفـــروع الانتاجية للاقتصاد القومى- هذا الترابط العـــام الـــذى ينبغـــى علـــى الجهات المسئولة استخدامه لتحقيق اقصى نمو للاقتصــــاد وضمـــان الانسجام وللتوافق بين اهداف التنمية الاقتصادية.

٢-التناسب من القطاعين الاساسيين فى الاقتصاد القومى والذى يجب المحافظة عليه دائما فى كل سياسة للتوازن والنمو الاقتصادى.

ابتداء من هذين العنصرين يصبح ممكنا تصور تنمية اقتصادية علـــى اساس ثابت متناسق ضمن اطار لسياسة رشيدة تقوم على التخطيـــط،

حيث ان النموذج الماركسى ليس فقط نظرية للتوازن ولكنه يوضح ايضا الشروط العامة للنمو ابتداء من قانون للتنمية يستند على تراكم رأس المال.

ويمكن للدول المتخلفة ان تستفيد من هذا النموذج فى معالجة مشاكل التخلف (ولكن بحدود وبما يتفق مع ظروف كل بلد- ومن ناحية المبادئ العامة التى يقدمها النموذج)

****نموذج النمو عند أوسكار لانج[1]:**

حدد أوسكار لانج الاقتصاد المتخلف- ذلك الذى يكون فيه القدر المتوافرمن السلع الانتاجية (سلع رأسمالية) غير كاف لتوظيف القوى العاملة باستخدام فنون انتاج متقدمة.

لو أننا افترضنا ان قيمة القدر من رأس المال الكلى (الانتاجى) هى (ك) وقيمة القوى العاملة الموظفة (ع) فسيكون لدينا العلاقة $م = \frac{ك}{ع}$ (المعدل المتوسط لتكثيف استخدام رأس المال)

ويعبر هذا المعدل عن الدرجة المتوسطة لتكثيف (استخدام) رأس المال فى هذا الاقتصاد. "م"

ولو أن ن هى قوة العمل الموظفة مقاسة بعدد ساعات العمل ج هو الاجر المتوسط فانه يكون لدينا العلاقة التالية ع=ن .ج

$\therefore م = \frac{ك}{ن \cdot ج}$ $\therefore ك = م \times ن \cdot ج$

$\therefore$ ن الاستخدام الكامل $= \frac{ك}{م \times ج}$

([1]) أوسكار لانج: احد ابرز الاقتصاديين الاشتراكيين وكان رئيسا لمجلس التخطيط الاقتصادى ببولندا حتى منتصف السبعينات وله كتب كثيره فى الاقتصاد السياسى، ومترجم الى العربية بواسطة دكتور اسماعيل صبرى عبد الله، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٦، وتخطيط الانتاج فيه وفى هذا النموذج.

ولو اعتبرنا ن° هى قوة العمل المتوافرة فى هذا الاقتصاد فيمكن القول ان هذا الاقتصاد متخلف لو أن ن< ن° (الاستخدام الكامل أقل من القوة العاملة المتوافرة) وتكون العلاقة ن / ن° من الممكن استخدامها لقياس درجة التخلف

بالنسبة للاقتصاد المتخلف الذى يرغب توظيف واستخدام كل قواه العاملة فانه يكون امام مأزق يتمثل فى التالى:

-من المعروف ان ج "الأجر" لايمكن تخفيضه الى اقل من مستوى محدد طبقا للضرورات البيولوجية والاجتماعية (نفقة اعادة انتاج قوى العمل) وعليه فلو اننا رغبنا فى زيادة القوة العاملة المستخدمة (ن) يجب اما تخفيض م (المعدل المتوسط لاستثمار رأس المال- أو زيادة ك مخزون رأس المال (السلع الانتاجية) حيث لايمكن تخفيض الاجر.

١-تخفيض م يعنى استخدام فنون انتاجية اولية (استخدام ضعيف لرأس المال) ومن ثم الابقاء على انتاجية هذا الاقتصاد فى مستوى منخفض.

٢-زيادة ك الى مستوى يضمن الاستخدام الكامل (العمالة الكاملة) (نحو تشغيل قوة العمل المتوافرة فى المجتمع) يتضمن تراكم راس المال مصحوبا بفنون انتاجية حديثة.

-عملية التراكم تستلزم تواجد فائض اقتصادى (وهو يساوى الفرق بين الناتج المتحقق (الدخل القومى) والجزء من ذلك الناتج اللازم لاعادة تكوين وانتاج قوى الانتاج التى ساهمت فى تحقيق هذا الناتج) هذا الفائض فى اقتصاد متخلف ذا انتاجية منخفضة عادة مايكون ضعيفا.

ولكن المشكلة تكتمل خاصة فى الحقيقة التى مؤداها ان هذا الفائض لايستخدم من أجل التراكم. بل يوجه الى نواحى الاسراف والاستهلاك البذخى.

والاسباب التى تحول دون تراكم هذا الفائض فى اقتصاد متخلف هى.

١-تواجد بعض الطبقات التى تستخدم الفائض فى نواحى الانفاق غير المنتجة.

٢-الاستثمار والاستغلال والتبعية التى كانت ولاتزال تخضع لها هذه الدول من جانب الدول الراسمالية.

٣-رأس المال الاجنبى المتواجد فى هذه البلاد والذى يقوم بتحويل ارباحه وعوائد استثماره الى الاقتصاد الأم. وقد يقوم باستثمار جزء منها محليا ولكن فى نواحى النشاط المدرة للربح والتى لاتخدم اغراض التنمية الاقتصادية.

٤-وجود عقبات سياسية واجتماعية واقتصادية وتنظيمية امام عملية زيادة الانتاج والتنمية.

طبقا لهذه الاعتبارات فان اوسكار لانج يوضح ان تكثيف وزيادة التراكم فى البلاد المتخلفة يستلزم استبعاد عدة عقبات تتمثل فى:

١-الغاء كل أثار الاقطاع فى هذه البلاد من طبقات اقطاعية ومظاهر سلوك اقطاعى.

٢-تحقيق الاستقلال السياسى- الاستقلال الاقتصادى - عن طريق ابعاد النظم الاستعمارية والملكيات الداخلية التى تقوم بالاسراف واستخدام الفائض لاغراض غير انتاجية.

٣-القضاء على تبعية الاقتصاد المتخلـف لـرأس المـال الاجنبـى الاحتكارى والاقتصاديات الرأسمالية والتى تحصل على جزء كبـير من الفائض الاقتصادى للبلاد المتخلفة وتحول بينـها وبيـن تنميـة اقتصادياتها.

ان نظرة تحليلية واقعية لهذا النموذج توضح انه يمثل نقطة بدء للدول المتخلفة فى تنميتها ولكن مع الوعى باختلاف ظروف كل بلد طبقـا للواقع المميز فى كل منها-ومع ان يكون ذلك خطوة ضن استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادى على اساس التخطيـط. وتشـمل الفـروع المختلفة للاقتصاد بغرض الخروج مـن التخلـف وتحقيـق التقـدم الاقتصادى. وهى كما قلنا اختيار سياسى يتعين اتخاذه فى واقع الحياة الاجتماعية ومن اجل المنتجين المباشرين وبواسطتهم.

**تقييم ونقد نماذج النمو القائمة على النظرية الاشتراكية:

أولا: هذه النماذج كان غرضه الأساس هو التوصل الى معرفة الكيفية التى عن طريقها يتم الانتاج واعادة الانتاج فى هذا الاقتصاد بإظهار التناقض الأساسى فى سير هذا الاقتصاد. وبالتالى لا يتصل هذا التحليل بطريقة مباشرة بالاقتصاد المتخلف ومشكلته.

ثانيا: يـتعين أن تكـون كل نظرية استجابة الواقع وانعكاس له وهو مختلف فى الدولة المتخلفة.

ثالثا: كمـا رأيـنا فان نموذج تجدد الانتاج المتسع عند ماركس يحقق الاعـتماد المتبادل لأقصى حد بين الفروع الانتاجية، وكذا التناسب بين القطاعين الأساسين فى الاقتصاد القومى وابتداء من هذين العنصر يمكن تصور تنمية اقتصادية عـلى أساس ثابت ومتناسق ضمن اطار لسياسة رشيدة تقوم على التخطيط طبقا لظروف كل بلد.

وابعا: ابتداء من تقسيم ماركس للاقتصاد القومى الى قطاعين- قطـاع منتـج للسـلع الانتاجية وقطـاع منتـج للسـلع الاستهلاكـية – واعطـاء

الاهمية القصوى لزيادة الانتاج فى القطاع الاول عن طريق رأس المـــال كشرط أساسى للتنمية فانه قد تطورت الابحاث فـــى هــذا المجــال وتــم استخدام العديد من الادوات التحليلية لابراز علاقات الاعتمـــاد المتبـــادل بين كافة فروع الاقتصاد القومى فاستخدام جدول الموارد والاســتخدامات، والمدخلات والمخرجات لكافة النشاطات- وعلى اساســـه يقــدم جــدول العلاقات بين الصناعات المختلفة. وتسير معظم دول العالم الان فى ســبيل اعطاء صورة متكاملة عن اقتصادها على عمل هذه الجداول التى قد تضـم فى بعض الاحيان ١٠٠ فرع تشمل كافة أنـــواع النشـــاطات الاقتصاديـــة والصناعات المختلفة (غزل ونسيج حديد وصلب- كيماويات- صناعـــات هندسية) وهو أداة أساسية لابد منها لعمل الترابط بين فـــروع الاقتصـــاد والقيام بالتخطيط.

خامسا: ان النموذج الذى قدمه اوسكار لانج اعد أساسا لاقتصـــاد متخلف وركز فيه على عدة نقاط اساسية يتعين اخذها فى الاعتبار واهمــها الفائض الاقتصادى كأساس لكل تراكم – وضرورة السعى الـــى تحقيــق عمالة كاملة. والاخذ بالفنون الانتاجية الحديثة واهم من ذلك توجيه النظــر الى السعى الى تحقيق الاستقلال الاقتصـــادى والقضـــاء علـــى الطبقـــات الاقطاعية وغير ذلك من الاوليات الاساسية لكل سياسة ناجحـــة للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وسوف نتعرض لكل ذلك بالتفصيل فـــى استراتيجية الصناعات الانتاجية والاســتراتيجية القائمـــة علـــى التوجيـــه الداخلى والاعتماد على الذات (الاستراتيجية البديلة):

وبعد ان رأينا مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانتهينا الـــى مفهوم يجب الأخذ به أو تناولنا عناصر عملية التنمية، واخـــيرا التحليـــل

الناقد لنظريات التنميـــة- نقــوم فـــى البـــاب الثـــالث بتنـــاول وتحليـــل الاستراتيجيات المختلفة للتنمية.

الباب الثالث

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

قبل أن نقدم استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى والتى تمثل السبيل الوحيد أمام الدول المتخلفة لكى تخرج من هذا التخلف، وتقيم مجتمعمتطور ويعمل على اشباع حاجات المنتجين المباشرين. (وقد قدمت هذه الاستراتيجية في خطوطها الأساسية بواسطة الاستاذ الدكتور محمد دويدار). نرى أنه من الناحية المنهجية لابد أن نعرض لتلك الاستراتيجيات التى قدمت فى هذا الشأن وطبقتها غالبية الدول النامية، ونقوم بتحليلها تحليلا ناقدا لمعرفة هل تقدم لهذه الدول سبيلا حقيقا للخروج من التخلف أم لا؟

ان التصدى لمناقشة نموذج شامل للتنمية فى مجتمع محدد (فى حالتنا مجتمع متخلف) يفترض بادئ ذى بدء:-

أولاً: فهم واحاطة شاملة وتامة لعملية التكوين التاريخى للتخلف فى هذا المجتمع.

ثانياً: الفهم الكامل والشامل للتركيب الاجتماعى (Formition Secial) (أساسه المادى وأساسه العلوى فى علاقتهما الجدلية المتبادلة) السائد فى هذا المجتمع وفى اطار علاقته بالاقتصاد العالمى المعاصر.

ثالثاً: امكانية عمل واع وقادر على التأثير واختيار نموذج معبر للتنمية او استراتيجية للتطوير، واذا ما أخذنا فى الاعتبار هيكل الطبقات الموجودة، فى المجتمع فان هذه الاستراتيجية لا يمكن اختبارها من وجهة نظر المجتمع بأكمله ولكنها تقدم بواسطة الطبقة السائدة.

هذا العمل الواعى يفترض اختبار واقع قائم على التقدير والتحليـل والتقييم والرؤية النافذة للامكانيات المختلفة المقدمة للمجتمع، بعض هــذه الامكانيات والسبل حقيقية. ويمكن أن تقود الى التنمية والتطوير، والبعـض الآخر تعتبر خادعة ومضللة، وتبقى المجتمع فى حالة التخلف، بل ومــن الممكن ان هذا التخلف يأخذ شكلا آخر (المقصود تبعية تتخذ شكلا آخــر) لأى من هذين الفئتين تنتمى كل من استراتيجيات النمو عن طريق اخــلال الواردات، استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من اجل التصديـر، استراتيجية النمو عن طريق الصناعات الأساسية (الصناعات المصنعة).

-La Strategie de substitution d'importation; une strategie de croissance dans Ladépendance- cours di I.A.M . amontpellier. Dowidar – France 1975.

-S. Amin : Le medèle : Recrique de L'accumulation et du developpem ent économique- Paris 1979.

-P. salama: Le procés de sous- developpement maspéro 1972- Paris.

وقد اعتمدنا أساسا على دراسات وتحليلات وكتابات استاذنا الدكتــور محمد دويدار.

وقد رأينا أن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو تصحيح بل القضاء على الاختلالات الهيكلية عن طريق التصنيع والــذى بواسطته يتم تصحيح العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية. ويقـوم التصنيع باستيعاب القوى العاملة الفائضة فى الزراعة، وبالتــالى يصحـح مظهرا ثانيا من مظاهر الاختــلالات الهيكليــة كذلــك باتســاع القــاعدة الصناعية تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعى، وتقل بالتــالى الأهميــة النسبية للقطاع الزراعى ومن ثم يقوم التصنيع بالقضـــاء علـــى اختــلال الهيكل الانتاجى ويتحول الاقتصاد بموجبه من اقتصاد يسوده الهيكل الزراعــى الى اقتصاد ذا هيكل صناعى.

ويترتب على التصنيع آثار هامة هى: تنويع الاقتصاد القومى أى تنويع مكونات الناتج القومى ومن ثم تقل اهمية المحصول الواحد فى جملة الناتج القومى، وباتساع القاعدة الصناعية ودخول الصناعة مجال التصدير، تنويع الصادرات وتقل أهمية المحصول الواحد (المادة الأولية) فى جملة الصادرات، ويترتب على ذلك انخفاض درجة تأثر الاقتصاد القومى بظروف السوق الدولى للمواد الأولية، ويعنى هذا أن التصنيع يعد أيضاً وسيلة للقضاء على أحد مظاهر الاختلالات الهيكلية ألا وهو اختلال هيكل الصادرات.

وتعنى الصناعة زيادة الأهمية النسبية للدخل (الناتج) القومى المتولد فى القطاع الصناعى وزيادة الأهمية النسبية للقوى العاملة التى يستوعبها القطاع الصناعى، ويتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة فى الأهمية النسبية لحجم الموارد الاستثمارية الموجهة الى القطاع الصناعى.

ويأخذ التصنيع أنماطا متعددة، ومن ثم على الدول النامية أن تحدد سياسة أو استراتيجية التصنيع التى تتبناها- فهناك التصنيع الذى يتم عن طريق احلال الواردات، وهناك التصنيع الذى يتم عن طريق بناء وتوسع الصناعات التصديرية- كذلك قد يكون التصنيع بأن تعطى الأولوية للصناعات الاستهلاكية الخفيفة أو قد يتخذ نمط التصنيع بناء الصناعات الانتاجية (الثقيلة) أى استراتيجية بناء الصناعات الأساسية (الصناعات المصنعة).

سنتناول بالتفصيل الاستراتيجيات السابق بيانها- مع التركيز على سياسة التصنيع فى كل منها (وبدقة أكثر فانها جميعا ترتكز على التصنيع). لكى نصل الى اجابة للسؤال الأساسى، وهو مدى اعتماد الدول

النامية على كل منها كسبيل للخروج من التخلف.... ويكون ذلـــك طبقـــا للتقسيم التالى:

-مقدمة

-الفصل الأول: استراتيجية النمو عن طريق احلال الواردات

-الفصل الثانى: استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات مـــن اجـــل التصدير.

-الفصل الثالث: استراتيجية التنمية عن طريق بناء الصناعات الأساســـية "الانتاجية"

-الفصل الرابع: استراتيجية الاعتماد على الذات "التوجيـــه الداخلـــى" أو الاستراتيجية البديلة للتطوير الاقتصادى والاجتماعى.

(مقدمة)

فى أوائل الخمسينات بدأت البلاد المتحررة من الاستعمار بتطبيق عمليات التصنيع[١]. ومن الواضح ان حل هذه المهمة كان يخضع لتأثيرات مستوى تطور البلد المعنى وتركيبه الاجتماعى والاقتصادى، مع نضج الطبقات الحاكمة وقدرتها على التغيير وكذلك توفر وامكانات استخدام الموارد الطبيعية، وطبيعة الارتباطات بالسوق العالمية وغير ذلك من العوامل. وبما أن اختيار استراتيجية التطور الصناعى كان يمس مصالح لا الطبقات والفئات الرئيسية فى البلدان النامية فقط بل ومصالح الدول والاحتكارات الرأسمالية أيضا، فان ذلك الاختيار أثار نقاشا حاميا لم يهدأ حتى الآن[٢].

ذلك أن تطور الصناعة طرح أمام البلدان النامية احدى المهمات الأكثر أهمية وتعقيداً وهى: ايجاد امكانيات تصريف الكمية المتزايدة للبضائع فى الأسواق الداخلية والخارجية وعلى هذا كان يعتمد اختيار التركيب الفرعى، والتوازن بين الأساليب الانتاجية ذات العائد الكبير والأساليب التوزيعية وكذلك توزيع الصناعة.

تعتبر الدراسات الاقتصادية العالمية- عادة- هذه المشكلة بمثابة اختيار بين تطور الفروع الصناعية القائمة على الاستيراد البديل (أى المكرسة لخدمة السوق الداخلى) وبين الفروع التصديرية وخلال ذلك ينظر الى الاستيراد البديل والفروع التصديرية فى عدد كبير من الأعمال

---

(١) كانت هناك فرصة لانشاء بعض الصناعات فى ثلاثينات هذا القرن بعد أزمة الكساد (فى الدول النامية. وسوف نرى ذلك)

(٢) د.شيروكوف: وجهة نظر سوفيتية فى استراتيجية التصنيع فى البلدان النامية. مترجمة من الروسية الى العربية. مجلة النفط والتنمية. السنة الثانية عدد ٤ ١٩٧٧.

المتعلقة بها لاعلى أساسى انها مكملة لبعضها البعـــض، وانمـــا كأســـباب تطويرية تنفى احداها الاخرى.

كان الوضع فى أوائل الخمسينات قد ساعد على أن يجرى اقـوار الاستيراد البديل، فى كل مكان تقريبا كاتجاه رئيسى للتطور الصناعى:

أولاً: ساهمت الفترة الطويلة من الاستغلال الاســـتعمارى الـــى تحويل البلاد النامية الى سوق لتصريـــف صناعـــات الـــدول الرأســـمالية المتقدمة، أى كانت قد تكونت فى هذه البلدان قدرات شرائية لسلع معينـــة، وبالدرجة الأساسية السلع ذات الطـــابع الاســـتهلاكى. وقـــد أدت فـــرص الحماية الجمركية بغرض حماية الصناعات الوطنية الناشئة فـــى مجابهـــة المنافسة الأجنبية الى طرد السلع الأجنبية من السوق المحلية والاســـتحواز على القدرة الشرائية حتى وان كانت المنتجات الوطنية أقـــل جـــودة فـــى مراحلها الأولى.

ثانياً: تتميز فترة الخمسينات- الستينات بسوء الظروف التجاريـــة للبلاد النامية، فقد انخفضت أسعار المواد الأولية المصدرة، بينما ارتفعـــت اسعار السلع المستوردة الجاهزة.

ثالثاً: لم يتم تنطور الفروع ذات الاتجاه التصديرى الاعلى قاعدة من توسيع تصنيع المواد الاولية التقليدية (الزراعية أو المعدنيـــة) ولكـــن الطلب عليها فى السوق العالمية كان قد تقلص.

وأخيراً فان تطور الفروع الصناعية القائمة على الاستيراد البديل كان أن ذاك كما يبدو "الشر الأقل ضرراً" بالنسبة للاحتكارات الأجنبية من توسيع الفروع الصناعية التصديرية فى البلاد الناميـــة فالتطـــور فـــى الانتاج الرأسمالى فى ظروف الثورة العلمية. التقنية خـــلال الخمســـينات والستينات أدى الى تقلص فى استخدام المواد الأولية فى الانتاج وادخـــال

مواد صناعية جديدة وعمليات تكنولوجية حديثة...الخ وكانت النتيجة تقليل طلبات الدول الرأسمالية على أنواع من المواد الأولية (أو السلع المنتجة منها) التى تعرضها البلاد النامية... وفى جانب آخر فقد أدى ذلك الى تدهور حاد فى أوضاع عدد من الفروع الصناعية التقليدية فى البلدان النامية (المواد الغذائية، التبغ، النسيج، الأحذية والجلود. الخ) وبالاضافة الى ذلك فقد ادى ازدياد التنافس مابين الدول الامبريالية ذاتها، وكذلك الناجم عن اجراءات الحماية الجمركية- الى تدفق رأس المال الأجنبى على صناعات البلدان النامية وعلى هذا الأساس كان من الافضل للاحتكارات الأجنبية سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية اقامة فروع لصناعة الاستيراد البديل فى الدول النامية.

وكان من نتائج الظروف المذكورة نشوء وتطور سريع للانتاج القائم على الاستيراد البديل فقد تم توجيه قسم كبير من الفروع الصناعية الى السوق المحلية، علما بأن الاستيراد البديل كان يتم بدرجة رئيسية فى أغلبية البلدان النامية باتجاه السلع ذات الطابع الاستهلاكى بينما عمدت بعض البلدان الاكثر تطورا (الهند -تركيا- البرازيل- الارجنتين) الى انتاج سلع استهلاكية للاستخدام طويل الامد، وكذلك سلع ذات طابع انتاجى.

غير أنه بحلول منتصف الستينات بدأت فعالية استراتيجية التصنيع القائم على قاعدة الاستيراد البديل بالهبوط[١]..... وقد انعكس ذلك على انخفاض معدلات تطور الصناعة لاسيما الفروع الاستيرادية البديلة

---

(١) ذكر الكاتب السوفيتى "شيركوف"- بأن النتائج الهابطة الاستيرادية "الاستيراد البديل" "احلال الواردات" يمكن تفسيرها بخصائص السوق فى البلاد النامية وبأساليب الاستيراد البديلة ذاتها.

مما زاد فى تعطيل القدرات المقررة للصناعة وزيادة فائض الانتاج. وتوسع الاستيراد الصناعى وارتبط بذلك تشديد النضال ضد نظرية الاستيراد البديل "استراتيجية احلال الواردات" فخيبة الأمل فى فعالية هذا الاسلوب كان ينعكس باستمرار متزايد فى وثائق المنظمات الدولية والمؤتمرات المختلفة للعالم الثالث، وقد برز ذلك بشكل واضح فى تلك الجهود المكثفة من قبل دول العالم الثالث نحو اقامة نظام اقتصادى دولى جديد من اهم عناصره نبذ معظم الاستراتيجيات الخاصة بالنمو (احلال الواردات – صناعة التصدير....) واتباع استراتيجية بديلة تقوم على الاعتماد على الذات والتوجيه الداخلى.

الفصل الأول

استراتيجية النمو عن طريق احلال الواردات

أخذت هذه الاستراتيجية شهرة واسعة النطاق، وطبقتها العديد من الدول، كما أنها تعتبر أولى الاستراتيجيات التى أخذت بها بعض الدول- فى نطاق ضيق- فى فترة مابين الحربين العالمتين الأولى والثانية "الثلاثينات من هذا القرن" ثم طبقتها غالبية الدول النامية فى الستينات والسبعينات من هذا القرن.

وسوف تقوم بتقديمها فى اطار التحليل التقييمى الناقد؛ وبالكيفية التى تمكننا من الاجابة على السؤال الجوهرى والمتمثل فى: هل تعد هذه الاستراتيجية سبيلا حقيقيا للتنمية والخروج من التخلف، أم انها تقدم سبيلا وهميا وخادعا يبقى على التخلف والتبعية.

ولكى نتمكن من الوصول الى الاجابة على هذا السؤال سنعرض هذه الاستراتيجية من خلال تناول وتحليل الموضوعات الآتية فى مباحث متتالية كما يلى:

المبحث الأول: الأساس النظرى لاستراتيجية احلال الواردات

المبحث الثانى: مفهوم استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات.

المبحث الثالث: حدود استراتيجية احلال الواردات "مايوجه لها من نقد".

المبحث الرابع: تطبيق استراتيجية احلال الواردات

المبحث الخامس: علاقة استراتيجية احلال الواردات باستراتيجية رأس المال الدولى.

المبحث الأول

الأساس النظرى لاستراتيجية احلال الواردات[1]:

على الصعيد النظرى فان احلال الواردات كاستراتيجية للنمو تستند على نقل وتطبيق فكرة النمو غير المتوازن (Croissance non harmonieuse) –المقابل هو النمو المتوازن (Croissance harmonieuse) (وقد تعرضنا بالتفصيل لتحليل كل من نمطى النمو المتوازن والنمو غير المتوازن فى الباب الثامن الاساس والفروض والحدود والنقد العام.

وحينما نعرض لهاتين الفكرتين فالمقصود هو توضيح مفهوم وأساس استراتيجية احلال الواردات وبطريقة أكثر شمولا تأخذ فى الاعتبار الاقتصاد بأكمله والتطبيق الفعلى لكل منهما.

لكى نتعرف على هاتين الفكرتين يجب الأخذ فى الاعتبار الفكرة التى مؤداها أن النظام "الهيكل" الاقتصادى ينبغى ان يأخذ ككل عضوى مكون من عديد من الاجزاء والفروع. توجد بينهما علاقات اعتماد

---

(1) لم نعرض هنا مفهوم استراتيجيه- وعلاقته بالتخطيط، لاقتناعنا بأن كل استراتيجيات النمو فى اطار التبعية- لا تشكل استراتيجية بالمفهوم (العلمى- ولذا سنعرض لمفهوم الاستراتيجية فى الباب القادم عن الاستراتيجية البديلة.

متبادل، كل جزء أو فرع من هذه الأجزاء أو الفروع يعتمد فـــى وجــوده وأدائه على الاجزاء أو الفروع الأخرى أى أن هنـــاك علاقــات اعتمــاد متبادل بين قطاعات الاقتصاد القومى فى داخل كل قطاع توجد علاقـــات اعتماد متبادل بين فروعه المختلفة هذه الفكرة هى اساس تحليـــل نمــاذج الانتاج وتجديد الانتاج كما رأينا. كذلك فانها الاساس الذى اقيمـــت عليــه جداول المدخلات والمخرجات، والعلاقات بين الصناعات المختلفة والتـــى تسير عليها جميع دول العالم الآن.

النمو المتوازن :

١-يمكن النظر اليه من وجهة نظر نمو كل من الزراعة والصناعـــة، فى نفس الوقت مع الأخذ فى الاعتبار علاقات الاعتماد المتبادل بيـــن هذين القطاعين (فالزراعة تمد الصناعة بـــالمواد الأوليـــة والمـــواد الغذائية الاساسية لقوى العمل. وكذا قوى العمل الفائضة فضلا عــــن الفائض الاقتصادى الزراعى الذى يوجه جزء منه للاستثمارات فــــى الصناعة، فالصناعة تمد الزراعة بالآلات والمعدات الانتاجية اللازمة للانتاج، والمنتجات الصناعية اللازمة للزراعة أسمدة كيماويـــة،،،، وكذلك السلع الاستهلاكية المصنعة للعاملين بالزراعة.

٢-ويمكن النظر ايضا للنمو المتوازن من وجهة نظر مجموع الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية النهائية. وكما رأينا فى الباب الثانى، فـــان الدخول المتحققة فى أحد هذه الفروع تمثل مصدر الطلب على الســـلع الاستهلاكية المنتجة فى فروع أخرى. وهكذا فان الدخول المتولدة فـــى فرع من هذه الفروع يخلق الطلب علـــى انتـــاج الفـــروع الأخـــرى والعكس بالعكس. ولذلك يجب فى نفس الوقت انشـــاء عـــدة فـــروع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية النهائية لضمان وجود طلـــب علـــى

هذه المنتجات. ويضاف اليـــها الخدمـــات الأساســـية فكـــرة النمـــو المتوازن[1] هذه تستلزم بالضرورة وفى نفس الوقت اســـتثمارا فـــى الفروع المختلفة لانتاج السلع الاستهلاكية وكذلـــك بنـــاء الأســـاس المادى للخدمات.

فكرة النمو غير المتوازن[3]:

بالمقابلة لفكرة النمو المتوازن- قدم الاقتصـــادى هيرشـــمان[3] فكرة النمو غير المتوازن وهى تعنى تحقق النمو بمراحل متتابعة فى كـــل مرحلة من هذه المراحل يوجه الاهتمام الى قطـــاع معيـــن مـــن النشـــاط الاقتصادى. وكل مرحلة تعد عملية اعداد وتجهيز للمرحلة التالية. وهكـــذا حتى نصل عبر هذه المراحل الى ان يصبح الاقتصاد القومى فى مجموعة متناسقا. فالمقصود هنا تحقيق نمو غـــير متـــوازن عـــبر سلســـلة مـــن الاختلالات وعدم التوازنات.

ويمكن أن نميز بين مفهومين أساسيين للنمو غير المتناسق "غـــير المتوازن"

*المفهوم الأول:حيث يكون النمو فى نفس الوقت متناسق وغـــير متناسق. فاذا كان الاقتصاد مكون من قطاعين، القطاع الاول المنتج للســـلع الانتاجية. والقطاع الثانى الذى ينتج الســـلع الاســـتهلاكية. وبيـــن هذيـــن القطاعين توجد علاقات اعتماد متبادل. فالقطاع الثانى يســـتخدم منتجـــات

([1]) صاحب هذه النظرية أساساً نيركسى راجع بالتفصيل ماذكرنا، عـــن نمـــط النمـــو المتوازن فى الباب الثانى.

([2]) راجع ماذكرنا عن نمط النمو المتوازن فى الباب الثانى.

([3]) A.C. Hirscbamn: the strategy of economic develop ment London 1961

القطاع الاول كوسائل للانتاج. والقطاع الاول يستخدم منتجات القطاع الثانى كسلع استهلاكية للعاملين به.

ومن المعروف بديهيا أن الفروع المكونة للقطاع الأول تمارس التأثير الاكبر فى توجيه الاقتصاد فى مجموعة نحو النمو حيث انها تعد جوهرية لأداء هذا الاقتصاد.

فضلا عن ذلك فانها تحقق استقلال الاقتصاد فى علاقته بالعالم الخارجي، ووجود هذه الفروع يولد آثارا عديدة فى سبيل التنمية. ومن ثم معدل اكثر ارتفاعا للنمو للاقتصاد فى مجموعة. وعلى ذلك فمن المنطقى اذا ما اخترنا استراتيجية للنمو فانها سوف تكون استراتيجية للنمو غير المتوازن مع القطاع الاول الذى يوجه اليه فى المرحلة الاولى اهتماما كبيرا نسبيا، وعلى ذلك فان الأولوية ستعطى للقطاع الاول فى علاقته بالقطاع الثانى "نمو غير متناسق أو غير متوازن".

ولكن توسع القطاع الاول يعتمد على طاقة القطاع الثانى فى مد القطاع الاول بالسلع الاستهلاكية الضرورية للقوى العاملة – فالقطاع الثانى يتعين ان يكون قادرا على انتاج كمية من المنتجات الغذائية كافية ليس فقط لاشباع حاجات الاستهلاك لقواه العاملة ولكن ايضا لاشباع حاجات القوى العاملة للقطاع الاول ايضا.

فى هذا المعنى والمفهوم الاول للنمو غير المتناسق غير المتوازن يمكن القول ان توسع القطاع الاول يعتمد على حجم فائض السلع الاستهلاكية المنتجة فى القطاع الثانى ومن ثم فاذا كانت جهود التنمية

يجب أن تعطى الأولوية للقسم الاول "القطاع الاول" فانه يجب عدم اغفال علاقات التناسب التى يجب ان توجد بين القطاعين[1].

وفى الاقتصاديات المتخلفة فان سوق السلع الانتاجية الاساسية يعتبر محدود جدا (خاصة اذا ماتبين ايضا ان الحجم الادنى للوحدات الصناعية المنتجة للسلع الانتاجية الاساسية على مستوى من التقدم التكنولوجى العملى مرتفع جدا)، واذا ما كان سوق السلع الانتاجية الاساسية محدودا، فأنه سوف لايكون اقتصاديا انشاء صناعات للسلع الانتاجية الاساسية فى المرحلة الاولى من النمو.

"هذا ما يوصى به مؤيدى فكرة النمو غير المتوازن".

ونتيجة للتحليل السابق ينتهى واضعى استراتيجية النمو من خلال احلال الواردات اعتمادا على فكرة النمو غير المتوازن... الى انه طالما أن سوق السلع الاستهلاكية فى البلاد ذات الاقتصاديات المتخلفة اكثر اتساعا. وسوق يعد اساسا وبالدرجة الاولى سوقا للسلع الاستهلاكية المستوردة. فان النمو يمكن ان يتحقق ويسير فى المرحلة الاولى بواسطة خلق الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية

-وجود هذه الصناعات يولد فى خلال مرحلة ثانية طلب على السلع الانتاجية الوسيطة وبالتالى يخلق ضغطا لانشاء وخلق الصناعات التى تنتجها.

-وتأسيس هذا النوع من الصناعات (المنتجة للسلع الوسيطة) سوف يعطى المجال لوجود طلب على منتجات الصناعات الانتاجية

---

(1) Voir; Dowidar ; Schemas de reproduction et methodologie de la planification socialiste Tiers- monde Alger 1964.

الاساسية ويترتب على ذلك خلق الظروف التى يثير انشائها ويكون ذلـــك فى المرحلة الاخيرة من مراحل النمو.

المفهوم الثانى للنمو غير المتناسق "غير المتوازن":

وهناك طريقة أخرى لادراك وفـــهم النمو غـير المتــوازن، وتقتصر على القطاع الصناعى فى الاقتصاد القومى، فـــى داخـل هـذا القطاع نميز بين الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية النهائية والصناعات المنتجة للسلع الوسيطة، والصناعات المنتجة للسلع الانتاجيـــة الاساسـية. وعلى ذلك يمكن تصور القطاع الصناعى على انه يضم ثلاثة فروع: فـرع لسلع الاستهلاك النهائى، فرع لسلع الانتاج الوسيطة، فرع لسـلع الانتـاج الاساسية.

اذا ما أخذنا فى الاعتبار تأثير كل من هذه الفروع على معـــدل النمو العام، فانه يمكن القول أن الفرع المنتج للسلع الانتاجيـــة الاساسـية يمارس الدور والتأثير الاكبر حيث يولد علاقات ترابط واتصال بين كافـة الفروع ويعد الأساس لانشاء غالبية الفروع الاخرى. ثم بعد ذلـــك يـأتى الفرع المنتج لسلع الانتاج الوسيطة. ويليه الفرع المنتج للسلع الاسـتهلاكية والذى يكون له تأثير أقل فى معدل النمو العلم.

فاذا مارغبنا فى مضاعفة معدلات النمو، فان استراتيجية النمـــو غير المتوازن ينبغى أن توجه الاهتمام فى خلال المرحلة الاولى للتنميـــة للصناعات الاساسية "الصناعات المنتجة لسلع الانتاج الاساسية"

ولكن حيث ان قرارات الاستثمارات تعتمد على وجـــود ســوق لتصريف المنتجات ومدى اتساع هذا السوق- وحيث انه بالنسبة لكل هــذا هو أساس استراتيجية النمو عن طريق احلال الواردات، والتـــى يقدمـــها

روادها للاقتصاديات المتخلفة كأداة لتحقيق النمو عبر سلسلة من عدم التوازنات.

واذا كانت نظرية النمو غير المتوازن تنسب عادة الى هيرشمان، غير انه فى الواقع انها تعد احد نتائج المناقشة التى حدثت فى سنوات العشرينات فى الاتحاد السوفيتى ونموذج التصنيع الذى يجب اتباعه[١].

تاريخيا فان التنمية الرأسمالية[٢] تحققت أولا عن طريق ثورة فى نفس الوقت زراعية وصناعية فى الصناعة فان التصنيع ثم بخلق صناعات منتجة للسلع الاستهلاكية فى خلال المرحلة الاولى وانشاء الصناعات المنتجة للسلع الاساسية فى خلال المرحلة الثانية والتى تتجاوز الوزن النسبى لها ذلك الخاص بالسلع الاستهلاكية (فالصناعات الانتاجية الاساسية تمثل دائما اهمية عظمى فى الهيكل الصناعى) وقد اعقب ذلك احداث تغييرات كيفية فى غاية الاهمية واستخدام احدث فنون التقنية فى كل من الفئتين عن الصناعات.

فى الاتحاد السوفيتى[٣]. ونمط التنمية فى الاتحاد السوفيتى سار على اعطاء الاولوية فى الأولى للصناعات الثقيلة "الصناعات المنتجة السلع الانتاجية الاساسية ونمت التنمية نسبيا بكل من الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والزراعة.

وفى خلال المرحلة الثانية: فبينما استمر اعطاء الأولوية للقطاع الأول (القطاع المنتج للسلع الانتاجية). فان نموذج تخصيص الموارد الذى

---

(١) محمد دويدار: المراجع السابق ذكرها

(٢) M.Dobb : Capitalism development and planning London 1967.

(٣) N. Spulber ; Soviet economic growthin 1920-1954 London 1957

تم تطبيقه قد تم تعديله فى صالح الصناعات المنتجة للســـلع الاســتهلاكية والزراعة.

المبحث الثانى

مفهوم استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات

طبقتها الدول النامية بطريقة أو أخرى للسير باقتصادها فى مسار التصنيع. ويعنى احلال الواردات أن يتم الانتاج محليا للسلع التى كان يتم استيرادها. بالاضافة الى انتاج ماكان يمكن استيراده اذا لم نقم بهذا الانتاج. أى انشاء صناعات بغرض انتاج الواردات الحالية. وكذا ماقد يتم استيراده فى المستقبل ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلى للصناعة التى تحل محل الواردات والسبيل لذلك هو خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة وذلك عن طريق منع استيراد السلع التى يتم احلالها بالانتاج المحلى، مستخدمين فى ذلك اما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الاخرى، ويترتب على فرض القيود على استيراد تلك السلع أمرين:

الأول: أن المنتج المحلى يصبح فى وضع افضل من المنتج الاجنبى من حيث المنافسة السعرية ذلك ان سعر السلعة المستوردة بعد اضافة التعريفة تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية.

الثانى: بفرض هذه القيود على الاستيراد ينشأ محليا فائض فى الطلب على هذه السلع مماينرتب عليه ارتفاع اسعارها وبالتالى ربحية الاستثمارات فيها، تتجه الموارد المحلية الى الاستثمار فى انشاء الصناعات التى تقوم بانتاج هذه السلعة التى كان يتم استيرادها من قبل.

*وسياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات تمر بمراحل متعددة.

-اما المرحلة الأولى: فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية. وبالتالى تتميز المرحلة الاولى باحلال

الواردات للصناعات الاستهلاكية. وتسود هذه الصناعات الهيكل الانتاجى الصناعى.

-**أما المراحل التى تلى ذلك** فيمكن أن يتخذ التصنيع احد طريقين

الطريق الأول: فيتخذ نمط احلال الواردات للصناعات الوسيطة ثم بعد ذلك الصناعات الانتاجية الاساسية. التى تنتج وسائل الانتاج وذلك عن طريق تأثير قوة الدفع أو الارتباط الى الخلف.

أما الطريق الثانى: فبموجبه تتحول صناعات المرحلة الأولى أى الصناعات الاستهلاكية الى مجال الصادرات. ويمكن أن يتم سلوك الطريقين فى نفس الوقت.

ومن المفروض ان يترتب على سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات:

١-تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، بل ان ذلك بعد أحد الاسباب الرئيسية وراء اتباع هذه الاستراتيجية. فضلا عن التوفير فى استخدام النقد الأجنبى.

٢-كذلك سوف يترتب على هذه الاستراتيجية انخفاضا للأهمية النسبة للواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية.

٣-كذلك من المفروض ان تؤدى هذه الاستراتيجية الى الزيادة المستمرة فى الاهمية النسبية للدخل القومى المتولد فى القطاع الصناعى.

٤-كذلك يفترض ان تؤدى سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات الى توسع مستمر فى فرص العمالة الصناعية وبالتالى زيادة الاهمية النسبية للعمالة فى الصناعة.

٥-كذلك فانه طبقا لمؤيدى هذه الاستراتيجية فانها تؤدى الى زيادة معدل الادخار والاستثمار على المستوى القومى ذلك ان سياسة الحماية المصاحبة لهذه الاستراتيجية سوف تؤدى الى ارتفاع اسعار السلع التى قيد استيرادها بالنسبة للاسعار السائدة للسلع الاخرى. وبصورة خاصة السلع الزراعية.

وهذا يعنى توزيع الدخل القومى لصالح قطاع الصناعة،وزيادة الارباح فى قطاع الصناعة. وهذه سوف يؤدى الى زيادة معدل الادخار والاستثمار وبالتالى معدل نمو الدخل القومى.

وسوف نرى هل أدى تطبيق هذه الاستراتيجية فى الواقع العملى بالنسبة للدول النامية الى تحقيق هذه الآثار.

أولا: أين يبدأ احلال الواردات:؟

-السؤال الرئيسى هو ماهى أولويات استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات؟ وماهى السلع التى تبدأ بعرض الحماية عليها؟

*ان الاجابة على هذا السؤال سواء من الناحية النظرية وهو مادعى به اصحاب استراتيجية احلال اولويات الواردات أو من الناحية العملية. وهو ماحدث فى جميع الدول النامية هو السلع الاستهلاكية. أى البدء بالصناعات الاستهلاكية.

-لماذا التركيز فى البداية على صناعات السلع الاستهلاكية فى استراتيجية احلال الواردات؟

***أن الحجة الاولى والبسيطة فى هذا المجال هو:**

١-أن الفجوة بين نفقة انتاج السلع الاستهلاكية الصناعية محليا وبين نفقة استيرادها أقل بكثير من تلك الفجوة فى حالة السلع الوسيطة أو السلع الانتاجية، ومن هنا فانه يبدو لواضعى السياسة الاقتصادية أن تقييد أو منع استيراد السلع الاستهلاكية يجعل مزايا احلال الواردات يمكن الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة.

٢-بالاضافة الى حقيقة وجود طلب قائم فعلا بالنسبة للسلع الاستهلاكية: فالسلع الاستهلاكية الصناعية يتم استيرادها فعلا ولها سوق محلى. أما الطلب على السلع الانتاجية والسلع الوسيطة يتوقف على وجود برنامج استثمارى يتم تنفيذه.

٣-كما أن الزيادة فى نفقات وارتفاع اسعار جزء عام من السلع الاستهلاكية الصناعية وخاصة المعمرة يعتبر أقل ضررا للنمو الاقتصادى من ارتفاع أسعار السلع الانتاجية او الوسيطة.

٤-كذلك فان الخبرات الفنية والتنظيمية والمهارات المطلوبة للصناعات الاستهلاكية ليس من الصعب الحصول عليها فى الدول النامية.

ثانيا: أدوات احلال الواردات:

تقوم استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات على استخدام ادوات معينة هى: التعريفة الجمركية، وسياسات تقييد الواردات عن طريق تطبيق نظام الحصص، أو نظام تصاريح الاستيراد، كذلك يستخدم الرقابة على الصرف كوسيلة لتقييد الواردات. وعادة يصاحب هذه الادوات وجود عنصر صرف مغالى فيه، أى سعر صرف يعكس قيمة العملة الوطنية باعلى من قيمتها الحقيقية، وتقوم الحكومة بفرض تعريفة جمركية عالية على السلع الاستهلاكية الصناعية بما يكفى لاغلاق السوق

المحلى، بينما تقوم بتخفيض التعريفة على الواردات من السلع الانتاجية والسلع الوسيطة، بل تكاد تختفى. وهكذا تبدأ المرحلة الاولى لسياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات بتوسع الصناعات الاستهلاكية سنة بعد أخرى حتى نصل الى حدود المرحلة الاولى. وذلك باستنفاذ فرص احلال الواردات فى السوق المحلى، أى حتى تستنفذ فرص احلال الواردات للسلع فى السوق المحلى، أى حتى تستنفذ فرص احلال الواردات للسلع الاستهلاكية محليا أى لم يعد هناك أى مجال لاحلال آخر للواردات (حيث تشمل السلع الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة) والمفروض انه بعد انتهاء االمرحلة الاولى ان ينتقل الاقتصاد الى المرحلة التالية وهى انشاء الصناعات الوسيطة والصناعات الانتاجية، أو الدخول فى مجال التصدير- والواقع أن معظم الدول النامية- ان لم يكن جميعها- التى اتبعت استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات قد وقعت فى مصيدة المرحلة الاولى، ولم تستطيع الخروج منها، ويرجع ذلك الى هيكل الحماية الذى اختير لتنفيذ سياسة احلال الواردات ونمط التصنيع، فضلا عن الفروض التى تتضمنها هذه الاستراتيجية، والآثار المترتبة عليها وحدودها وهذا ما سنناقشه فى النقطة التالية.

ثالثا: الفروض التى تتضمنها هذه الاستراتيجية:

لكى نصل الى اعطاء هذه الاستراتيجية تقييم ناقد فيجب ابراز الفروض التى تتضمنها وتحتويها وهى:

١)أن التنمية الاقتصادية يجب ان تتحقق فى البلاد المتخلفة بواسطة ميكانزم السوق والذى يعتبر جزء من السوق الرأسمالى العالمى- وفى داخل هذه المجتمعات فان السوق محدود وخاصة ذلك الخاص بالسلع الانتاجية الاساسية والسلع الوسيطة.

٢)هذه الاستراتيجية لاتأخذ فقط الهيكل الموجود للطلب على السلع الاستهلاكية كمعطى ولكنها تعتبره الدعامة الاساسية التى ترتكز عليها. وعلى ذلك فانها تعتمد على الهيكل الموجود لتوزيع الدخل ومن ثم على نوع علاقات الانتاج الموجودة وهى علاقات انتاج ليست بالطبع فى صالح المنتجين المباشرين.

٣)تشير هذه الاستراتيجية الى ان السبيل التكنولوجى الوحيد المتاح امام الاقتصاديات المتخلفة لانتاج السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية سيكون باتباع التكنيك "التكنولوجيا" الموجودة حاليا فى البلاد الرأسمالية والسوق الرأسمالى وهو تكنيك يتفق مع الوضع الحالى لتركز وتمركز رأس المال فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

٤)يستمر الاقتصاد المتخلف (على الاقل حتى نهاية المرحلة الاخيرة) فى استيراد السلع الانتاجية الاساسية من العالم الخارجى (الاقتصاديات الرأسمالية) وبالتالى الابقاء على وضع التبعية.

٥)تشير هذه الاستراتيجية الى ان للتنمية طريقا وحيدا لاغير وان هذا الطريق الوحيد هو الطريق الذى شقه المجتمع الغربى وغنى عن الذكر ان افتراض تقدم البشرية جمعاء وفق نموذج وحيد وبطريقة خطية لايحكم على الشعوب الاخرى بالعقم فقط ولكنه يتنافى مع قدرة البشرية على اصطناع أساليب حياة مختلفة ومتجددة تجعل من التقدم ظاهرة متشعبة وثرية بل ماتسهم به عبقريات الشعوب، كما ان جعل

التقدم مرادفا لمحاكاة الغرب يعنى تخلى بقية الشعوب عـــن ثرائـــها الحضارى وقدراتها الابداعية لتصبح بمثابة القردة من البشر[1].

٦)تفترض هذه الاستراتيجية ضمنيا بقاء الوضع فـــى الريـــف علـــى ماهو عليه وفى انتظار مايتحقق فى المرحلة الاولى للنمو الصنـــاعى وبالتالى ايضا فانها تفترض بقاء وضع الزراعة على مـــاهو عليـــه. بينما الصفة الغالبة للاقتصاديات المتخلفة أنها اقتصاديات زراعيـــة، ولابد أن يشمل التطوير الزراعة ايضا ضمن خطة شـــاملة لتطويـــر الاقتصاد بأكمله تقـــوم علـــى الاعتمـــاد المتبـــادل فـــروع النشـــاط الاقتصادى.

---

(1) اسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى جديد الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٦ ص١٣٦.

المبحث الثالث

حدود استراتيجية احلال الواردات (مايوجه اليها من نقد)

بطريقة أكثر وضوحا وشمولا يمكن القول أن هذه الاستراتيجية يمكن توجيه نقاط النقد الآتية اليها "حدودها"

١)لم تتوصل هذه الاستراتيجية (بوعى أو بدون وعى) التى تتاول اصل عملية التخلف وأسبابه (وكيف أنه ظاهرة من نتاج التطور الرأسمالى) [(١)] ومن ثم لم تتوصل الى معرفة امكانية التنمية وحدوثها من عدمه فى الاطار الذى خلق التخلف أى فى اطار علاقات الانتاج الرأسمالية.

٢)تتجاهل امكانية أن المجتمع يختار طريقا للتنمية يكون فيه الاتجاه فى المدى الطويل الى الغاء واختفاء القيم السلعية، تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة يجب تحقيقها بواسطة مجهود واع للتخطيط حيث يجب ان تكون السياسة فى خدمة الاقتصاد وعملية التخطيط هذه تكون عبارة عن عملية للامام والخلف[(٢)] (goan back) ذهاب واياب (va et vient) فى خلال هذه العملية يجب أن يتم أولا تحديد الطلب الذى يجب القيام باشباعه، ثم العودة عن طريق تحديد العوض والانتاج الذى يواجه ويقوم باشباع هذا الطلب.

٣)حتى ولو بقينا فى اطار تحليل هذه الاستراتيجية فانها لاتأخذ فى الاعتبار الحقيقة التى مؤداها انه عندما نتناول التنمية (والتى هى

(١) راجع فى الجزء الخاص بالتخلف.

(٢) سوف نعرض بالتفصيل لعملية تخطيط التنمية الاقتصادية فى الباب الاخير من المحاضرات.

P.salama : le proces de sraus- developpement maspeco 1972 pacis.

ظاهرة وعملية طويلة الاجل) فانه مايجب توجيه النظر اليه واخذه فى الحسبان ليس الطلب الفعلى ولكن الطلب المحتمل- من هذه الزاوية فان السوق لن يكون محدودا كما نتصوره.

٤) تراكم رأس المال "الاستثمار" فى البلاد المتخلفة كانت له نتائج تتمثل فى زيادة عدم المساواة فى توزيع الدخول وزيادة نصيب الربح فى الدخل القومى (كنتيجة لتطبيق استراتيجية احلال الواردات). وقد نتج عن العاملين الاخيرين ان- الطلب أصبح اكثر فأكثر مقصورا على الطبقات المتميزة. وقد اعترفت بذلك اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية: بالدرجة التى تمت بها عملية التصنيع القائمة على احلال الواردات.. وخصوصا حينما اتجهت لانتاج السلع المعمرة فان النمو والزيادة فى طلب السوق أصبحت بالضرورة رأسيا حيث أنه يعتمد أكثر فأكثر على القوة الشرائية للقطاعات ذات الدخل المرتفع (وهذا ما أوضحه الاقتصادى بيير سلامة)

٥)هذه الاستراتيجية لاترى فى عملية التصنيع- انه عملية مستمرة ذاتيا. ومن وجهة نظر الطلب، بمعنى انها عملية تخلق الطلب الخاص على انتاجها على مدار المرحلة التى يتم فيها وضع الأساس الصناعى للاقتصاد (الاعتماد المتبادل بين الفروع المختلفة) كما انها تؤدى الى هيكل صناعى غير متوازن تسوده الصناعات الاستهلاكية وتتعدم فيه الصناعات الانتاجية او الوسيطة وكما تشير تجربة غالبية الدول النامية فانه بعد استنفاذ فرص احلال الواردات للصناعات الاستهلاكية يبقى الاقتصاد القومى والقطاع الصناعى في المرحلة الاولى غير قادر على التحول الى انشاء الصناعات الوسيطة والانتاجية كما يصبح غير قادر على الدخول فى مجال الصادرات. كما يعجز

النمو الصناعى (سياسة التصنيع طبقا لهذه الاستراتيجية) عـــن خلـــق فرص العمالة الكافية نتيجة للتحيز الذى يخلقه هذا النمط من التصنيـــع لاستخدام الفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال.

٦)حقيقة أن استراتيجية النمو عن طريق احلال المنتجـــات المحليـــة محل سلع الاستهلاك الصناعية المستوردة من البلاد المتقدمـــة مـــن شأنه – أن يحقق فى البداية وفرا فى العملة الاجنبية يتم استخدامه فى استيراد الآلات والمهمات وغيرها من سلع الانتـــاج- علـــى ان هناك حدود لما يتسنى تحقيقه من وفر فى هذا الطريق. ومن ناحيـــة اخرى يتناقص باستمرار مقدار هذا الوفر مع اطراد التوسع فى انتـــاج سلع الاستهلاك الصناعية بالداخل (السلع المعمرة) ومع التوسع فـــى استيراد السلع الانتاجية، والوسيطة والوضع فى الدول النامية يشـــير الى أنه ليس هناك أى دليل على تحسن موقف مـــيزان المدفوعـــات نتيجة لسياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات- وهـــذه النتيجـــة لاتتعلق فقط بالمدى القصير ولكنها النتيجة فى المدى الطويـــل، فلـــم يترتب على سياسة احلال الواردات خفض الواردات بل فى كثـــير مـــن الحالات زادت الواردات بشكل محلوظ، وادى ذلك الى زيادة اعتمـــاد الاقتصاد القومى على الواردات بمعنى ان توداد نسبة القيمة المضافـــة المحلية التى تعتمد على الواردات، وهذا يؤدى الى انخفاض مرونـــة الواردات وعدم القدرة على المساس بأى بند من بنودها وأن وجـــود الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة يعتبر حاسما لســـير عجلـــة الانتاج، ويترتب على هذا الجمود فى الـــواردات ان تـــتزايد النفقـــة المحلية ممثلة بالدخل الضـــائع نتيجـــة لأى انخفـــاض محـــدد فـــى الواردات، ويتمثل هذا الجمود فى هيكل الواردات فـــى أن المســـاس

بالواردات من السلع الانتاجية سوف يترتب عليه انخفاض معدل زيادة الطاقة الانتاجية، كذلك فان المساس بالواردات من السلع الوسيطة سوف يترتب عليه عدم القدرة على تشغيل الطاقة الانتاجية تشغيلا كاملا.

مماسبق يتضح لنا انه من المحتم فى ظل الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية، أن تعتمد دائرة التصنيع بالبلاد النامية الى انتاج جانب كبير من الآلات والمعدات وغيرها من السلع الانتاجية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

٧)تشير خبرة كثير من الدول النامية فى تطبيق هذه الاستراتيجية الى انتشار مستوى الكفاءة الانتاجية المنخفضة للصناعات التى تعمل فترة طويلة فى ظل الحماية الجمركية المصاحبة لانشاء هذه الصناعات. حقيقة ان احد الحجج الاساسية لفكرة الصناعة الوليدة والحماية المطلوبة لها هو ان الصناعة الجديدة تفتقر الى الخبرة والكفاية التى تتمتع بها الصناعات المنافسة على المجال الدولى. ومن ثم فهى فى حاجة الى فترة من التعليم واكتساب الخبرة والمهارات التنظيمية الكافية التى تجعلها قادرة على المنافسة، ومن ثم فهى تحتاج الى الحماية خلال فترة التعليم واكتساب الخبرة-الا أنه فى اغلب الاحيان تتحول هذه الحماية الى حماية دائمة هدفها وقاية صناعات ومنشأت غير كفء انتاجيا- حيث ترتفع نفقات الانتاج عن طريق الفقد والضياع والذى ينشأ عن المنافسة من خلال زيادة عدد الوحدات الانتاجية التى يحصل كل منها على نصيب ضئيل من السوق ومن ثم يكون غير قادر على استغلال طاقته الكاملة وبالتالى تسود الطاقة

العاطلة هذه الصناعة والدلائل على انخفاض الكفاءة الانتاجية واضحة والامثلة على ذلك متعددة.

٨)تؤدى سياسة احلال الواردات الى خلق هيكل للانتاج يجعل من الصعب استخدام طاقته الانتاجية دون انسياب ضخم لرؤس الاموال من الخارج(١). فطبقا لما سبق فانه ينشأ نتيجة لتطبيق الاستراتيجية هيكل انتاجى لايعمل بكفاءة الا بالارتفاع المستمر فى الواردات من مستلزمات الانتاج-وهكذا تنشأ الحاجة المستمرة للواردات من السلع الوسيطة لتشغيل الطاقة الانتاجية القائمة. ويترتب على الاختلال أو النقص فى هذا النوع من الواردات نشوءالطاقة الانتاجية العاطلة على نطاق واسع وهكذا تنشأ الحاجة المستمرة الى رؤس الاموال الاجنبية لتمويل الواردات الوسيطة لتشغيل الطاقة الانتاجية.

ويشير البعض(٢) الى انه يجب التأكيد على ان المعونة الخارجية التى يترتب على انسيابها الحصول على مستلزمات الانتاج اللازمة سوف تزيد الامر سوءا بدلا من تقديم حلول ناجحة. وذلك أن المعونة الخارجية سوف تؤدى الى ان يظل يعمل الاقتصاد القومى فى ظل هيكله الانتاجى السائد، وهو هيكل انتاجى مختل وفى ظل السياسات التى خلقت هذا الاختلال، وبالتالى فان هذه المعونة التى تساعد الاقتصاد على ان يستمر فى ظل الاختلالات تختلف عن تلك المعونة التى تساعد على تصحيح مصادر هذه الاختلالات من جذورها.

---

(١) عمرو محى الدين. المرجع السابق ذكره ص٣٧٥.

(٢) عمرو محى الدين- المرجع السابق ذكره ص٣٧٥.

٩)هناك خطورة ألا تؤدى سياسة التصنيـــع عـن طريـق احــلال الواردات فى الاجل الطويل الى زيادة الادخار والاستثمار كمـا هـو متوقع بل على العكس فهذه الاستراتيجية تتضمـــن عوامـل كامنـة تتفاعل لدفع الاستهلاك للزيادة، فـالتحيز مـن اجـل انتـاج السـلع الاستهلاكية بدلا من الصناعات الانتاجيـة أو صناعـات التصديـر، سوف ينعكس فى صورة زيادة استهلاك السلع الاستهلاكية، كمـا ان وجود الطاقة العاطلة يخلق ضغوط الزيـادة الاسـتهلاك، فاسـتخدام الطاقة العاطلة لزيادة انتاج السلع الاستهلاكية يتطلب زيادة الاستهلاك لاستيعاب هذه الزيادة، مثل تسهيل البيع بالتقسـيط، ومنـح قـروض وسلفيات بشروط سهلة للعاملين والموظفيـن لاغـراض الاسـتهلاك ويترتب على ذلك كله انخفاض معدل الادخار عما كـان يمكـن ان يصل اليه....... هذه النتائج هى ماتؤكده خبرة جميع الـدول الناميـة التى اتبعت هذه الاستراتيجية بلا استثناء والاختلاف فيما بينـها فـى الدرجة وليس فى الجوهر، وليس غريبا اذا أن نجد كثيرا من الـدول النامية تقوم بانشـاء صناعـات الراديـو والتليفزيـون والـبرادات الكهربائية، وادوات التجميل، وخطـوط تجميـع السـيارات.. الـخ. والغريب من الامر ان توجه الموارد نحو انشاء هذه الصناعات قد تـم فى دول تتبع الى حد ما اسلوب التخطيط وتوجه فيها الدولة المـوارد نحو الاستخدامات المختلفة، والحكومة حينما تتخذ قـرارات بانشـاء مثل هذه الصناعات بعد تقييد الاستيراد من المنتجات المنافسة لاتؤدى فقط الى فقد وضياع فى الموارد القومية. ولكنـها تعكـس تفضيـلا اجتماعيا تجاه مصالح وفئات وطبقات معينة هى مستهلكة لهذه السـلع هذه هى استراتيجية النمو عن طريق احلال الـواردات مـن حيـث

أساسها النظرى ومفهومها وفروضها الاساسية وحدودهـــا وآثارهـا وكيف انه على الصعيد النظرى تقف عاجز عـــن تقديـم اى سـبيل حقيقى لتنمية البلاد المختلفة. وسنرى ذلك بصـــورة اكــثر وضوحـا وجلاء حينما تعرض لهذه الاستراتيجية على صعيد الواقع العملـــى. وهذا ما سوف تقوم بتحليله فى الفصل الثانى- وعلى اية حال يمكـن القول ان هذه الاستراتيجية لم تؤكد ولم تنشأ فى تخيلات وتصـــورات "هيرشمان" وغيره من مؤيديها فحسب، والذين قدموها كاســـتراتيجية لتنمية البلاد المتخلفة ولكنها فى حقيقة الامر نتاج عملية ونمط نمـــو الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى مراحله المختلفـــة ووجـــدت اساســا لتحقيق مصالحه[1] وسوف نوضح ذلك تفصيلا.

([1]) محمد دويدار .المرجع السابق الاشارة اليه.

المبحث الرابع

تطبيق استراتيجية احلال الواردات

سنرى فى هذا المبحث مكان هذه الاستراتيجية من حقيقة العملية العالمية للنمو والتخلف[١]. بعد أن تعرضنا بالتحليل للجوانب النظرية لاستراتيجية احلال الواردات وكيف تقدم على الصعيد النظرى. نركز على المجال التطبيقى لهذه الاستراتيجية اى تطبيقها فعلا فى الواقع، لكى نرى ماهى حقيقة النتائج التى اعطتها وهل تكون هذه النتائج بالنسبة للمجتمع المتخلف حلا لتخلفه وتعطى الوسيلة للخروج من التخلف والتبعية.

على صعيد الواقع العملى للعملية العالمية للتطور والتخلف فان احلال الواردات كاستراتيجية للنمو قد ظهرت فى مرحلة محددة من تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى..

أولا: كعملية محدودة النطاق الى ان اصبحت معروفة كيفيا ابتداء من الثلاثينات فى هذا القرن ١٩٣٠ ولكنها كانت قد انطلقت فعلا فى بلاد امريكا اللاتينية وخاصة (البرازيل، والارجنتين) وفى مصر، وفى الهند.

ثانيا: فى فترة متأخرة- وفى اطار الجهود المبذولة من قبل الدول المتخلفة- بعد حصولها على استقلالها السياسى وذلك فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وخاصة فى الخمسينات والستينات من هذا العصر (وقد طبقتها الغالبية العظمى من البلاد المتخلفة).

---

(١) أشرنا فى ذلك بصفة أساسية على كتابات استاذنا الدكتور محمد دويدار المرجع السابق الاشارة اليها.

سنرى الان بدون الدخول فى تفصيلات كيف يتم التطبيق العملى لعملية النمو عن طريق احلال الواردات فى الفترتين:

أولا: فى الفترة الأولى: الثلاثينات من هذا القرن:

-لقد نتج عن الاستعمار الاستيطانى (الاحتلال) لهذه البلاد ان تم ادماجها فى السوق العالمى الرأسمالى (فى مرحلة تابعة للاستعمار) دمجا تحقق من خلال عملية مستمرة للتراكم البدائى لرأس المال فى هذه البلاد.

-تغلغل رأس المال الاجنبى فى هذه البلاد اخضع طرق الانتاج الداخلية لسيطرته (حيث فرض قوانينه وهيمنته عليها جميعا) طرق انتاج عائلية- شبه اقطاعية- شبه رأسمالية وعمل على تغيير الخصائص الاساسية لبعض منها.

-كما أتاح الفرصة لوجود عرض من القوى العاملة فى السوق.

-كذلك هيأ الظروف لظهور رأس مال محلى فى داخل رأس المال الأجنبى وبالتعاون معه (يسميه البعض رأس مال وطنى) استقر هذا الوضع وعمل على توجيه الاقتصاد القومى فى مجموعة لخدمة التجارة الخارجية (اشباع حاجات الاقتصاد الأم)- فحركة ديناميكية الاقتصاد تعتمد على منتجات التصدير.

- مع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩) والكساد الكبير فى السنوات من ١٩٢٩-١٩٣٣ فان مجموعة من الظروف والعوامل ادت الى بناء بعض الصناعات الاستهلاكية فى الاقتصاديات المتخلفة (صناعات الغزل والنسيج فى مصر، فى الهند، بعض الصناعات فى الارجنتين، البرازيل):-

أولا: الكساد الكبير والذى عكس الأزمـــة المتعمقـــة والهيكليـــة للاقتصاد الرأسمالى "رأس المال" والحرب العالمية الاولى والتى هى فـــى حقيقتها حرب بين رؤس اموال- أضعفـــا سـيطرة رأس المـــال المـــترو بوليتان "المركز" على البلاد المتخلفة – مما أعطى الفرصـــة والامكانيـــة لرأس المال الأجنبى أو المحلى أثناء الحرب وخـــلال الأزمـــة- وحيـــث السوق فى هذه الاقتصاديات المتخلفة كانت منعزلة في ان يتجه نحو انشاء فروع جديدة للانتاج الصناعى. وكانت هذه أيضا بالنسبة للغالبية الكـــبرى من البلاد المتخلفة فرصة لادخال نظام من التعريفات الجمركية بغـــرض حماية النشاطات الصناعية الجديدة (وهذه على الاقل كانت حالة مصر فـــى هذا الوقت عندما أنشأت صناعات الغزل والنسيج فى عام ١٩٣٠- فمـــن اجل حماية هذه الصناعة الوليدة الناشئة من المنافسة القوية والتهديد الـــذى تتعرض له والناتج من اغراق السوق بالمنسوجات اليابانية مرتفعة الجـــودة وذات السعر المنخفض والتى توافقت وتزامنت مع فـــترة الكســـاد[١] – ان كان من الضرورى أن يتم وضع تعريفة جمركية (رسوم جمركية مرتفعـــة جدا على المنسوجات المستوردة لحماية المنسوجات المصرية)ضمن نظـــام عام للحماية الجمركية.

ثانيا: عامل آخر وهام وهو نتيجة للوضع الـــذى كـــانت عليـــه صادرات البلاد المتخلفة ويتمثل فى:هبوط الصادرات من حيث الحجـــم- والتدهور الملحوظ جدا فى اسعارها. وذلك فى ظل اتجاه طويـــل المـــدى يشمل انخفاض فى معدل زيادة الطلب على المنتجات الاساســـية(المـــواد

(١) سياسة الاغراق من السياسات التى تلجأ اليها بعض الدول-بهدف زيادة قدراتـــها عن طريق بيع المنتجات فى الخارج بسعر اقل كثيرا من ســـعر بيعـــها فـــى الداخـــل (التمييز فى السعر)

الأولية) وتدهور فى معدلات التبادل الخاصة بها وكل ذلك ادى الى خفض مقدرة الاقتصاد المتخلف على الاستيراد (المقدرة الاستيرادية للاقتصاد القومى تعتمد اساسا على حصيلة صادرات هذا الاقتصاد – أى مقدرة الصادرات على تمويل واردات هذا البلاد) وكانت هذه بمثابة اعلان لنهاية الفترة التى كانت خلالها الصادرت هى العامل الاساسى والمحرك لنمو الاقتصاد.

وفى غياب الواردات كان من الطبيعى ان يتجه الحل الى محاولة احلال هذه الواردات عن طريق انشاء صناعات معينة.

ثالثا: الانتاج المحلى لهذه السلع (والتى تم انشاء الصناعات المنتجة لها عن طريق سياسة احلال الواردات) كان مجزيا لرأس المال الذى يسيطر على الاقتصاد، حيث من جهة كان يوجد مقدما طلب على هذه المنتجات. ويزيد من هذا الطلب نمط وهيكل توزيع الدخول- وعادات وانماط الاستهلاك التى وجدت وارتبطت بالواردات.

ومن جهة أخرى فانه فيما يتعلق بالعرض- فان أربحية انتاج هذه السلع كانت مضمونة ومحققة بالعوامل الآتية:

أ-وجود قوى عاملة رخيصة نسبيا فى السوق والتى يمكن استخدامها حتى مع مستوى تكوين فنى نسبيا منخفض، فى انتاج السلع الاستهلاكية المصنعة (الصناعات النسجية المنتجات الغذائية- الطبق "التبغ" .. الخ)..

هذا العرض من القوى العاملة يأتى من مصدرين:

١-تدفق العمال الآتين "القادمين" من الريف كنتيجة للعملية المستمرة للتراكم البدائى لرأس المال والنزوح نحو المدينة (Exode rurale)

٢-زيادة القوى العاملة الناتجة عن الزيادة الطبيعية فى السكان.

ب-وجود قدر معين من الخدمات الاساسية (ولكـــن لايجـب أن تنسى انه قد تم انشائها من قبل لتوجيه الاقتصاد لخدمة التجارة الخارجية)

هذه المجموعة من العوامل ادت الى خلق عدة صناعـات والتـي حلت منتجاتها محل المنتجات المستوردة (التى كان يتـم استيرادها مـن الخارج) وعلى ذلك فان نموذج احلال الواردات قد تحـدد بتشـكيله مـن المنتجات وله الخصائص الآتية:

١-بساطة فى الفن الانتاجى المستخدم "التكنولوجيا" الامر الذى نتـج عنه طلب ضعيف على السلع الانتاجية المستوردة.

٢-الجزء الاكبر من المواد الاولية الضروريـة والمسـتخدمة فـى الانتاج كانت من أصل محلى.

٣-كان من المنطقى ان نموذج احلال الواردات يصل الـى نتيجـة مؤداها تخفيض الضغط على ميزان المدفوعات ولكن فى اطار تلـك التبعية العامة للاقتصاد بأكمله والتى كانت مـن السـمات الاساسـية والبارزة لاقتصاديات البلاد المتخلفة، هذه التبعية تتمثل مظاهرها فيما يلى[1]:

أ)تبعية ناشئة عن صادرات هذه البلاد المتخلفة والتى استمرت فـى الانسياب والتوجه نحو المراكز الرأسمالية المتقدمة.

ب)تبعية من خلال نمط الاسـتهلاك (mode de consommation) والذى يتم تحديده وتغييره من خـلال علاقـات التبـادل مـع المركـز (الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة).

---

(١) د.محمد دويدار-المرجع السابق الاشارة اليه باللغة الفرنسية.

جـ) تبعية ناشئة عن استمرار الاقتصاديات المتخلفة فى استيراد السلع الانتاجية الاساسية من المراكز الرأسمالية المتقدمة والتى تتضمن فى نفس الوقت تبعية تكنولوجية "تقنية" أيضا.

*ماهى النتائج التى تحققت عن تطبيق مثل هذه الاستراتيجية (احلال الواردات) من وجهة نظر الفوارق الاقليمية "الجهوية" خاصة من وجهة نظر العلاقة بين الريف والمدينة؟

لقد كانت الظروف والشروط التى صاحب انشاء هذه الصناعات من خلال نموذج احلال الواردات اكثر ملائمة ومناسبة لتركيزها فى المناطق الحضرية (المدن وخاصة الكبرى منها والتى تتوافر فيها شبكات الخدمات الاساسية وعلى وجه الخصوص وسائل النقل والمواصلات والقرب من الموانى).

فى هذه المناطق الحضرية فى جميع الدول التى طبقت سياسة احلال الواردات – تم فعلا اقامة هذه الصناعات. وقد نتج عن ذلك زيادة فى حدة الفوارق الاقليمية بين المناطق الحضرية من جهة (والتى تتصف بعدم تجانس الهيكل الاجتماعى) وبين المناطق الريفية من جهة اخرى (والتى يكون فيها ايضا الهيكل الاجتماعى غير متجانس).

على أية حال فان هذه المرحلة الأولى (الثلاثينات من هذا القرن) شهدت انشاء بعض الصناعات عن طريق احلال الواردات- تمثل لهذه

البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة (الاقتصاد العالمى) مساهمة فى خلق شكل جديد من تقسيم العمل الدولى الرأسمالى[١].

نرى الآن تطبيق هذه الاستراتيجية فى الفترة الزمنية الثانية

ثانيا: الفترة الثانية: لتطبيق استراتيجية النمو من خلال احلال الواردات "مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن"[٢]:

*تبدأ المرحلة الثانية لتطبيق هذه الاستراتيجية مع تعاظم حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات ومع حصول هذه المستعمرات على استقلالها السياسى (وقد بدأ تعاظم تلك الحركات بعد الحرب العالمية الثانية. وفى الخمسينات والستينات من هذا العصر وقد صاحبه تزايد المد الاشتراكى).

وينبغى أن نشير هنا الى أن هذا الاستقلال السياسى فى بعض الاحيان كان حقيقيا. ولكن فى غالبية الاحوال كان شكليا. والمعيار فى ذلك هو سير هذه البلاد فى تحقيق استقلالها الاقتصادى فالقضاء على التبعية والخروج من التخلف والبدء فى بناء مجتمع الاشتراكية.

ونشير هنا ايضا الى أن اشكال الحصول على الاستقلال السياسى لعبت دورا بالغا فى تحديد اهداف كل دولة. فالثابت تاريخيا ان الدول التى حصلت على استقلالها اثر حرب تحرير ضارية مع المستعمر وضحت بالالاف من ابنائها فى سبيل تحقيق هذا الهدف (الجزائر، انجولا...) تختلف تماما عن تلك الدول التى حصلت على استقلالها نتيجة مفاوضات

---

(١) سيتضح ذلك بالتفصيل حين تقديم استراتيجية رأس المال والمراحل التى مر بها تقسيم العمل الدولى الرأسمالى.

(٢) قدمنا فى البداية المراجع الأساسية- ونشير الى أن أهمها كتابات الاستاذ الدكتور محمد دويدار بالعربية والانجليزية والفرنسية

مع الدولة المستعمرة... •المغرب- ساحل العاج- الكونغـــو...) فـالنوع الاول من الدول صمم على السير فى طريق الاستقلال الاقتصادى ويسـير بخطوات راسخة نحو الخروج من التخلف. وبناء مجتمع الاشتراكية عــن طريق التخطيط الشامل.

أما النوع الثانى فلا زالت السيطرة فيـــه للطبقــات البرجوازيــة والطبقات المتوسطة والتى تتعاون دائما مع الدول المستعمرة وعلى ذلـــك لم يحقق استقلال ا قتصادى وظل فى دائرة التبعية بل وقام بابعاد القـــوى التقدمية عن المسرح السياسى والاجتماعى.

على اية حال فان احلال الواردات قد تم اتباعه فى هذه المرحلـــة كعنصر اساسى فى استراتيجية النمو فى معظم الدول المتخلفة وفقـــد تــم تطبيقه عمليا فى هذه المرحلة بالطريقة التالية:

أولا: بتدخل واســـع النطـــاق للدولـــة فـــى الحيـــاة الاقتصاديـــة والاجتماعية.

ثانيا: فى بعض الحالات فان جهود النمو كانت اساسا مـــن قبـــل الدولة أو رأس المال الخاص وقد ساهما الاثنين معا. وفى حالة ثالثة ايضا فـــى هذه البلاد فان رأس المال الاجنبى فى الواقع قد لعـــب دورا هامـــا. فقـــد كانت له السيطرة فى بعض البلاد (وخاصة فى امريكا اللاتينية) وفى هـــذه الحالة كان من الصعب لرأسمال المحلى ان يحل محله.

ثالثا: استخدام فن انتاجى (تقنيـــة أو تكنولوجيـــا) ويعتمـــد علـــى استخدام كبير وقوى جدا لرأس المال (تكنيك مكثف لرأس المـــال) وهـــذا أدى الى تخفيض استخدام القوى العاملة فى هذه الصناعات. وقد نتج عـــن ذلك طلب قوى جدا على الســـلع الانتاجيـــة المســـتوردة والاقتصاديـــات الرأسمالية المتقدمة.

محصلة العوامل السابق عرضها فى هذه المرحلة كـــانت: قيــام الدول النامية ببناء عدة صناعات قائمة على استراتيجيات الاحلال محـــل الواردات (لانتحدث هنا عن عملية تصنيع بالمعنى الحقيقى) ولــم تــؤدى تلك السياسة بالضرورة الى تقليل الضغط على ميزان المدفوعات فى هــذه الدول كما يتضح ممايلى:

١-الاخذ فى الاعتبار ، ان هذا الاحلال لم يؤثر على استيراد الســلع الاستهلاكية الكمالية والتى تم استمرار تدفقها مـــن الخـــارج (نمــط استهلاك الطبقات البرجوازية).

٢-كذلك بسبب أن بناء هذه الصناعات يستلزم مواد أولية ضروريـــة قد لاتكون متوافرة فى هذه البلاد (المتخلفة) كما أن الصناعات التـــى تنتج سلع استهلاكية معمرة يجب دائما اســـتيراد المنتجـــات نصــف المصنعة (السلع الوسيطة) التى تحتاج اليها. وفى هذه الحالـــة فــان الاثر على وضع ميزان المدفوعات سيكون سلبيا.

حيث قبل اقامة هذه الصناعات وفى حالة وجود عجز فى مـــيزان المدفوعات فانه يمكن تخفيض استيراد المنتجات الاستهلاكية النهائية لتقليل التزامات الاقتصاد ازاء الخارج ولكن حينما يتم انشاء هذه الصناعات فعلا وقيامها بتوظيف واستخدام جزء من القوى العاملة سوف لايكـــون ســـهلا تخفيض الواردات الضرورية واللازمة لهذه الصناعات-وفى حالة وجـــود عجز (أو أزمة) فى ميزان المدفوعات مع الاخذ فى الاعتبار تأثيرات ذلــك بدرجة أو أخرى على وضع العمالة والاستخدام وعلى الموقف السياســـى والاجتماعى عموما.

.النتيجة والمحصلة هنا أيضا ستكون احلال واردات ولكن في اطار التبعية العامة للاقتصاد المتخلف في مجموعة- هذه التبعية مزدوجة من خلال:

أولا: نمط الاستهلاك السائد والمتأثر بالنمط الرأسمالي:

والذي لايكون فقط من نتاج الماضي حديث التاريخ ولكنه يكون دائما في تأخر بعلاقته بنمط الاستهلاك الموجود في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة- الاثر البالغ الخطورة والناتج عن هذه السياسة التي تعمل على استمرار نموذج "نمط" الاستهلاك الفعلي والقائم والذي يعكس النظام الحالي للقيم الموجود في المجتمع هي انها تجسم وتحدد لدرجة كبيرة اتجاه هذا المجتمع وتبرز ضرورة تغيير هذا النظام من القيم لو أننا اردنا حقيقة تنمية مجتمعنا.

ثانيا: الصادرات:

بالنسبة للبلاد المتخلفة تظل صادراتها كقاعدة عامة منتجات أولية ولكن لاتستبعد في هذه المرحلة الحالية وجود بعض الصادرات الصناعية.

بالنسبة لمنتجات الصناعات الناشئة عن سياسة احلال الواردات فانه من الصعب تصريفها في الاسواق الخارجية نظرا لقوة المنافسة الخارجية من جانب منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة (ذات الجودة المرتفعة) هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان هذه المنتجات تكون اساسيا من نفس نوع المنتجات التي تقوم الاقتصاديات المتخلفة الاخرى بانتاجها.
هذه التبعية العامة لاقتصاد المتخلف تنبع من:

١-سيطرة الاحتكارات على السوق العالمية أو:

٢-الخاصية غير التنافسية لهذه المنتجات من وجهة نظر جودة أو من اجتماع هذين العنصرين معا.

ثالثا: استيراد سلع الانتاج الاساسية والسلع الوسيطة "نصف المصنعة":

حيث تستمر البلاد المتخلفة فى استيراد هذه السلع من المراكز الرأسمالية المتقدمة فالتبعية فى هذا الشأن تستتبع كما ذكرنا من قبل تبعية تكنولوجية (تقنية) أيضا.

من ناحية العلاقة بين الريف والمدينة:

على صعيد الفوارق الاقليمية (الجهوية) فانه ينتج عن هذه الاستراتيجية:

١-تركيز الصناعات فى المناطق الحضرية الموجودة

٢-يترتب على ذلك اعادة انتاج للنمط الاستعمارى (الكولونيالى) للفوارق الاقليمية (الجهوية) ولكن على نطاق اكثر اتساعا من الناحية الكمية. ومع وجود عنصر جديد يميز الوضع من زاوية العلاقة بين الريف والمدينة يتمثل فى تواجد اطار وظروف جديدة يحل فيها رأس المالى المحلى محل رأس المال الاجنبى. وتكون معدلات التبادل بين المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية فى صالح المدينة وفى غير صالح الريف. كذلك تحل المدن فى هذه الدول (المتخلفة) بعد حصولها على الاستقلال السياسى محل المدينة المبتروبوليتان فى الدول الأم (المستعمرة) للحصول على (ابتزاز) جزء من الفائض الزراعى.

وحيث أن الآثار الناشئة المترتبة على اقامة تلك الصناعات ضمن سياسة احلال الواردات تعتمد فى تحقيقها على الخارج وخاصة فى المركز الرأسمالى وعلى ذلك فان مراكز النمو تستمر فى التواجد خارج الاقتصاد التابع ومايطلق عليه مراكز نمو أو أقطاب نمو فى الدول

المتخلفة ليست الا بدائل بسيطة للمركز الحقيقى الموجود فـــى الاقتصـــاد الرأسمالى المتقدم.

وبالنسبة لهذه البدائل وهو المدن فى الاقتصـــــاد المتخلـــف فـــان الوظيفة محددة جيدا:

١-فانها لايجب ان تمد الريف الا بما يقوم المركز الحقيقـــى بـــامداد الزراعة به حتى فى الاقتصاديات الرأسمالية.

٢-تعيش هذه المدن على تملك جزء من الفائض المتولد أساســا مــن الانتاج الاولى او فى بعض الصناعات الموجودة (وقدر هذا الفـــائض يعتمد على قوة المساومة مع رأس المال الدولى).

٣-كما ان هذه المدن تقوم بتسهيل (ليس دائما بدون خلافات) عمليـــة ضخ وتفريغ (بنقل) الجزء المتبقى مـــن الفـــائض نحـــو المركـــز الرأسمالى.

٤-فى هذه المدن وفى فترة مابعد الاستقلال السياسى تعيش الطبقـات الآتية:

أ)من جهة الطبقة أو الفئة الاجتماعية المسيطرة (طبقة الصفـــــوة) مع نموذج خاص لحياتها ونموذج معين لاستهلاكها ونظام للقيـم، خـــاص بها.

ب)من جهة اخرى الطبقات الاقل شأنا من الســـكان الحضريـــن والذين تزداد بالنسبة لهم ظروف الحياة واحوال المعيشة سوءاً والذين يـزداد عددهم باستمرار كنتيجة الوضع الذى يزداد تدهورا وســـوءاً فـــى الريـــف وكنتيجة لسياسة التوانى والتراخى عن وضع حدود وقيـــود فعالـــة علـــى سياسة الانتقال من مكان لآخر والتوطن لسكانى بعد مرحلـــة الاســـتقلال السياسى.

*يقدم الاستاذ الدكتور محمد دويدار وصفا لـــدور المدينـــة فـــى علاقتها بالريف (فى الاقتصاد المتخلف) وذلك فى مرحلة ماقبل الحصـــول على الاستقلال السياسى، ثم مرحلة مابعد الاستقلال السياسى[١]:

-فى المرحلة السابقة على الاستقلال السياسى: نجد أن للمدينة فـــى الاقتصاد التابع دورا اساسى [illegible]: دور محطـــة الاتوبيـــس Buss stop) ينحصر فى تجميع الفائض فى الاشكال المختلفة من القرية ثم القيـــام بالعمليات التحويلية اللازمة بقصد تحويل الفـــائض الـــى الاقتصـــاد الام (المدينة فى الاقتصاد الام) ويبدأ يظهر فى المدينة بتركيب اجتماعى اساسا وادارى وسياسى لأداء هذه الوظيفة. هذا التركيب بطبيعة الحـــال يســـتلزم ابقاء جزء من الفائض الزراعى فى المدينة لاعاشة الذين يقومـــون بـــهذه الوظيفة قد يأخذ شكل أجانب صراحة او فئات اجتماعية محليـــة وانمـــا تابعة فكريا واقتصاديا.

-والوظيفة الثانية للمدينة هى أنه عبر طريق المدينة، ومن المدينة فى الاقتصاد الأم تأتى المنتجات الصناعية وتصل الى المدينة فى المجتمـــع المتخلف وتبدأ تلعب دور التوزيع بالنسبة للقرية عن طريق الفروق بيـــن اثمان السلع الصناعية وأثمان السلع الزراعية، وفى مقـــابل القيـــام بـــهذه الوظيفة تستبقى جزء من الفائض لتعيش عليه بالاضافة الى هـــذا تلعـــب المدينة دور الوسيط فيما يتعلق بالقدر من التجديدات المسموح به والـــذى يؤخذ من المدينة فى الاقتصاد الام الى المدينة والريف فى الاقتصاد التـــابع .....الخ.

---

(١) محاضرات فى المشكلة الزراعية وكيف تطـــرأ ١٩٧٥/١٩٧٦ قســـم الدكتـــوراه/ حقوق الاسكندرية يتعين الاشارة الى ان الخطوط السابقة تعتمد اساســـا علـــى منـــهج وتحليل استاذنا الدكتور محمد دويدار.

-المهم ان المدينة وكل الاقتصاد التابع هى تابعة للاقتصاد الام، وفى داخل اطار هذه التبعية تقوم المدينة بدور تأكيد هذه التبعية، هذا التأكيد يستمر طالما لا ينشأ فى داخل المدينة وفى أحضان رأس المال الاجنبى رأس مال محلى.

-بعد الاستقلال السياسى: نجد أن علاقات التبعية لم تتغير كثيرا طالما أن مجهودات التغير حتى بوعى تتم فى داخل اطار اقتصادى هو السوق، فنجد ان نمط الاستهلاك نمط يحدده اقتصاد السوق، واعتماد كبير على الصادرات (سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية) الى السوق الرأسمالية العالمية، فقد يؤدى التغيير فى الداخل الى زيادة التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالى ولو أن الشكل حتما يتغير نتيجة لتغير تقسيم العمل الدولى الرأسمالى الى زيادة التبعية. -وهناك حقيقة تاريخية أو تغيير كيفى حدث مع الاستقلال السياسى، مؤدى هذا التغيير الكيفى أن يوجد فى المدينة فئات اجتماعية تعتبر نفسها صاحبة حق فى جزء اكبر من الفائض الاقتصادى وعلى الاخص الفائض الزراعى -ليس ذلك فقط ولكن فانها من الممكن ومن الحاصل مادامت تقوم بتغييرات فى داخل اطار التبعية الرأسمالية أن تعجل من التغيير الرأسمالى فى المدينة وفى الزراعة والريف.

المبحث الخامس

علاقة استراتيجية النمو عن طريق احلال الواردات باستراتيجية رأس المال الدولى[1].

عرضنا فيما سبق استراتيحية النمو عن طريق احلال الــــواردات على الصعيد النظرى أساسها وفروضها وحدودها- وكيــف تقــدم علــى الصعيد العملى فى الفترتين التاريخيتين: فى الثلاثينات من هـــذا القــرن، و الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الآن. وذلك فى داخل العمليــة العالمية للتطور والتخلف.

والهدف الأساسى من هذا الفصل هو اعادة ربط هذه الاســتراتيجية باستراتيجية رأس المال الدولى فى المراحل المختلفة للتطور الرأســـمالى. وبمعنى آخر فان استراتيجية احلال الواردات: كاستراتيجية للنمـــو فانـــها تتوافق مع احد مراحل استراتيجية رأس المال وتلك الاخيرة تتغـــير مـــع التغيرات التى تحدث فى هيكل النظام الرأسمالى (الكلام عن رأس المـــال فى السوق العالمى لايعنى القول أن هناك رأس مال قومى موحد، أو راس مال دولى موحد، على الصعيد العالمى يوجد فى الواقـــع العديـــد من رؤوس الاموال القومية والتى تتنافس علـــى الســـوق العـــالمى. وبينمـــا تكـــون استراتيجيات رؤوس الاموال القومية هذه مختلفة فاننا يمكن ان نحدد فـــى مرحلة "تطور النظام فى مجموعة استراتيجية معينة لـــرأس المـــال فـــى مجموعة تتوافق مع تقسيم العمل الدولى الرأسمالىفى هذه المرحلة.

وبعبارة اخرى يمكن القول أن استراتيجية رأس المال فى الســـوق العالمى لاتتحدد مرة واحدة ولكل الفترات والمراحل ولكنها تتغير نتيجـــة

([1]) أ.د. محمد دويدار المرجع السابق اليه بالفرنسية.

التغيرات الهيكلية التى تحدث سواء فى الاجزاء المتطـــورة أو الاجـــزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى العالمى فالتقسيم الرأسمالى الدولى للعمـــل له ديناميكية،فعلى طول مراحل تطور طريقة الانتاج الرأسمالية. فان شـكل هذا التقسيم بتغير من مرحلة لاخرى من وجهة النظر هذه يمكن ان نمـــيز المراحل التالية:

أولا: فى المرحلة الأولى لعملية التصنيع الرأسمالية: فان التركيز والاهتمام قد تم توجيهه أولا الى الصناعات المنتجة للسلع الاســـتهلاكية. فى هذا الوقت فان البلاد الملحقة (المستعمرات) كانت قد اجبرت على دفع ثمنا غالبا (وذلك فى خلال المرحلة السابقة على تراكم رأس المال النقـدى) ويتمثل ذلك فى اجبارها على امداد البلاد الرأسمالية المســـتعمرة بـــالمواد الاولية اللازمة فضلا عن كونها اسواقا لتصريف المنتجات الصناعية، وهذا فى حد ذاته ما احدث عملية التخلف لهذه البلاد بما تضمنه من اســـتغلال وتبعية وتجميد فى قواها الانتاجية[١].

ثانيا: فى مرحلة تالية: مع التخصص الذى ازداد بروزا وظـــهورا فى مجال الصناعة فى المراكز الرأسمالية، ومع مرحلة التطور والانتقـال نحو الصناعات المنتجة للسلع الاساسية فان البلاد الملحقة (المســـتعمرات) يجب عليها طبقا لطبيعة هذه المرحلة ان تنتج مواد اوليـــة جديـــدة وكـــذا المواد والسلع الغذائية فضلا عن استمرارها فى كونها اســـواقا للمنتجـــات الصناعية والتى تنتجها المراكز الرأسمالية المتقدمة.

---

(١) راجع محاضراتنا فى تحليل أنماط التنمية- الجزء الخاص بـــالتخلف الاقتصـــادى، كلية العلوم السياسية- الجزائر ١٩٨٢.

ثالثا: فى المرحلة الثالثة: من مراحل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى- ومع بناء الاساس الصناعى فى المركز أى انشاء الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية الاساسية فى الدول الرأسمالية المتقدمة فان رأس المال يتم اعادة انتاجة على نطاق مختلف من الناحية الكمية وذلك من اجل ان يقوم بالتغلغل فى علاقات الانتاج بالمستعمرات (عن طريق القيام بعملية الدمج والتحويل فى المستعمرات وهذا يؤدى الى سوق اكثر اتساعا) وهى عملية تسمح لرأس المال أن يستخدم مباشرة القوة العاملة المتواجده وأن يفرض سيطرته على طرق الانتاج الموجودة (شبه اقطاعية- شبه رأسمالية- عائلية) هذه العملية (تغلغل رأس المال الاجنبى بما يصحبها من دمج وتحويل فى المستعمرات) تقود وتؤدى الى امكانية خلق رأس مال محلى فى اطار رأس المال الاجنبى.

رابعا: ففى المرحلة الرابعة: من مراحل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى -ومع التطور الذى تم فى مجال الصناعة المنتجة للسلع الانتاجية الاساسية فى المركز (الدول الرأسمالية المتقدمة) وايضا مع التطور الذى حدث فى المحيط (الاقتصاديات المتخلفة). فان ازمة حادة أو حربا عامة يمكنها لفترة ان تضعف سيطرة رأس المال المتروبوليتان (المركز) على المحيط وتعطى هذه الازمة الفرصة للبلاد المتخلفة لانتاج بعض السلع الاستهلاكية المصنعة من اجل الاستهلاك المحلى (وقد عرضنا ذلك بالتفصيل فى مجال استراتيجية احلال الواردات) بعض المنتجات والسلع التى كان يتم استيرادها تم احلالها أى انتاجها محليا- كذلك تم انتاج بعض المواد الاولية الجديدة (القيام بادخال بعض التحويلات التشكيلية عليها) كما تم انتاج بعض السلع الاستهلاكية المصنعة نسيج-تبغ- مواد غذائية.....) ولكن يلاحظ فى هذه المرحلة أن الصناعات المنتجة

للسلع الانتاجية الاساسية بدأت واختلعت فعـــلا فـــى البـــلاد الراســـمالية المتقدمة، الوزن النسبى الاكثر اهمية وهذا يمثل تغييرا كميا وكيفيـــا فـــى غاية الاهمية فى شكل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى.

<u>خامسا: فى مرحلة خامسة:</u> وهى المرحلة الحالية لتقسيم العمـــل الدولى لرأس المال فانها تتميز بـــ:

١-فى داخل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة: تتطـــور الصناعـــات المنتجة للسلع الانتاجية الاساسية بانشاء صناعات جديـــدة ومتطـــورة جدا (الصناعات الالكترونية المعقدة، وصناعات الاسلحة المتطورة).

٢-وجود العديد من الدول التـــى تحـــاول بنـــاء الاســـاس لمجتمـــع اشتراكى، وهناك الكثير الذى اقام فعلا مجتمعا اشتراكيا يقـــوم علـــى أساس من التخطيط الشامل والملكية الجماعيـــة لوســـائل الانتـــاج - وهناك بعض الدول التى لازالت فى مرحلة الانتقال للاشتراكية.

٣-تعاظم حركة التحرر الوطنى فـــى المســـتعمرات، وانشـــاء دول مستقلة فى المستعمرات السابقة.

٤-بروز وظهور امكانية ان الدول المتخلفة المستقلة سياســـيا تنتـــج مواد اولية اخرى وخاصة البترول ومواد غذائية اخـــرى. وبعـــض السلع الاستهلاكية (الصناعية، بل وايضا عدد من الســـلع الانتاجيـــة التقليدية (الاســـمنت، الحديـــد والصلـــب، البتروكيماويـــات وبعـــض الصناعات الهندسية والتحويلية والتركيبية- الهند، مصر ، الـــبرازيل، الارجنتين، الجزائر.

كل ذلك ينبغى تحقيقة عن طريق- سياسة معينة لاحلال الـــواردات ويمكن ان تمثل هذه السياسة تغيير جديد فى شكل تقسيم العمـــل الدولـــى

الرأسمالى، والذى كما ذكرنا لايتحدد مرة واحدة لكل المراحل، بل انه يتغير تبعا للتغيرات التى تحدث فى هيكلها الرأسمالى.

والمرحلة الخامسة من مراحل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى هى المرحلة التى نعيشها اليوم "الآن" ويترتب على ذلك انه من الاهمية بمكان أن تقوم بتحليل وتمحيص مايمكن أن تكون عليه استراتيجية رأس المال الدولى بصفة عامة (مع الأخذ فى الاعتبار كل التصورات والتناقضات الموجودة بين عناصره القومية- اندماجات ومخالفات وتناقضات بين رؤوس الأموال) والتى غرضها الابقاء ولكن فى شكل جديد على تبعية اقتصاديات البلاد المتخلفة.

*استراتيجية رأس المال هذه يمكن أن ترتكز فى تكوينها ازاء المجتمعات المتخلفة على النموذج التالى:

أولا: هذه الاستراتيجية تأخذ فى الاعتبار العناصر الآتية:

١-التغييرات فى النشاطات الاقتصادية فى البلاد المتخلفة.

٢-التحول فى تشكيله وتركيبة الانتاج فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

٣-انخفاض معدلات نمو الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التقليدية وظهور فروع جديدة ذات اهمية كبرى: (الصناعات الهندسية-السيارات البتروكيماويات).

٤-الازمة التى تعانى منها البلاد المتخلفة فيما يتعلق بانتاج صناعاتها المخصصة للتصدير.

هذه العناصر يمكن التعبير عنها وترجمتها الى مايلى:

أ-تخصص الاقتصاديات المتخلفة فى: انتاج السلع الاستهلاكية المصنعة التقليدية (المنسوجات، الصناعات الغذائية... التبغ...)

ب-انتاج معين لبعض السلع الاستهلاكية المعمـــرة (أدوات كهربيـــة، سيارات)

جـ-انتاج معين لبعض السلع الانتاجية التقليدية- (حديـــد وصلـــب، اسمنت)

هذا الشكل الجديد من تخصص الاقتصاديات المتخلفـــة لايعرض للخطر تبعية هذه الاقتصاديات ازاء المراكز الرأسمالية المتطـــورة حيـــث تتواجد فروع جديدة قائدة وذات بمستوى تكنولوجى مرتفع جـــدا. وعلـــى ذلك توجد دائما التبعية التكنولوجية (التقنية) لهذه الاقتصاديات واعتمادهـــا على المركز فى اكتساب المعرفة التقنية.

ثانيا: من وجهة نظر التوظف والاستخدام: (مـــن وجهـــة نظـــر العمالة)، أن تلك الاستراتيجية الجديدة لرأس المال الدولى تقود وتؤدى الى وضع يتميز فيه التوظف واستخدام القوى العاملة فى الاقتصاد المتخلـــف بالخصائص الآتية:

١-هجرة القوى العاملة ذات الكفاءات العالية جدا، حيث تتجـــه نمـــو المراكز الرأسمالية المتقدمة (فى الولايات المتحدة الامريكيـــة توجـــد نسبة كبيرة جدا من ذوى الكفاءات العالية علماء-مهندسين-اطبـــاء-محاميين.. من أبناء الدول المتخلفة، على سبيل المثـــال مـــن مصـــر فقط... مؤهلات عليا هاجروا الى الولايات المتحدة- ١٠٠٠٠ طبيـــب مصرى فى العاصمة البريطانية (لنـــدن) واتســـع العدد مـــن الهند وباكستان..

٢-حيث ان جزء هام جدا من الفـــائض الاقتصـــادى المنتـــج فـــى الاقتصاد المتخلف يتم تعبئة وتوجيهه الى المركز (الاقتصاد الرأسمالى المتقدم) كما ان جزءا آخر من هذا الفائض يستخدم فـــى الاغـــراض

الاستهلاكية الكمالية للطبقات الاجتماعية السيطرة فى الاقتصاد المتخلف. مع الاخذ فى الاعتبار نمط توزيع الدخل فى هذا الاقتصاد. ومن المسلم به ان ذلك الجزء الاخير من الفائض يتم تخصيصه لشراء السلع الاستهلاكية التى يتم تحديد تشكيلها ونوعيتها فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة).

ويترتب على ذلك أن معدل توسع الاقتصاد المتخلف يكون محدود نسبيا.

٣-لو أننا أضفنا الى النقاط السابقة اتجاه الاقتصاديات المتخلفة نحو انشاء بعض المشاريع (الصناعية) التى تتضمن استخداما مكثفا وكبيرا لرأس المال فان (القدرة على امتصاص وتشغيل القوى العاملة فى الصناعات الجديدة ستكون محدودة.

٤-المحصلة الطبيعية للامور السابق ذكرها هو ان الفائض المتوقع والمحتمل من القوة العاملة (Surpl s potententis de maindoēvu.e) سيستمر فى التواجد دائماءبل وسيتجه للزيادة المعتبرة فى داخل وحدات الانتاج الزراعى والتى تتخذ شكلا اجتماعيا هو العائلة(عائلة الفلاح تمثل وحدة الانتاج الاساسية فى الزراعة فى الدول المتخلفة) كذلك فى الدول المتخلفه) فان جزءا متزايدا من القوة العاملة ينساب -يتحول فى اتجاه جيش من احتياطى العمال الصناعيين (العاطلين) المتراكمين والمكتدسين فى المناطق الحضرية.

***هذه القوة العاملة من الممكن استخدامها سواء بواسطة:**

أ-حركة هذه القوة العاملة فى البلاد المتخلفة نحو الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة (هجرة) ولو انها محدودة نسبيا.

ب-وسواء عن طريق تحرك رأس المال الاجنبى أو الدولى ذاتـــه (والذى هو بطبيعته متحرك لدرجة كبيرة جدا) فى اتجـــاه الاقتصاديـــات المتخلفة؛الاستثمارات الاجنبية، او الانفتاح الاقتصادى.. أيا كانت التسمية.

<u>ثالثـــا: علـــى صعيـــد التحليـــل الاجتمـــاعى السياســـى لـــهذه الاستراتيجية:</u> الطبيعة السياسية والاجتماعية:

١-من الواضح أن هذه الاستراتيجية الجديدة لرأس المال الدولى تـؤدى (طبقا لكل حالة فى الاقتصاد المتخلف) الى الابقاء على أوخلق وضـع يتميز بتحويل ونقل فى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج بان تكـون تحت سيطرة الطبقة المتوسطة وطبقة البراجوازية الصغيرة.وذلـك ان لم تكن وسائل الانتاج هذه تحت السيطرة المباشرة والفعليـــة لـــرأس المال الدولى والاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة).

٢-كذلك نجد تحول معين للسلطة السياسية مـــن الطبقـــات القديمـــة (ارستقراطية -رأسمالية- تقليدية- اقطاعية) الى الطبقـــة المتوســطة الناشئة وطبقة البراجوازية الصغيرة واللتـــان تتـــاح لـــهما فرصـــة السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج بمعنى ان تكون لها سلطة اتخـــاذ قرارات الانتاج فضلا عن الادارة والرقابة).

وهنا يجب ان ندرس بكل جديه وتقوم بتحليل علمى صادق لمواقفـــهما الاجتماعية والايدولوجية- كذلك الاخطار بطريقـــة الحيـــاة ونمـــط الاستهلاك- وعموما نظام القيم الذى تعتنقه كل من هاتين الطبقتيـــن - وعموما فانه تكون دائما موجهة نحو الخارج.

٣-وعلى أية حال فالملاحظ فـــى الكثـــير مـــن ـــ الاقتصاديـــات المتخلفة. ان هناك اتجاه فى تواجد الســـلطة السياســـية فـــى ايـــدى مجموعات جديدة يطلق عليها (محايدة) ولكنها تعيش علـــى امتـــلاك

جزء من الفائض الاقتصادى بدون اى مساهمة فـــى عمليـــة العمـــل الاجتماعى (وهـــذه المجموعـــات تكـــون فـــى مواجهـــة المنتجيـــن المباشرين).

رابعا: التعاون بين رأس المال الدولى والدولة: (التعاون بيـــن الدول) يبدو أنه طالما لايوجد فعل أو عمل مباشر على اقليـــم الاقتصـــاد المتخلف فان رأس المال الدولى يتجه الى تفضيل تكوين "قطاع عام" فـــى الدولة المالكة ولكن لماذا هذا الاتجاه اذن؟

١-من ناحية الفعالية فان رأس المال الدولى والذى يتواجد فى شـــكل مؤسسات كبرى (مؤسسات كبرى وطنية) أو شركات كبرى وطنيـــة أو شركات متعددة الجنسيات من النوع العملاق يكون من الافضـــل له عقد اتفاقات فى الاقتصاديات المتخلفة مع وحـــدات كـــبرى فـــى القطاع الحكومى وهنا نشير الى انـــه مـــن النـــادر ان توجـــد بيـــن الاقتصاديات المتخلفة. ذلك الاقتصاد الذى يكون رقـــم اعمالـــه (أو انتاجه القومى) اعلى من رقم الاعمال الذى تحققه شـــركة جـــنرال موتورز[1].

٢-بالرغم من أن المواد الاولية والمعدنية (بترول، نحاس فوســـفات، تصدير... الخ يتم انتاجها بواسطة مؤسسات الدولـــة. فـــان عمليـــة تحويلها وكذا عملية تسويقها وتصريفها فى السوق العالمى يتم القيـــام بها بصورة عامة بواسطة شركات ومؤسسات يسيطر عليـــها رأس المال الدولى....الامر الذى يتيح لذلك الاخير ان يسيطر على الجـــزء

---

(1) ويكن الاشارة كذلك الى الكثير من الشركات العملاقة فـــى هـــذا الشـــأن خاصـــة الامريكية منها. ومتعددة الجنسيات.

من الربح الذى تمتلكه وتختص به مؤسسات الدول الناميـــة تحصـــل على ما لا يزيد عن ١٠% من سعر بيع تلك المواد للمستهلك النــــهائى حتى فى حالة تصنيعها والباقى تحصل عليه الشـــركات الرأســـمالية)[1]

٣- واقعة انه اذا كانت الدولة المتخلفة مالكة للمؤسسة فانها تأخذ مكانا وسطا بين رأس المال الدولى والقوة العاملة الوطنية فـــى المؤسســـة، هذا الوضع يسمح لرأس المال الدولى يتجنب الصراعات مـــع العمال.

٤-تأميم الدولة لبعض المؤسسات يعطيها بعـــض التـــأييد السياســـى الداخلى والذى تكون فى حاجة شديدة له لكى تستمر ولكن ذلك مـــن جهة اخرى يزيد من قوة الدولة فى المساومة مع رأس المال الدولـــى وعليه يكون لدينا هنا تناقض بين رأس المال الدولى والدولة لانـــهما سيتقاسما الفائض الاقتصادى المنتج فى الاقتصاد المتخلف.

ومن هنا تأتى الاهمية الحيوية للدولة فى الاقتصاد المتخلف؛ دولـــة يجب تحليلها لكى نتعرف على طبيعتها الاجتماعية والسياســـية ودورهـــا (وسيولوجية الدولة) وذلك التحليل لايمكن القيام به الا على أســـاس مـــن معرفة دقيقة للتركيب "البناء الاجتماعى" فى المجتمع موضوع البحث[2].

خاتمة: رأينا من التحليل السابق ان استراتيجية النمو عن طريـــق احلال الواردات تتفق تماما مع تلك الاستراتيجية الخاصـة بـــرأس المـــال الدولى فى المرحلة الحالية لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى ومن الممكن ان تطبق استراتيجية احلال الواردات هذه علـــى الاقتصاديـــات المتخلفـــة

---

(١) د.اسماعيل صبرى عبد الله نحو نظام اقتصادى عالمى جديـــد.. القـــاهرة ١٩٧٦ الفصل الاول.

(٢) د.محمد دويدار. قضايا منهجية والسبل المختلفة للتعرف على التكوين الاجتمـــاعى ومحاضرات القيت بقسم الدكتوراه. بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية ١٩٧٥/٧٤.

والتى تشهد شكلا جديدا لتقسيم العمل الدولى الرأسمالى العالمى وفى اطار التبعية العامة وينتج عن طريق ذلك ان تبقى هذه الاستراتيجية على التخلف.

وكنتيجة لأن استراتيجية احلال الواردات ليست قادرة على ان تقدم للمجتمع المتخلف امكانيات الخروج من التخلف بل تبقى على تبعية هذا الاقتصاد المتخلف كما انها غير قادرة ان تقيم لهذا المجتمع طريقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة طالما توصى بنمط التنمية الرأسمالى الذى اثبت فشلا ذريعا ، فما هى الاستراتيجية التى يمكن ان تكون بديلة وقادرة على تحقيق ذلك؟ قبل ان نعرض لهذه الاستراتيجية البديلة تقدم فى عجالة كل من استراتيجية بناء صناعات من اجل التصدير واستراتيجية الصناعات المصنعة. وكذا استراتيجية التنمية الدولية ويتم تقديم حالات تطبيقية فى بعض الدول لهذه الاستراتيجيات

الفصل الثانى

استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من اجل التصدير

قدمنا فى الفصل الاول الاستراتيجية الاولى من استراتيجيات النمو- وهى استراتيجية النمو عن طريق احلال الواردات- وفى هذا الفصل نقدم استراتيجية أخرى طبقتها العديد من الدول النامية وهى استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير- وكما أوضحنا سابقا تقوم بتقديم هذه الاستراتيجية فى اطار تحليل ناقد وبالكيفية التى تعطينا اجابة للسؤال الجوهرى الذى طرحناه من قبل وهو: هل تقدم هذه الاستراتيجية سبيلا حقيقيا للتنمية والخروج عن التخلف- أم أنها تقدم سبيلا وهميا وخادعا يبقى على التخلف والتبعية لكى نصل الى هذه الاجابة نتعرض للنقاط الآتية:

مقدمة:

أولا: الظروف التى أدت الى اتباع هذه الاستراتيجية (الاطار التاريخى):

ثانيا: مفهوم هذه الاستراتيجية

ثالثا: نوعية وطبيعة الصناعات المنشئة فى اطار هذه الاستراتيجية

رابعا: علاقة هذه الاستراتيجية باستراتيجية الشركات الجنسيات

خامسا: تأثير هذه الاستراتيجية على التكوين الاجتماعى وقوى الانتاج فى الدول المتخلفة.

سادسا: تقييم وتقدم هذه الاستراتيجية

مقدمة:

يشير البعض[١] الى أنه تم تعد التجارة الخارجية تلعب دور آليــــة النمو- العامل الأساسى فى النمو كما كانت فى القرن الـ١٩-فعن طريقها وطبقا لتقسيم العمل الدولى الراهن حصلت الدول الرأسمالية المتقدمة علــى جانب كبير من الفائض الاقتصادى المنتج فى الدول النامية (التــى كــانت معظمها مستعمرات) وعن طريق التجارة الخارجية انتقلت كذلــك حركــة النمو من مراكز النمو الاساسية فى اوربا الغربية (الذى كان طلبها علـــى المواد الاولية فى توسع مستمر) الى دول ماوراء البحار التى كانت تمثــل دول الاستيطان الحديث كاستراليا وكندا.... أما اليوم فى القرن الــــ ٢٠ فان صادرات الدول المتخلفة من المواد الأولية تواجه سوقا عالمية مختلفـة تمام الاختلاف .فالطلب العالمى على المواد الاولية يتميز بالتراخى الشـديد فى المدى الطويل كما انه يتباطئ خلف النمو فى الدخل القومى والانتـــاج الصناعى فى الدول المتقدمة مماياترتب عليه انخفاض النصيـــب النســبى للتجارة الخارجية فى المواد الأولية فى جملة التجارة العالميــة. ويــترتب على ذلك ركودا نسبيا فى حصيلة صادرات الدول النامية باســتثناء عــدد قليل منها والتى تصدر سلعا يتزايد الطلب العالمى عليها مثل "البــترول" ويترتب على ذلك استحالة النمو عن طريق توجيه الموارد الجديدة المتاحة الى توسع الصادرات من المواد الاولية فهذا الطريق يكاد يكــون مغلقــا تماما.

أما البديل الثانى فانه هو الاخر يكاد يكون فى حكم المستحيل فـــى اطار العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة وهو التنمية عن طريق التوســع

---

(١) عمرو محى الدين- التخلف والتنمية-القاهرة ١٩٧٦

فى صادرات السلع الصناعية الاستهلاكية- حقيقة أن الدول النامية تتمتع بميزة وانتاج بعض السلع الصناعية الاستهلاكية. ونستطيع أن تقوم بتصديرها الى العالم الخارجى،الا ان التوسع فى تصدير السلع الصناعية تواجهة عقبات اساسية متمثلة فى السياسات التجارية التى تتبعها الدول المتقدمة والتى يترتب عليها اقفال اسواقها امام منتجات الدول النامية. وعلى ذلك فان هذه الدول اذا استطاعت ان تستحوذ على جزء من التجارة العالمية فى السلع الاستهلاكية الصناعية الا ان ذلك لن يكون بالحجم الكافى لتوليد عملية ديناميكية للتنمية فى الداخل. وهذا ماسنتناوله بالتحليل فى هذا الباب.

ويمكن أن نؤكد من الأن أنه على الدول النامية أن تبحث عن استراتيجية اخرى بديلة للتنمية والتطور تقودها الى الخروج من التخلف. وتعمل على تحقيق تنمية مستمرة للاقتصاد القومى دعامتها بدون شك سياسة تصنيع شاملة- ولكنه لابد ان تشمل كافة قطاعات الاقتصاد القومى، كذا الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية... وهذا ماسنراه.

المبحث الأول

الظروف التي أدت الى اتباع هذه الاستراتيجية

"الاطار التاريخي"

رأينا كيف أن استراتيجية احلال الواردات ليست قادرة علـــى أن تقدم للمجتمع المتخلف السبيل الحقيقى للخروج من التخلف ومن ثم طريقـا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية طالما أنها توصى بنمط التنمية الرأســمالى بل أنها تبقى على تبعية الاقتصاد المتخلف وعلى ذلك بـدأت اســتراتيجية احلال الواردات وكأنها طريقا مسدودا للتطور[١]. غير أن الطريق لم ينشـأ نتيجة اختيار هذه الاستراتجية بالذات وانما بسبب السعى للتكيف مـــع ميكانيكية السوق بدرجة أكبر وبالفعل لم تجر فى معظم الدول النامية أيـــة محاولة لمعالجة مشاكل احلال الـــواردات والتخطيـط الشـامل بصـــورة متكاملة.

ونعتقد أنه كان يمكن لفعالية التصنيع القائم على اساس احلال الواردات أن تتم بشكل أكبر لوجرى تقييد ملموس لميكانيكية الســوق العفويـــة، ووضع خطة مستقبلية بعيدة المدى لاحلال الواردات. وكان يمكن ان يصبح ذلـــك مصدرا هاما لتطوير الصناعة غير انه تكرر مـــرة اخـــرى ان امكانيـــة المعالجة المتكاملة نفسها لمسألة احلال الواردات تعتمد بدرجـــة متســاوية على التغييرات فى سياسة الدولـــة (فضـــلا عـــن الطبيعـــة الاجتماعيـــة والسياسية لهذه الدول وعلى عدد من التحولات الاجتماعية والاقتصاديـــة

---

(١)د.شيروكوف: وجهة نظر سوفيتية فى استراتيجية التصنيع فى البلاد النامية مجلـــة النفط والتنمية- يناير ١٩٢٧.ص٨٨.

كالتقليل من اللامساواة فى توزيع التصنيع والسيطرة القوية على نشاط الاحتكارات الاجنبية فى السوق الداخلية للبلدان النامية.

وبمقدار ماكانت نتضح نواقص استراتيجية النمو على اساس احلال الواردات بأشكالها القائم كان الاهتمام يزداد فى اتجاه تطوير الصناعة ذات النزعة التصديرية من الحسابات النظرية والتجربة العملية التى نشأت لدى بعض البلدان النامية فى نهاية الستينات وبداية السبعينات (ماليزيا، سنغافورة، ساحل العاج، الكاميرون، كوريا الجنوبية، ايران....) كانت تبدو وكأنها دليل على أن افضلية تطور الفروع التصديرية تسمح لها بتوفير معدلات أعلى واكثر استقرارا للنمو الاقتصادى بل ورفع فعالية الانتاج الاجتماعى. وبالفعل تزايد مساهمة البلدان النامية[1] يعطى الامكانية لتجاوز حدود القدرة الشرائية العالمية فى الاسواق المحلية. وادخال المصادر الانتاجية والبشرية مع تطوير ورفع كفائتها فى عملية الانتاج، ومن ثم وضع تركيب الاقتصاد الوطنى على أسس مستقبلية تفاؤلية. كما ان توسسيع دائرة مصادر العملات الصعبة التى تحصل عليها هذه الدول من حصيلة صادراتها والتى تعد ثمرة لتطوير الفروع التصديرية وانشاء صناعات التصدير تسهل ازالة حالات العجز الناشئة فى الموازنة وفى موازين مدفوعات هذه الدول..... وبذلك يتم التعجيل بمعدلات النمو العامة للاقتصاد القومى.

أدى ذلك كله الى زيادة اهمية موضوع تطوير الفروع الاقتصادية التصديرية وعند أوائل السبعينات تمت صياغة ضرورة اعطاء الأولوية

---

(1)التعبير الصحيح علما هو اصطلاح البلاد المتخلفة ولذا فان استخدامنا لاصطلاح البلاد النامية يتعين مع الاخذ فى الاعتبار المعنى الحقيقى.

لتطوير الفروع التصديرية فى وثائق العديد من المنظمات الدولية وظهرت خطط اقليمية للنمو القائم على التصدير وانعكست هذه النظرة كذلـــك فـــى خطط التطور الاقتصادى لعدد من الدول.

وهكذا فقد نشأت فى الستينات داخل البلدان النامية ذاتـــها، وفـــى الاقتصاد الرأسمالى العالمى أيضا ظروف (فرضها تقسيم العمل النمو فـــى الرأسمالى فى مرحلته الحالية) ليس لتغيير استراتيجية التصنيع فحسب بـــل ولتحقيقها عمليا.واذا كان نمو تصدير المنتجات المصنعة فى الخمســـينات وبداية الستينات اقل مستوى فى معدلاته من زيادة الانتاج الصناعى[١] فـــإن النصف الثانى من الستينات، والنصف الاول من السبعينات شهد ارتفاعـــا فى تصدير السلع الصناعية يفوق نسبة الارتفاع فى انتاجها كما تشير بذلك الاحصائيات[٢].

ان استراتيجية بناء صناعات من اجل التصدير هى ظاهرة جديـــدة نسبيا كما انها لم تشمل جميع البلدان النامية مما يجعل الحكم عليها صعبـــا. وبالرغم من ذلك نستطيع أن تقول منذ الآن أن هذه الاستراتيجية لايمكنـــها ضمان معدلات مرتفعة ومستقرة للنمو- وهذا ماسيظهر جليا مـــن خـــلال تحليلنا الذى سنورده فى المباحث التالية.

---

(١) د.شيروكوف، المرجع السابق الاشارة اليه- مجلة النفط والتنمية ص٤٢.

(٢) سنعرض لتطور صادرات العالم الثالث ومنـــها الصـــادرات الصناعيـــة للـــدول الرأسمالية فى المبحث التالى.

المبحث الثانى

مفهوم هذه الاستراتيجية

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس خلق بعض الصناعات التى يخصص انتاجها للبيع فى السوق الخارجية مع امكانية تسويق جزء من هذا الناتج فى السوق الداخلية. وهدفها هو زيادة الصادرات الصناعية بغرض التغلب على مشاكل نقص النقد الاجنبى والعجز فى ميزان المدفوعات.

وبناء على هذه الاستراتيجية فانه يتم بناء وحدات صناعية تنتج اساسا بغرض التصدير للخارج وعادة مايترك انشاء هذه الصناعات امام كل انواع رؤس الاموال المختلفة سواء كانت حكومية او خاصة أو أجنبية. وهذه الاستراتيجية قد تعرضت لعدة مشاكل لعل ابرزها سيطرة الشركات متعددة الجنسيات (الشركات دولية النشاط[1]) فى المرحلة الحالية لتقسيم العمل الدولى الرأسمالى على السوق العالمى ومن ثم تسيطر عليه تكنولوجيا وماليا وتسويقيا، وعلى ذلك فان رأس المال الاجنبى يقوم بدور بارز واساسى فى هذه الاستراتيجية- وليس يخفى علينا مايصاحب قدوم رأس المال من شروط ومتطلبات يفترض تحقيقها تصل الى حد تغييرات فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى، بل ابعاد بعض القوى السياسية الموجودة ممايؤكد التبعية بدرجة أقوى.

كما أن الصناعات التى تنشأ هدفها هو اشباع حاجات الطلب الاجنبى ولاتعطى اى اهتمام للطلب المحلى سوى بدرجة هامشية تطرأ

---

(١) محمد دويدار: نحو استراتيجية بديلة للتصنيع فى العالم العربى مركز التنمية الصناعية. جامعة الدول العربية- القاهرة ١٩٧٦.

لطبيعة منتجاتها وانفصالها عن الحاجات المحلية التـــى يتطلبـــها غالبيـــة السكان.

ونشير الى انه فى نطاق المراحل المختلفة لتقسيم العمـــل الدولـــى الرأسمالى، فان الدول النامية تقوم اساسا بتصديـــر المنتجـــات الزراعيـــة والمواد الاولية وأن النصيب النسبى للسلع المصنعة فى هيكل صـــــادرات هذه البلاد هو حقيقة ضعيف ولكنه يتزايد فى السنوات الأخيرة.

ولتوضيح ذلك تقدم الجدول التالى الذى يوضح تطور صـــــادرات العالم الثالث الى الدول الرأسمالية فى عدد من السنوات الاخيرة.

صادرات دول العالم الثالث

الى (الدول الرأسمالية المتقدمة) بمليارات الدولارات[1]

السنة/نوع المنتجات	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
١-منتجات غذائية	٦,٠٨	٦,٢٤	٧,٢٩	٩,٧٨
٢-مواد أولية	٥,٠٦	٥,٧٣	٦,١٣	٧,٨٠
٣-وقـــود ومعــــادن "محروقات"	٢,٥٧	٥,١٢	٨,٣٧	١٤,٠٤
٤-منتجات كيماوية	٠,١٢	٠,١٨	٠,٢٤	٠,٣٨
٥-آلات ومعدات	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٤٩
٦-منتجات صناعيةأخرى	١,٣٨	٢,٣٨	٣,٨٨	٧,٦٧
المجموع	١٥,٣٠	١٩,٧٨	٢٦,٨	٤٠,١٣

المصدر: الكتاب الاحصائى: الامم المتحدة ١٩٧١

ملحوظة:

١-مساهمة الدول النامية (المتخلفة) فى الانتاج الصناعى هى فقط ٧% من الانتاج العالمى ورغم انها تمثل اكثر من ٧٥% من سكان العالم

([1]) تمثل صادرات الدول النامية الى الدول الرأسمالية المتقدمة اكثر من ٧٥% من اجمالى صادراتها حيث لاتمثل صادرات الدول النامية الى الدول الاشتراكية اكثر من ١٢% من اجمالى الصادرات ومايقرب من نفس النسبة للتجارة بين الدول النامية بعضها البعض وتشير الاحصاءات الحديثة فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات - استمرار نفس المعدلات مع زيادتها كنتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتى وماسوف يترتب على تطبيق اتفاقية الجات ابتداء من عام ١٩٩٥ حيث تقلص نصيب الدول النامية فى التجارة الدولية الى اقل من ٢٠%

٢-اكثر من ٦٠% من الانتاج الصناعى للدولة النامية يوحد فى عدد صغير من الدول (هونج كونج/ خمس الانتاج الصناعى، الهند، البرازيل، الارجنتين).

نستنتج من الاحصاءات التى يوضحها الجدول السابق أن الوزن النسبى الذى تمثله السلع المصنعة (المنتجات رقم ٤،٥،٦) يزداد اكثر فأكثر فى القيمة الكلية لصادرات البلاد النامية فقد كانت النسبة المئوية لهذه السلع المصنعة فى ١٩٥٣ (١٠%) من الصادرات الكلية ثم اصبحت ١٣% فى سنة ١٩٦٠، ثم ١٦% فى سنة ١٩٦٥- وارتفعت الى ١% فى سنة ١٩٧٠.

يتعين الاشارة الى ان هذه الاحصاءات تنصب على دول العالم الثالث ككل : ويتعين الاخذ فى الاعتبار عدم التجانس بينها، والتفاوت الكبير فى مستويات تطور كل منها. فضلا عما اشرنا اليه من تركيز الانتاج الصناعى فى عدد قليل من الدول "هونج كونج وحدها تساهم بـ٢٠%)

وكما ذكرنا فى تحليلنا لاستراتيجية رأس المال الدولى والمراحل المختلفة لتقسيم العمل الدولى الرأسمالى. فان هذا التغيير ولو بدرجة صغيرة فى المبادلات الخارجية للبلاد النامية يتفق مع مرحلة جديدة من مراحل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى (المرحلة الحالية) كما وان بناء صناعات من اجل التصدير تسجل مرحلة جديدة فى النمو فى اطار التبعية والتى تلت تاريخيا المرحلتين الخاصتين بالنمو عن طريق احلال الواردات.

وعموما يمكن تقديم مفهوم استراتيجية بناء صناعات من اجل التصدير طبقا للخطوط الثلاثة الاتية[١]:

١-انها تقوم على التحويلات الصناعية للمنتجات الغذائية والمواد الاولية الى سلع نصف مصنعة أو سلع نهائية.

٢-أنها موجهة أساسا نحو اشباع حاجات الاسواق الخارجية،في هذا المعنى فانها على عكس صناعة احلال الواردات-التي تكون مخصصة لاشباع الطلب الداخلي من السلع الكمالية وبعض المعدات.

٣-انها صناعات قد يتم انشائها بواسطة رأس المال المحلي ولكنه في هذه الحالة يكون خاضعا اساسا لمقاييس التنوع المفروضة عليه بواسطة السوق العالمي والذي اليه يتم توجيه منتجات هذه الصناعات. وفي حالات ليست قليلة يساهم رأس المال الاجنبي- ورأس المال الدولي في انشاء هذه الصناعات.

---

(١) Poyscopie ivo 2684 ITPEA – Alger – chapitre voles et strategies de developpement p-20

المبحث الثالث

طبيعة ونوعية الصناعات المنشئة فى اطار هذه الاستراتيجية(١)

يوجد فى الواقع تنوع واسع جـــدا للنشـــاطات الصناعيـــة التـــى تستجيب للمعايير السابقة، وعلى أية حال يمكن تقسيمها الى ثلاثـــة أقســـام متميزة:

أولا: الصناعات القائمة على زيادة وتحسين قيمة الموارد المحلية:

المقصود هنا تلك النشاطات الصناعية المتفرعة والمعتمدة مباشـــرة على القطاع الأولى ، والتى يكون هدفها هو القيام بتحويل أولى، أو اجـراء العمليات الصناعية المباشرة على منتجات هذا القطاع

أ-أنواع النشاطات فى هذه الصناعات:

١-الصناعات الغذائية: معلبات ومحفوظات، زيـــوت، مشـــروبات – تبغ...

٢-الصناعات الاستخراجية واجـــراء بعـض التحويـــلات: الحديـــد البوكسايت كرومن نحاس، كوبالت، رصاص، منجنيز، فوسفات.

٣-صناعات تحويلية ثقيلة: الصلـــب، البتروكيماويـــات الاساســـية المشتقات الاولى للبترول الخام، الالومونيوم (لوكاسيت والكهرباء)

ب-الصفات العامة لهذه الصناعات:

---

(١) المرجع السابق الاشارة اليه ص٣٠٠.

- Ibimed : I TIEAP . 300.

١-هذه الصناعات فى معظم حالاتها تتصل بدرجة وثيقة بتقسيم العمل الدولى الرأسمالى حيث انها ترتبط مباشرة بالتخصص الاساسى لصادرات الدول المتخلفة.

٢-عامل اجراء التحويلات على المواد الاولية محليا هو عامل محدود فى هذا التخصص وعموما يمكن ترجمته فى شكل مزايا للدول المستوردة لهذه المواد عن طريق خفض فى تكاليف النقل (فبالطبع عملية نقل المنتجات المحولة اكثر سهولة من نقل هذه المنتجات فى حالة خام) وعلى وجه الخصوص الانخفاض النسبى فى الاجور مع الاخذ فى الاعتبار المستوى الضعيف للتكوين الفنى والمهنى للقوى العاملة فى هذه البلاد.

٣-نشير اخيرا انه لابد لمثل هذه الصناعات ان يكون له تأثيرا ايجابيا على توازن المبادلات الخارجية وميزان المدفوعات فى البلاد المتخلفة حيث انه يؤدى الى زيادة قيمة صادرات المواد الاولية بدون ان تسالزم واردات بقدر كبير من المعدات والسلع والانتاجية.

لهذا السبب فان هذه الاستراتيجية قد تم المناداة والمطالبة بها بواسطة العديد من المتخصصين. وعلى وجه الخصوص ر ؤول بيربيش R.Prepish- وقت انعقاد المؤتمر الاول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف عام ١٩٦٤[1].

---

(1) Rapport a la conference des nations unies surle commerco et le developpement

*أنشئ فى هذا المؤتمر مجموعة الـ٧٧ الدول النامية فى هذا المؤتمر- وللاقتصادى راؤول بيربش مؤلف قيم عن مشاكل التجارة والتنمية يعرض فيما لأعمال مؤتمر جنيف ١٩٦٤ وقد ترجم للعربية.

ثانيا: صناعات السلع الاستهلاكية التي يتم انشائها بواسطة رأس المال المسيطر:

المقصود هنا النشـــاطات الصناعيـــة الموجهـــة لانتـــاج الســـلع الاستهلاكية والتى تقوم على فن انتاجى ضعيف بهدف الحصـــــول علـــى اقصى قيمة مضافة.

أ-أنواع النشاطات فى هذه الصناعات :

١-الصناعات النسجية (مصانع ملابس جاهزة- مصــــانع لمختلــف أنواع الملابس الاخرى)

٢-الصناعات المتكاملة (الجلد، المنتجات الجلدية.الاحذية)

٣-صناعات اللعب وبعض الادوات الدقيقة، ساعات، وتحف.

ب-الصفات العامة لهذه الصناعات:

١-ان العامل الاكثر اهمية فى تكاليف الانتاج فى هذه الصناعات هـــو تكلفة القوى العاملة التى تعتمد على المواد الاولية الموجودة.

٢-يلاحظ انه يمكن بسهولة ان يتم توجيه هذه الانشطة مـــن البـــلاد الرأسمالية المسيطرة نحو البلاد المتخلفة طالمـــا ان الفـــن الانتـــاجى المستخدم "التكنولوجيا" تحت السيطرة التامة لـــهذه البـــلاد المتقدمـــة وتمهد السبيل امامانتاج نمطى تستطيع استخدام قوى عمل اقل كفاءة (حيث تقوم بمهام مجزءه ومكررة)

٣-تتركز صناعات التصدير اساسا فى بعض المناطق: هونج كونـــج فرموزا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، داكار، الهند، لبنان.

جـ- حالة القطنيات:

لقد كانت ردود الفعل الحمائية فى البلاد الرأسمالية المتطـورة ازاء واردات المنسوجات القطنية من البلاد النامية مثار تفكـــير لمـــدة طويلـــة

وخاصة اذا لا نحتفظنا الموقف التنافسي القوى لهذه المنســـوجات. وفـــى الحقيقة فان البلاد النامية تتمتع فى هذا المجال بميزة نسبية مرتفعة والتـــى ترتبط فى جزء كبير منها بالتكلفة الكلية المنخفضة نسبيا (المثـــال البـــارز صناعات المنسوجات القطنية فى مصر، والهند، والصين).

وحجة البلاد الرأسمالية المتقدمة (وبمعنى اصح صناعات النســـيج بها) انها كمبدأ عام لاترفض المنافسة ولكنها لاتستطيع قبولها- طالمـــا ان تفوق منافسيها فى البلاد النامية يجد مصـــدره فـــى الاجـــور المنخفضـــة للعمال.

(وفى الواقع فان هذه الحجة تأخذ شكلا اجتماعيا كان لـــها حظـــا كبيرا فى اجتذاب الـــرأى العـــام أكـــثر مـــن اعتمادهـــا علـــى معـــايير اقتصادية) المشكلة الاساسية بالنسبة للبلاد الرأسمالية المتقدمة والمســـيطرة- المنتجة والمستوردة للمنسوجات القطنية هى السماح لصناعات المنسوجات فى هذه البلاد بأقلمة نفسها على الشروط الجديدة للمنافسة.

ونتيجة الاجبار على قبول امتياز البلاد النامية فى هذا الفرع فانـــه تم فى عام ١٩٦٢ توقيع اتفاق دولى بشأن المنسوجات القطنية يهدف الـــى الحد من الحواجز الجمركية والجغرافية على الواردات على انـــه تجـــدر الاشارة الى ان هذا الاتفاق كانت له اهمية خاصة حيث جاء فيه ان الدولـــة المستوردة تستطيع دائما اتخاذ سلسلة من الاجراءات الحمائية- اذا ما ادت هذه الواردات الى اختلال فى السوق الداخلى أو يترتب عليها ضرر بـــالغ وخطير للمنتجين المحليين.

([1]) المرجع السابق الاشارة اليه ص٣٠١.

ونستطيع أن نؤكد انه بعد عشرة سنوات من توقيع هـذا الاتفـاق ونتيجة التطورات التى تطرأ على تقسيم العمل الدولى الرأسمالى فقد اتيـح للبلاد الرأسمالية المتطورة أن تحول بدرجة كبيرة معظم "غالبيـة" انتـاج الصناعات القطنية نحو عدة مناطق فى البلاد النامية (المتخلفة) فقد سـمح ذلك للصناعات الوطنية فى البلاد الرأسمالية بالتوجه نحو فروع صناعيـة أخرى أكثر ربحا

ثالثا: الصناعات المنشئة فى اطار اتفاقات دولية، أو الصناعات المرتبطة بالمراكز الرئيسية فى البلاد المتطورة:

يأتى انشاء هذه الصناعات كاحدى السمات البارزة لتقسيم العمـل الدولى الرأسمالى فى مرحلته الحالية حيث يتم فى الدول المتخلفـة انشـاء صناعات من نفس نوع الصناعات الموجودة فى المركز (البلاد الرأسـمالية المتطورة) وقد يطلق عليها البعض (نقل بعض الصناعات من المركز الـى المحيط) [١].

وبعد ذلك من ابـرز عنـاصر اسـتراتيجية الشـركات متعـددة الجنسيات (دولية النشاط) والتى تعمد الى انشاء فروع لـها فـى بعـض المناطق داخل دول العالم الثالث (هونج كونج، سنغافورة ماليزيا، كوريـا الجنوبية، الملايو....) مستغلة بذلك الانخفاض النسـبى لأجـور القـوى العاملة، والقرب من أسواق التصريف، والانخفاض النسبى للضرائب التـى تفرض على نشاطها. كما تعد هذه الفروع ايضاً بمثابة "مانعة صواعـق" ضد الازمات التى تصيب الاقتصاد الرأسمالى والتـى تـهدد الصناعـات بالمركز الرئيسى،فاول مايتم التضحية بـه هـذه الفـروع حتـى تتـاح

---

(١) R.vernon: international investsment and inter national trade in tlepcsu ctive cucle: quaterly journal of economics may 1966.

للاقتصاديات الرأسمالية الفرصة لترتيب أمورها لمواجهة الازمة[1] ويتعين الاشارة الى أن هذه الفروع تظل تابعة تماما للمراكز فـــى الاقتصاديـــات الرأسمالية المتطورة والتى تكون ذات مستوى تكنولوجى (تقنـــى) مرتفـــع وعلى ذلك توجد دائما التبعية التكنولوجية.

وكمحصلة للعوامل والظروف السابقة فاننا نشهد منذ عدة ســنوات فى عديد من البلاد المتخلفة تطورا لبعض الصناعات لانتاج مجموعة مـــن السلع النهائية تندمج (أى تعد جزءا) فى داخل مجموعة السلع التـــى يتـــم انتاجها وتصنيعها فى الدول الرأسمالية المتطورة.

أ-أنواع النشاطات فى هذه الصناعات:

هذه الصناعات تنتمى الى تلك الفروع ذات المستوى التكنولوجـــى المرتفع: السيارات- الصناعات الاليكترونيـــة- الصناعـــات الميكانيكيـــة: تتصف عموما بنشاط متميز وخاص لعملية الانتاج

انتاج قطع الغيار (Pieces detachées)

صناعات التركيب (Montage....)

ونجد أن مدخلات هذه الصناعات تكون مستوردة دائمـــا كمـــا ان الانتاج يوجه أساسا الى الخارج (وخاصة الدول الرأسمالية المسيطرة)

ب-الصفات العامة لهذه الصناعات:

فى حقيقة الامر فان هذه الصناعات مرتبطة مباشرة بعملية تدويـــل الانتاج "Processus de L'inter national- isation de la Proquction"

---

(1) د.محمد دويدار: أزمة الاقتصاد الرأسمالى المعاصر-مجلة مصـــر المعـــاصرة- يناير ١٩٧٥.

التى يتم القيام بها بواسطة الشركات متعددة الجنسيات ودولية النشاط[1].

هذه العملية تتميز بثلاث صفات رئيسية:

١-هذه الصناعات المرتبطة بالمركز تقوم بوظيفتها كمجود ورش a teliers للانتاج تقوم بانتاج سلع (نفيم استعمال) يتم ادماجها فى داخل مجموع السلع التى ينتجها ويقوم بتصريفها وتسويقها رأس المال الصناعى المسيطر.

٢-هذه الصناعات يتم تنظيمها وأدائها بواسطة فن تكنولوجى تفرضه الشركات متعددة الجنسيات على مجموع الفروع العالمية.

٣-أخيرا فان هذه الصناعات تندرج ضمن شبكة الشركات المتعددة الجنسيات "أحيانا تكون فروع لها".

الأمثلة:

١-صناعة الحديد والصلب La sdiderurgie (60%) من الانتاج العالمى تحت سيطرة الشركات الدولية)

٢-الصناعات الاليكترونية:

حيث نلاحظ ان الشركات متعددة الجنسيات قد انشأت فى العديد من الدول المتخلفة وحدات لانتاج عدة عناصر متميزة مثل السخانات Chaudieres، المحولات Turbines والمحولات المائية trans Formateurs والمواصلات disjoncteurs وهذه العناصر يتم ادماجها جميعا من اجل تكوين مراكز التنمية للطاقة Centres proouctrices d'energie.

---

(١) Firmes multin ationales.

٣-الشركات الكبرى للسيارات (فيات، فورد، رينو، فولكس فاچن، بيجو) حيث اقامت لها العديد من الفروع فى البلاد المتخلفة (مصر، الهند، البرازيل، المكسيك، ايران، الارجنتين) وحدات صناعية تقوم بانتاج قطع الغيار والقيام بتركيب السيارات.

وهذه الشركات الكبرى تحتفظ لنفسها دائما برقابة على تكامل عمليات التصنيع فى هذه الوحدات، كذلك تحتفظ بتسويق جزء من الناتج يتم توجيهه الى الولايات المتحدة الامريكية والبلاد الاوربية.

٤-وعلى سبيل المثال فان الشركة العالمية للالكترونيات (I.B.M وهى أكبر شركة عالمية ولها فروع أو وكالات فى أكثر من دولة) اقامت مصنعا لانتاج الالات الخاصة بالعقول الاليكترونية (ordinateurs) وذلك بالارجنتين. ويلاحظ أن هذه الآلات المتخصصة والدقيقة جدا تعد مخصصة بالدرجة الاولى "تماما" للسوق الامريكى والاوربى.

-واشارة أخيرة يمكن اعطائها بواسطة الاجهزة الاليكترونية ايضا حيث توجد سلسلة من الوحدات التى تقوم بتصنيعها ذات مستوى عال جدا فى الدانمرك وذلك بترخيص امريكى ويقوم على رأس ادارتها مدير من اصل انجليزى. وتحصل على البلاتين من الدول الافريقية والذى يتم ادخال بعض التحويلات عليه فى هونج كونج وتحصل على المكثفات (condusteurs) المصنعة فى سنغافورة، وصناديق الخشب الابنوس التى تأتى من افريقيا السودان.

هذه الأمثلة المختلفة تشير الى الدرجة المرتفعة من عملية تدويل الانتاج التى تم تحقيقها فى بعض الفروع الصناعية ومع التطور السريع

جدا لهذه الصناعات المرتبطة بالمراكز الرئيسية والمنشأة في اطار اتفاقات دولية[1] "Les Indus tries de sous tritance inter national"

فان البلاد المتخلفة اصبح لها دور فى نشاطات تلك الفروع المتقدمة تكنولوجيا- دور هام ولكنه يظل دائما محددا وبالدرجة الاولى بتلك الظروف والاستراتيجية الخاصة برأس المال الدولى.

ولعله من المناسب ان نقوم بتحليل طبيعة صناعات التصدير في علاقاتها باستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات.

([1]) المرجع السابق الاشارة اليه ص٣٠٥.

المبحث الرابع

علاقة استراتيجية بناء صناعات من أجل التصدير باستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات "دولية النشاط"

لن نعوض هنا لاستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات[١] حيث لايتسع المجال لعرضها—وانما نركز فقط على دولية الانتاج ودور الشركات متعددة الجنسيات فى ذلك وعلاقة ذلك بموضوعنا الاساسى وهو استراتيجية بناء صناعات من اجل التصدير... وعلى اية حال فانها ترتكز اساسا على استراتيجية رأس المال الدولى. أو بمعنى ادق فانها تعد العنصر القائد لوضع هذه الاستراتيجية موضع التطبيق على النطاق العالمى.

هذا وقد قدم الاقتصادى الامريكى "ر.فيرنو R. Vernon نظرية عرفت باسمه نظرية فيرنو فى دورة الناتج[٢] "La theorie de R. Vernon ducycle du produit" وتندرج هذه النظرية فى سلسلة الابحاث التى تبدأ من الهيكل الاحتكارى للسوق الرأسمالى العالمى لتصل الى عملية تدويل الانتاج وتسمح لنا هذه النظرية باستخلاص العناصر التى تفسر عملية نقل بعض النشاطات الصناعية الى البلاد المتخلفة.

***ويوضع فيرنو أربعة مراحل متتابعة يمر عليها الناتج وهى:**

-المرحلة الاولى: بدء الانتاج-ناتج جديد:

-Le Produit nouveau

---

(١) C.pallaix. L'internationalisation du Capital et les Firmes multinationales 2 tomes- masperc- Paris 1974.

(٢) R. Vernon: inter national investement and int ernational trade in the productive cycle: quarterly journal of economics may 1966.

وتتمثل فى بدء ظهور الناتج فى ظل ظروف تجارية وفنية وغـير مستقرة ويتم تعديلها طبقا لردود فعل المستهلكين التى تتأثر كثيرا بسياسـة الاعلان والمبيعات.

-المرحلة الثانية :نضوج وكمال الناتج:

-Le Produit mûr

فى اثناء هذه المرحلة فان الطلب على الناتج يكون فـــى ازديــاد مستمر ويتم جعل الناتج بدرجة اكبر نمطيا حيث تستقر الخصائص الفنيـة للناتج.

-المرحلة الثالثة: النمطية التامة للناتج:

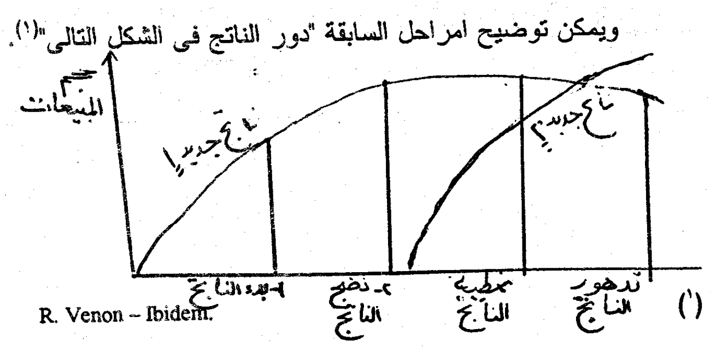
-Le Produit standard

استقرار الطلب، وكذا عملية الانتاج تسمح بتصنيـع النـاتج فـى سلاسل كبيرة من اجـل تحقيـق مزايـا الانتـاج الكبـير "economies d'échelle"

-المرحلة الرابعة: تدهور الناتج Le declin du Produit:

تتميز المرحلة السابقة باتجاه نحو وجود طاقة انتاجية زائدة والتـى تؤثر بشكل كبير على معدل الربح، وفى نفس الوقـت ظـهور منتجـات جديدة فى السوق، وتحل محل الناتج الاول والذى لم يعد له مجـال فـى السوق حيث تحول الطلب على المنتجات الجديدة.

ويمكن توضيح امراحل السابقة "دور الناتج فى الشكل التالى"(١).



(١) R. Venon – Ibidem.

1-Lancement 2-maturation 3-standard
4-Declin isation

*عمليات نقل الانتاج على المستوى العالمي:

طبقا لتحليل "ر.فيرنو R.Venon" فانه يمكن تقديم دورة النـــاتج على الصعيد العالمى كما يلى:

أولا:الالنتاج فى الولايات المتحدة:

هناك ثلاثة خصائص أساسية تجعل الولايـــات المتحـــدة مكانـــا متميزا:

أ-سوق غنى وواسع

ب-تكنولوجيا "تقنية" متقدمة جدا

جـ-قوى عاملة مؤهلة جدا وعالية الكفاءة لأقصى حد.

هذه الخصائص الاساسية تحفز على وجود العمليـــات المختلفـــة للانتاج والتسويق للناتج الجديد فى كل مكان من المرحلتين: الاولى "نـــاتج جديد" ، والثانية: نضوج الناتج فى أرض الولايات المتحدة على ان المـــيزة "الامتياز" التى تتمتع بها المؤسسة المنتجة لهذا الناتج الجديد ليست حاســـمة ولامستمرة حيث سرعان ماتواجه بالمنافسة النابعة من عملية البـــدء فـــى انتاج منتجات بديلة (المرحلة ٣نمطية الناتج، والرابعة تدهور الناتج) ومـــن اجل ذلك ولكى تحافظ المؤسسة المنتجة على حجم اعمالها فانها تلجأ الـــى نقل عملية الانتاج.

ثانيا: نقل عملية الانتاج الى أوربا:

-يتم أولا تصدير الناتج الجديد الى الاسـواق الاجنبيـة حيـث الطلب عليه متزايد. محاكاة وتقليد نمط الاستهلاك الامريكـى "Imitation du model de consommation amercain."

-بعد ذلك تظهر بدرجة اكبر ضرورة تصنيع هذا النــاتج فـى أوربا حيث بصفة خاصة يكون السوق الامريكى فى طريقه الى التشبع[1]، كما ان الطاقة الانتاجية الزائدة[2]، تولد زيادة فى التكاليف الحدية[3].

-وعليه يتم اقامة وحدات محلية للانتاج فـى أوربـا وتسـتطيع المؤسسة الاستفادة من القوى العاملة المحلية والتى تكون انتاجيتها مسـاوية لانتاجية القوى العاملة الامريكية ولكن تحصل على أجر أقل من ذلك الذى تحصل عليه الأخير.

-ابتداء من هذا الوقت تصبـح الولايـات المتحـدة الامريكيـة مستوردة لذلك الناتج الذى وصل الى مرحلة الانتاج النمطى (فى أوربا).

ثالثا: نقل عملية الانتاج فى اتجاه البلاد المتخلفة:

عندما تصل مرحلة نمطية الناتج الى درجة متقدمة جدا (انتـاج كبير المدى) [4] فى عديد من المنتجات فان البلاد المتخلفة يمكن ان تقـدم مزايا عظيمة الشأن تؤدى الى انشاء وحدات انتاجية بها (سبق عرضها)

وفى هذه الحالة فان الولايات المتحدة الامريكية واوربا تصبحـا مستوردتان لهذا الناتج. أو التشكيلة من المنتجات التى يتم نقل انتاجها الـى

---

(١) envoie de saturation .

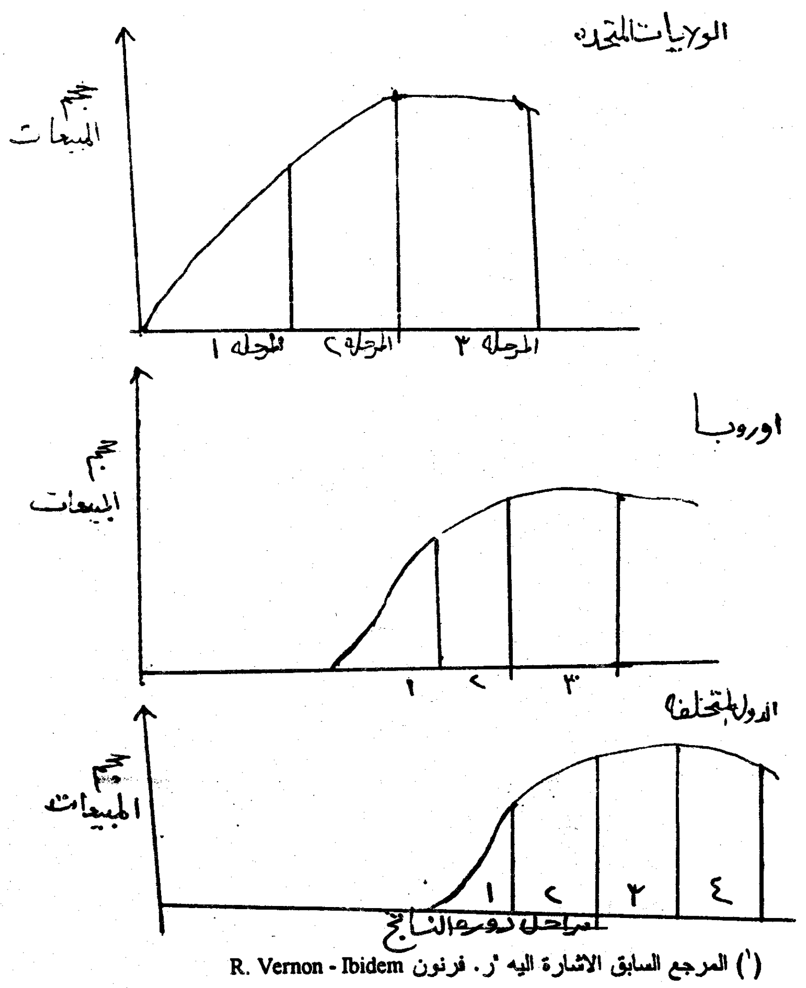
(٢) Surcapacite de production

(٣) Cauts marginaux

(٤) Production d'echelle

البلاد المتخلفة) والتى لا تجد سوقاً كافيـــا ويتجــها لتركـــيز مواردهمـــا وتوجيهها نحو خلق وتصنيع منتجات جديدة.

ويمكن التعبير بيانيا عن المراحل المختلفـــة لنقـــل النـــاتج فـــى المناطق الجغرافية الثلاثة كما يلى[١]:



(١) المرجع السابق الاشارة اليه "ر. فرنون R. Vernon - Ibidem

*النتائج المترتبة على تحليل "ر فيرنو"

اولا: طبيعة النشاطات الصناعية المخصصة للتصدير[1]:

يمكن بيان خصائص هذه الصناعات فيما يلى: (يتعين الاشارة الى أننا قد تعرضنا للصفات العامة للانواع المختلفة لصناعات التصدير من قبل- وعليه فان عرض هذه الخصائص هنا هو من وجهة نظر "ر.فيرنو" وكنتيجة لتحليله.

١-ان انشاء هذه الصناعات يعتمد اساسا على قوى العمل ذات الاجر المنخفض نسبيا والاقل تأهيلا (من مثيلتها فى الولايات المتحدة واوربا واذا لم يتوفر هذا العنصر فلن يكون هناك اى تبرير لافتراض وجود تكلفة انتاج اقل/ارتفاعا فى هذه البلاد ومن ثم لامبرر لنقل الانتاج.

٢-منتجات هذه الصناعات تكون موجهة دائما نحو سوق دولى محدد جيدا والذى يكون الدخول اليه سهلا (لاتوجد حواجز جمركية او جغرافية) ويعتبر السعر بالنسبة لهذه المنتجات عاملا جوهريا.
وبعبارة أخرى فان الطلب على هذه المنتجات مرن جدا بالنسبة للسعر (مرونة السعر اكبر من١- > ١) واذا لم يتحقق هذان الشرطان السابقان فانه لايوجد هناك مبرر لمواجهة خطر انشاء انتاج مافى اقليم جديد.

٣-هذه الصناعات لاتعتمد كثيرا على الوفورات الخارجية (economies extemes) أى بمعنى انها لاتؤدى الى انشاء صناعات

---

(1) R. Vernon Ibidem
ITEPA polycopie No 2684 P. 311.

اخــرى تكامليــة تحيــط بـــها.un environnement industriel complement aire.

٤-وأخيرا فان التأثيرات الناتجة عن البعد عن الاسواق تؤخـــذ فـــى الاعتبار حيث ان المنتجات ذات الوزن الاقل والتغليف الخفيف يمكــن ان تتحمل بسهولة تكاليف النقل المرتفعة.

ثانيا: تدخل الشركات متعددة الجنسيات (دولية النشاط):

يمكن بسهولة طبقا لتحليل ر.فيرنو (R.Vernon) اســتخلاص ان النقص العام فى رؤس الاموال فى البلاد المتخلفة يقف عائقا امام توجيـــه الاستثمارات بغرض انشاء وحدات صناعية ذات انتـــاج نمطـــى واســـع النطاق. وهنا فان فيرنو يشير الى أن التكلفة المنخفضـــة للقـــوى العاملـــة يعتبر عامل محفز ومشجع الى اقصى حد (فى الدول المتخلفة) وفى معظـم الحالات فانه يعوض بدرجة كبيرة ارتفاع تكلفة رأس المال وفضلا عـــن ذلك فمن المتوقع أن تكلفة رأس المال يمكن ان تكون أقل ارتفاعا لـــو أن المستثمر كان منظما دوليا.

والخلاصة: أن تحليل ر.فيرنو[1] R. Vernon هو تحليل للشــوكات متعددة الجنسيات ودولية النشاط حيث يوضح من جهة الاسباب العـــالميه مركزا على عوامل الضغط والاجبار التى تتعرض لها فى بلادها الاصليـة وخاصة (الطاقة الانتاجية الزائدة وتشـبع الاسواق) ومـــن جهـــة اخــرى مزايا توطن بعض المشروعات ونقل لبعض العمليات الانتاجية الى البــلاد المتخلفة. كل ذلك فى ظل المرحلة الحالية لتقسيم العمل الدولى الرأسمالى.

---

(١) ITEPA: Ibidem P.312-315

ويترتب على ذلك كله ان استراتيجية بناء صناعات من اجل التصدير تتفق مع استراتيجية رأس المال الدولى. وتتقابل مع تلك الاستراتيجية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات(بل انها تعد جزء منها) ومن ثم لايمكن اعتبارها جزء من استراتيجية للتطوير الاقتصادى الاجتماعى تضعها البلاد المتخلفة بكامل ارادتها وسيادتها المطلقة.

وفى هذا الاطار لابد من تحليل آثار هذه الاستراتيجية على التكوين الاجتماعى وتوازن قوى الانتاج فى البلاد المتخلفة- وهو ماسنعرض له فى المبحث التالى.

المبحث الخامس

تأثير هذه الاستراتيجية على التكوين الاجتماعى وقوى الانتاج فى الدول المتخلفة

لكى يتسنى لنا توضيح ذلك نشير فى البداية الى ماهى الصناعات التى يسمح رأس المال الدولى بتواجدها ونقلها الى البلاد المتخلفة وتلك المهام التى لايسمح بنقلها.

بالنسبة للصناعات التى يسمح بتواجدها ونقلها:

-فى ظل ظروف معينة فان رأس المال الدولى يستطيع أن يقبل تطور بعض صناعات التصدير فى الدول المتخلفة، والتى يمكن ان تنافس صناعات معينة موجودة فعلا فى البلاد المتطورة والتى تنتمى الى فروع متأخرة نسبيا (وعلى وجه الخصوص صناعات النسيج).

-وأيضا فى ظل ظروف محددة فان رأس المال الدولى يمكن أن- ينظم عملية انشاء ونقل بعض الصناعات الى بعض المناطق فى الدول المتخلفة وخاصة تلك الفروع التى تتضمن استخداما تكنولوجيا (تقنيا) متطورا جدا. والتى يتم ادماج منتجاتها فى السوق العالمى وتعريفها بواسطة رأس المال الدولى.

-هذه الظروف يجب بحثها اخيرا فى اطار ظاهرة وجود الفوارق الدولية لمعدلات فائض القيمة ، والاتجاه الى معدل فائض[1] قيمة بالنسبة للمهام والوظائف التى لايسمح رأس المال الدولى بنقله:

-فى البداية فيما يتعلق بتحديد المنتجات التى يتم انتاجها فان المؤسسة الام للشركة متعددة الجنسيات تحتكر دائما التكنولوجيا الجديدة

---

(١) ITEPA. Ibidem P . 514.

وابتداء من هذا الاحتكار فى مركز المؤسسة فانـــها تقــوم بنشــر ونقــل الاختراعات الصناعية نحو الوحدات الانتاجية، وهذا يعنـــى بوضـــوح ان الصناعات المخصصة للتصدير فى البلاد المتخلفة تظل خاضعـــة دائمـــا للمقاييس الكمية والكيفية للانتاج المحدد بواسطة رأس المـــال الصنـــاعى المسيطر.

فيما يتعلق بتحقيق الانتاج فان صناعات التصدير تجـــد منافذهـــا (اسواقها) في السوق العالمى وحيث يتم تبادل السلع فى هذا الســـوق بنـــاء على مبدأ تحقيق أقصى ربح ممكن. وهذا يقتضـــى مـــن جـــانب الـــدول المتخلفة اتباع سلسلة من الاجراءات الاداريـــة (معـــايير الادارة) تتعـــدد بمقتضيات التبادل الرأسمالى (الربحية، الفعاليـــة، الكفـــاءة). فـــى معظـــم الحالات فان النشاطات التجارية والتسويقية تظل دائما تحت ســـيطرة رأس المال الدولى.

***عدم توازن قوى الانتاج:**

من الطبيعى أن صناعات التصدير لابد وأن تتلاءم مع الظـــروف الخاصة لتطور قوى الانتاج فى الدول المتخلفة- ولكن فى حقيقـــة الامـــر (فى الواقع) فان غالبية هذه النشاطات الصناعيـــة تـــم اختيارهـــا اصـــلا بواسطة رأس المال الدولى المسيطر ومن ثم فانها تســـتجيب لمقتضيـــات محددة (سواء استخدام القوى العاملة، والتكنولوجيا المستخدمة، والاســـواق) فى البلاد الرأسمالية المتطورة. ومن ثم فان عملية انشـــائها فـــى تكويـــن اجتماعى آخر وفى اطار علاقات انتاج مختلفة. وباستخدام قوى انتاج لـــها خصائص تختلف عن تلك التى تتميز بـــها قـــوى الانتـــاج فـــى الـــدول الرأسمالية سوف يؤثر بدرجة كبيرة جدا فى تماسك الـــهيكل الاجتمـــاعى والاقتصادى (أى ايجاد اختلال وتشويه فى هذا الهيكل).

***وبطريقة اكثر تحديدا فيمكن ملاحظة:**

١-التوظيف والاستخدام المترتب على هذا النوع من النشاطات- الصناعية يظل دائما منخفضا وقليل الشأن وغير مؤثر كما أن التأهل الفنى الذى تجمعه قوى العمل الموظفة يظل دائما ضعيفا طالما أنه يعهد اليهم القيام بمهام مكررة ومجزأة (جزء من العملية الصناعية.

٢-بالاضافة الى ذلك عدم استقرار التوظيف (التسغيل) الى أقصى حد فى هذا النوع من النشاطات الموجهة للتصدير، وفى الواقع فان القوى العاملة هى الاولى التى تتأثر بتقلبات الطلب فى السوق العالمى، وايضا اذا ما أخذنا فى الاعتبار أنه توجد منافسة بين البلاد المتخلفة المنتجة لهذه المنتجات (نفس المنتجات أو قد تكون متفاوتة) ويكون رأس المال الدولى دائما هو المعيار والحكم دائما فى هذه المنافسة ويوجهها بما يخدم مصالحه.

٣-يمارس رأس المال المسيطر (الشركات متعددة الجنسيات) دائما هواية أظهار وتقديم منتجات جديدة فى السوق العالمى ويحتكر هذه العملية وتكون النتائج المترتبة بطبيعة الحال توجيه ضربة قاسية لصناعات فى البلاد المتخلفة.

٤-بالنسبة للآثار التى تولدها هذه الصناعات على الاقتصاد القومى بأكمله فانها ضعيفة ومحدودة الى اقصى حد[1] فقد لاحظنا أن الصناعات المخصصة للتصدير لاتستلزم وجود صناعات مترتبة عليها. ولعل ذلك مما ساعد على انشائها فى الدول المتخلفة. ومن ثم

---

(1) ITEPA. Ibidem P.315.

فلا يوجد أى مبرر للاعتقاد بأن هذه الصناعات تحفز خلق صناعـات جديدة مكملــة (Industries complementaires) حقيقــة أن مصنــع للزيوت يصحبه دائما انتاج محلى للزجاجات كذلك فان مصنع لانتـاج الاسمدة يكون يكون مصحوبا بانتاج مواد من البلاستيك للتعبئة. ولكن المقدرة الصناعية لهذا النوع من الصناعات تظل ضعيفة جدا.

٥-أخيرا فانه يجب الاخذ فى الاعتبار مواجهة (مقابلة) الآثار التـــى تولدها تلك الصناعات على التطور:
(effests d' enteainement)

مع مـــا يمكــن ان نطلــق عليــه أثــار الانشقاق أو التفكــك (الاختلال)"effests d' enclave" التى تمارسها هذه الصناعات سواء علــى التوازن القطاعى (equilibre sectoriel) (بين الفروع الصناعية المختلفــة) أو سواء على التوازن الاقليمى (equilibre regional) وذلك بين المنــاطق الجغرافية المختلفة. وبصورة أعم على العلاقة بين الريف والمدينــة (ra poort ville- canpagne)

*ومن المناسب قبل الانتهاء من هذا التحليل ان نطرح الســؤالين الآتيين:

<u>أولا:</u> هل يمكن اعتبار صناعات التصدير عنصرا فـــى داخــل تقسيم العمل الدولى الرأسمالى[1] فى مرحلته الحالية (division du travail internationale capitaliste actuelle) فى اعتقادنا أن صناعات التصديــر هى عنصر من عناصر تقسيم العمل الدولى الرأسمالى، غـــير أن النــوع الاول من صناعات التصدير والتى تتعلق بزيادة قيمة المـــوارد المحليــة

---

(١) راجع ماسبق عرضه هذه المحاضرات عن مراحل تقسيم العمل الدولى الرأســمال ص.

وبعض الصناعات التحويلية تتصل بتقسيم العمل الدولي الرأسمالي (التقليدي) أما النوعين الآخرين كما سبق التفصيل فانها تعتبر عنصر في تقسيم العمل الدولي الرأسمالي في مرحلته الحالية (حيث ذكرنا) ان تقسيم العمل الدولي دائم التغير طبقا للتغيرات والتطورات التي تحدث في الاجزاء المتطورة والاجزاء المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي.

غير أن بعض الاقتصاديين (S. Hymer & H.murroy) يحاولون اليوم بيان أن رأس المال الاحتكارى أمام نوع جديد من توزيع المهام على صعيد الاقتصاد العالمي ويمكن تلخيص تلك الفكرة والتي أوضحها كريستان بلوى (C: Palloix) فيما يلي[1].

لكي نفهم جيدا تشكيلات تقسيم العمل الدولي الرأسمالي لم يعد ممكنا الآن رؤيته من خلال عرض النشاطات الصناعية في مواجهة النشاطات الزراعية.ولكن يتعين أن تكون هذه الرؤيا في مستويات متعددة من المهام في داخل الشركة متعددة الجنسيات: ان التقسيم الرئيسي هو الذي يوجد بين رأس المال والعمل (entre le capital- travail)

وبين الادارة وعمليات تنفيذ الانتاج

(entre mangement et operations de production)

بين العمل الذهني والعمل اليدوى enter la tête – et

(le travail intellectuel et) أو les mains) le travail manual)

ثانيا: هل يمكن اعتبار صناعات التصدير تالية من الناحية الزمنية لصناعات احلال الواردات؟

---

(١) S. Hmer , Cite parrc . pallaix : L'economie mondeale capitaliste maspero 1972 Tome.2 p.167.

-بالنسبة لبعض النشاطات الصناعية المتعلقة بزيادة قيمة الموارد المحلية فنلاحظ انها قد انشئت قبل انشاء صناعات فى اطار احلال الواردات.

-وفى حالات اخرى فان بناء صناعات التصدير تعد مرحلة تالية ومرتبطة بالحدود الموروثة من نمط التراكم التابع (أى تالية لصناعة احلال الواردات) فنمو السوق الداخلى محدود كما انه بالدرجة الاولى يتشكل طبقا لهيكل توزيع الدخول والذى لايسمح الا بتكوين طلب فى صالح الطبقات المتميزة فضلا عن ذلك فان الحفاظ على مصالح هذه الطبقات لايحدث الا عن طريق توجيه النشاطات الصناعية للخارج.

-وفى حالات ثالثة وكما تدل تجربة بعض الدول فلا توجد فواصل زمنية بين تطبيق وانشاء صناعات التصدير وصناعات احلال الواردات، فانه يتوفر دعم معين من جانب الدولة فقد ادى نمو الاستيراد البديل الى انجذاب البضائع نحو التصدير ولك بعد سد حاجة السوق المحلية منها (كما هو الشأن بالنسبة لصناعة المنسوجات القطنية فى الباكستان) كما أن تطور الفروع التصديرية ضمن سياسة ملائمة ادى بعد مضى فترة زمنية معينة الى ظهور انتاج مختلط قائم على الاستيراد البديل فسيلان مثلا- ظلت فترة طويلة جدا تصدر الشاى وتستورد مواد تعبئة- وبعد الحصول على الاستقلال السياسى وبدعم من الدولة اقيمت صناعة انتاج مواد التعبئة فتوقفت عمليا عن استيرادها- أى أنه يمكن ان تكون هناك سياسة قائمة على تطوير كل من الفروع التصديرية، وفروع انتاج قائمة على احلال الواردات فى نفس الوقت.

المبحث السادس

تقييم ونقد استراتيجية بناء صناعات من اجل التصدير

بعد أن أوضحنا الظروف التى فى ظلها تم التفكير فـــى اتبـــاع استراتيجية النمو من خلال بناء صناعات من أجل التصدير مـــن جـــانب الدول المتخلفة ثم مفهوم هذه الاستراتيجية وما تتضمنه وطبيعة ونوعيـــة الصناعات المنشئة فى اطار هذه الاستراتيجية، وكذا تحليلنا لعلاقـــة هـــذه الاستراتيجية باستراتيجية الشركات متعددة الجنســـيات "دوليـــة النشـــاط" وركزنا على ظاهرة تدويل الانتاج، ونقل انتاج بعض المنتجات الى البـــلاد المتخلفة. ثم أخيرا انهينا تحليلنا باستعراض آثار هذه الاســـتراتيجية علـــى التركيب الاجتماعى Formation Sociale فى هذه البـــلاد وعلـــى وجـــه الخصوص توازن قوى الانتاج.

ورغم حرصنا فى كل النقاط السابقة على أن نقدم تحليلا نـــاقدا وتقييما موضوعيا لهذه الاستراتيجية- فاننا نرى من المناسب أن تقدم فـــى نهاية عرضنا نقاط النقد وماتحتوى عليه هذه الاستراتيجية مـــن حـــدود – تجعلنا نخلص باجابة واضعة وحاسمة للسؤال الجوهرى والأساسى الـــذى طرحناه فى بداية تقديم هذه الاستراتيجية وهو الخاص هل تقـــدم ســـبيلا حقيقيا يقود الى الخروج من التخلف ومن ثم يؤدى الى تنميـــة اقتصاديـــة واجتماعية وبناء مجتمع الانتقال الى الاشتراكية؟ أم تقـــدم ســـبيلا مزيفـــا وخاضعا يبقى على التخلف ومن ثم على التبعية؟

<u>يمكن تلخيص نقاط النقد هذه فيما يلى:</u>

أولا: طبقا لهذه الاستراتيجية يتم فتح الباب لانشـــاء عـــدد مـــن الوحدات الصناعية التى تنتج أساسا بهدف تصدير انتاجـــها الـــى الـــدول الاخرى. وعادة ماتترك فرصة انشاء هذه الصناعات مفتوحة أمـــام كـــل

انواع رأس المال سواء كان محليا أم اجنبيا وسواء كان رأس مال مملـوك للدولة أم رأس مال خاص. وليس يـخاف علينا الهدف الاساسـي لـرأس المال وهو دائما تحقيق أقصى ربح ممكن بصرف النظر عن أى فـرض آخر) [١].

ثانيا: من المعلوم أن عديد من الفروع الصناعية فـي البلـدان- المتخلفة ليست قادرة فى الوقت الحاضر عل الدخول فى المنافسة حسـب المواصفات العالمية (من ناحية الجودة المنخفضة، والتكاليف الباهظـة) [٢] غير أن حاجة بعض البلدان للعملات الصعبة كبيرة مما يتحتم عليـها أن تطرح بعض سلعها رغم مواصفاتها المذكورة الى الاسواق العالمية سـواء عن طريق دهم التصدير أو عن طريق الضغط الادارى المباشر، ومثـال ذلك: الهند حيث يجرى الزام عدد كبير من الفروع بتصدير جـزء معيـن من انتاجها مقابل حصولها على الموافقة على استيراد البضـائع "المـواد" الضرورية للانتاج الجارى. وتتم تغطية الخسائر الناجمة عن ذلـك- أمـا برفع الاسعار فى السوق المحلية، أو علـى حسـاب أربـاح المؤسسـات الانتاجية.

واذا كان مثل هذا التوجيه نحو التصدير يسمح بتعديل المـيزان التجارى وقتيا ولكن فى الوقت ذاته تجرى اعادة توزيع جزء من الاسـعار (ومن ثم جزء من الفائض الاقتصادى) التى جرى تحديدهـا مـن جديـد

---

(١) يمكن أن نصف هنا ايضا قائمة الشروط والمتطلبات التى يفرضـها رأس المـال الاجنبى والتى تصل الى احداث بعض التغييرات الجوهرية فى الـهيكل الاقتصـادى والاجتماعى وابعاد بعض القوى السياسية.

(٢) د.شيركوف: وجهة نظر سوفيتية فى استراتيجية التصنيع فى البلاد النامية. مجلـة النفط والتنمية يناير ١٩٧٧ ص٩٤.

لصالح الاقتصاد العالمى- وبقدر ماتزداد احجام الصـــادرات المدعومـــة واعادة توزيع الفوائض لصالح السوق (داخلى وخارجى) بقـــدر مـــايزداد التأثير الضاغط لمثل هذه النزعة التصديرية على النمو الاقتصادى.

ثالثا: يبدو أن المحفز الفعلى للنمو الاقتصادى يمكن ان يقتصـــر فقط على تطور تلك الفروع التصديرية التى لها قدرة نسبية على التنـــافس وفق المواصفات العالمية. ولكن حتى مثل هذه الفـــروع لاتضمـــن دائمـــا معدلات عالية ومستقرة للنمـــو الاقتصـــادى فالقضيـــة تكمـــن فـــى أن الاحتكارات الاجنبية (الشركات متعددة الجنســـيات) يهمـــها فـــى الوقـــت الحاضر تكوين ثلاث مجموعات من الانتاج التصديرى فى البلاد المتخلفـــة وهى التصنيع الاولى للمواد الاولية الزراعية والمعدية- والمـــواد القـــدرة (التى يترتب عليها تلوث البيئة) والصناعات القائمة على الموارد المائيـــة (نشير هنا الى ان الصناعات الاستهلاكية والصناعات المتطورة من نفـــس النوع الموجودة فى البلاد الرأسمالية وهما النوع الثانى والثـــالث والـــذى سبق تقديمهما هما تحت السيطرة التامة لرأس المال الدولى المسيطر كمـــا اتضح من تحليلنا) حيث ان اعادة الانتاج الموسع وحتى البسيط فى هـــذه الفروع يجرى تنفيذها طبقا لقاعدة التأثير المتبادل مع السوق العالمية. فـــى حين ان التأثير المتبادل بين بعضها البعض داخل السوق المحلية ضعيفـــا أى أن الدوافع الناجمة عن محل هذا النمط من التصنيع غير كافيـــة لكـــى تنشأ عملية نمو على اساس الدعم الذاتى بالاضافة الى ذلك فـــان الصلـــة الوثيقة جدا بالاقتصاد الرأسمالى العالمى واســـتنزاف المـــوارد الطبيعيـــة الاكثر غنى يمكن ان تؤدى الى تدهور وقتى أو طويل الأمد.

رابعا: من الملاحظ أن البلاد التى أخذت بهذه الاستراتيجية قد واجهت العديد من المشاكل والصعاب[١] التى تجعل اللجوء اليها محفوفا بالمخاطر التى تنتهى معظمها عند ضرورة أن يتم كل ذلك فى اطار العلاقة مع الشركات متعددة الجنسيات ودولية النشاط والتى تقود تقسيم العمل الدولى فى السوق العالمية وتسيطر عليه ماليا وتكنولوجيا (تقنيا). وتسويقيا.

ولذلك فان رأس المال المحلى (العام والخاص) لايستطيع بمفرده فى الغالب ان يتبع استراتيجية اقامة الصناعات بهدف التصدير - ولابد لرأس المال الدولى ان يكون له الدور الاساسى فى هذه الاستراتيجية. وليس بخاف علينا أن قبول رأس المال الدولى المساهمة فى انشاء مثل هذه الصناعات لايتم بالسهولة التى قد يتوقعها البعض... فرأس المال الدولى يتطلب لقدومه توافر حد أدنى من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فلاشك انه يهتم بالوضع العالمى والاقليمى للدولة التى يقدم اليها ومدى توافر الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها، والضمانات التى تقدم للاستثمارات الاجنبية خاصة فيما يتعلق باعادة تصدير رأس المال والارباح، والاعفاءات الضريبية والجمركية التى يتمتع بها المشروع.هذا فضلا عن ضرورة توافر عنصر العمل الرخيص (غالبا مايكون غير منظم فى نقابات قوية) كذا توافر حد أدنى من الخدمات الاساسية مثل الطرق ووسائل النقل والمواصلات والكهرباء...الخ ولاشك أن كل هذه الظروف والضمانات التى يتطلبها رأس المال الدولى لاتخرج فى

---

(١) د.محمد دويدار: نحو استراتيجية بديلة للتصنيع فى العالم العربى- القاهرة/يونيو ١٩٧٥ ص١١.

مجموعها عن كونها نوعا جديدا من علاقات التبعية فى ظــل الظــروف المتغيرة للعلاقات والقوى الدولية.

خامساً: بتطبيق هذه الاستراتيجية تنشأ مجموعة من الصناعـات التى تهدف أساساً الى اشباع الطلب الخارجى علــى منتجاتـها ولاتولـى الطلب المحلى وعلى وجه الخصوص حاجات المنتجين المباشرين (العمـال والفلاحون..) سوى اهتماما هامشيا نظرا لطبيعة منتجاتها وانفصالها عـن الحاجات المحلية التى تتطلبها غالبية السكان.

سادساً: كما ان عملية تصدير المنتجات عادة مــاتتطلب تدخـل الحكومات لمنحها اعانات تصدير قد تصل الى ٥٠% من قيمة الصـادرات تدعيما لمركز التنافس فى السوق العالمى ممايؤثر بذلــك علــى توجيـه الاستثمارات الى الفروع الاخرى التى تساهم بدرجة اكثر فعالية فى نمــو الاقتصاد القومى.

سابعاً: اذا كانت هذه الصناعات تنشأ لتلبية الاحتياجات الخارجية أساساً فهى لايمكن ان تساهم فى انشاء صناعــة متكاملــة[1] أو متوازنـة الفروع، كما انها لاتساهم فى توسيع الســوق وتعمــق علاقــات التبعيـة التكنولوجية التى تحرص عليها الشركات متعددة الجنسيات.

كما وأنها لاتعتبر فى الحقيقة استراتيجية للتنمية الصناعية وانمـا مجرد اقامة بعض الصنادق المرتبطة بالخارج والتى تزيد تعقيد مشـاكل ميزان المدفوعات وتحد من امكانية القيام بتنمية صناعية ديناميكية متوازنة ومستمرة وترتبط بالاحتياجات الحقيقية للدولة النامية.

---

(1) د.محمد دويدار، المرجع السابق الاشارة اليه.

كما وأن التركيز على تطوير الفروع التصديرية فقط يعمق في الوقت نفسه النتائج الاجتماعية غير المرضية لعملية التصنيع فلكى يمكن الدخول فى منافسة على نطاق السوق العالمى فمن الضرورى استخدام التكنيك (التقنية العصرية) وتكنولوجيا الانتاج بما يناسب مستواها فى البلدان المتقدمة ويتطلب هذا رؤوس اموال ضخمة واساليب انتاجية متطورة (مكثفة لرأس المال) هذا بينما تعانى البلدان المتخلفة من نقص فى رؤوس الاموال- والاهم من ذلك البطالة بمختلف أنواعها (كاملة، مقنعة، موسمية، فنية) وبنسب كبيرة.

ثامنا: أخيرا نشير الى أن الفروع التصديرية لاتؤثر بطريقة واحدة[١] على بلاد تختلف من حيث سعتها. فبالنسبة للبلدان الصغيرة من حيث المساحة والسكان (كسنغافورة الملايو- لبنان- فرموزا) فان اقامة عدد قليل من المؤسسات الانتاجية الكبيرة نسبيا. يمكن ان تساعد فعلا على زيادة سريعة للانتاج القومى. أما بالنسبة للبلدان الكبيرة (الهند- اندونيسيا- الباكستان- بنجلاديش-البرازيل، مصر) والتى تتميز بأحجام مطلقة كبيرة نسبيا للمنتجات القومية فان تأثير الانتاج التصديرى على عمليات النمو الاقتصادى يصبح ضعيفا.

فالهند: على سبيل المثال تحتاج الى توسيع التصدير بنسبة ٩% تقريبا لكى تزيد الانتاج الصناعى بنسبة ١% فقط ومن حيث الاحجام المطلقة فان هذا يعادل نصف القيمة الاجمالية لفرع متقدم وفق مواصفات الهند كصناعة المعادن مثلا. بعبارة اخرى فانه لكى تستطيع الفروع التصديرية ترك أى أثر ملموس على الانتاج فانها تحتاج الى توسع كبير

---

(١) دشيروكوف: المرجع السابق الاشارة اليه. النفط والتنميتن ١٩٧٧.

للسوق الخارجية الأمر الذى يستبعد النجاح فيه عبر المستقبل المنظور. ولهذا فان السوق الداخلية تلعب الدور الحاسم بالنسبة للانتاج الصناعى.

***خاتمة:** محصلة ذلك كله وكما اتضح جليا من التحليل أن استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من اجل التصدير لا يمكن ان تقدم سبيلا حقيقيا يؤدى الى الخروج من التخلف ومن ثم الى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة- بل على العكس يبقى على التبعية والتخلف(١).

على انه اذا كانت هذه الاستراتيجية لاتؤدى الى تحقيق اهداف التنمية الصناعية فى الدول المتخلفة طالما اعتبرت محورا وحيدا للتصنيع الا أن ذلك لاينفى ضرورة اقامة صناعات تصديرية ولكن يكون ذلك فى ظل ظروف واوضاع متغايرة تماما عن تلك التى رأيناها. وفى اطار استراتيجية صناعية متكاملة.

---

(١) من الواضح أن هذه الاستراتيجية كسابقتها تهمل تماما اللفروع الاقتصادية الاخرى وخاصة الزراعة. هذا بالاضافة الى اهمالها الفروع الصناعية الاخرى. فضلا عن اهمالها للريف تماما.

الفصل الثالث

استراتيجية النمو عن طريق بناء الصناعات الأساسية

(La Strategiedu developpement a'travers les INDUstries industria lisantes)

مقدمة:

قدمنا فى الفصلين السابقين ضمن استراتيجيات النمو كل من استراتيجية النمو عن طريق احلال الواردات، وكذا استراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير.. ولقد اتضح من تحليلنا لهاتين الاستراتيجيتين أن تطبيقهما فى الدول المتخلفة لم ولن يؤدى بهذه الدول للخروج من التخلف ومن ثم تحقيق التقدم والتنمية-بل على العكس فانهما يبقيا هذه الدول فى وضع التبعية وخاصة التبعية التكنولوجية .مع الأخذ فى الاعتبار ان الفن الانتاجى التكنولوجيا "ليست محايدة على الاطلاق بل أنها تعكس دائماً علاقات الانتاج التى توجد فى ظلها ومن الثابت أن التكنيك الرأسمالى يتلاءم مع درجة تركز وتمركز رأس المال فى الدول الرأسمالية. فضلاً عن تطابقها مع استراتيجية رأس المال الدولى وعنصره القيادى أى الشركات متعددة الجنسيات ودولية النشاط (Les Firmes imutl nationales)

ونقدم فى هذا الفصل استراتيجية ذاع صيتها، كما أنها تكتسب أهمية تاريخية قصوى حيث طبقت فى الدول الاشتراكية وعلى الأخص فى الاتحاد السوفيتى وساهمت الى أقصى حد فى بناء مجتمع الانتقال الى الاشتراكية بهذا البلد الى أن أصبح قوة عظمى ذات وزن كبير جدا – ثم طبقتها كافة الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية (دول الديمقراطيات الشعبية) وحققت نتائج ملحوظة.

فى هذا الاطار نقدم استراتيجية النمو عن طريق بناء الصناعات الأساسية، وكما هى عادتنا فى التحليل.فسوف نقدمها بطريقة ناقدة حتى يتسنى لنا من خلال ذلك التحليل والتقييم الناقد[١] ان نصل الى اجابة للسؤال الجوهرى الذى وضعناه فى البداية الاوهى هل يمكن أن تعد سبيلا حقيقيا يقود الى الخروج من التخلف وبناء مجتمع متوازن ومتقدم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتحرير واطلاق القدرات الخلاقة للعمل الانمائى بغرض اشباع حاجات المنتجين المباشرين المادية والثقافية. فى اطار سيطرة أكبر للانسان على قوى الطبيعة وعلى عملية الانتاج (والتى هى عبارة عن علاقة بين الانسان والطبيعة، وعلاقة بين الانسان والانسان) [٢].

لانخفى منذ البداية اقتناعنا بهذه الاستراتيجية كسبيل للتنمية فى المجتمعات المتخلفة. ولكن ينبغى وضعها فى اطارها التاريخى، ومراعاة الظروف الخاصة والخصائص التى يتميز بها كل بلد متخلف، وعلى أن يتم تعميق المحتوى الاجتماعى والسياسى لها عن طريق اجراء التغييرات الهيكلية والجذرية فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى- على أية حال فانها تعد محوراً هاماً فى الاستراتيجية البديلة للتطوير التى سوف نقدم خطوطها طبقا للأسس التى قدمها استاذنا الدكتور محمد دويدار.

بعد هذه المقدمة سوف نقدم استراتيجية الصناعات الاساسية فى المباحث التالية:

---

(١) انظر: محمد دويدار-نحو استراتيجية بديلة للتصنيع فى العالم العربى. وعموماً كتابات استاذنا الدكتور/محمد دويدار فى هذا الشأن. ومن زاوية المنهج والتحليل والرؤية الناقدة بصفة عامة.

(٢) محمد دويدار- الاقتصاد السياسى، الاسكندرية ١٩٨٧.

أولا: الاطار النظرى والاساسى التاريخى لاستراتيجية الصناعات الأساسية

ثانيا: مفهوم وطبيعة الصناعات الأساسية.

ثالثا: الشروط اللازم توافرها لتطبيق هذه الاستراتيجية.

رابعا: بعض المشاكل التى تثيرها هذه الاستراتيجية.

خامسا: تقدير ونقد لهذه الاستراتيجية.

المبحث الأول

الاطار النظرى والأساس التاريخى لاستراتيجية الصناعات الأساسية[1]

Le cadee theorlque , st historicus
De cette sir_

كما ذكرنا من قبل فان هذه الاستراتيجية تكتسب أهمية تاريخية قصوى ويرتبط تطبيقها بالثورة الاشتراكية الأولى فى الاتحاد االسوفيتى حيث ان نمط التنمية فى الاتحاد السوفيتى سار على اعطاء الاولوية فى خلال المرحلة الأولى لهذه الصناعات (الصناعات التقنية) وتمت التضحية نسبيا فيها بالصناعات الاستهلاكية والزراعة وفى خلال المرحلة الثانية وبينما استمر اعطاء الاولوية للصناعات الأساسية، الى أنه اعطيت اهمية نسبية أكبر من تلك التى وجدت فى المرحلة الاولى للصناعات الاستهلاكية والزراعية (الريف عمرها)

على أية حال فانه يمكن القول أن الأساس التاريخى لهذه الاستراتيجية يتمثل فى تجربة التنمية والتخطيط السوفيتى ثم تلك الخاصة بالديموقراطية الاشتراكية ويتمركز أساسا فى نموذج النمو الذى حدد معالمه وخطوطه السياسية لينين (زعيم الثورة الاشتراكية السوفيتية) وقام بتطبيقه ستالين.

([1]) نموذج لينين للنمو الاقتصادى- ومخططات التنمية الاقتصادية بالاتحاد السوفيتى للعمل الديموقراطى

أما الاطار النظرى فيرجع الفضل فى تقديم الخطـوط النظريـة لهذه الاستراتيجيـة الى الاقتـصادى (ج.د.دى برنيس G:D.de Bernis) [١] حيث اليه تنسب فكرة الصناعات الأساسية ويستند دى برنيـس على التحليل الذى قدمه فرانسو بيرو[٢] (F. Perroux) عن الصناعات المحركـة Industries motrices.

وقبل أن نقدم هذا الاطار النظرى نشير الى تلك المناقشات التـى دارت والخلافات التى نشأت بين الاقتصاديين السوفييت فـى العشـرينات من هذا القرن وقت التحضير للخطة الخمسية الاولى فى الاتحاد السـوفيتى. ويرجع الفضل بصورة خاصة الى الاقتصادى السوفيتى فلدمـلن Feldman والذى بناء على دراساته نموذجه الشـهير فـى توزيـع المـوارد بيـن الصناعات الاستهلاكية والصناعات الانتاجية وضعت الاستراتيجية للخطـة الخمسية الأولى فى الاتحاد السوفيتى مركـزة الأولويـة الأولـى علـى الصناعات الثقيلة[٣].

وقد طرح فلدمان مشكلة الاختيـار بيـن الصناعـات الثقيلـة والصناعات الخفيفه فى نموذجه عن طريق التساؤل على القيود الـواردة على عملية النمو اذا ماكان الهدف هو الوصول الى أعلـى معـدل لنمـو

---

(١) g. D. de Bernis. Industries industrralis ants et contenu d'une politique d'integration regionale: economique appliquee n ¾ P : 415d 743 industries irdustrialisants et L'integration economique regionale: economique appliquee n l P: 41 d60.

(٢) F.Perroux, L'economie du Xxeme siecle P.U.F 1964 P153.

(٣) سبق أن أشرنا الى ذلك من قبل فى هذه المحاضرات وراجع ايضا عمـرو محـى الدين- المرجع السابق الاشارة اليه ص٢٧٧-٢٨٧ ومرتب فيـه الفصـول نمـوذج فنموذج.

الدخل القومى؟ والاجابة هو أن القيد الرئيسى ؛ يتمثل فى حجم الاستثمار أى فى معدل الاستثمار على ان ذلك يطرح سؤالا اخرا هو ماهى القيود الواردة على الارتفاع بمعدل الاستثمار؟- اى ماهو العوامل التى تحكم قدرة أى مجتمع على القيام بحجم معين من الاستثمار؟ ويشير فلدمان فى ذلك الى قيدين أو عاملين هما:-

<u>الأول:</u> فيتمثل فى وجود عرض كاف من السلع الاستهلاكية لمواجهة احتياجات الطلب للعاملين فى بناء اصناعات الثقيلة فاذا لم يتوافر هذا العرض الكاف فلا يمكن القيام بالاستثمار اذا قد يترتب على عدم وجود هذه السلع حدوث تضخم فى الاسعار يعرقل فى النهاية عملية بناء الصناعات الثقيلة وعملية الاستثمار وبالتالى عملية التنمية.

<u>الثانى والأهم:</u> فيتمثل فى الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة وهو القطاع الذى ينتج وسائل الانتاج من الآلات والمعدات .. الخ بمختلف أنواعها سواء اللازمة لقطاع الصناعات الاستهلاكية أو قطاع الصناعات الثقيلة ذاته- والطاقة الانتاجية هى قدرة القطاع على انتاج حجم معين من السلع. وكلما زادت الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة كلما زاد حجمماينتجه من سلع التى تكون وسائل الانتاج، ومن ثم تزداد قدرة المجتمع على القيام بحجم معين من الاستثمار، وتتحدد الطاقة الانتاجية لأى قطاع بحجم راس المال القائم فيه كما تزداد هذه الطاقة الانتاجية بالاضافة الى رأس المال القائم فيه والتى تعد استثماراً.

وبالتالى فان الزيادة فى الطاقة الانتاجية فى قطاع الصناعات الثقيلة (الأساسية) تزداد بزيادة الاستثمارات الموجهة اليه ومن هنا فان قضية توزيع الاستثمارات بين قطاع الصناعات الاستهلاكية وقطاع الصناعات الثقيلة تحتل أهمية كبرى فى أية استراتيجية للتصنيع.

ويوضح فلدمان بعد ذلك فى نموذجه توزيع الاستثمارات بين القطاعين السابقين مبينا الآثار التى تعود على الاقتصاد القومى ونموه كلما زادات معدلات الاستثمار الموجهة لقطاع الصناعات الثقيلة.

بعد ذلك نعود الى الاطار النظرى المقدم بواسطة دى بيرنيس والمستند على تحليل فرانسوابيرو، ويقدم بيرو الاطار العام لتحليله بالطريقة التالية:

يمكننا أن نرى (تقدم) الاقتصاد القومى ليلد ماكنوافق او توليفة بين مجموعة من العناصر الفائدة والنشيطة نسبيا. وتشمل هذه (الصناعات المحركة والرائدة، مراكز واقطاب صناعية وعدة نشاطات مركزة جغرافيا).

ومجموعة من العناصر الخاضعة والتابعة وتشمل هذه (صناعات جزئية وموسمية، مناطق تابعة، مراكز جغرافية تابعة) والمجموعة الاولى هى التى تمثل بالنسبة للثانية الحافز والمخرك لكافة ظواهر النمو.

هذا التحليل يسمح لفرانسوابيرو باستخلاص فكرة الصناعة المحركة كحالة خاصة للوحدات الاقتصادية الاساسية. والتى تعد (أى الصناعة المحركة) العامل المحرك فى الاقتصاد. ويعرفها كما يلى[1].

(أنه يمكن اعتبار وحدة اقتصادية بسيطة أو مركبة) مؤسسة أو صناعة أو توافق مجموعة صناعات وحة محركة أساسية (عامل محرك وقائد) عندما تمارس على الوحدات الاخرى التى لها علاقة معها (أى يكون لها على هذه الوحدات) أثار محفزة ومولدة.

---

(1)

*والآثار المحفزة: يمكن تعريفها بأنها الأفعال التى من خلالها فان زيادة معدل نمو ناتج او زيادة انتاجية وحدة اقتصادية بسيطة أو مركبة (أمثلاً) يؤدى الى ويحفز على زيادة معدل نمو ناتج او انتاجية وحدة اخرى بسيطة أو مركبة (ب مثلاً) هنا فان الوحدة الاقتصادية الانتاجية أ تعتبر محركة وقائدة فى علاقتها بالوحدة ب-أو أن أ يكون لها على ب آثار محفزة عندما يكون هناك فعل غير مناسب وليس فعلا عكسياً من أ على ب.

فى هذا الاطار النظرى فان دى بيرنيس[١] قام بتحديد فئة خاصة ومتميزة من الصناعات المحركة وهى الصناعات المحركة وهى الصناعات الأساسية أو الصناعات المصنعة Idustries industridlisantes وقبل أن نقوم بتحليل فكرة الصناعات الاساسية ومحتواها نشير أنه كانت هناك مناقشات واسعة ودائمة منذ ١٩٦٠ للاختيار بين الصناعات الانتاجية والصناعات الاستهلاكية. وبين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة (وان كانت هذه المناقشات ترجع الى العشرينات من هذا القرن ولكنها كانت محدودة ولم تكن لها علاقة بالدول المتخلفة والتى كانت مستعمرات فى ذلك الوقت)

على أية حال فان الاختيار فى صالح الصناعات الثقيلة والصناعات الانتاجية (الأساسية) يرجع الى النجاح الذى حققته دول الديموقراطيات الشعبية والدول الاشتراكية فى هذا الشأن على أنه كما سبق ان ذكرنا ينبغى أن يوضح ذلك فى وسطه التاريخى وفى اطار الظروف الخاصة بهذه الدول ابتداء من النموذج الذى وضع أسسه لينين

---

(١) المراجع السابق الاشارة اليهاكتابات دى بيرنيس

-Polycopie no 2684 ITPEA Voies et strategies de veleloppement – plger.

من اجل النمو الاقتصادى فى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية والـــذى تـــم تطبيقه بواسطة ستالين[1].

ان الكوريين (كوريا الشمالية) يتحدثون عن بناء اقتصاد قومـــى ومستقل. وهذا الشعار وحده يعكس المعنـــى العميـــق لعمليـــة التصنيـــع المرتكزة على الصناعة الثقيلة (الأساسية) اى فروع الانتاج التـــى تعتـــبر استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والسياسى والعسكرى وقد عبر عن ذلـــك حزب العمل الكورى بقوله:

"عندما تنشئ الصناعة الثقيلة فان شعبنا بذلك يرسى أساسا ماديـــا متينا يسمح بحماية الاستقلال السياسى والاقتصـــادى عنـــد اى اعتـــداء امبريالى وتحقيق التقدم للوطن والرخاء للاجيال المستقبلة"

وطبقا لهذه المبادئ فانه يمكن تحديد وجهة النظر التـــى تـــبرر اعطاء الأهمية لتكوين صناعة ثقيلة (أساسية) فيما يلى:

أ-من وجهة النظر السياسية فانه من الضرورى القضـــاء علـــى الاستغلال والتبعية والتجميد فى قوى الانتاج (والذى لايمكـــن تحقيقـــه الا عن طريق اقتصاد مستقل) ومن ثم اقامة حكومة شعبية مســـتقلة بالعلاقـــة مع أى قوى خارجية..

ب-من وجهة النظر العسكرية: من اجل (عســـكريا اذا اقتضـــى الأمر) حماية استقلال البلاد ضد الاعتداء الخارجى، يجب انشاء صناعـــة ثقيلة.

جـ-من وجهة النظر الاقتصادية كما يؤكد كيم أل سونج رئيـــس جمهورية كوريا الشمالية[1].فان الصناعة الثقيلة فقط هى القادرة علـــى ان

---

(1) H. Tmmar: Stucture et modele de developpement je malgerie sned 1974 P; 205.

تنتج وتمد البلاد بالضرورى: الادوات، المــواد الأوليــة، المحروقــات، والوقود، الطاقة- فهى الاداة الاقتصاديــة الضروريــة لنمــو اقتصادنــا الوطنى.

وقد عبرت عن ذلك اللجنة المركزية لحــزب العمــل الكــورى بقولها فــى ١٩٦١/٥/٢٢. "ان تطــور ونمــو الصناعــات الميكانيكيــة والكهربية وكمبدأ عام نمو اقتصادنا يعتمد على صناعة الحديد والصلـــب. ويجب علينا ليس فقط تصنيع الالات الصغيرة والمتوسطة ولكــن ايضــا تصنيع الالات ذات الحجم الكبير والمستوى المرتفع، ويجب ايضا انشــاء الخطوط الحديدية "سكك حديد" والاساطيل والقناطر والموانــى... وكــذا مراكز القوى المائية، والمكثفات، والورش، والوحدات المجــهزة بــاحدث الالات. ويجب علينا ايضا تحويل زراعتنا وزيادة المســاحة المحصوليــة والاراضى الكروية. وفضلا عن ذلك لابد ان نشيد فــى المــدن والقــرى المساكن والمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية وما من هذه المــها م مايمكن القيام به على أحسن بدون "الحديد والصلب".

(¹)

المبحث الثانى

مفهوم وطبيعة الصناعات الأساسية ومحتواها

يقدم دبـــيرنيس المفـــهوم التـــالى للصناعـــات الاساســـية[١] ان الصناعات الاساسية هى تلك الصناعات التى يكون من آثارهـــا (أى تلـــك التى تؤدى الى) أن تخلق فى المحيط الذى توجد فيه سلسلة منتظمـــة مـــن الصناعات الاخرى التى تعتمد عليها.... كما تؤدى الى تحويل جذرى فـــى الهيكل الصناعى. كما ينشأ عنها تغييرات جوهرية فى مهام الانتاج- كـــل ذلك بفضل ماتقوم به هذه الصناعات الأساسية من توفـــير انشـــاء فـــروع جديدة تخدم الاقتصاد القومى أكمله وتؤدى الى زيادة انتاجية احد العوامـــل او الفروع الانتاجية أو زيادة الانتاجية الاجمالية للاقتصاد القومى بأكمله.

*ولاشك أن هذه التحويلات والتغييرات الأساسية تؤدى بدورهـــا الى اعادة بناء الهيكل الاقتصادى-وكذا تغيير فى مهام وســـلوك الـــهيكل الاجتماعى فى مجموعة:

-ان صناعة النسيج على سبيل المثال كانت صناعة اساسية فـــى اوربا فى القرن التاسع عشر وذلك عن طريق الآثار التى أحدثتها بالنســـبة للصناعات الميكانيكية كأساس لصناعة النسيج.

-فى البلاد المتخلفة فى الوقت الحالى فـــان المشـــكلة المثـــارة بواسطة دى بيرنيس هو القيام بتحديد نمط الصناعات القادرة على توليـــد وتحفيز عملية منتظمة ومستمرة للتصنيع والبحث عن تحديد هذا النمـــط أدى

---

(١) المراجع السابق الاشارة اليها فى البداية

g.D.de Bernis: Ibidem p.103.

بدى بيرنيس ان يقف موقف المجابهة مع هؤلاء الذيـــن يؤيـــدون عمليـــة التصنيع ابتداء من إنشاء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية.

-لأنه على العكس تماما من نظريات هيرشمان وغيره فـــلا توجـــد تلك التأثيرات (العوامل) التى تولد بـــالضرورة وآليـــاً (أتوماتيكيـــاً) إنشاء صناعات ثقيلة (صناعات إنتاجية) لمواجهة الطلب.

-طالما أنه تم إنشاء الصناعات فـــى إطـــار ليـــبرالى فإنـــه طبقـــاً لميكانيكية السوق العفوية وفى ظل تقسيم العمل الدولى الرأســـمالى فسوف يظل دائماً من الأفضل استيراد المعدات والسلع الانتاجية من الخارج بدلاً من انتاجها محلياً.

-وكذلك بسبب أن الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية تخصـــص بالدرجة الاولى لطلب الطبقات الاجتماعية العليا الاكـــثر غنـــى ولا تستطيع تشغيل القوى العاملة المتاحة.

-كما أن الزراعة لا يمكنها الحصول على السلع الصناعيـــة التـــى تحتاج اليها من اجل التطوير.

كنتيجة للعوامل السابقة فإن الصناعات الاساســـية فـــى البلاد التى ترغب فى التنمية الحقـــيقة لن تكون هى طبقاً لـــدى برنيس تلك الصناعات المخصـــصة للاســـتهلاك ولمواجهـــة الطلب النهائى، ولكن تكون تلك المخصصة لانتـــاج الســـلع

والمعدات الانتاجية. ومن ثم فان عملية التصنيع فى هذا الاطار يجـــب ان تبدأ اذا بقطاعات مثل الخاصة بانتاج الطاقة وصناعة الحديـــد والصلـــب والصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية

-ويوضح دى بيرنيس هذا الاختيار فيما يلى:

"انها أذن تلك ـــــ الصناعات الأساسية التى تم بيان محتواهـا: صناعة الحديد والصلب من جانب والآثار التى تترتب عليها مـــن إنشـــاء صناعات معدنية وصناعات ميكانيكية والصناعات الكيماوية مـــن جـــانب آخر والتى تسهم فى تطوير الزراعة وبناء القطاع الصناعى هـــذا فضـــلا عن صناعة الطاقة[1].

أنه من الطبيعـــى أن نخلـــص الـــى أن الصناعـــات الأساســـية والصناغات المصنعة هى تلك الصناعات التى بواسطتها نشهد بـــالضرورة عملية تصنيع مستمرة، وحينما نقول بالضرورة فان ذلك يعنى تحقيق ذلـــك فى اطار برامج وخطط محدده ولازمة، وانشاء هذه الصناعات كمـــا أننـــا لانعنى أنه يكفى خلق وانشاء هذه الصناعات، وأن بقية عمليـــة التصنيـــع سوف تتم آليا، وكنتيجة لذلك فلا يوجد على الاطـــلاق مـــا يحـــدث آليـــا وأتوماتيكيا فى النظام الاقتصادى، ولكن على العكس اذا لـــم تقيـــم ببنـــاء وانشاء تلك الاسس المادية الضرورية، فإنه سوف يكون مســـتحيلا بنـــاء وانشاء الاجزاء الاخرى لعملية تصنيع متكاملة ومستمرة.

---

(1) g.D.de Bernis: apperrene de queloues conoitions pour L industrialisation des pays sous developpes conference prononcee au center francais de documentation Alger –p II.

ويضيف دى بيرنيس قائلا[١]. أننى لا أؤسس هذا الاختيار علـــى أسس تفضيل أياكانت- ولكن قد بينتها على ضوء الملاحظات المســـتخلصة من الحدود والمخاطر-وكذا المقتضيات الموضوعية للتنمية.

ويضيف دى بيرنيس فى تحليله جوانب اخرى لاســـتراتيجية بناء الصناعات الاساسية من ناحية الغرض الاساسى للانتاج وهو: الانتـاج أساسا لاشباع حاجات السوق الداخلى وليس السوق الخارجى. ويبرز ذلـك من خلال التجارب التاريخية التى اخذت بهذه الاستراتيجية وخاصـــة فـــى الدول الاشتراكية. وقد عبرت عن ذلك اللجنة المركزيـــة لحـــزب العمـــل الكورى بقولها[٢]:

"ان الصناعة التى نقوم بتطويرها وبنائـــها مخصصـــة ليســـت لمواجهة السوق الخارجى ولكن مخصصة اساسا للسوق الداخلـــى فـــهى مخصصة لاشباع ومقابلة حاجات البلاد من المنتجات الصناعية وتدعيـــم وتقوية الاساس الاقتصادى لبلادنا. لقـــد أزلنـــا تلـــك الخاصـــة الوحيـــدة لصناعتنا والتى تتعلق فقط بتوجيه الاهمية لانتاج المواد الاولية والمواد نصـــف المصنعة معتمدة فى ذلك بدرجة شبه كلية على الدول الاجنبية فيما يتعلـــق بالسلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية. بالاضافة الى ذلـــك فـــان صناعتنـــا لاتعتمد على المواد الاولية من مصدر اجنبى ولكن تعتمـــد أساســـا علـــى المواد الاولية الموجودة فى بلادنا وكافة مصادر الثروة الطبيعية. كل ذلـــك يشير الى ان صناعتنا متينة قوية ومستقلة.

---

(١) g.D.de Berins : Ibidem- Conference a Alger.

(٢) notes et etudes docunentaires du 22-6-1962 –No 2697.

***ويجب اكمال هذا التحليل بأن نضعه فى اطـــار دينـــاميكى ولكى نرى جيدا محتوى تلك الحجة القائلة بتضحية الأجيال الحاليـــة مـــن أجل سعادة الأجيال المستقبلة.

-فى بداية التنمية فان ندرة الاستثمارات سوف يـــترتب عليـــها بالضرورة ان الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية) التى يتم انشـــائها ســـتكون بدرجة صعيفة (فى اطار محدود) [1].

-ولكن منذ ان يتحقق معدل نمو كافى (مشيرا بذلك الى تطـــور معين فى الاقتصاد القومى) فان هذه الحجة تسقط وتتلاشى حيث تتوافـــر الاستثمارات بكمية اكبر من قبل ومن ثم فان الجـــزء المخصـــص منـــها للصناعات الخفيفة (الاستهلاكية) لن يصبح منخفضا- بل يكـــون مرتفعـــا وفى زيادة مستمرة.

-ويجب الاخذ فى الاعتبار أيضا أن اشباع الطلب علـــى الســـلع الانتاجية والذى يترتب عليه تخفيض الاســـتثمارات فـــى فـــروع معينـــة وتوجيهها الى فروع اخرى لابد ان يحفز فى مرحلة ماعلى زيادة ونمـــو الصناعات الخفيفة (لاستهلاكية).

**أخيرا نشير الى أن الاختيار فى صالح الصناعات الأساســـية (صناعة السلع الانتاجية) له كذلك تبريره من الناحية الاقتصاديـــة. فـــهذه الصناعات الاساسية تسمح بأرساء أسس بناء صناعـــة قوميـــة (وطنيـــة) متنوعة بالمعنى التالى:

---

(1) H.temmar: Structure et modele developppement de L Algerie SHED 1974- P:206

-تقوم بإمداد الصناعات الاخرى بالمواد المحلية اللازمة لها- كما ينتج عنها تأثيرات قوية جدا- وتحفز عملية التصنيع العام والمتكامل (كما أوضحنا من قبل)

-تسمح بانشاء الصناعات المعتمدة أساسا على المواد الاولية المتوافرة محليا- وبغرض زيادة قيمتها من اجل إشباع حاجات السوق الداخلى بالدرجة الاولى. ولم يعد السوق الخارجى هو الاساس- فالصناعات الاساسية تكون سوقا للصناعات الاستخراجية، كما أنها تمد الصناعات التحويلية بوسائل الانتاج اللازمة.

-ان اختيار صناعات الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية وصناعة انتاج الطاقة- يتم أساسا لأن لهذه الصناعات آثارا بعيدة المدى فى الاستمرار فى عملية التصنيع طبقا لما حدده دى بيرنيس.

المبحث الثالث

الشروط اللازم توافرها لتطبيق هذه الاستراتيجية

من الواضح جليا أن هذه الاستراتيجية للنمو عن طريـــق بنـــاء الصناعات الأساسية لا يمكن تنفيذها وتطبيقها فى ظل وضع يتميز بتوافـــر ظروف اجتماعية، وسياسية، واقتصادية أيا كانت هذه الظروف.

بمعنى آخر أنه لا يمكن تطبيق هـــذه الاســـتراتيجية الا بتوافـــر ظروف سياسية واجتماعية معينة.وفيما يلى بيان لأهـــم تلـــك الظـــروف والشروط اللازم توافرها(١):

أولا: إن الاختيار الأولـــى والأساســـى للصناعـــات الأساســـية (الصناعات المنتجة للسلع الإنتاجية) لا يمكن القيام به فى ظـــل الليبراليـــة وميكانيكية السوق العفوية حيث تترك المبادرة للمســـتثمرين الرأســـماليين. فرؤوس الأموال والاستثمارات الاساسية التى يجب القيام بها لايمكـــن ان تاتى وتنفذ الا من وبواسطة الدولة ومن هنا ياتى الـــدور الـــهام للدولـــة وطبيعتها السياسية والاجتماعية ولابد ان تكون دولة الجماهير (المنتجيـــن المباشرين).

ثانيا: ان عملية التنسيق الضرورية بين القطاعات المختلفة فـــى داخل هذه الاستراتيجية ولعملية التصنيـــع بأكملـــها لايمكـــن تحقيقـــها الا بواسطة تخطيط قومى شامل وملزم لجميع النشاطات الاقتصادية.

ثالثا: كما أن هذه الاستراتيجية لايمكن تطويرها- كما لاتـــؤدى الى النتائج المطلوبة والمأمولة بدون اجراء تغييرات جذريـــة اجتماعيـــة وسياسية. انها تفترض على سبيل المثال ابعاد الطبقات المفسدة والطفيليـــة

---

(١) Polycopie- N 2684 ITPEA – Alger – 1974-sur: Voies et strategies de developpement P:323.

التى لاتساهم فى عملية العدل الاجتماعى وتحصل على جزء كبير من الفائض الاقتصادى... والحد من الاستهلاك الكمالى للطبقات المتميزة (والذى يجب عدم انتاجه وعدم استيراده) أى مواجهة الفساد والاقتصاد الخفى وغير المشروع.

رابعا: كما أن هذه الاستراتيجية تفترض أيضا والى اقصى حد اعادة تنظيم القطاع الزراعى بالدرجة التى تسمح لذلك القطاع الهام فى الدول المتخلفة بالتطور السريع والمشاركة الفعالة فى سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على البطالة وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة. ومن وجهة نظرنا يمثل ذلك اهمية كبرى وتمثل العامل المحرك والاساسى.

خامسا: فضلا عن ذلك فان هذه الاستراتيجية بماتهدف اليه من تحقيق عملية متكاملة وذاتية ومستمرة- وتحقيق تنمية حقيقية للاقتصاد القومى بأكمله ومن ثم الخروج من التخلف الاقتصادى والتقليل بقدر الامكان من تلك الآثار النابعة من تقسيم العمل الدولى الرأسمالى فى مرحلته الحالية.

فلابد اذن لمثل هذه الاستراتيجية فى هذه الظروف المحيطة بالبلاد المتخلفة من ان يواجهها الكثير من الصعوبات من البلاد الرأسمالية التى تعمل على الحفاظ على مصالحها.

وهنا ينبغى على الدولة فى الاقتصاديات المتخلفة التى تتبع هذه الاستراتيجية أن تتمسك وتناضل من اجل الحفاظ على استقلالها الوطنى سياسيا واقتصاديا.

ومن هنا تأتى أهمية النضال المشترك لدول العالم الثالث من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد. ومواجهة جماعية من المجتمع

الدولى لمواجهة مشاكل الفقر والسكان والمديونية والتكنولوجيـــا والآثـــار السلبية التى سوف تترتب على تطبيق اتفاقيـــة الجـــات الأخـــيرة وهـــذا ماحاولت المؤتمرات الدولية التى عقدت فى السنوات الاخـــيرة مناقشـــته، وخاصة قمة الارض فى عام ١٩٩٢ ومؤتمر السكان والتنمية فـــى عـــام ١٩٩٤ ومؤتمر التنمية الاجتماعية فى مارس ١٩٩٥ وقد تناولنا ذلك فـــى الباب الأول.

المبحث الرابع

بعض المشاكل التى تثيرها هذه الاستراتيجية

ان المشاكل الأكثر أهمية والحاحا تتعلق أساسا بذات طبيعة الصناعات التى يقترح انشائها فى اطار هذه الاستراتيجية.

وهناك خاصيتان أساسيتان هما على وجه الخصوص اللتان يثيرا المشاكل وهما:

أولا: تلك الصناعات ذات الأحجام الكبيرة جدا والتى تستلزم توافر أسواق كبيرة وهامة، الأمر غير المتوافر فى البلاد المتخلفة.

ثانيا: تلك الصناعات المستخدمة لرأس المال بنسبة كبيرة جدا (المكثفة جدا لرأس المال) حيث رأس المال الثابت مرتفع وكبير فى علاقته برأس المال المتغير- بمعنى آخر تلك الصناعات التى تستلزم قدرا كبيرا من رأس المال فى علاقته بالقوى العاملة المستخدمة.

ومن الواضح أن هذه الصناعات لاتأخذ فى اعتبارها وجود نسبة مرتفعة من البطالة بكافة أنواعها فى البلاد المتخلفة مما يعيق من مشكلة البطالة (ولعل مسألة تشغيل القوى العاملة الموجودة من الاهداف الاجتماعية الأساسية لسياسات التنمية فى البلاد المتخلفة. ومن هنا تأتى أهمية نموذج النمو لاوسكار لانج – والذى يهدف أساسا الى ايجاد فرص عمل لكافة القوى العاملة عن طريق التراكم الذى يجد مصدره فى (الفائض الاقتصادى) [1].

وقبل ان نتناول بالتحليل المشكلتين السابقتين نشير كذلك الى أن سياسة التصنيع عن طريق اعطاء الاولوية لقطاع الصناعات الاساسية

---

(1) اخر نموذج. لنمو عند اوسكار لانج والذى قدمناه من قبل في هذه المحاضرات.

(الثقيلة) يثير مشكلة أساسية- ذلك ان الفكر الاقتصادى قد جرى على طريقة تفكير معينة- وهى ان الاستثمار فى صناعة معينة انما يتم لمواجهة احتياجات موجودة اى طلب قائم ومن هنا كان التفكير فى التتابع الزمنى للصناعات الاستهلاكية والوسيطة، ثم الانتاجية لأن كل منها سوف ينشأ لمواجهة طلب وسوف قائم[١] أما اعطاء الاولوية فى الاستثمارات لقطاع الصناعات الثقيلة فانه يعنى بناء الاستثمار وخلق الطاقة الانتاجية قبل توافر ظروف الطلب عليها. بمعنى آخر خلق العرض قبل ان يتوافر الطلب عليه، وهذا نمط جديد للتنمية الصناعية يتم فيه خلق الطاقة الانتاجية قبل توافر الطلب عليها، وبالتالى نمط لا يتلائم مع الفكر الاقتصادى التقليدى.

وقد كان فلدمان أول من أدرك أن قطاع الصناعات الثقيلة له ذاتية ديناميكية قادرة على خلق ظروف الطلب على منتجاتها فالصناعات القائدة والرائدة (كما رأينا) ليست هى تلك الصناعات التى تنشأ لتخدم طلبا موجودا وقائما ولكنها تلك الصناعات التى كما ذكرنا تنشأ فى محيطها عديد من الصناعات كما انها بالاضافة الى ذلك تلك التى تخلق فى اثناء عملية انشائهاالطلب على منتجاتها. وانشاء الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة (الاساسية) سوف يؤدى الى خلق الطلب على الاستثمار وهنا كما يشير الدكتور عمرو محى الدين "فان المعجل يعمل بطريقة معكوسة، فبدلا من ان يؤدى نمو الاستهلاك الى الطلب على

---

(١) راجع ماذكرناه فى هذا الصدد فى استراتيجية احلال الواردات وكذلك عمرو محى الدين، التخلف والتنمية ص٣٨٥-٣٨٦.

الاستثمار فان خلق الطاقة الاستثمارية سوف تؤدى الى نشوء الطلب عليها بمجرد انشائها".

كما انه في ظل التخطيط الاقتصادى الشامل على مستوى الاقتصاد بأكمله -فليس هناك خوف من وجود طاقة انتاجية فائضة فى قطاع الصناعات الثقيلة (الاساسية)- فالهيئة المركزية للتخطيط حينما تتخذ القرار بتوسع الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعات الاساسية، فانها تستطيع تحقيق التناسق فى الخطة (المخطط) باتخاذ قرار باستخدام تلك الطاقة فى قطاعات أخرى.

كذلك بالنسبة لما يطرأ على ميزان المدفوعات من تغييرات- واحتمال وجود عجز- أو تزايد العجز في هذا الميزان. فبديهى أن اعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الأساسية قد يؤدى فى البداية الى زيادة الطلب على الواردات وخاصة الإنتاجية ولكن بعد فترة زمنية فان نمو الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الأساسية (الثقيلة) وتوسع القاعدة الصناعية سيجعل الاقتصاد القومى قادرا على زيادة وتوسيع الطاقة الإنتاجية لكل من قطاع أو فرع الصناعات الاستهلاكية وكذا الصناعات الوسيطة دون زيادة كبيرة فى الطلب على الواردات.. بعد ذلك نناقش المشكلتين الأساسيتين السابق عرضها:-

ويتولى دى بيرنيس تحليل هاتين الخاصيتين والرد على الاعتراضات السابقة كما يلى: [١]

أولا: ان التقدم الفنى والتكنولوجى يسمح دائما بتقليل استخدام ذلك التكنيك الانتاجى البسيط القائم على استخدام مكثف لقوى العمل.

([١]) كتابات دى بيرنيس السابق الاشارة اليها ITPEA - ibidem

ويؤدى الى استخدام تكنيك (فن) انتاجى متقدم نسبيا يسمح بزيادة كبيرة فى الانتاج (بالطبع فان التكنيك المستخدم فى البلاد المتخلفة يتخلف عن ذلــك المستخدم فى البلاد الرأسمالية) أى يمكن بالنسبة للــدول المتخلفــة عــدم استخدام تكنولوجيا متقدمة جدا ولكن تكنولوجيا تأخذ فى الاعتبار الموازنـة بين تكثيف رأس المال وتكثيف العمل. فلو أن السوق الوطنى غير كـــاف وخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة فى الدول المتخلفة فيصبح من الضرورى والحيوى اقامة سياسة للتكامل الاقليمى بين الدول المتخلفـــة. ولاشــك ان الدول العربية تتوافر لها كل مقومات ومتطلبات تكامل اقتصـــادى عربـــى يجعل منها قوة اقتصادية ذات شأن فى عصر التكتلات ولكن يلزم توافـــر الارادة السياسية لتحقيق ذلك.

<u>ثانيا:</u> يمكن تقليل تكثيف رأس المال (يعنى ذلك استخدام نســـبة أكبر من راس المال فى علاقتـــه بـــالعمل. ويكـــون هـــذا التقليـــل فـــى الاستثمارات التى يتم القيام بها عن طريق التميز فـــى داخـــل العمليـــات المختلفة للانتاج بين العمليات المركزية الضرورية لتصنيع النـــاتج وبيـــن العمليات الاضافية أو الملحقة والمساعدة ويوضع دى بيرنيس ذلك بقوله:

فى البلاد المتخلفة (النامية) والتى تشير جداول استخدام القـــوى العاملة فيها بوجود نسبة عدم استخدام كبيرة وهامه (أى وجود قدر كبـــير نسبيا من القوى العاملة فى حالة بطالة) وعلى شرط وجود تنظيم اجتماعى من خلاله يعى العمال انهم يعملون من اجل مصلحتهم- ومن ثم يكون لـهم الحق فى الحصول على عائد عمل مناسب (نقابات عمال).

فى هذه الحالة فانه يمكن بالتأكيد اســتثناء العمليـــات المســـاعدة والملحقة فى عملية الانتاج من عملية الميكنة والآلية المتقدمة جدا أى فـــى هذه العمليات لاتستخدم تكنيك (فن او تقنية) انتاجى مكثف لرأس المـــال-

بـــل عـــلى العكـــس نستخدم تكنيك قائما على الاستخدام الأكبر والمكثف للعمل من أجل امتصاص القوى العاملة التى تكون فى حالة بطالة.

فى هـــذه الحالـــة يمكن تنظيم عملية الانتاج فى العمليات الملحقة، الأمر يختلف طبقا للخصائص التى تميز كل دولة وحالة، بشرط أن يكون واضحا تماما الهدف الأساسى منها وهو الحد من البطالة. وهنا يمكن القول أن التنظيم الاجتماعى للعمل يمثل بديلا لرأس المال[1].

كما يضيف دى بيرنيس لما سبق توضيحه (أى فى النقطة الســابقة حجتين اخرتين:

أولا: من جهة فان الصناعات المنتجة للســـلع الانتاجيـــة ليســت بالضرورة اكثر تكثيفا لرأس المال (أى استخدام نسبة رأس مال أكبر) مــن تلك الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية.

ثانيا: بالاضافة الى ذلك فمن جهة اخرى حينمـــا نقـــارن العـــائد المتحقق فى الفترة القصيرة من الصناعة الخفيفة بذلك العائد المتحقق فـــى الفترة الطويلة من الصناعة الثقيلة. فاننا نغفل دائما تلك التفرقة الهامة بيـــن المنفعة او العائد الخاص.. والمنفعة الاجتماعية او العائد الاجتماعى.

كما يضيف دى بيرنيس نعتقد بأنه يجب أن نحدد بدقـــة المعـــايير والمقاييس الواجب استخدامها لاجراء الحسابات الاقتصاديـــة... فلـــو انـــه بفضل قطاع معين يتميز باستخدام عال جدا لرأس المال قد حققنا زيـــادات فى انتاجية العمل بالفروع والقطاعات الاخـــرى فانـــه يجـــب باســـتخدام المعايير السليمة للحساب الاقتصادى الدقيق أن ننســـب للاســـتثمار الاول

---

(١) g.D.de bernis op cit : P: 12.

(الاستثمار فى القطاع الاول) مجموعة الزيادات فى الانتاجية التى تحققت فى القطاعات الاخرى.

كذلك نشير فى النهاية الى أن مشكلة البطالة ووضع حلول لها (حاسمة) سوف نعتمد على تطور القطاعات الاخرى للاقتصاد القومى وعلى الاخص تطور القطاع الزراعى. وهذا اذا ما سمح بذلك التنظيم الاجتماعى للعمل بها.

ان شراء السلع الصناعية وعملية تطوير الزراعة فى ظل تطوير الريف، وكذا انشاء وتهيئة المشاريع المختلفة يمكن ان تساهم فى زيادة استخدام القوى العاملة فى الزراعة (الاعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة).

ومن البديهى ان البطالة ستستمر فى التواجد بطريقة محسوسة حتى يتم تطوير تلك الفروع الصناعية التى تخلق فرصا للاستخدام والتوظف (الشغل) ويمكن ان نضيف الى ذلك تطوير وتوسيع شبكات الخدمات الأساسية والخدمات الاجتماعية وتحقيق التوازن السكانى والعمرانى بين المناطق المختلفة عن طريق تبنى إنشاء مناطق ومدن عمرانية جديدة، يكون فيها تكامل بين أنشطة الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات والصيد والسياحة المنتجة والمتنوعة، مما يخلق فرص عمالة اوسع ويساعد فى تحقيق التنمية المتواصلة له.

المبحث الخامس

تقييم ونقد هذه الاستراتيجية

نكرر هنا أيضا الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية اكتسبت أهمية تاريخية قصوى حيث طبقها الاتحاد السوفيتى منذ عشرينات هذا القرن وساهمت إلى أقصى حد فى بناء أساس اقتصادى متين، وفى تحقيق التطور والتقدم[١].

ثم طبقت هذه الاستراتيجية (الصناعات الثقيلة) فى كافة الدول الاشتراكية ودول الديموقراطيات الشعبية وحققت نجاحا كبيرا يشهد عليه درجة التقدم والتطور الذى وصلته هذه البلاد[٢].

على انه إذا كان ذلك حقيقة تاريخية لاشك فيها فانه يتعين الأخذ فى الاعتبار الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التى صاحبت تطبيق هذه الاستراتيجية فضلا عن الوضوح الايدلوجى التام والدور المسيطر للدولة، وما حدث من تدهور نتيجة عدم مواجهة مشاكل هذه الاستراتيجية فى الاتحاد السوفيتى، ولاشك أن لذلك دور فى تدهوره أخيرا.

وإذا كان علينا الآن أن نقوم بتقييم شامل وفى إطار تحليل ناقد لاستراتيجية النمو عن طريق بناء صناعات أساسية وبذلك لكى نرى مدى ملاءمتها للتطبيق فى الدول المتخلفة. ولكى نتلافى بقدر الإمكان مقابلة النقد ونتلافى نواحى النقص. ونشير إلى أن تحليلنا فى النقاط السابقة

---

(١) N. Spuber: Soviet economic gravth in 1920-1964 London 1967.

(٢) راجع المبحث الأول والثانى من هذه الاستراتيجية حيث أشرنا الى كوريا الشمالية.

يتضمن الاشارة الى هذا التقييم ومن وجهة النظر المنهجية يمكن اجمال ذلك فيما يلي:

أولا: اذا ما أخذنا فى الاعتبار الخصائص المميزة لكل بلد متخلف ومستوى تطور قوى الانتاج، ونوع علاقات الانتاج السائدة، والطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة فانه يمكن القول بصفة عامة انه يمكن اعتبار استراتيجية الصناعات الاساسية محورا هاما لسياسة التنمية واستراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى. على ان يكون ذلك فى اطار تخطيط شامل. ومع الحرص على تحقيق التكامل بين قطاعات وفروع الاقتصاد القومى أى فى اطار الاهتمام بالزراعة والخدمات والصناعات الاستهلاكية.

ثانيا: اذا ماتبين لنا حقيقة مفهوم وطبيعة وكذا نوعية الصناعات الاساسية[١] وما تهدف اليه من تحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى وتوجيه الاهتمام بالدرجة الاولى للسوق الداخلى. والحد من ميكانيكية السوق العفوية ومايتبعهما من استمرار لعملية التصنيع. فانها بدون ادنى شك تستجيب لمطالب وآمال الدول المتخلفة ويمكن اعتبارها من أهم نقاط استراتيجية التطوير الاقتصادى والاجتماعى.

ولكن بشرط أن يقوم البلد المتخلف بتحقيق الشروط اللازم توافرها لتحقيق هذه الاستراتيجية السابق عرضها[٢].

فضلا عن ذلك ان يتم البحث الجدى للمشاكل التى يمكن ان ترتب عليها وخاصة فيما يتعلق باحتمال زيادة حدة مشكلة البطالة بسبب استخدام

---

(١) راجع المبحث الثانى فيما يتعلق بمفهوم وطبيعة الصناعات الاساسية.

(٢) راجع المبحث الثالث

إذن انتاجى متقدم (تقنية متطورة لاتستخدم نسبة عمل كبيرة) وذا مواجهـة مشكلة ضيق السوق فى ظل سياسة للتكامل الاقتصادى الاقليمى[١].

ثالثا: ان فكرة الصناعات الأساسية التى قدمها دى بيرنيس تبـدأ من التفرقة التى قام بها فرانسوا بيرو بين الصناعة والتصنيع[٢] وإذا كـان التصنيع طبقا لهذا الاخير هو تلك العملية التراكمية التى يقصد بها ان تقوم آلات معينة بتصنيع وإنتاج آلات أخرى. وعند مستوى معين فـان معـدل نمو الانتاج المتزايد يرتفع بالدرجة التى تؤدى بالضرورة (ارتباطا) إلـى انخفاض فى التكلفة، وتقليل فى المجهود العضلى المبذول ومن ثم يسـمح بتحرير اكبر لقدرات الانسان فى علاقته بالطبيعة (يسمح للإنسان بسـيطرة اكبر على قوى الطبيعة)

اذا ماكان هذا هو الهدف النهائى للتنمية فإننا يمكن ان نؤمن بيقيـن على ان عملية التصنيع هى الشرط الاساسى لسياسات التنمية والتطوير.

ومع ذلك يجب أن ندقق اكثر فى هذه الفكرة فلا يعنى (يتضمـن) كل انشاء لصناعة ما- وجود عملية تصنيع- فلكى نتكلم عن تلك الاخـيرة (عملية تصنيع) فلابد من تأسيس وبناء عملية تاريخية مزدوجة[٣].

***أ-الأولى: ذات طبيعة اقتصادية:**

فلو ان الاقتصاد يتم تحديده كمجموعة من الوحدات الاقتصاديـة الانتاجية (الهيكل الاقتصادى) فيمكن التعبير عنه فى شكل جدول اقتصادى (المدخلات والمخرجات) أو جدول المبادلات بين الصناعات.

---

(١) راجع المبحث الرابع

(٢) H-temmar : ibidem: P-206.

(٣) H-temmar : ibidem: P-208.

ويمكن ان نقول ان هناك عملية تصنيع لو ان الاستهلاك الوسـيط بين هذه الفروع يكون بدرجة اكبر فى اهمية متزايدة وبشكل عـام وهـذا يعكس وجود علاقات اعتماد متبادل بين الفـروع- واسـتخدام منتجـات الفروع بين بعضها البعض فى عمليات التصنيع. وهـذا يشـير إلـى ان الاقتصاد بأكمله والقطاع الصناعى على وجه الخصـوص يكـون وحـده مركبة متكاملة ويعتمد أساسا على التموين والتمويل الذاتى فى نموه.

***ب- الثانية: ذات طبيعة إجتماعية:**

إن عملية إنشاء وحدات صناعية لابد أن تكون من حيث الحجـم والجودة بالدرجة التى تهز الكيان (التركيب) الاجتماعى الموجود، وتعيـد بناءه على اساس جديد يكون فيه للتصنيع والآله وزن نسبى كبير- علـى ان يترتب على ذلك تحقيق انتاجية أعلى للعمل (الهدف الأساسى)

على ان ذلك لم يكن دائما هو الحال فى البلاد المتخلفة حيث تـم انشاء صناعات واحيانا من نوع الصناعات العملاقة الكبيرة.

ويشير البعض[١] الى ان الدراسات المختلفة توضـح ان عمليـات التصنيع لاقتصاد ما فى بلد متخلف (بناء صناعة) قد تم القيـام بـها فـى اطار علاقة هذا الاقتصاد المتخلف مع الاقتصاد الاجنبى المسـيطر (مـن وجهة نظر الاخير- وفى ظل تقسيم العمـل الدولـى الرأسـمالى الـذى يفرضه).

وقد وضح لنا ذلك بجلاء عندما تعرضنا فى مراحل اسـتراتيجيات النمو لكل من استراتيجية احلال الواردات واستراتيجية صناعة التصديـر.

---

(١)

وسوف يتضح بدرجة أكبر عندما تتعرض التجارب بعض الدول النامية التي طبقت هاتين الاستراتيجيتين (وذلك إذا سمحت الظروف والوقت).

من هنا تكتسب استراتيجية الصناعات الأساسية التي قدم خطوطها النظرية دى بيرنـــيس مستوحاه من تجربة التنمية الاشتراكية وعلى وجه الخصوص للاتحاد السوفيتي للتنمية أهمية قصوى حيث نشير الى أن اختيار الصناعة في البلاد المتخلفة لا بد أن يسمح لأثار التغير والتطور والقضاء على الهيكل الاقتصادى المتخلف أن تعمـــل لصـــالح الاقتصاد القومى — ومن وجهة النظر هذه فان فكرة الصناعات الأساسية تكتسب أهمية عملية كبرى.

على انه يتعين بتوجيه النظر الى الجوانب الاجتماعيـــة للتصنيـــع وأحداث التغييرات الجذرية فى الهيكل الاجتماعى الموجود والعمل الجـــاد على زيادة إنتاجية وتحرير القدرات الخلاقة للانسان.

رابعا: ان العملية الضعيفه نسبيا لفكرة واقتراحـــات دى بـــيرنيس بصفة عامة ترجع الى عدم توضيح بعض الافكار والمفاهيم التـــى يقيـــم عليها تحليله- مع عدم تحليل لبعض المرتكزات الاساسية لكل اســـتراتيجية او سياسة للنمو. فمثلا فانه (كما ذكرنا فى استراتيجية احلال الواردات) لـــم يتناول اصل عملية التخلف ومن ثم لم يتوصل الى معرفة إمكانية التنميـــة وحدوثها فى اطار علاقات الانتاج الرأسمالية- كذلك لم يقـــدم أى إشـــارة لدراسة التركيب الاجتماعى فى الاقتصاد المتخلف (وقد أوضحنـــا ســـابقا الاهمية الجوهرية لهاتين النقطتين).

كذلك فان قبول دى بيرنيس الفكرة التى مؤداها قبول وجود قطاع تقليـــدى فى مواجهة (الى جانب) قطاع متطور. أى مانطلق عليه ثنائية الاقتصـــاد. يحتوى على تقسيم فى غاية البساطة والخطورة معا[١].

خامسا: اذا كان الهدف الاساسى والذى تم تحديده من وجهة نظـــر تحرير قدرات الانسان الخلاقة كأساس لانطلاق سياسات التنمية.

فان الإطار التنظيمى السياسى والاجتماعى الذى يبلـــور ويعكـس التحرير الحقيقى للانسان فى مجتمع متخلف لم يتم على الاطلاق معالجتـــه ولاتحديده،وعدم التجديد هذا أعطى لكل حجج دى بيرنيس خاصيـــة فنيـــة خالصة[٢] كما انه يعطى أيضا للجانب السياسى والتنظيمى خاصية فنيـــة- وهذا فى منتهى الخطورة حيث أن اى نموذج للتنمية يتم تحقيقه هو دائمـــا محصلة لصراع بين قوى اجتماعية والتى لها أهداف اجتماعيـــة مختلفـــة (حيث تقدم دائما من وجهة نظر ولصالح الطبقة السائدة) فالمحتوى والطابع الفنى التكنوقراطى يؤدى الى تصفية وأبعاد للأولويات الاجتماعيـــة والتـــى تستند عليها كل سياسة للتنمية.

سادسا: إذا كان من الثابت ان إختيار الصناعات الأساسية يستلزم بالضرورة البناء الداخلى والحد من علاقات السيطرة مع العالم الخـــارجى ومن ثم تحقيق اقتصاد وطنى ومستقل فأننـــا يمكـــن القـــول ان فكـــرة الصناعات الأساسية تمثل أداة فنية فى أيدى السلطة وهـــى قـــادرة علـــى تحقيق تنمية عامة وتكامل اقتصادى واجتماعى وفى هـــذه الحالـــة فـــان الاختيار السياسى يكتسب مغزى وأهمية قصوى (حيث فى نظرنا وطبقـــا

---

(١) انظر نقد دويدار للثنائية فى M. Dowidar: L econonie Politique une science sociale imaspero-paris 1974-P; 248.

(٢) H-temmar : ibidem: P-214.

لما أوضحه الأستاذ الدكتور محمد دويدار فان استراتيجية التنمية هى بالدرجة الأولى اختيار سياسى واجتماعى- وليس محايدا- ولكن يتم تطبيقها لصالح المنتجين المباشرين ومن أجلهم وبواسطتهم) [١].

فى هذا الشأن فان الخشية تأتى من إمكانية وجود تصورين (سبيلين) مختلفين. تصور ذو طبيعة اجتماعية واقتصادية والذى يعكس تصور السلطة السياسية والذى نجده واضحا فى النصوص والوثائق والخطب السياسية.

وتصور آخر فنى (تكنولوجى) والذى يعكس رؤية الكوادر الفنية والادارية. ان التصورين لابد أن يندمجا معا فى داخل عملية التصنيع من اجل انجاحها. ولكن ما نلاحظه ان التصورين ينفصلان تماما حينما يتعلق الأمر بالمحتوى والاهداف الاجتماعية للتصنيع- ومن هنا تأتى أهمية البعد السياسى والاجتماعى لسياسات التنمية. ولاشك ان تحليل اى نموذج للتصنيع يسمح لنا بتحديد وجهة النظر هذه بدقة.

سابعا: لعله من المأخذ الجوهرية على هذه الاستراتيجية هى عدم اعطائها اهمية نسبية للقطاع الزراعى تتفق مع الوزن النسبى الذى يمثله فى البلاد المتخلفة حيث التوصية اساسا للقطاع الصناعى ولايؤخذ القطاع الزراعى الا بطريقة غير مباشرة وبما يخدم القطاع الاول- ويترتب على ذلك بالطبع عدم الاهتمام الكافى بالريف. مع توطين الصناعات فى المدن دائما -كل ذلك يولد وجود فوارق بين المدينة والريف وتعميق تلك التى توجد من قبل - كذا عدم الاهتمام بالخدمات الجوهرية والتى تتصل مباشرة بحياة الجماهير اليومية وخاصة (التعليم - الصحة الاسكان) لعله

---

(١) سنعرض ذلك تفصيلا فى الاستراتيجية البديلة

فى هذا الشأن تكتسب تجربة الصين فى التنمية والتى تعطى أهمية كـــبرى للزراعة دلالة هامة.

خاتمة: مهما كانت نقاط النقد التى توجه لهذه الاستراتيجية والتـــى يتعين أخذها فى الاعتبار- وفى رأينا أن ذلك يكون فى اطار الاســتراتيجية البديلة- فانه يمكن القول ان فكرة الصناعات الاساسية تتعلق بنموذج فــترة الانتقال نحو الاشتراكية وسيظل لهذا النموذج فوائده العريضـــة. فــالفوائد التى تحققها عظيمة الشأن- راختيار الصناعات الاساسية كمحور هام ـــن محاور استراتيجية التنمية هى الوحيدة فى اطار استراتيجية التطوير التـــى تسمح بوضع حد للاختلال الهيكلى فى الاقتصاديـــات المتخلفـــة وتحقيـــق تغييرات جذرية سريعة فى الاقتصاد المتخلف بأكمله وتحقيق التكامل بيـــن فروع الاقتصاد- وتعطى الفرصة لعملية تصنيع ذاتية ومستمرة قائمة على الحوافز والآثار التى تولدها.

قائمة المراجع

اولا : - المراجع باللغة العربية :-

- د . ابراهيم سعد الدين : النظام الدولى وآليات التبعية فى إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات ، المستقبل العربى ، بيروت ، أغسطس ١٩٨٦ .

- د . أحمد الغندور : العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهره ١٩٩٣ .

- د . أحمد بديع : الاقتصاد الدولى ، مكتبة الجلاء ، المنصوره ، ١٩٩٤ .

- د . أحمد جامع : العلاقـــات الدولية ، دار النهضة العربيه ، القاهره ، ١٩٧٩ .

- د . أحمد جمال الدين موسى : دراسات فى العلاقات الاقتصادية ، المكتبة العالميه ، المنصوره ، ١٩٨٩ .

- د . أحمد يوسف الشحات : ممارسات الشركات - دولية النشاط فى الإقتصاديات المتخلفه بالنسبه للتكنولوجيا ، طنطا ، ١٩٩٠ .

- أريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة د . راشد البراوى ، دار الكتاب العربى ، القاهره ، ١٩٦٨ .

- د . اسماعيل صبرى عبد الله - الكوكبه - مؤتمر الاقتصادين المصريين ، المؤتمر التاسع عشر للاقتصادين - المصرين ، القاهره ، ١٩٩٥ .

- التخطيط والتنميه - شارل بيتلهايم - ترجمة د . اسماعيل صبرى، الهيئة العامة للكتاب - القاهره ، ١٩٧٢ .

- نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئه العامة للكتاب ، القاهره ، ١٩٧٦ .

- د . إجلال راتب ، د . فاديه عبد السلام : تدابير الاستثمار فى اطار الجات ، ورقه عمل مقدمه إلى مؤتمر الأبعاد والأثار الاقتصادية لمفاوضات الجات ، القاهره ، مايو ١٩٩٣ .

- د . السيد عبد المولى : أصول الإقتصاد ، دار الفكر العربى ، القاهره ، ١٩٧٥ .

- بول باران : الاقتصاد السياسى للتنمية ، ترجمه فؤاد بلبع ، دار الكتاب العربى ، القاهره ، ١٩٦٧.

- بول باران ، بول سويزى : رأس المال الاحتكارى ، ترجمة حسين فهمى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهره ، ١٩٧١ .

- د . جوده عبد الخالق : - الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر ، الهيئة العامه لكتاب ، القاهره ، ١٩٩٣ .

- الاقتصاد الدولى من المزايا النسبيه الى التبادل اللا متكافىء ، دار النهضة العربية القاهره ، ١٩٨٣ .

- جاك لوب : العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمه أحمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٦ .

- د . حسام عيسى : عقود نقل التكنولوجيا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- د . حازم البيبلاوى - اصول الاقتصاد السياسى ، منشأة المعارف ، الاسكدرية ، ١٩٧٧ .

- د . رمزى زكى : - الأزمة الاقتصاديه العالمية الراهنهة ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٤ .

- الديون والتنمية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهره ، ١٩٨٥ .

- التضخم المستورد ، دراسه فى آثار التضخم بالبلاد الرأسماليه على البلاد العربية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- التاريخ النقدى للتخلف ، سلسلة عالم المعرفه ، الكويت . ١٩٨٧ .

د . زكريا بيومى : التشريعات الاقتصادية ، الولاء للطباعه والنشر ، شبين الكوم ، ١٩٩٥ .

د . زكريا بيومى ، د . عزت عبد الحميد البرعى ، : مبادىء الإقتصاد السياسى ، دار الولاء ، شبين الكوم ، ١٩٩٥ .

- د . سامى عفيفى حاتم : دراسات فى الاقتصاد الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهره ، ١٩٨٧ .

- د . سهير معتوق : التمويل العكسي للموارد فى اطار مديونية العالم الثالث ، مجلة ، مصر المعاصره القاهره ، يناير ، ابريل ١٩٨٨ .

- د . سعيد النجار : تطور الفكر الاقتصادى فى نظرية التجارة الخارجية ، القاهره ، ١٩٥٨ .

- الإعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد مع الاشارة الى الواقع العربى ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصاديه ، المؤتمر العلمى الأول ، القاهره ، مايو ١٩٨٩ .

- د . صقر أحمد صقر : الاقتصاد الدولى ، دار الولاء ، شبين الكوم ، ١٩٩٥ .

- د . عادل حشيش : العلاقات الاقتصاديه الدولية ، الدار الجامعيه ، الاسكندريه ، ١٩٨٢ .

- د . عادل حشيش ، د . مصطفى رشدى : مقدمة فى علم الاقتصاد العام ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٠ .

- عبد الهادى النجار : بعض محددات العبء الضريبى وأثرها على عداله توزيعه فى الاقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصره ، العدد ٣٧٣ ، القاهره ، ١٩٧٨ .

- الاسلام والاقتصاد ، سلسلة عالم المعرفه ، الكويت ، ابريل ١٩٨٣ .

- عبد السلام رضوان : - حاجات الإنسان الأساسية فـــى الوطن (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) الجوانب البيئيه والتكنولوجية والسياسية » ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٠ .

- عبد السلام رضوان - جيران فى عالم واحد ، نص تقرير لجنه إدارة شؤون المجتمع العالمى ترجمة - عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفه ، الكويت ، سبتمبر ١٩٩٥ .

- عبد العظيم مصطفى ، د . سعد نصار : دور الزراعة المصرية فى تحقيق الأمن الغذائى ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٦ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨١ .

- عثمان الخولى ، د . سعد نصار ، د . حسن خضر : السياسات الاقتصادية الإصلاحيه فى قطاع الزراعة فى مصر ، مجلة مصر المعاصره ، العدد ٤٢٥ ، القاهرة ، يوليه ١٩٩١ .

- عبد الفتاح الجبالى : أثـــر دورة اورجواى على الاقتصاديات العربية ، المؤتمر التاسع عشر للاقتصاديين المصريين القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٥ .

– د . عزت عبد الحميد البرعي ، د . نكريا بيومي : – مبادىء الإقتصاد السياسى ، دار الولاء ، شبين الكوم . ١٩٩٥ .

– د . عزت عبد الحميد البرعي : – إقتصاديات التخلف والتنمية ، دار الولاء ، شبين الكوم ، ١٩٩٤ .

– العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الولاء ، شبين الكوم ، ١٩٩٥ .

– اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الولاء ، شبين الكوم ، ١٩٩٤ .

– اقتصاديات المالية العامه ، دار الولاء ، شبين الكوم ، ١٩٩٣ .

– سياسات الأئتمان ودورها فى تعبئة الفائض الاقتصادى فى الصناعه المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق . جامعة الاسكندريه ، ١٩٨٦ .

– د . عمرو محى الدين : التخلف والتنميه ، دار النهضة العربية ، القاهره ، ١٩٧٦ .

– فؤاد هاشم : التجارة الخارجية والدخل القومى ، دار النهضة العربية القاهره ، ١٩٧٢ .

– د . فؤاد مرسى : مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر ، منشأة المعارف ، الاسكندريه ، ١٩٨٠ .

– فصول فى التكامل الاقتصادى ، القاهره ، ١٩٨٦ .

– التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

– الرأسمالية تجد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ١٩٩٠ .

– التنمية الاقتصادية العربية ، بغداد ، ١٩٩٠ .

– د . فوزى منصور : – محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضه العربيه ، القاهره ، ١٩٧٢.

– د . كريمه كريم : أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على محدودى الدخل ، دار الثقافة الجديده ، القاهره ، ١٩٨٨ .

– د . محمد السيد سعيد : الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، الكويت ١٩٨٦ .

– د. محمد حامد دويدار : – مبادىء الاقتصاد السياسى ، دار المختار ، الاسكندريه ، ١٩٨٦ .

– استراتيجيه التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار الثقافة الجديده ، القاهرة ، ١٩٧٨.

- الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

- استراتيجيه الاعتماد على الذات ، نحو منهجية جديدة للتطوير العربى ابتداء من الحاجات الاجتماعية ، منشأه المعارف ، الاسكندريه ، ١٩٨١ .

- الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ، منشأة المعارف ، الاسكندريه ، ١٩٨١ .

- الاتجاه الريعى للإقتصاد المصرى (١٩٥٠ - ١٩٨٠) منشأه المعارف ، الاسكندريه ، ١٩٨٣ .

- الاقتصاديات العربيه وتحديات الثمانينات ، منشاه المعارف ، الاسكندريه ، ١٩٨٤ .

- الاقتصاد النقدى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندريه ، ١٩٩٤ .

- محاضرات فى الاقتصاد الدولى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندريه ، ١٩٩٤ .

- نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربى ، مجلة مصر المعاصره ، العدد ٣٧٣ ، القاهره ، ابريل ١٩٧٨ .

- الاقتصاد العربى وتعميق التخلف الاقتصادى ، مجلة مصر المعاصره ، العدد ٣٧٧ ، القاهره ، يوليه ١٩٧٩.

- الاتجــاه الريعـــى للدولة فى مـــصــر ، مـــجلة مـصـرالمعـاصـره ، العدد ٤٠١ ، القـاهــره ، يوليه ١٩٨٥ .

- المشكلة الزراعيـة والتطور الرأسـمـالي فى مـصـر ، سلسله قـضـايا فكريه ، القـاهره ، الكتـاب الثـالث والرابع اكتوبر ١٩٨٦ .

- العلاقة بين الاقتصاد المصرى وصندوق النقد الدولى ، مـجلة مـصـر المعـاصــرة العـددين ٤١١ ، ٤١٢ ، القاهره ، يناير - ابريل ١٩٨٨ .

- شركات توظيف الأموال فى الاقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصره ، العددين رقم ٤١٥ ، ٤١٦ ، يناير - ابريل ١٩٨٨.

- د . محمد خليل برعى ، على حافظ منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة القاهرة الحديثه ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

- د . محمد زكى شافعى : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، والكتاب الثانى ، دار النهضه العربيه القاهره ، ١٩٦٩ .

- د . محمد صبحى الاتربى : الشركات متعددة الجنيسة والطبقات العاملة ، قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، القاهره ، مايو ١٩٨٧ .

- بعض الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية ، مجلة التجارة والصناعة ، صنعاء ، فبراير ومارس ١٩٨٩ .

- د . محمود عبد الفضيل : الاقتصاد العربى : نظرات وهواجس مستقبليه ، المستقبل العربى ، بيروت العدد ١١ ، ١٩٨٩ .

- د . مصطفى السعيد : العلاقات الاقتصاديه الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهره ، ١٩٨٢ .

- د . مصطفى رشدى : علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندريه ، ١٩٩٤.

- الاقتصاد النقدى والمصرفى ، الدار الجامعيه ، الأسكندريه ، ١٩٩٠ .

- الاقتصاد العام للرفاهيه ، النظرية العامة لنشاط الدولة المالى ، دار المعرفة الجامعيه ، الاسكندرية ، ١٩٩٣ .

- البناء الاقتصادى للمشروع ، دار المعرفة الجامعيه ، ١٩٩٤ .

- د . منير زهران : حصيلة جولهة أورجواى والدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، العددين ٤٣٥ ، ٤٣٦ القاهره ، يناير - ابريل ١٩٩٤ .

- د . نصيره يوجمعه سعدى : عقود نقل التكنولوجيا فى مجال التبادل الدولى ، رسالة دكتوراه - كليه الحقوق ، جامعه الأسكندريه ، ١٩٨٧ .

- د . وفاء أحمد عبد الله : نحو استراتيجيه قومية للتنمية من منظور بيئى كمعيار للتنمية المتواصلة ، معهد التخطيط القومى ، مذكره رقم ١٤٨٤ ، القاهره ١٩٨٨ .

- هانز باخمان : العلاقات الاقتصاديه الدولية الخارجية للدول النامية ، ترجمه مصطفى عبد الباسط ، الهيئة العامه للكتاب ، القاهره ، ١٩٧٧ .

- ***الدوريات والنشرات :-***

- مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - القاهرة ، اعداد مختلفة .

- مجلة التشريع المالى والضريبى - القاهرة ، اعداد مختلفة .

- مجلة الأهرام الاقتصادى - القاهرة - اعداد مختلفة .

- مجلة القانون والاقتصاد - كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، اعداد مختلفة .

- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، اعداد مختلفة .

- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية ، اعداد مختلفة .

- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة المنصورة ، اعداد مختلفة .

- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة المنوفية ، اعداد مختلفة .

- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، اعداد مختلفة .

- تقارير المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة - سنوات مختلفة .

- تقارير مجلس الشورى ، القاهرة ، سنوات مختلفة .

تقارير لجنة الخطة والموازنة - مجلس الشعب ، القاهرة ، سنوات مختلفة .

- تقارير وزارة المالية - الادارة العامة للبحوث ، الادارة العامة للتخطيط - الكتب الدورية ، والأبحاث الصادرة من مصلحة الضرائب - القاهرة - سنوات مختلفة .

- تقارير وأبحاث ونشرات ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية ، القاهرة ، سنوات متعددة .

- مذكرات معهد التخطيط القومى - القاهرة - مذكرات متعددة .

- نشرة البنك المركزى المصرى - القاهرة - سنوات مختلفة .

- نشرة البنك الأهلى المصرى - القاهرة - سنوات مختلفة .

- البيانات والاحصاءات الصادرة من وزارة المالية ومصلحة الضرائب ، وخصوصا الادارة العامة للبحوث ، والتخطيط « ادارة التحصيل » .

- البيانات والاحصاءات الصادرة من وزارة الزراعة .

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبيه :

* Abdel fadil , M; Development , Income distribution and social change in rural Egypt , C.U.P., Cambridge , 1975 .

*Abdel Moula El Sayed ; sources de financement , Modern , Cairo book-shop , le Caire , 1973 .

* Amin g ., food Supply and economic development in Egypte , these of P.H.D ; London School of Economy , 1964 .

* Amin Samir ; L'accamulation a l'echelle mondiale mondiale , Anthripos . Paris , 1971 .

*L'echange ineagle et la loi de la valeur , minuit , paris , 1973 .

* Baran Paul; L'economie politique de croissance , P.C. maspero , Paris , 1969 .

* Bettelheim , ch ; Planification et Croissance , P.C., maspero , Paris , 1970.

* Cartelier , J; Echange inegale et theorie des prix de production , P.U.G; paris , 1995 .

* Dowidar , M., The strategie of subustitution of a strategie of growth in the dependance , Egypte contemparine , N° 354 , Cairo , 1973 .

* Strategies altrantive of dévelopment and Envornement in Africa , U.N.P.E., Nairopi , 1977 .

* La politique de porteouverte et construction industrielle en Egypte , E . cont., N° 397 , Juillet , 1984 .

* Strategies of developments in Africa , E ., Cont N° 398 Oct., 1984 .

*Strategies of development and Envornment in Africa , U.N.P.E., Nairopi .

* Pauvertie in the third world rural m New-Delhi.; 1980 .

* Emmanuel , A ; L'echange inegale , F ., Maspero , Paris , 1972 .

* Frank , A . G ; Developement de sous developpement , P.C., Maspero, paris , 1971 .

* Hanoussa , H., Reform policies for Egypet's manufacturing sector Egypt in the 1990's , I.L.O., Geneve, 1990 .

* Hufbaur , G , Freeman , G ; Vernon , R ; International investmen and international trade ,C oimbia Univ.,New York , 1970 .

* IMF, : - World Economics out look (1990 - 1994) Washington .

* IMF : - Annual report (1990 - 1994) Washingtion . (20) Mastinov , v : Scientific and technological Revolution and the contradictions of capitalist Economy , Modern Scierces , N° 2 , 1987 .

* Magdoff, H ., Sweezy , P ., the Deeping Crisis of U.S., Capitalism New York, and , London , 1981 .

* Palloix, C., l'inrnationalisation du capital et les firmes ultinationales 2 tomes , Maspro , Paris 1971 .

* Prbish, Raul ; The Grisis of Capitalis and the periphry , Palais des nations , Geneva , Juily 1982 .

* Sid . A A .,: Grossanc t dveloppement : theories t politiques tome : 1 , tome : 2 . O.P.U., Alger , 182 .

* Vernon , R : Intrnational Investeent and international trade & in the productive cycle , quartery Journal of econoics , may , 1966 .

* World Bank : World development report (1990 - 1994) New York , Oxford University Press .

فهرس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١١١٤٦ / ٢٠٠٢

مطابع جامعة المنوفية